يوميات انتفاضة الأقصى

دفاعاً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

عصام الدين محمد حسن

يوميات انتفاضة الأقصى

دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧
مجلس الشعب- القاهرة
تليفون ٧٩٤٣٧١٥ (٢٠٢)
فاكس ٧٩٥٤٢٠٠ (٢٠٢)
E. mail: cihrs@idsc.gov.eg

مجلس الأمناء

يوميات انتفاضة الاقصى

دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

الكاتب: **عصام الدين محمد حسن**

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩شارع رستم جاردن ستي القاهرة

تليفون : ٧٩٤٣٧١٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)

فاكس : ٧٩٥٤٢٠٠

العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة

E.mail mail to:cihrs@idsc.gov.eg

الصف الالكتروني:مركز القاهرة: **هشام السيد**

غلاف وإخراج: مركز القاهرة : **أيمن حسين**

رقم الإيداع بدار الكتب**١٨٧٨٦ / ٢٠٠٠**

الترقيم الدولي :

شكر وامتنان

يتوجه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالشكر لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التي أمدت هذا الكتاب بعدد من الوثائق الصادرة عنها، وهي:

- مركز الميزان لحقوق الإنسان مخيم جباليا – غزة
- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان/ الناصرة
- اتحاد الجمعيات الأهلية العربية (مؤسسة اتجاه)- حيفا
- بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين) بيت لحم
- عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية)/ شفا عمرو

ويسجل المركز امتنانه الخاص لكل من :

- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان- غزة
- الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة "القانون"- القدس،

نظراً لتعاونهما غير المحدود الذي بدونه ما كان ممكنا أن يصدر هذا الكتاب في هذا التوقيت.

وأخيرا يتوجه المركز بالشكر لكل من:

د. صلاح أبو نار، أ. سلاف طه على جهودهما في ترجمة بعض وثائق هذا الكتاب إلى العربية .



تقديم

لا يعد هذا الكتاب، مجرد وثيقة جامعة لكافة الجرائم اليومية التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان المستوطنين بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وبحق أطفاله الذين لم يجدوا سوى الحجارة سلاحا لمقاومة الاحتلال ، ورمزا لرفض الاستسلام تحت مظلة اتفاق أسلو وتوابعه اللاحقة. لكن الكتاب "الوثيقة" الذي يشرف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بإصداره، يضع بين يدي القارئ دائرة واسعة من الفعاليات والجهود التي انخرطت فيها المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات الدولية من أجل فضح وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ومواقف هذه المنظمات التي تتولى الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإعمال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني داخل الأراضي الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، كما تكشف بعض وثائق هذا الكتاب عن دور المنظمات الحقوقية العربية والفلسطينية في تطوير مواقف مثيلاتها الأوروبية لاتخاذ مواقف أكثر حزما تجاه الجرائم الإسرائيلية على الرغم من صمت أوروبا الرسمي على هذه الجرائم.

وينقسم الكتاب إلى قسمين يتناول القسم الأول منها واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية من خلال الرؤى التي شارك في طرحها أربعة من أبرز المناضلين في حقل حقوق الإنسان داخل فلسطين، وجرت مناقشتها خلال أمسية ثقافية نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لهذا الغرض.

أما القسم الثاني فهو ملف وثائقي يقع في ثلاثة أجزاء:

الأول: يوميات الانتفاضة والقمع وفقا لما قامت به عدد من المنظمات الفلسطينية من توثيق يومي للانتهاكات على مدى شهر كامل من عمر الانتفاضة. ولاعتبارات تتعلق بحجم الكتاب فقد اكتفينا في الشهر الثاني من الانتفاضة بتقرير موجز يلخص الحصار اليومي لهذه الانتهاكات.

الثاني: تقارير نوعية صادرة أيضا عن عدد من المنظمات الفلسطينية ترصد الانتهاكات التي استهدفت قطاعات أو فئات بعينها والنتائج المترتبة على إجراءات الإغلاق الشامل لقطاع غزة وحصاد سياسات إسرائيل في تخريب وتدمير الاقتصاد الفلسطيني.

الثالث: المواقف والتفاعالات العربية والدولية ويتضمن هذا الجزء توثيقا لأبرز الفعاليات والأنشطة التي قامت بها عدد من المنظمات الفلسطينية والعربية والدولية دعما لحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية وانعكاسات هذه الجهود على قرارات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان وملتقى المجتمع المدني الأورومتوسطي .

والمؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية وما أحاط بها من تداعيات وتفاعلات تظهر بما لا يدع مجالا للشك أن بناء السلام وتحقيق الأمن والاستقرار لا يكون بالتضحية بحقوق الإنسان ومعايير العدالة

والتواطؤ على إهدار الحقوق الجماعية والفردية للشعوب وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في مقاومة الاحتلال والظلم.

ولم تكن الانتفاضة التي دخلت شهرها الثالث مجرد رد فعل على تلك الزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون للمسجد الأقصى، بل كانت بالأساس في مواجهة الاحتلال وفي مواجهة التسوية السلمية الجارية منذ سبع سنوات في ظل اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات كرست على الأرض الاحتلال الإسرائيلي وطابعه الاستيطاني التوسعي وسياساته العنصرية.

فبعد مرور سبع سنوات من الدخول في نفق أوسلو ما تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وأكثر من ٤٠٪ من أراضي غزة، على الرغم من التنازل التاريخي الذي ارتضى به المفاوض الفلسطيني وهو القبول بإقامة الدولة الفلسطينية في حدود مساحة لا تتجاوز ٢٢٪ من أصل التراب الوطني الفلسطيني. ولم يجد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ترجمته عمليا إلا في حدود حكم ذاتي على مساحة محدودة من الأراضي الفلسطينية ملحقة بالكيان المركزي الإسرائيلي ومحاطة من كافة أجزائها بالمستعمرات الاستيطانية التي تحيط بها الطرق الالتفافية من كل جانب لتؤمن تحركات جيش الاحتلال والمستوطنين وتحول مواقع التجمعات الفلسطينية إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض.

وعلى حين استثمرت سلطات الاحتلال الطابع الانتقالي لاتفاقات أوسلو وسياسة الخطوة خطوة التي سارت من خلالها العملية التفاوضية، في المماطلة في تنفذ استحقاقات أوسلو وفي الحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات، وفي اختبار مدى استعداد السلطة الوطنية الفلسطينية في الوفاء بحماية أمن إسرائيل والتعاون الأمني تحت دعاوى مكافحة العنف والإرهاب، فقد استهلكت إسرائيل أجل التفاوض حول القضايا النهائية والذي انتهى سقفه في مايو ١٩٩٩ دون أن تتقدم خطة واحدة في معالجة هذه القضايا التي تشكل جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفي مقدمتها الحدود ووضع القدس وإزالة المستوطنات وحق اللاجئين في العودة.

وجاءت كامب ديفيد الثانية لتبدد كل الأوهام حول مسار التسوية ولتضع المفاوض الفلسطيني تحت ضغوط وتهديدات هائلة من قبل إسرائيل " والوسيط الأمريكي" للقبول بما هو أسوأ بعد تشبثت إسرائيل برفضها لتقسيم القدس أو تفكيك المستوطنات أو القبول بعودة اللاجئين.

والواقع أن الدخول في نفق أوسلو قد فرض بدوره مهاما أكثر جسامة ألقيت على عاتق منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني.

لم تعد أجندة هذه المنظمات قاصرة على التصدي للاحتلال وانتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني، بل كان عليها أيضا أن تخوض غمار حوار متصل مع السلطة الوطنية الفلسطينية يحتمل الشد والجذب بهدف المساعدة في بناء المجتمع المدني الفلسطيني وبناء الدولة المستقلة على أساس من الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

كان على المنظمات الفلسطينية أن تتصدى في آن واحد لسياسات التطهير العرقي وتهويد القدس وزرع المستوطنات وتقنين التعذيب وممارسة إجراءات الاعتقال الإداري وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية، جنبا إلى جنب مع التصدي للانتهاكات الجارية من جانب السلطة الوطنية سواء في مجال

تقييد حرية التعبير وما اقتضبته استحقاقات أوسلو من اعتقالات جماعية للمعارضين، والتصدي لسطوة الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تكاثف وجودها ولم تخضع سلطاتها للتقنين أو الرقابة.. الخ.

ولم يكن من المتصور أن تضطلع المنظمات الفلسطينية بهذه المسئوليات والمهام لولا تمسكها باستقلاليتها وإصرارها على ممارسة دورها الوطني وتحصين نفسها في مواجهة أية ضغوط سياسية يمكن أن تضر باستقلاليتها ومصداقيتها وتشبثها بمبدأ الترابط الوثيق بين حرية وكرامة المواطن وحماية الوطن .

وفي هذا السياق لا يبدو غريبا أن المنظمات الفلسطينية -التي شكلت بياناتها وبلاغاتها اليومية منذ اندلاع الانتفاضة المصدر المعتمد لدى الرأي العام الوطني والدولي فيما يتعلق بما تمارسه إسرائيل من انتهاكات- كانت حتى وقت قريب هدفاً لحملات تشهير واغتيال معنوي من العيار الثقيل، على غرار الحملات التي تستهدف تعريض مناضلي منظمات حقوق الإنسان ورموزها في عدد من البلدان لاتهامات شائنة تبدأ من التربح وربما لا تنتهي عند الطعن في الولاء الوطني والاتهام بالخيانة والتطبيع.

كما تعكس الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب نجاح المنظمات الفلسطينية في ترقية أدائها المهني وفي تعميم خبراتها وتقاليدها في مجال التوثيق على عدد كبير من الباحثين الميدانيين بما مكنها من أن تغطي -إلى أبعد الحدود- مجمل المواقع التي كانت وما تزال مسرحا لأكثر الانتهاكات جسامة، وكفل لهذه المنظمات أن تلعب دورها في مد الرأي العام والمنظمات الدولية بالمعلومات ليس فقط بشكل يومي، بل ربما ساعة بساعة، حيث يمكن أن يلحظ القارئ أن بعض هذه المنظمات كانت تصدر أكثر من بيان في اليوم الواحد وبعضها اضطر في إطار ملاحقاته للتطورات أن يضمن بياناته توقيت صدورها بالساعة.

وأخيرا فإن هذه الوثائق تدلل أيضا على الأهمية الحيوية للنشاط الدولي للمنظمات العربية في خوض غمار المعارك اليومية التي تستهدف تشكيل رأي عام دولي أكثر إنصافا، وهنا أيضا لا يمكن تجاهل دور المنظمات الفلسطينية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في التنسيق للبعثة الدولية المشتركة لعدد من المنظمات الدولية، وكذلك المخاطبات المتعددة التي تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية سواء للأمين العام للأمم المتحدة أو للمفوضية السامية لشئون حقوق الإنسان أو للمقرر الخاص بالأراضي المحتلة، والمداخلات المتعددة أمام لجنة حقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت فإن مطالعة هذه الوثائق ربما توفر مناسبة هامة لغرز مواقف المنظمات الدولية غير الحكومية وتعزيز سبل التنسيق والتعاون مع المنظمات التي تنسجم مواقفها مع مبادئ حقوق الإنسان وتدعيم حق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره.

عصام الدين محمد حسن

القسم الأول



واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية
رؤية من الداخل

واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية

رؤية من الداخل

تحت هذا العنوان نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية ثقافية في إطار صالون ابن رشد، عقدت في التاسع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٠ وتحدث خلالها كل من خضر شقيرات مدير الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون) بالقدس، راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة، ساري حنفي الباحث الفلسطيني بمؤسسة مواطن في رام الله، عصام يونس مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان بمخيم جباليا بغزة. وقد أدار الأمسية أمين مكي مدني (السودان) المستشار القانوني للأمم المتحدة بغزة. كما شارك في الحوار لفيف من السياسيين والصحفيين المصريين إلى جانب عدد من الضيوف العرب من المنخرطين في حركة حقوق الإنسان العربية والذين تصادف وجودهم بالقاهرة لحضور أعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

والحوار كان مناسبة هامة للوقوف على دلالات الانتفاضة الفلسطينية التي كانت قد أنهت شهرها الأول- والتعرف على أبعادها السياسية وآفاق تطورها وتواصلها في ظل معطيات الواقع السياسي على الأرض الفلسطينية وفي ظل الواقع الإقليمي والدولي.

المطلوب تصفية ما تبقى من فلسطين

استهل خضر شقيرات مداخلته بتوضيح مغزى انطلاق الانتفاضة الأخيرة مؤكدا أن الزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون للمسجد الأقصى لم تكن سوى الشعر ة التي أطلقت شرارة الهبة الفلسطينية، فالزيارة في حد ذاتها لم تكن أخطر مثلا من النفق الذي سبق أن افتتحه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو تحت أسوار المسجد الأقصى. ولكن زيارة شارون جاءت في الوقت الذي كان فيه الشارع الفلسطيني جاهزا لرد الفعل وقابلا للانفجار في ظل تبدد الأوهام حول التسوية السلمية. وأشار شقيرات إلى أن الشعب الفلسطيني عندما دعم التسوية السلمية كان يتطلع إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووضع قرارات الأمم المتحدة موضع التنفيذ الفعلي لكن التسوية على أرض الواقع بدءا من اتفاق مدريد ومرورا باتفاقية اوسلو عززت من الناحية العملية الاحتلال، ففي ظل هذه الاتفاقيات توسعت المستوطنات أفقيا ورأسيا وتواصلت إجراءات تهويد المناطق الفلسطينية وهدم المنازل، وبرهنت مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة عن تمسك إسرائيل بلاءاتها الشهيرة... لا لعودة اللاجئين.. ولا للقدس وغيرها، وهو ما يعني أن مسار التسوية في ظل اتفاق أوسلو لم يكن إلا مشروعا لتصفية فلسطين، أو بالأحرى ما تبقى من فلسطين، وفي مجرى هذه المشروع أمعنت إسرائيل في فرض سياسيات الفصل العنصري. والجديد الآن هو محاولتهم المضي في فرض نظام الابارتهايد

العنصري بموافقة السلطة الفلسطينية، وهو ما عبرت عنه الضغوط المكثفة في كامب ديفيد على عرفات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بهدف الإذعان لمطالب الإسرائيلية وتقديم المزيد من التنازلات.

وأضاف شقيرات أن المساعدات الاقتصادية والمنح التي قدمت للسلطة الفلسطينية كان يعول عليها في أن تقود الشعب الفلسطيني للتخلي تدريجيا عن مطالبه وحقوقه العادلة، غير أن الشعب الفلسطيني برهن منذ اليوم الأول للانتفاضة على روح كفاحية عالية وإصرار على مواصلة النضال من أجل استعادة حقوقه وإقامة دولته. وأضاف بأن عمليات الإبادة التي تتواصل الآن بحق الشعب الأعزل تضع بين أهدافها العمل على عزل القيادة الفلسطينية وابتزازها لقبول ما تعرضه عليها سلطات الاحتلال.

وقال شقيرات أن أهم نتائج الانتفاضة الفلسطينية أنها قد حققت لأول مرة منذ اتفاق أوسلو- وحدة الصف الوطني الفلسطيني، كما برهنت على أن استقرار المنطقة لن يتحقق في غياب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ونبه شقيرات إلى بعض الأخطاء التي وقعت فيها الانتفاضة وأثرت بالسلب على ما أحرزته من تضامن وتعاطف الرأي العام العالمي، مشيرا على وجه الخصوص إلى واقعة حرق قبر يوسف والتمثيل بجثث اثنين من الجنود الإسرائيليين. وأوضح أنه يدرك أن ما يقوله قد يثير نوعا من سوء الفهم خاصة مع الإقرار الكامل بأن ما تمارسه إسرائيل من جرائم وانتهاكات يفوق الخيال. وأكد في هذا الإطار ضرورة السعي لبلورة خطاب سياسي فلسطيني عربي لمخاطبة الرأي العام العالمي وتجنيده وحفزه لدعم النضال الفلسطيني والحقوق الفلسطينية، مشيرا إلى أن المعارك التي تجرى على الأرض يوميا ينبغي توظيفها من أجل كسب الرأي العام العالمي باعتبار انه من المتعذر كسب هذه المعارك عسكريا. وحذر شقيرات في هذا الإطار من خطورة إعطاء الصراع أبعادا دينية كبيرة باعتبار ذلك يفقدنا إمكانية تحييد أجزاء من العالم واقعة تحت تأثير الآلة الإعلامية الصهيونية التي تصور الأمر بأن الأقلية اليهودية هدف للحصار والتصفية من قبل مخططات العالم الإسلامي.

وأعرب شقيرات عن اعتقاده بصعوبة استمرار أشكال الانتفاضة على نفس النحو الذي يقدم فيه الشعب الفلسطيني العشرات من أبنائه يوميا في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، مشيرا لأن العنف الذي تمارسه سلطات الاحتلال قد خلف في شهر واحد ما لا يقل عن ١٠٠٠ من المصابين بإعاقات دائمة، وإن ٤٠٪ من هذه الإعاقات تركزت في الأطفال الفلسطينين، هذا بالطبع بخلاف الشهداء والجرحى.

وأضاف شقيرات بأن مستقبل الانتفاضة وتواصلها رهن بقدرة القيادة الفلسطينية على بلورة برنامج سياسي واضح المعالم والأهداف يتيح المشاركة الواسعة لكافة فئات الشعب الفلسطيني، ويضع في اعتباره تطوير آليات الانتفاضة لضمان استمرارها وتصاعدها حتى الاستقلال، وصياغة خطاب سياسي قادر على كسب الرأي العام وتوحيد الجماهير العربية حول القاسم الفلسطيني المشترك. وأشار في هذا الإطار إلى ما هو ملاحظ من إنه بالرغم من أن عناصر القوى الوطنية وكافة الفصائل الفلسطينية بما فيها فتح تشارك في المواجهات الدائرة؛ فإن الافتقار إلى برنامج كفاحي قادر على نظم طاقات القوى الوطنية الفلسطينية يمكن أن يقود عمليا إلى الفوضى وإضعاف الانتفاضة الفلسطينية التي يشكل استمرارها عملا بطوليا في مواجهة آلة الحرب الصهيونية.

نموذج كوسوفو قابل للتكرار

من جانبه، فإن راجي الصوراني استهل مداخلته بالتعبير عن تقديره الشديد لحركة الشارع العربي في التضامن مع الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أن بلدان الخليج التي لم تعرف يوما تظاهرة لم تتمكن حكوماتها من أن توقف حركة الشارع العربي. وأكد أن التضامن الشعبي العربي كان له أثره العميق في مجرى الانتفاضة الفلسطينية.

وأوضح أن أجندة عمل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قد تأثرت كثيراً بمسار التسوية. فبينما كانت تعمل قبل العام ١٩٩٣ على أجندة واحدة تتعلق بحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وكشف وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية، فقد صار لزاما عليها العمل فيما بعد أوسلو على أجندة إضافية. فعلى الرغم مما افرزته أوسلو من بناء مؤسسي محدود للسلطة الفلسطينية، فقد كان من الواجب على منظمات حقوق الإنسان العمل على بناء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ اليوم الأول لميلاد السلطة الفلسطينية، انطلاقا من إدراكنا بأن شعبا مهانا ومقموعا لا يملك مواصفات التحرير.

أضاف الصوراني أن مقررات أوسلو كانت تتجلى في خطوات إجرائية تستهدف بناء الثقة بين السلطة الفلسطينية وسلطة الاحتلال تمهيدا لإجراء مفاوضات الحل النهائي في مايو ١٩٩٩، غير أنه على أرض الواقع انتهى الأجل المحدد للحل النهائي دون بدء المفاوضات حوله، وعادت الثقة إلى المربع صفر. فنتائج أوسلو لم تتمخض عمليا سوى في نظام ابارتهايد يجري فرضه على الأرض باسم السلام، وعملية خنق اقتصادي واجتماعي غير مسبوقة في تاريخ الأراضي المحتلة. وتحت مظلة أوسلو استمر التوسع في بناء المستعمرات الاستيطانية وشق الطرق الالتفافية التي حولت المناطق المحتلة إلى بونتوستانات، وتواصلت إجراءات لممارسات التطهير العرقي، وصار إغلاق المناطق المحتلة وتقييد حركة سكانها ملمحا ثابتا بممارسات سلطات الاحتلال جنبا إلى جنب مع ممارسات الاعتقال التعسفي والتعذيب والقمع اليومي.

أضاف الصوراني أن الشارع الفلسطيني كان يدرك بصورة يومية الحصاد الحقيقي لأوسلو، ولكن يبدو أن السلطة الفلسطينية لم تقرأ هذه الرسالة اليومية إلا بعد نتائج كامب ديفيد الثانية. وأكد أن كل الشواهد كانت تنذر بالانفجار، وأن ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ شكل لحظة خاصة انهار فيها خيار أوسلو، وأعيد فيها الوضع الفلسطيني إلى سياقه الطبيعي. فنحن الآن أمام الخيار صفر ة والشعب الفلسطيني ليس لديه إلا الدفاع بكل ما يملك عن حقوقه.. الدم اليهودي ليس الدم المقدس فقط.. ولن يقبل شعبنا أن يكون الدم الفلسطيني مباحا إلى هذه الحدود، وما حدث للإسرائيليين في جنوب لبنان سيكون مجرد نزهة بالنسبة لما سيحدث لهم في الأراضي المحتلة. وأكد أن تقرير المصير ليس مجرد حق بل واجب ينبغي أن تمارسه الشعوب.

ولاحظ الصوراني أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت عام ١٩٨٧ كان لها قيادتها الموحدة وشعاراتها السياسية الواضحة منذ اللحظة الأولى والتي تمثلت في مقاومة الاحتلال والنضال من أجل الاستقلال والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لها. لكن الانتفاضة الحالية تواجه مشكلة القيادة والشعار. فمع اندلاع الانتفاضة اختار تنظيم حماس أن يذهب لحرق الخمارات وتراجعوا بعد ذلك، وإن لم يعتذروا. واليسار الماركسي اللينيني يقول أنه ينتظر شعارا واحدا

ومحددا للقيادة الفلسطينية. والحادث عمليا أن الشعار السياسي لم يرفع بعد، والقراءة السياسية لم تتضح بعد، والشارع السياسي متقدم عن كل قواه السياسية. ومع ذلك فإن الجميع يشارك بدون استثناء في أعمال الانتفاضة. ورغم أن هناك لجنة وطنية للانتفاضة تضم أربعة عشر فصيلا وتصدر بيانات تحمل توقيع هذه الفصائل بما فيها فتح وحماس والجبهة الشعبية .. الخ، تظل الملاحظة الأساسية غياب الشعار السياسي لأعمال الانتفاضة.

وردا على عدد من التساؤلات المثارة بشأن موقف حماس، أوضح الصوراني أن منظمات حقوق الإنسان دافعت دون كلل خلال السنوات السابقة عن المعتقلين من صفوف حماس، وأضاف بأن القضاء الفلسطيني أتخذ موقفا أكثر من رائع وأمر بالإفراج عنهم، غير أنه بدعوى خطط التعاون الأمني ضغطت أمريكا وإسرائيل على السلطة الفلسطينية للإبقاء على عدد من أعضاء حماس داخل السجون. وأضاف الصوراني انه لا يستطيع أن يتقبل أن اعتقال ٥٠ أو مائة من أعضاء حماس يمكن أن يؤثر على حركة حماس وقرارها السياسي ونضالها، فهم لا تنقصهم الإمكانيات ولا المصادر ولا البشر. مشيرا في ذلك إلى أنه عبر تاريخ الاحتلال الإسرائيلي وجهت عشرات من الضربات القاتلة للقوى السياسية المختلفة بصورة تفوق كثيرا ما توجهه السلطة الوطنية من ضربات، ومع ذلك فإن هذه القوى كانت قادرة على أن تعود أكثر صلابة وخبرة وتعلما ولم تتوقف لحظة عن ممارسة واجباتها الوطنية.

وأعرب الصوراني عن مخاوفه من تدهور الأوضاع داخل الأراضي المحتلة مشيرا إلى أن الأسوأ لم يأت بعد، وإن نموذج كوسوفو يمكن أن يكون قابلا للتكرار داخل المناطق المحتلة. وشدد في هذا الإطار على أن مطلب الحماية الدولية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ينبغي أن يكون مطلبا شعبيا حتى لا تتكرر مذابح صبرا وشاتيلا وأشار إلى أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سبق وأن تبنى مع المنظمات الفلسطينية والعربية الدعوة لعقد مؤتمر الأطرف السامية المنظمة لاتفاقيات جنيف من أجل ضمان تطبيق هذه الاتفاقيات على الأراضي المحتلة، غير انه من المؤسف أن المؤتمر لم ينعقد سوى لبضعة دقائق جرى بعدها فضه بتأثير الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى إعطاء الفرصة للحكومة الإسرائيلية الجديدة بعد قدوم باراك- للمضي نحو السلام.

وأكد الصوراني إن أوروبا تمارس مؤامرة صمت قذرة بشأن جرائم الاحتلال الإسرائيلي، مضيفا أن الدور الأوروبي لم يعد مقبولا استمراره على هذا النحو، ومشيرا إلى أن أغلى ما تملك أوروبا في إطار ثقافتها وحضارتها وهو القانون الدولي الإنساني، تراه ينتهك في كل لحظة عبر شاشات التليفزيون ومع ذلك فإن مؤامرة الصمت ما تزال مستمرة، وتوجت بامتناع دول أوروبا عن التصويت مؤخرا على قرار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الذي أدان بشدة الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال يوميا بدم بارد. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالأمر بالنسبة إليها مختلفا باعتبارها تمارس دوراً وقحاً وشريكاً كاملاً وعلى قدم المساواة مع إسرائيل في كافة جرائمها.

واختتم الصوراني مداخلته بالإشارة إلى أن الواقع البائس قد يدفع للإحباط، وقد يحفز الهمم، وذلك ما ينبغي أن نتطلع إليه، وأكد على أهمية تفعيل النشاطات التضامنية مع الشعب الفلسطيني مؤكدا أن القضية لم تكن يوما قضية فلسطينية وحسب، ومشيرا إلى أن الدم المصري الذي نزف في

مجرى الصراع العربي الإسرائيلي كان أكثر من الدم الفلسطيني. وأضاف بأن السعادة قد عمت الأراضي الفلسطينية عندما بثت الأنباء قيام إحدى شركات الملاحة المصرية بعدم التعامل مع السفن الإسرائيلية. وأكد أن الشعوب العربية بإعلانها مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية فإنها تبرهن على أنها تملك من القدرات التأثيرية والإمكانيات ما لا تملكه الحكومات العربية.

ومن جانبه فقد أوضح ساري حنفي في مداخلته أن الانتفاضة الحالية تتميز عن انتفاضة ١٩٨٧ بثلاثة أبعاد يتعين الوقوف عندها باعتبارها تلعب دورا مؤثرا في تحديد مستقبلها وسبل استمرارها.

أوهام الاندماج والانصهار تتبدد

البعد الأول: هو البعد الشعبي وهنا يرى ساري حنفي أنه ليس صحيحا القول بعدم وجود قيادة للانتفاضة، ولكن لا توجد رؤية واضحة محددة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية- فيما يتعلق بالمدى والسقف الذي يمكن أن تصل إليه الانتفاضة. ويضيف بأن "فتح" بشكل أو بآخر كانت صاحبة المبادرة في أعمال الاحتجاج والتظاهرات السلمية وكذلك في التراشق العسكري المحدود، ثم اكتسبت الانتفاضة طابعها الشعبي الذي شارك فيه الجميع. ومن ثم يمكن القول أن الإدارة اليومية للانتفاضة كان لها قيادتها، ولكن لم يكن واضحا لديها رؤية محددة لأهداف الانتفاضة، بمعنى هل هي معركة الاستقلال؟ أم رفع سقف التفاوض وتحسين الأوراق التفاوضية في نفس إطار أوسلو؟

البعد الثاني: ويتمثل في امتداد الانتفاضة إلى "فلسطينيي ١٩٤٨"، ويكتسب ذلك دلاله بالغة الأهمية. فلأول مرة يدرك المجتمع الإسرائيلي أن خيار السلام أو الحرّب على صلة وثيقة بالاستقرار الداخلي للمجتمع الإسرائيلي. ولقد تباهى الإسرائيليون كثيرا في أدبياتهم بنجاحهم في تقسيم الشعب الفلسطيني بالداخل إلى دروز وبدو وعرب وإن بعض هذه الفئات والشرائح عرفت طريقها إلى الاندماج أو الانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي. وربما كانت أهم نتائج الانتفاضة هو تبديد الأوهام حول تلك المقولات.

البعد الثالث: ويتعلق بالبعد العربي، حيث بات واضحا أن البعد العربي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في تحويل دفة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من اتجاه الآخر. وأشار ساري حنفي في هذا الإطار إلى أن الفلسطينيين شعروا قبل الانتفاضة بتراجع الموقف الأوروبي تجاه قضيتهم وبخاصة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية. والآن فإن الشارع العربي في كل مكان يمكن أن يلعب دورا مؤثرا على المصالح الأوروبية للضغط على إسرائيل. وأضاف أنه ينبغي التوقف كثيرا أمام ظاهرة التضامن والفوران الشعبي في المنطقة العربية تضامنا مع الشعب الفلسطيني من أجل توظيف هذا النمط من التضامن في قضايا على صلة وثيقة بالأجندة الاجتماعية والأجندة الديمقراطية في العالم العربي. ومن ثم ينبغي التأكيد على أن الانتفاضة الفلسطينية كشفت أوراقا هامة كثيرة ينبغي استثمارها في الشارع الفلسطيني وفي الشارع العربي.

وعلى صلة بالبعد العربي فقد أشار ساري حنفي إلى الدور الهام الذي تلعبه الفضائيات برغم أية تحفظات وانتقادات يمكن أن توجه لبعضها- وأضاف أن الفضائيات قد أظهرت حالة "الزهق" التي

يعانيها المواطنون من الدولة القومية، وتطلعهم إلى فضاء أوسع كثيرا من الحدود التي تضعها الدولة القومية. وحذر من أن مواجهة الانتقادات التي قد توجه إلى حكومة عربية أو أخرى- عبر تصعيد الحملات الدعائية يمكن أن يلغي تماما أية قيمة للبعد العربي في الصراع.

وحول نقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر في الانتفاضة الفلسطينية أشار ساري حنفي إلى أن الفلسطينيين لا يستطيعون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة حيث جرى تحويل الكيان الفلسطيني عبر مسار التسوية إلى "جسم بلا أسنان". ومن ثم فإن استمرار المواجهات اليوم على النحو الذي تتم به سيكون كفيلا حسب تقديره بالقضاء على الانتفاضة. وحذر في هذا الصدد من أن غياب أوراق الضغط الدولية سوف يجعل إسرائيل أكثر استعداداً في المضي في خطتها لتصفية الشعب الفلسطيني. ودعا ساري حنفي إلى ضرورة أن تتخذ الانتفاضة أشكالا أخرى لاستمرارها بعيدا عن المواجهة العسكرية المباشرة.

كما أشار ساري كذلك إلى خطورة إعطاء وزن أكبر للبعد الديني في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، برغم التسليم أن هناك مناطق ومعالم ذات حساسية خاصة سواء لدى المسلمين أو المسيحيين أو اليهود. وأوضح في هذا الإطار أن الفلسطينيين أخطأوا في التعامل مع قبر يوسف كرد فعل عاطفي على القمع الإسرائيلي، وإن ما حدث من رد فعل إسرائيلي تمثل في حرق بعض المساجد حول الصراع في لحظة من اللحظات إلى صراع ديني. وتحول الرأي العام في أوروبا في اتجاه معاكس بزعم أن هناك أقليه يهودية مسحوقة تواجه أغلبية مسلمة متخلفة حضاريا. وبالتالي صار هناك ما يمكن أن نسميه بلطف الإدانة للجرائم الإسرائيلية حتى داخل فرنسا التي كان فيها الرأي العام متعاطف نسبيا مع الشعب الفلسطيني. واشار ساري إلى أن دراسات ما بعد الكولونيالية تؤكد على أن القوى الاستعمارية تستخدم الدين لتقسيم الناس وتقوية طرف على أخر، وينبغي علينا أن نتفادى ما يذهب إليه المنطق الاستعماري، وأن يكون واضحا لدينا ولدى الجميع أننا نخوض معركة وطنية أولا وثانيا وثالثا...

وأبدى ساري حنفي عدداً من الملاحظات بشأن دور المنظمات غير الحكومية مشيرا إلى أن دورها التعبوي في الانتفاضة كان ضعيفا بالمقارنة بدور الأحزاب. ولا يعني ذلك التقليل من شأن الدور المهني الذي تلعبه هذه المنظمات من قبل وأثناء الانتفاضة رغم الظروف الصعبة التي تواجهها في عملها. وأشار في هذا الإطار إلى دور المنظمات العاملة في مجال الصحة في تأهيل الجمهور وتدريبه على إجراء الإسعافات الأولية الضرورية لإنقاذ الجرحى، وكذلك دور منظمات حقوق الإنسان في رصد وتوثيق الانتهاكات والكشف عنها أمام الرأي العام.

وشدد ساري على أن أهم شكل يمكن أن تأخذه الانتفاضة والمتضامنون معها هو مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية، وإن المبادرة الشعبية المصرية ربما تقدم درسا في ذلك. وأكد على أن هناك أطرافا كثيرة ينبغي أن تمارس ضغوطها على المجتمع الإسرائيلي الذي ينبغي عليه أن يعمل على تغيير شعبه.

الانتفاضة واستمرار المقاومة خيار وحيد

وأكد عصام يونس في مداخلته أن ما يجري على الأرض هو صراع أو حرب بين إرادتين معالمهما واضحة. الإرادة الإسرائيلية من جانب، ولديها خطوط حمراء يتوافق عليها الجميع داخل إسرائيل ولا يقبلون التنازل عنها وتتمثل في رفض العودة لحدود ١٩٦٧ ورفض عودة اللاجئين ورفض التنازل عن القدس أو تفكيك المستوطنات. والإرادة الفلسطينية من جانب أخر، وخطها الأحمر يقوم على أن ما يجب أن تتنازل عنه قد تم بالفعل، وهو أكبر تنازل تاريخي جري تقديمه، وتمثل بالقبول بالقرار ٢٤٢ الذي حصر القضية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وأكد على أننا كفلسطينيين لأخيار أمامنا سوى الانتفاضة واستمرار المقاومة في ضوء الخطوط الحمراء المتعارضة.

وأضاف بأن اتفاق اوسلو كان يحمل معه بذور فنائه وكان لابد وأن يفضي للنتائج التي نرصدها اليوم. وأوضح أن اتفاق أوسلو والانتفاضة أيضا أظهرت أزمة الجانب الذاتي الفلسطيني سياسيا. فلولا أزمة اليسار الفلسطيني وفصائل العمل السياسي الفلسطيني عموما ما كان يستطيع عرفات أن يوقع اتفاق اوسلو ولاحتاج الأمر التفكير أكثر من مائة مرة قبل التوقيع. وأضاف بأن أزمة الذات الفلسطيني أيضا كانت السبب الرئيسي في أن تحتل المنظمات غير الحكومية موقع الصدارة والريادة في المجتمع في ظل أزمة وغياب الأحزاب السياسية. وقامت المنظمات غير الحكومية بأدوار مضاعفة تتجاوز في كثير من الأحيان حدود تخصصها المهني ولعبت أدوارا سياسية مغلفة بغطاء دورها المهني. وبالتالي استطاعت في حدود معينة أن تغطي فجوة غياب الأحزاب والفصائل السياسية. ولكن ينبغي أن يكون واضحا أن دور هذه المنظمات ليس قيادة الجماهير أو أحداث التغيير النوعي في المجتمع وهي المهام التي يفترض أن يقوم بها حزب سياسي.

وأوضح عصام يونس أن طموحنا لتواصل الانتفاضة يواجهه خطر غياب برنامج كفاحي طويل الأمد، مشيرا إلى أن حالات الاستشهاد اليومية لا تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة من حيث التواصل والاستمرارية فالأمر يتطلب بصورة أساسية تأمين انتظام التعليم والخدمات الصحية والمأوى إلى ما غير ذلك من أمور حيوية. ومن ثم فإن الأمر يتطلب البحث في برنامج طويل الأمد يؤمن مشاركة شعبية واسعة، ويضمن في نفس الوقت تأمين الحد الأدنى الضروري من مقتضيات العيش والبقاء والصمود للشعب الفلسطيني.

وأشار عصام يونس في هذا الإطار إلى أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال أسبوعين فقط من الانتفاضة بلغت ١٨٦ مليون دولار وهو رقم يفوق المساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية على مدى عشرة أشهر (منذ يناير ٢٠٠٠) حيث وصل إجمالي قيمة هذه المساعدة إلى ١٨٣ مليون دولار. وأوضح أيضا أن القيمة المقدرة للخسائر لا تشمل حجم الخسائر الناجمة عن مصادرة وتخريب الأراضي وتخريب الممتلكات. وأضاف كذلك بأن وضع برنامج كفاحي طويل الأمد يستمد أهمية إضافية بالنظر لأن الاقتصاد الفلسطيني صار مرتبطا وتابعا بشكل متزايد للاقتصاد الإسرائيلي المركزي وخاصة منذ عام ١٩٦٧، كما أن اتفاقات باريس الاقتصادية لم تكن أقل سوءاً من اتفاق أوسلو حيث كرست تبعية الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير مسبوق للاقتصاد الإسرائيلي

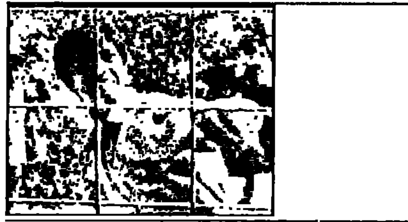
ووضعت قيوداً غير مقبولة على الاستيراد واشترطت ضرورة مراجعة قوائم السلع المطلوب استيرادها مع سلطة الاحتلال.

وأعاد عصام يونس التأكيد على أزمة غياب رؤية سياسية واضحة من جانب القيادات الفلسطينية، مشيرا إلى موقف حركة حماس في حرق المحلات، في الوقت الذي افترضت فيه الفصائل الأخرى أن هناك مؤامرة تحاك لتحسين سقف التفاوض، وذلك على الرغم من أن الإسرائيليين أكدوا أن أوسلو قد انتهت عمليا، والقيادة الفلسطينية وصلت إلى ذات الاستنتاج. ومن ثم فإن فكرة تحسين شروط التفاوض ينبغي النظر إليها باعتبار أن أية عملية تفاوضية لن تجري على أساس أوسلو. وينبغي التأكيد على أنه لا يمكن النظر للانتفاضة بأنها قد أسقطت خيار التفاوض بشكل مطلق، ولابد من العمل على استثمار الانتفاضة سياسيا وفقا لشعار مطروح وواضح.

واختتم عصام يونس مداخلته بالإشارة إلى أنه في ضوء التطور الميداني على الأرض والتوقعات التي ترجح مزيدا من التصعيد في إجراءات القمع الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فإن توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين ينبغي أن يظل مطلبا رئيسيا وهو واجب قانوني قبل أن يكون مطلبا سياسيا، وعلى كافة المنظمات الحقوقية الفلسطينية والعربية والدولية القيام بدور أكبر من أجل ترجمة هذا المطلب إلى إجراءات عملية من جانب المجتمع الدولي.

القسم الثاني

ملف وثائقي



أولاً: يوميات الانتفاضة والقمع

التاريخ: ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠
ساعة: ١١:٣٠ صباحاً
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

دعوة للتدخل الدولي العاجل
إسرائيل تواصل أعمال القتل ضد المدنيين الفلسطينيين

يدعو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى التدخل الفوري والعاجل لوقف المجازر التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ولوضع حد لأعمال القتل التي ينفذها أفراد قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين والتي حصدت يوم أمس وصباح اليوم أرواح سبعة مدنيين في باحة الحرم القدسي الشريف، إضافة إلى مئات المصابين في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتفيد التقارير الواردة من مواقع الأحداث إلى نية مبيتة من جانب قوات الاحتلال لفرض سيطرتها بالقوة على الحرم القدسي الشريف واتخاذها الاحتياطات البشرية والمادية المسبقة لقمع أية أعمال احتجاج من جانب المصلين الفلسطينيين استنكاراً للزيارة التي قام بها المتطرف أرئيل شارون، زعيم حزب الليكود الإسرائيلي، للحرم يوم أمس الأول الخميس الموافق ٢٨/٩/٢٠٠٠. وقد شكلت الزيارة استفزازاً لمشاعر ملايين المسلمين في العالم وللمشاعر الوطنية الفلسطينية، واعتبرت محاولة لتدنيس أولى القبلتين وثاني أقدس مكان للمسلمين. ورغم إدراك الحكومة الإسرائيلية لحساسية هذه الزيارة وما قد ينجم عنها من نتائج كارثية فقد سمحت بها في ظل تواجد مكثف لقوات الاحتلال، مما أدى إلى مواجهات مع المدنيين الفلسطينيين الذين تصدوا للمتطرف شارون وقوات الاحتلال في باحة الحرم. وقد ردت قوات الاحتلال بإطلاق النار باتجاه المدنيين الفلسطينيين مما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين بجراح، كما سجلت إصابات أخرى في مناطق مختلفة من الضفة الغربية أثناء مظاهرات احتجاجية ضد الاستفزازات الإسرائيلية.

ويوم أمس الجمعة مثل التواجد الكثيف لقوات الاحتلال في منطقة الحرم القدسي وداخله استفزازاً آخر لمشاعر آلاف المصلين، وقد رد أفراد تلك القوات على احتجاجات المدنيين العزل بإطلاق الذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وتضاربت الأنباء حول حصيلة الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال ضد المدنيين، وذكر أن سبعة فلسطينيين قد سقطوا بنيران جنود

الاحتلال، فيما أصيب أكثر من مائتين آخرين بجروح مختلفة، جروح أكثر من ثلاثين منهم خطيرة. وقد اندلعت شرارة الأحداث في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية وسجلت أكثر من مائة إصابة أخرى.

ومنذ ساعات الصباح الأولى تجددت المواجهات في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وحتى ساعة إصدار هذا البيان، أصيب في قطاع غزة أكثر من ٧٠ مدنياً معظمهم من الأطفال والفتيان دون سن السابعة عشر، حسب ما أفاد به باحثو المركز الميدانيون. وتتركز الأحداث في محيط مستوطنتي نيتساريم وكفار داروم وسط قطاع غزة ومنطقة خان يونس (حاجز التفاح وغربي حي الأمل) ورفح ومعبر إيرز. وذكر باحثو المركز أن قوات الاحتلال ترد على المدنيين بإطلاق الرصاص الحي، إضافة للأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، بدون تمييز حيث أصيب الفتى خالد عبد الرزاق حميد، ١٦ عاماً، برصاصة في رأسه، ووصفت حالته بأنها خطيرة جداً وأنه يخضع للعلاج في مستشفى الشفاء بغزة. كما أصيب الفتى محمد نواف أبو عويمر، ١٥ عاماً، برصاصة في قلبه ويخضع للعلاج في مستشفى الشفاء، وأصيب فتيان آخران بالرصاص في صدريهما ووصفت حالتيهما بالخطرة ويخضعان للعلاج في مستشفى ناصر بمدينة خان يونس، عرف منهما محمد جميل القصاص، ١٦عاماً.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحمل قوات الاحتلال والحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن التدهور الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي اندلعت شرارته جراء محاولات المتطرف شارون تدنيس الأماكن المقدسة في القدس، وجراء التواجد المكثف وغير المبرر لقوات الاحتلال المدججة بالأسلحة الرشاشة في باحة الحرم القدسي الشريف أثناء تأدية صلاة الجمعة. ويشير المركز إلى أن رد قوات الاحتلال على المدنيين يقع ضمن الأعمال التي تحظرها الاتفاقية ويشكل استخداماً مفرطاً للقوة وقتلاً خارج إطار القانون، ويتضح ذلك من:

(١) سقوط سبعة مدنيين في باحة الحرم القدسي الشريف أثناء صلاة الجمعة.

(٢) عدد الإصابات الذي بلغ أكثر من ٣٠٠ مدنياً والذي لا يمكن تسجيله إلا في ظروف إطلاق نار بشكل عشوائي.

(٣) إصابة الكثير منهم في الجزء العلوي من الجسم.

(٤) إصابة أكثر من عشرة مدنيين بالرصاص في العين على وجه الخصوص.

(٥) إصابة عدد من الصحافيين الذين تواجدوا في أماكن الأحداث.

(٦) تقارير ميدانية عن استخدام قناصة من قبل قوات الاحتلال.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يستنكر بشدة أعمال القتل التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، فإنه:

(١) يدعو الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى تحمل مسؤولياتها بموجب الاتفاقية والكف عن مؤامرة الصمت تجاه الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية من جانب إسرائيل، والتدخل الفوري لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

(٢) يدعو المجتمع الدولي والسكرتير العام للأمم المتحدة للتدخل العاجل لوقف الأعمال البربرية التي تنفذها قوات الاحتلال ضد الشعب ا لفلسطيني، بالذات وأن هذه الأحداث هي الأخطر من نوعها منذ أحداث سبتمبر ١٩٩٦.

(٣) يدعو دول الاتحاد الأوروبي للتحرك الجدي وتفعيل البند الثاني من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية والتي تشترط احترام إسرائيل الكامل لحقوق الإنسان.

التاريخ: ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٤ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تقتل أحد أفراد الأطقم الطبية في غزة شهيد ومئات الجرحى سقطوا برصاص الاحتلال

يتابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بقلق بالغ الأحداث الدامية في الأراضي المحتلة جراء استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي المفرط للقوة، بما في ذلك استخدام الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والغاز المسيل للدموع، ضد المدنيين الفلسطينيين. وحتى ساعة إصدار هذا البيان، ازداد عدد المدنيين الفلسطينيين ضحايا إطلاق النار العشوائي من قبل قوات الاحتلال ليصل إلى أكثر من ١٥٠ مصاباً من قطاع غزة فقط، إصابة عدد منهم خطيرة جداً. وفي هذه الأثناء علم المركز أن الأطقم الطبية لم تسلم من إطلاق النار العشوائي، حيث سقط بعد ظهر اليوم بسام فايز البلبيسي، ٤٥ عاماً من غزة، ويعمل سائق سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر. وأفاد باحثو المركز الميدانيون أن المرحوم البلبيسي كان يؤدي عمله في إسعاف المصابين ومميزاً بلباسه الأبيض وبالإشارات الواضحة على سيارة الإسعاف التي كان يستقلها.

وفي ساعات بعد الظهر أيضاً توفى الطفل محمد جمال الدرة، ١٢ عاماً من البريج، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الرقبة والبطن أطلقها جنود الاحتلال في محيط مستوطنة نيتساريم. كما أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه رجل الأمن الفلسطيني، محمد نبيل العطل، ٢٦ عاماً، وأصابته بالرصاص في رأسه مما أدى إلى وفاته. وأفادت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بغزة أن ثلاثة من المصابين في ساعات الصباح في حالة خطيرة جداً ويخضعون للعلاج في قسم العناية المكثفة وهم محمد نواف أبو عويمر، ١٥ عاماً من دير البلح، وخالد عبد الرزاق حميد، ١٦ عاماً من رفح، إضافة إلى مصاب ثالث لم تحدد هويته بعد.

وبناء على مصادر المعلومات في الضفة الغربية أطلقت قوات الاحتلال النار هذا اليوم باتجاه المدنيين في أنحاء مختلفة، مما أسفر عن وفاة شابين في جنين (عاصم العتر ومصعب عارف) وطفل في الرابعة عشر من عمره في رام الله (نزار عيدة). وفي الخليل أعلن أن ثلاثة مصابين هم في حالة موت سريري. وحتى ساعة إصدار هذا البيان وصلت حصيلة الانتهاكات الإسرائيلية إلى ١٢ مدنياً سقطوا برصاص الاحتلال، تسعة منهم في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة، إضافة إلى مئات الإصابات يصعب تحديدها على وجه الدقة حالياً

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يرى في هذا التصعيد الخطير وإطلاق النار باتجاه الأطقم الطبية وباتجاه الأطفال تأكيداً لما أورده من أدلة في بيانه الصادر صباح اليوم حول الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، وإطلاق الرصاص الحي باتجاههم بشكل عشوائي ودون تمييز. ويجدد المركز دعوته للمجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للتدخل الفوري لوضع حد لمسلسل القتل الذي تقترفه قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين. ويدعو المقرر الخاص بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة للحضور للمنطقة على وجه السرعة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين.

شهادة مشفوعة بالقسم

مركز الميزان لحقوق الإنسان.

أنا المواطن/ علي رجب عبد الحميد خليل.
أبلغ من العمر ٤١ سنة. أحمل هوية رقم/ ٩٥١٨٢٠٧٤٠
أقيم في / معسكر جباليا. رقم الهاتف: ٢٤٥٩٧٣٧٠.
الحالة الاجتماعية: متزوج.

في يوم السبت ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٠، حوالي الساعة الثانية والنصف كنت أجلس بجوار سيارة إسعاف متوجهة من مستشفى الشفاء إلى منطقة مفترق الشهداء بعد أن كنا قد نقلنا مصاباً إلى هناك. عند اقتراب السيارة من المفترق بسرعة سمعنا صوت إطلاق نار وقصف صواريخ. قام السائق باجتياز المفترق بسرعة وتوقف بالسيارة خلف سيارة إسعاف كانت متوقفة بمحاذاة الرصيف المقابل لموقع قوات الـ ١٧ في اتجاه غزة رفح حسب ما هو مبين في الرسم التوضيحي المرفق. لاحظت أن سيارة الإسعاف المتوقفة كانت تتعرض لإطلاق نار كثيف وصواريخ من قبل الموقع الإسرائيلي الذي يبعد حوالي ٥٠ متراً عن السيارة. قامت سيارتنا بالتوقف بعد السيارة المذكورة بعدة أمتار حيث لاحظنا أن جميع ركاب السيارة المذكورة وهم السائق بسام البلبيسي ومسعف ومسعفة كانوا خارجها حيث كان بسام يستتر خلف كتلة إسمنتية حجمها حوالي ١م^3 تقع خلف السور لموقع قوات الـ ١٧
خلال ذلك كنا لا نزال في السيارة (أنا والسائق) وحينها طلب بسام منا النجدة مع العلم أن سيارتنا كانت واقفة ومقدمتها في الاتجاه الجنوبي في حين أن سيارة بسام كانت مقدمتها باتجاه الشمال كما أن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار على سيارتنا من الموقع المقابل مما أدى إلى حدوث بنشر في الإطار الخلفي الأيمن لسيارتنا.

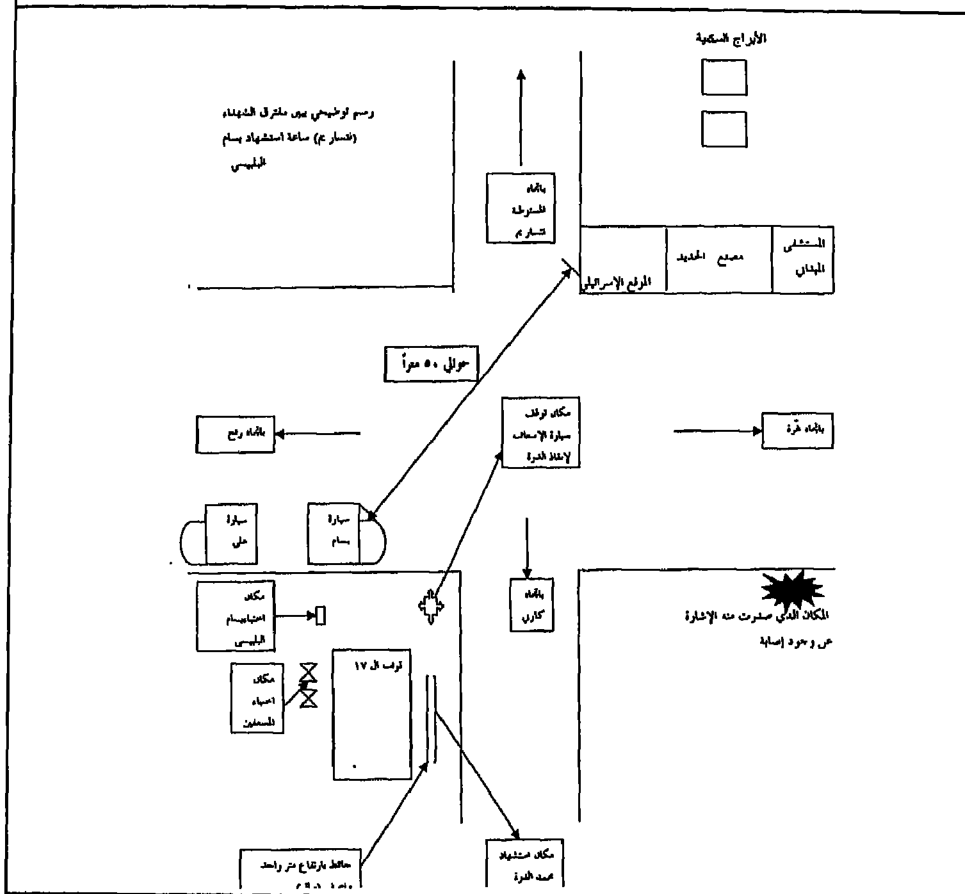
بمجرد أن طلب بسام النجدة نزلت أنا من سيارتنا وقام سائق سيارتنا بالرجوع بالسيارة إلى الخلف وأنا أمشي مستتراً بالسيارة أثناء رجوعها إلى الخلف وهذا سائراً لبسام والمسعفين المرافقين له حيث تحركت السيارة إلى الأمام وهم مستترون بها . أما أنا فقمت بالولوج إلى سيارة بسام المتوقفة حيث كان بابها الخلفي مفتوحاً وقد دخلتها زحفاً حتى وصلت إلى المقدمة وقمت بإرجاعها الى الخلف ببطيء وأنا منبطح حتى أبعدتها عن مرمى النيران وفي هذه الأثناء كان بسام مستتراً بالسيارة أثناء حركتها. ثم طلبت منا النجدة من الجهة الشمالية المقابلة لنا حيث أشار إلينا المستغيثون بوجود إصابات في الجهة الشرقية للمفترق فصعد بسام إلى جانبي وتحركت أنا "سقت" السيارة على الرصيف باتجاه المكان المشار إليه (مكان الإصابة). عند وصولي إلى المكان شاهدت يداً تتحرك من خلف ساتر"عرفت فيما بعد أنها كانت يد جمال الدرة والد الشهيد محمد الدرة "تطلب النجدة.
عندما حاول بسام النزول من السيارة التي تعرضت في هذه اللحظات لإطلاق نار كثيف أصابها في السقف والجنب . ثم سمعت بسام يطلب المساعدة فنظرت إليه فوجدته مصاباً في المنطقة اليسرى من

صدره مباشرة في منطقة القلب حيث أن إحدى الرصاصات دخلت من الشباك المجاور "الأيسر" الذي كان زجاجه مخفضا
وتجاوزني ليخترق جسد زميلي بسام. حاولت مساعدته ولكنه فارق الحياة خلال أقل من نصف دقيقة وحوله بركة من الدماء حيث رأيت بعيني الدم يخرج كنافورة من مكان الإصابة. عند ذلك سقت السيارة وتوجهت بها بسرعة كبيرة باتجاه المستشفى الميداني الواقع إلى الشمال من مفترق الشهداء وطلبت المساعدة من الطاقم الطبي الموجود هناك فصعد معي الدكتور نافز القرم وحاول عمل إنقاذ للحياة CRR لبسام بينما كنت متوجهاً بالسيارة بسرعة كبيرة إلى مستشفى الشفاء حيث أعلم الأطباء هناك باستشهاده.

التوقيـع

علي خليل

جدير بالذكر أن الشهادة المشفوعة بالقسم، الخاصة بالمواطن علي رجب، موجودة على Web Site الخاصة بالمركز باللغة الإنجليزية www.mezan.org



٢٠٠٠/١٠/١

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي
إطلاق النار بهدف القتل

أثارت اللقطات التي بثها التلفزيون الفرنسي - القناة الثانية يوم أمس (السبت الموافق ٢٠٠٠/٩/٣٠) حول عملية استشهاد الطفل الفلسطيني محمد الدرة، أثارت الدماء في العروق. فقد تابعت عدسة الكاميرا أحداث هذه الجريمة البشعة لحظة بلحظة، بدءاً من احتماء الطفل ووالده بكتلة إسمنتية صغيرة أمام جدار مكشوف للقتلة، وارتمائه في حضن والده علّ ذلك يحميه من رصاص الموت الآثم، إلى أن أصابته رصاصة قاتلة أطلقها جنديّ إسرائيلي عليه بدم بارد، وأصابت والده رصاصة ثانية، أو اكثر، أدخلته في حالة غيبوبة..

لقد أصيب كل من شاهد هذه اللقطات بحالة من الذهول ، ففي لحظة عابرة وجد الطفل محمد جمال الدرة- ١٢ عاماً، من البريج في قطاع غزة ووالده نفسيهما هدفاً لرصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي، فاحتميا بكتلة إسمنتية على قارعة الطريق، إلا أن إطلاق الرصاص عليهما استمر بالانهمار، فاحتمى الطفل بوالده الذي حاول أن يبعد الرصاص عنه بجسده، وعندما لم يتمكن صرخ طالباً من جنود الاحتلال التوقف عن إطلاق الرصاص، وجاءه الرد برصاصات اخترقت رقبة وبطن ابنه الذي صُرِعَ على الفور، وأصابته رصاصات أخرى هو أيضاً.

ولم يكن الطفل محمد الدرة، الشهيد الوحيد الذي سقط عند مفترق الشهداء في محيط مستوطنة "نتساريم" في قطاع غزة، وفي تلك اللحظة المرعبة، إذ سقط أيضاً المواطن بسام البلبيسي شهيداً، وهو رجل إسعاف فلسطيني سمع نداء الإغاثة الذي أطلقه الطفل ووالده، فهب مدفوعاً بواجبه الإنساني والوطني لنجدتهم، إلا أن رصاص القتل الآثم صرعه أيضاً. ولم يضع القتلة أي اعتبار للإشارة الدولية التي تحملها سيارة الإسعاف، فحولوها إلى هدف من أهدافهم.

وإذا كان المواطن جمال الدرة لم يستطع "حماية ولده من رصاص الموت"!! وإذا لحق بسام البلبيسي بالطفل محمد الدرة وهو يحاول إسعافه، نجح سائق سيارة الإسعاف الفلسطيني طلال عيده في الوصول إلى أحد المصابين، وعندما هرع إلى المكان الذي سقط فيه المصاب راني عبد الفتاح لم يعرف أن ابن شقيقته الشهيد نزار محمود عيده ١٦ عاماً من قرية دير عمار في محافظة رام الله والبيرة كان بجانبه، وقد نُقِلَ نزار بسيارة إسعاف ثانية، ولم يعلم طلال باستشهاد ابن شقيقته إلا عندما عاد إلى المستشفى حاملاً في السيارة التي يعمل عليها مصاباً آخر. راني أصيب برصاصة في عنقه، أما نزار فقد أصيب برصاصة في الصدر. رجل الإسعاف الذي أصيب بحالة من الذهول لم يكن حاله احسن من حال الدكتور محمد عيده، الطبيب الجراح في مستشفى رام الله الحكومي، الذي وقف عاجزاً أمام عدم وجود إمكانية طبية لوقف نزيف الدم الحاد في صدر نزار، وبالتالي عجز عن إنقاذ حياة قريب له.

إن حادثة قتل الطفل محمد الدرة تكشف بشكل لا يدع مجالاً للشك أن قوات الاحتلال الإسرائيلي

قد عمدت في الأيام الثلاثة الأخيرة ، ومع سبق الإصرار والترصد، على إطلاق الرصاص، مهما كان نوعه، على المواطنين الفلسطينيين العزل بهدف القتل، أو إيقاع إصابات خطيرة بهم، وهذا يتضح من عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا شهداء في المجزرة الأخيرة، أو عدد مَن أصيبوا بجروح، والأماكن التي أصيبوا فيها، وسواء كان ذلك داخل الحرم القدسي الشريف، أو خارج أسوار المدينة القديمة، أو في نابلس، رام الله، جنين، والخليل، أو في قطاع غزة.

في اليوم الأول من المجزرة (الجمعة ٢٠٠٠/٩/٢٩) هاجم جنود (حرس الحدود) والشرطة والقوات الخاصة الإسرائيليون المصلين المسلمين داخل الحرم القدسي الشريف. واستنادا إلى إفادات شهود عيان فإن المصلين كانوا في الركعة الأخيرة من الصلاة عندما فاجأهم هؤلاء الجنود بإطلاق الرصاص الحي والمطاطي والمعدني وقنابل الغاز، حيث سقط ستة شهداء داخل الحرم وخارجه، وأصيب مائتان وعشرون مواطناً بجروح مختلفة، ادخل ثمانية منهم إلى مستشفى العيون بسبب إصابتهم إصابات مباشرة في أعينهم، وفقد عدد منهم إحدى عينيه، وهناك إصابات عديدة في المنطقة العليا من الجسد (الرأس، العنق، الصدر والبطن). وهذا ما حدث مع الشهيد أسامة جده في اليوم الأول من المجزرة.

في الساعة الرابعة وخمس عشرة دقيقة من مساء يوم الجمعة، غادر أسامة ٢٣ عاماً- منزله في حي باب المجلس في البلدة القديمة من مدينة القدس، وتوجه برفقة شقيقه الوحيد آدم إلى مستشفى المقاصد للتبرع بالدم استجابة للنداء الذي بثه الطاقم الطبي هناك، وبعد تأخره عن العودة إلى منزله، اتصلت به والدته للاطمئنان عليه بالهاتف الخلوي، وأعلمها أنه وصل إلى المستشفى بصعوبة كون جيش الاحتلال يضع الحواجز، على الطرق، وجنوده يطلقون الرصاص على المواطنين الفلسطينيين، وابلغها انه سيعود فوراً. وبعد إنهاء مكالمته بخمس عشرة دقيقة أصابت رصاصة قاتلة أسامة بالرأس، وذلك قبل يوم واحد من ذهابه ووالدته لخطبة إحدى الفتيات. وبرحيل أسامة اصبح آدم جده هو الابن الوحيد لأسرته.

وإذا كان الشهيد أسامة جده يزمع على خطبة إحدى الفتيات قبل استشهاده، إلا أن الشهيد مصطفى حلمي رمضان ٢٦ عاما من قرية تل في محافظة نابلس. والذي أستشهد ظهر اليوم بعد إصابته إصابة قاتلة في الرقبة في محيط قبر يوسف تزوج يوم الجمعة الماضية، في اليوم الأول للمجزرة، وهاهو يرحل تاركا وراءه عروسه أرملة لم تدخل الفرحة قلبها بعد.

ولا تختلف حالات الإصابة التي وقعت في اليوم الثاني والثالث من المجزرة عن تلك التي حدثت في يوم الجمعة. وحسب المصادر الطبية الرسمية الفلسطينية فإن عدداً كبيراً من الإصابات كانت في أماكن قاتلة، حيث أعلنت وزارة الصحة عن وقوع ٢٧ إصابة مباشرة في الرأس، ٨ إصابات في الصدر، و ٤ إصابات في البطن، ذلك عدا حالات الإصابة التي أفضت إلى الموت، وحددتها الوزارة بثلاث عشرة حالة .

وإذا كانت ساعات الصباح تشهد هدوءا بالعادة، إلا أن الأجواء لا زالت تنذر بعاصفة، فجنود الاحتلال لا زالوا يضعون أصابعهم على زناد آلة القتل، وقادتهم العسكريون والسياسيون يزعمون بان جنودهم يطلقون النار على مَنْ يشكلون خطراً على حياتهم!! والفلسطينيون الذين لم يدفنوا شهداءهم ويضمدوا جراح جرحاهم حتى اللحظة، لا زالوا يقفون بصدورهم العارية في مواجهة الرصاص الحاقد دفاعا عن حقهم في الحياة.

٢٠٠٠/١٠/١

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

حكومة إسرائيل تواصل تنفيذ جريمتها في الأراضي المحتلة

لليوم الثالث على التوالي، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة المسلحة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين في مختلف المحافظات الفلسطينية، حيث تشهد الأراضي الفلسطينية مسيرات احتجاج على المجزرة الدموية التي ارتكبتها قوات الاحتلال يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/٩/٢٩ ضد المصلين في الحرم القدسي الشريف . وقد شهد قطاع غزة اليوم تطورا دراماتيكيا عندما قامت عدة طائرات عمودية إسرائيلية بقصف مقر قوات الأمن الوطني الفلسطيني

ففي مدينة نابلس استشهد المواطن مصطفى حلمي محمد رمضان -٢٦ عاما من قرية تل، وهو من أفراد قوات الأمن الوطني ـ وذلك بعد إصابته في محيط قبر يوسف برصاصة اخترقت صدره وخرجت من الظهر، والطفل سامر صبيح طبنجة ١٠ سنوات من مدينة نابلس ـ وقد أصيب برصاصة أطلقت من طائرة عمودية إسرائيلية بينما كان يقف على سطح منزل ذويه في حي خلة العمود في المدينة، والفتى حسام نعيم بخيت ١٨ عاما، من مخيم بلاطة ـ وقد أصيب برصاصة مباشرة بالرأس في محيط قبر يوسف أيضا. وأعلن عن استشهاد المواطن اياد أحمد خششي ١٨ عاما من مدينة نابلس ـ حيث اكتشفت جثته على سطح إحدى العمارات القريبة من حاجز قوات الأمن الوطني في كفر قليل، وعلى ما يبدو أنه استشهد يوم أمس، وبقي ينزف حتى فارق الحياة دون أن يتمكن أحد من معرفة ذلك وتقديم الإسعاف إليه، فيما أعلن أيضا عن استشهاد المواطن جهاد العالول ٢٣ عاما، وهو ابن محافظ نابلس العميد محمود العالول متأثرا بالجراح التي أصيب بها في مواجهات يوم أمس. إضافة إلى سقوط ثلاثة شهداء في رام الله، وشهيد في أم الفحم داخل الخط الأخضر، وبذلك يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا اليوم وحتى الساعة الثالثة بالتوقيت المحلي إلى تسعة شهداء.

وبالنسبة للجرحى فقد بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين في اليوم الثالث من الأحداث حتى الساعة الثالثة بالتوقيت المحلي (٢٧٥) جريحا منهم (١١) إصابة خطيرة، والاصابات موزعة كالتالي:القدس (٧) إصابات، رام الله (٨٤) إصابة منها (٣ خطرة) الخليل (٥٧) منها (إصابتان خطرتان) قطاع غزة (٧٠) منها (٥ خطرة) جنين (٢٥) طولكرم (٢٠) بيت لحم (٦) قلقيلية (٦) إضافة إلى (٢٥) إصابة في مدينة أم الفحم داخل الخط الأخضر منها إصابة خطرة. ويبلغ نسبة الأطفال المصابين من مجموع الإصابات نحو ٥٠٪.

وكانت الجريمة التي ارتكبتها قوت الاحتلال الإسرائيلي يوم الجمعة الماضية قد أسفرت عن استشهاد ستة مواطنين وإصابة نحو ٢٥٥ مواطناً بجروح، منهم ٢٢٠ مواطناً في مدينة القدس لوحدها، وقد أسفرت المواجهات التي اندلعت بين قوات الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين يوم أمس السبت الموافق ٢٠٠٠/٩/٣٠ عن سقوط اثني عشر شهيدا، بينهم ثلاثة يعملون في طواقم الإسعاف، في حين دخل أكثر من مصاب في حالة موت سريري، وإصابة ما يزيد عن (٥٧٧) مواطناً، إصابات

عدد منهم بالغة الخطورة.

إن جمعية (القانون) ومن خلال متابعتها الميدانية لتطور الأحداث وتصاعدها في مدينة القدس المحتلة وإمتدادها الى باقي الأراضي الفلسطينية، فإنها تؤكد على ما يلي:-

أولاً: تؤكد جمعية (القانون) على ما جاء في بياناتها التي اصدرتها سابقا بأن قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين، وهذا ما يؤكده عدد الشهداء والجرحى والأماكن التي اصيبوا بها.

ثانياً: إن الأحداث الأخيرة جاءت في أعقاب الزيارة الفاشلة التي قام بها زعيم المعارضة اليمينية في إسرائيل، اريئيل شارون، الى الحرم القدسي الشريف يوم أمس الأول، وأنها جاءت بمثابة رد على فشل هذه الزيارة الاستفزازية.

ثالثاً: إن جمعية (القانون) تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث وتداعياتها المستقبلية.

رابعاً: ان جمعية (القانون) تدين بشدة ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين العزل.

وفي ضوء ما تقدم، فان جمعية (القانون):

أولاً: تطالب حكومة اسرائيل بوقف اعتداءاتها ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثاً: المجتمع الدولي وهيئاته بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والعمل على إجبار حكومة إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨

رابعا: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

٢٠٠٠/١٠/١

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

تصعيد خطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية

دفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في منحى خطير جدا بعد عصر اليوم عندما أقدمت على اقتحام مدينة نابلس بالدبابات واستخدام الطائرات العمودية في قصف بعض المواقع والمدنيين، واقتحام فندق الـ "ستي إن" على المدخل الشمالي لمدينة البيرة واحتلاله، وقصف موقع للسلطة الوطنية الفلسطينية في قوات الارتباط المشتركة على مفترق الطرق المؤدية إلى مستوطنة :نتساريم" في قطاع غزة بالصواريخ، حيث أدى ذلك إلى سقوط عدد جديد من المواطنين الفلسطينيين، من المدنيين والعسكريين.

وبلغت حصيلة الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا جراء جرائم الاحتلال الإسرائيلي منذ صباح اليوم وحتى الساعة السابعة مساء بتوقيت فلسطين المحلي أحد عشر شهيداً ، و(٣٨٨) مصابا، بينهم ١٨ مصاباً في حالة خطرة وأخرى موت سريري، والشهداء موزعون على النحو التالي:

أولا : مدينة نابلس

استشهد المواطن مصطفى حلمي محمد رمضان ٢٦ عاما من قرية تل، وهو من أفراد قوات الأمن الوطني ـ وذلك بعد إصابته في محيط قبر يوسف برصاصة اخترقت صدره وخرجت من الظهر، والطفل سامر صبيح طبنجة ١٠ أعوام من مدينة نابلس ـ وقد أصيب برصاصة من عيار ٥٠٠ أطلقت عليه من طائرة عمودية إسرائيلية بينما كان يقف على سطح منزل ذويه في حي خلة العمود في المدينة، والفتى حسام نعيم بخيت ١٨ عاما، من مخيم بلاطة، وقد أصيب برصاصة مباشرة بالرأس في محيط قبر يوسف أيضا ـ وأعلن عن استشهاد المواطن اياد أحمد خششي ١٨عاما من مدينة نابلس، حيث اكتشفت جثته على سطح إحدى العمارات القريبة من حاجز قوات الأمن الوطني في كفر قليل، وعلى ما يبدو أنه استشهد يوم أمس، وبقي ينزف حتى فارق الحياة دون أن يتمكن أحد من معرفة ذلك وتقديم الإسعاف إليه، فيما أعلن أيضا عن استشهاد المواطن جهاد العالول ٢٣ عاما، وهو ابن محافظ نابلس العميد محمود العالول ـ متأثرا بالجراح التي أصيب بها في مواجهات يوم أمس. واستشهدت الفتاة الطفلة سارة عبد العظيم حسن عاماً ونصف من قرية تلفيت بعيار ناري بالرأس على يد المستوطنين.

ثانيا : رام الله والبيرة

وفي رام الله والبيرة سقط ثلاثة شهداء وهم: محمد نبيل علي محمود داوود ١٢ عاما من مدينة البيرة وعماد عبد الرحمن العناتي ٢٠ عاما من مخيم الأمعري، وصلاح الفقيه من قرية قطنة، وهو من أفراد الأمن الوطني .

ثالثاً: محافظة غزة

وفي غزة إستشهد سامي فتحي الترامسي ٢٠ عاماً من مخيم الشاطىء في المدينة، وذلك برصاصة اخترقت الأحشاء والكبد، فيما لا زال ثلاثة من الجرحى في حالات "موت سريري" هم: رائد الهمص، طلال البسوس، سالم دراويش، إضافة لبتر الساق اليمنى للجريح موسى النجار ٥٠ عاماً.

الجرحى

بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين أصيبوا منذ صباح اليوم وحتى الساعة السابعة مساء بتوقيت فلسطين المحلي (٣٨٨) مواطنا، بينهم ١٨ حالة خطرة، وهم موزعون حسب المحافظات كالتالي:

- محافظات غزة: (٩٠) مضابا، بينهم (٧) حالات خطرة.
- رام الله والبيرة: (١١٢) مصابا، بينهم (٥) حالات خطرة.
- الخليل: (٦٧) مصابا، بينهم حالتان خطرة.
- نابلس: (٣١) مصابا بينهم حالتان خطرة.
- طولكرم: (٣٠) مصابا، بينهم حالة خطرة.
- قلقيلية: (٢٠) مصابا،، بينهم حالة خطرة.
- جنين: (٢٥) مصابا.
- القدس: (٧) مصابين.
- بيت لحم: (٦) مصابين.

هذا بالإضافة إلى سقوط شهيد في مدينة أم الفحم داخل الخط الأخضر وهو محمد أحمد جبارين البالغ من العمر ٢٢ عاما، وإصابة ثلاثة وثمانين فلسطينيا داخل الخط الأخضر أيضا، خمسون منهم في مدينة أم الفحم، وثلاثون في مدينة الناصرة وثلاثة في مدينة يافا.

التاريخ: ١ اكتوبر ٢٠٠٠

الساعة: ١٢:٠٠ بتوقيت جرينتش

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تقصف بالصواريخ موقعاً لقوات الارتباط الفلسطيني

في آخر أشكال التصعيد من جانبها، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالصواريخ موقعاً للجانب الفلسطيني في قوات الارتباط المشتركة على مفرق الطرق المؤدي لمستوطنة نيت ساريم، مما أدى إلى وقوع عشرات المصابين في صفوف رجال الشرطة الفلسطينية والمدنيين الفلسطينيين الذين تواجدوا في المكان. ولم تعرف حتى الآن تفاصيل الإصابات أو عددها في الموقع المذكور، نظراً لكثافة القصف حيث سمعت في المكان أصوات أكثر من ٤٠ صاروخاً.

على صعيد آخر، سجلت أكثر من عشر إصابات جديدة في ساعات بعد ظهر اليوم في صفوف المدنيين الفلسطينيين ليصل عدد المصابين في مناطق المواجهات المختلفة بقطاع غزة هذا اليوم إلى أكثر من ٣٠ شخصاً، عدا الإصابات غير المعلومة بعد في موقع قوات الارتباط. وبين المصابين الطفل محمد راضي، ١٠ سنوات من رفح، الذي أصيب بعيار ناري في رأسه أطلقه جنود الاحتلال، ومازال يخضع للعناية المكثفة في مستشفى الشفاء بغزة.

التاريخ: ٢ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٣:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تواصل عدوانها ضد المدنيين الفلسطينيين

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار باتجاه المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ يوم أمس امتدت المواجهات إلى المدن والقرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر، حيث جرت مواجهات مع قوات الاحتلال التي تدخلت لقمع المظاهرات الاحتجاجية على أعمال القتل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد سقط جراء ذلك المزيد من المدنيين الفلسطينيين، إضافة لعشرات المصابين في مختلف المناطق. وسجلت في مستشفيي الشفاء وناصر بقطاع غزة أكثر من ٤٠ إصابة جديدة منذ صباح اليوم.

وفي قطاع غزة، أعلن في مستشفى الشفاء ظهر اليوم عن وفاة كل من محمود غازي النبيه، ٢٩ عاماً من مدينة غزة، وصلاح عبد الله أبو قينص، ٢٣ عاماً من غزة. وفي مدينة أم الفحم داخل الخط الأخضر أعلن ظهر اليوم أيضاً عن وفاة أحمد إبراهيم الجبارين، وهو ثالث شهيد من المدينة يسقط خلال المواجهات الأخيرة مع قوات الاحتلال. وفي المثلث أعلن عن وفاة رياض خالد الغرة، وفي أريحا أعلن عن وفاة حاتم النجار، ٢٢ عاماً ويعمل في قوات الارتباط. وترتفع حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي خلال الأيام الخمسة الأخيرة إلى ٣٢ شهيداً وأكثر من ألف مصاب

وفي هذه الأثناء تقوم طائرات عمودية إسرائيلية بإطلاق قنابل الغاز على المتظاهرين الفلسطينيين في منطقة مفترق الشهداء بالقرب من مستوطنة نيتساريم في وسط قطاع غزة. وأفاد باحثو المركز أن قوات الاحتلال قد قصفت للتو بناية سكنية (البرج رقم ٢ من أبراج الشهداء) بالقرب من الموقع العسكري الإسرائيلي عند مفترق نيتساريم، وأصيب الطابقان الثالث والرابع في البناية بصورة مباشرة.

وبدعوة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة القانون الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، يتوقع أن تصل إلى الأراضي المحتلة غداً بعثة من أربعة منظمات دولية للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية. كما بعث المركز الفلسطيني برسالة اليوم إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يدعوه فيها للحضور على وجه السرعة والتحقيق في جرائم قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين. كما بعث المركز الفلسطيني وجمعية القانون ومؤسسة مفتاح برسالة إلى ماري روبنسون، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، للتدخل من أجل وقف مجازر الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين.

٢/١٠/٢٠٠٠

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

حكايات مرعبة في بحر الدم

عندما يصوِّب القاتل فوهة بندقيته الى صدر أو رأس ضحيته ويضغط على الزناد، فانه لا يفكر إلاّ بالإحساس بمتعة اللذة وهو يشاهد ضحيته تسقط على الأرض، وهي تتلوى مضرجة بدمائها. أما أن يفكر بأن ما فعله سوف يتسبب في مأساة إنسانية، فهذا أبعد ما يكون عنه.

الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ يوم الجمعة الماضية تركت وراءها مآس عديدة، ولعل ما بثته شاشات التلفزيون العالمية حول وقائع قتل الطفل الفلسطيني محمد الدرة لا تزال الحكاية الأكثر دموية في مسلسل الجرائم التي ترتكب حالياً ضد أبناء الشعب الفلسطيني، لكنها ليست الحكاية الوحيدة بالتأكيد.

وإذا كانت عدسة الكاميرا التقطت تلك الوقائع، إلاّ أنها لم تستطع التقاط وقائع قتل الطفل سامر طبنجة، ابن الاثني عشر عاماً من مدينة نابلس، وإذا كان قاتل الطفل الدرة قد قنصه من على الأرض، إلاّ أن قاتل الطفل طبنجة قنصه من طائرة عمودية كانت تحلق في سماء نابلس.

عيون الأطفال تلاحق الطائرات للإستمتاع برؤيتها وهي تهدر بالسماء، والأطفال عادة ما يصنعون طائراتهم الورقية الخاصة، يطيّروها بالسماء، وعندما يملّون من اللعب يسحبونها بالخيط المربوطة به، ليعودون بها الى بيوتهم. ولكن سامر لم يعد الى بيته لأنه لم يكن يدرك ان الطائرة يمكن ان تلعب معه لعبة الموت.

ظهيرة يوم الأحد الموافق ١/١٠/٢٠٠٠ حلّقت طائرة عمودية اسرائيلية في سماء نابلس، تحلّق فوق قبر يوسف، وتطلق رصاصة من مدفع رشاش عيار ٥٠٠ ملم لتخترق جسد الطفل الصغير، وتمزق أحشاءه من الداخل.

سامر لم يذهب في ذلك الصباح غير العادي الى المدرسة، فوزارة التربية والتعليم أعلنت عن تعطيل المدارس حتى صباح الثلاثاء المقبل، وذلك لحماية الطلاب من شبح القتل والموت، ولكن الوزارة، وكذلك سامر، لم يعلم أيّ منهما ان الطائرة سوف تقنص سامر من الجوّ وهو يلهو على سطح منزله دون أن يدرك لعبة الموت الدائرة.

سريراً فارغاً من اصل ثلاثة أسرة في غرفة الأطفال في منزل والديه. سامر أكبر أشقائه الثلاثة، قيل أن شقيقه الأوسط لحق بالجنازة، نادى على شقيقه الذاهب في رحلته الأبدية، طلب منه أن يعود، لكن صوت المنادي تحول الى صدى في واد مهجور.

وإن كان سامر قبل رحيله قد وعى للحظة، لثوان معدودات ما حدث له، إلاّ أن الطفلة سارة عبد العظيم حسن - عام ونصف العام من قرية تلفيت الى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس - لم تعِ ما حصل لها.

سارة الصغيرة المَّ بها مرض طارىء، لم يستطع والدها عبد العظيم حسن - ٣٤ عاماً - تَحَمُّل سماع

بكائها المرّ، ومن غير أن يضع حساباً لما يحدث في مدينة نابلس التي كانت قد ودعت في اليوم الماضي خمسة من ابنائها، فحمل الصغيرة في سيارته الخاصة وتوجه بها الى هناك لعلاجها. وكان له علاجها، وبدأ رحلة العودة الى قريته البعيدة. واثناء عودته اطلق مستوطن حاقد النار على سيارته - بالقرب من مفترق عقربا، فأصاب الطفلة برصاصة قاتلة برأسها، كما وأصيبت ابنة شقيقه ريما، وهي فتاة في العشرين كانت تحمل الصغيرة في حضنها، وتجلس بها في المقعد الخلفي. ريما أصيبت برصاصة في حوضها، وعاد عبد العظيم مرة أخرى الى نابلس، ولكن هذه المرة ليس لعلاج طفلته الصغيرة، وانما لإخراج شهادة وفاة لها، وعلاج ابنة شقيقه.

٢٠٠٠/١٠/٢

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

ارتفاع عدد ضحايا جرائم الاحتلال إلى ٣٣ شهيداً منذ بداية المجزرة

لليوم الرابع على التوالي، تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي ارتكاب جرائمها المتعمدة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وداخل الخط الأخضر. وقد شهدت الأراضي المحتلة تطوراً خطيراً اليوم عندما خرج المستوطنون لمهاجمة المواطنين الفلسطينيين العزل في عدة مناطق، وخاصة في منطقة سلفيت.

وبعد ظهر اليوم واجهت قوات الاحتلال الاسرائيلي الاعمال الإحتجاجية ضد هذه الجرائم باطلاق الرصاص الحيّ والمعدني والبلاستيكي على المواطنين الفلسطينيين، حيث أضيف شهداء جدد الى قائمة الشهداء الذين سقطوا منذ بداية المجزرة التي ارتكبتها قوات مشتركة من (حرس الحدود) والشرطة والقوات الخاصة الاسرائيلية ضد المصلين في الحرم القدسي الشريف يوم الجمعة الماضي.

ففي قطاع غزة استشهد اليوم المواطنان محمود غازي النبيه - ٢٩ عاماً من حي الصبرة - وصلاح أبو قنيص - ٢٤ عاماً، وهو جندي في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية - وذلك بعد اصابتهما اصابات مباشرة بالرصاص الحيّ في الصدر. كما واستشهد المواطن حاتم النجار - ٢٢ عاماً، وهو من افراد الأمن الوطني - في اريحا بعد اصابته برصاصة اطلقها جنود الاحتلال الاسرائيلي. والنجار يعمل بالارتباط العسكري الفلسطيني.

وفي داخل الخط الأخضر استشهد اليوم ستة مواطنين هم: أحمد ابراهيم صيام جبارين في أم الفحم، وذلك متأثراً بجراحه التي أصيب بها يوم أمس، رامي حاتم غرة من قرية جت في المثلث بعد إصابته برصاصة على يد الشرطة الاسرائيلية يوم أمس، عماد فرج غنايم ووليد عبد المنعم أبو صالح، وكلاهما من سخنين، علاء خالد منصور من عرابة، وإياد لوابنة من مدينة الناصرة.

وباستشهاد هؤلاء المواطنين الستة يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا منذ بداية المجزرة وحتى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم (الاثنين الموافق ٢/١٠/٢٠٠٠) الى ثلاثة وثلاثين شهيداً فلسطينياً موزعين على النحو التالي:

اليوم الأول: ٦ شهداء.

اليوم الثاني: ١١ شهيداً.

اليوم الثالث: ١٠ شهداء.

اليوم الرابع: ٦ شهداء حتى اعداد هذا التقرير.

في غضون ذلك اصيب اليوم ١٨٩ مواطناً فلسطينياً ٣٧ منهم اصيبوا بالرصاص الحي، و٢ برصاص دمدم المتفجر، ٨٢ بالرصاص المطاطي، والباقون بالغاز، ومن بينهم ١٣ حالة خطرة. ومن بين المصابين ١١ عسكرياً و٣٣ طفلاً، و١٤٥ مدنياً. والمصابون موزعون على النحو التالي:

نابلس: ١٩

طولكرم: ٢٧

جنين: ٤

قلقيلية: ١

رام الله: ٩

بيت لحم: ٤٢

الخليل: ٦٧

غزة: ٢٠

إن جمعية (القانون) ومن خلال متابعتها الميدانية لتطور الأحداث وتصاعدها في مدينة القدس المحتلة وإمتدادها الى باقي الأراضي الفلسطينية، فإنها تؤكد على ما يلي:-

أولاً: تؤكد جمعية (القانون) على ما جاء في بياناتها التي اصدرتها سابقا بأن قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين، وهذا ما يؤكده عدد الشهداء والجرحى والأماكن التي اصيبوا بها.

ثانياً: ان الأحداث الأخيرة جاءت في أعقاب الزيارة الفاشلة التي قام بها زعيم المعارضة اليمينية في اسرائيل، اريئيل شارون، الى الحرم القدسي الشريف يوم أمس الأول، وأنها جاءت بمثابة رد على فشل هذه الزيارة الاستفزازية.

ثالثاً: ان جمعية (القانون) تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث وتداعياتها المستقبلية.

رابعاً: ان جمعية (القانون) تدين بشدة ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين العزل.

وفي ضوء ما تقدم، فان جمعية (القانون):

أولاً: تطالب حكومة اسرائيل بوقف اعتداءاتها ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

رابعاً: المجتمع الدولي وهيئاته بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والعمل على إجبار حكومة إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

التاريخ: ٣ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١١:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تواصل جرائمها
ضحية أخرى في غزة

تجددت المواجهات صباح هذا اليوم بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في منطقة مفرق الشهداء القريب من مستوطنة نيتساريم. وأفاد باحثوا المركز المتواجدون في المكان أن قوات الاحتلال تقصف في هذه الأثناء المنطقة بالصواريخ والقذائف، وأن طائرات عمودية تستخدم في العدوان.

وقبل قليل وصلت إلى مستشفى الشفاء بغزة جثة الشاب فهمي أبو أمونة، ٢٨ عاماً من النصيرات، الذي تعرض لقذيفة صاروخية في رأسه في حوالي الساعة ١٢:٠٠ بالتوقيت المحلي. كما نقل إلى مستشفى الشفاء والعيادة الميدانية بالقرب من نيتساريم عشرات المصابين من المدنيين الفلسطينيين.

وكانت قوات الاحتلال قد قصفت بالصواريخ أيضاً ثلاثة منازل في رفح مساء أمس، وألحقت بها خسائر جسيمة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف الأهالي. وتقع المنازل المذكورة على مقربة من الشريط الحدودي مع مصر والذي تسيطر عليه قوات الاحتلال، كما قصفت يوم امس طائرات عمودية اسرائيلية بنايتين سكنيتين في منطقة نيتساريم تقعان بمحاذاة الموقع العسكري الاسرائيلي هناك.

المركز الفلسطيني يتابع بقلق عميق استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة جراء الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين. ويدعو إلى تدخل دولي عاجل لوقف هذا العدوان.

٢٠٠٠/١٠/٣

مؤسسة القانون/ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

الاحتلال يواصل همجيته على المدنيين الفلسطينيين

تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي الاعتداء على حياة المواطنين الفلسطينيين لليوم الخامس على التوالي، مستخدمة الرصاص الحي والقذائف الصاروخية. فقد استشهد اليوم سبعة مواطنين فلسطينيين في الضفة وغزة نتيجة لتعرضهم لرصاص وقذائف قوات الاحتلال الاسرائيلي.حيث استشهد اليوم الثلاثاء ٢٠٠٠/١٠/٣ المواطن فهمي ابو امونة ٢٨ عاماً من مخيم النصيرات في قطاع غزة، بعدما أصيب بقذيفة من عيار ٥٠٠ ملم في رأسه مباشرة، حيث فارق الحياة على الفور، وتطلق قوات الاحتلال الصواريخ والقذائف باتجاه المواطنين مباشرة.

واستشهد المواطن عمر عبد الرحيم سليمان (٢٠ عاماً) من مخيم جباليا بعد إصابته برصاصة بالرأس، كما اسشهد آخر مجهول الهوية نتيجة اصابته برصاصة في الوجه. كما واستشهد قبل قليل المواطن محمد يونس محمود عياش الزماعرة من حلحول ٢١ سنة حيث كان قد اصيب يوم الجمعة الماضي ٢٠٠٠ /٩/٣٠ كما وتوفيت اليوم المواطنة خضرة أحمد حسين سلامة ـ ٥٧ عاماً من مدينة جنين، وذلك متأثرة باستنشاق الغاز اثناء المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية يوم الجمعة الماضية. واستشهد اثناء كتابة هذا البيان اسماعيل شحدة اسماعيل من غزة ورامز عباس بشناق من كفر مندا داخل الخط الاخضر وايضاً يرقد المواطن شريف عبد الله عاشور في المستشفى في حالة موت سريري.

وتواصل حتى اللحظة اطلاق زخات قوية من الرصاص في محيط قبر يوسف في نابلس من الطائرات العامودية، وأصيب (٢٠ مواطناً) من مدينة نابلس، و اثناء كتابة البيان جاء من مندوب (القانون) في نابلس أن طائرة اسرائيلية قصفت منزلاً في شارع نابلس قرب مخيم بلاطة مما أدى إلى اصابة سبعة مواطنين. وحسب باحثين ميدانيين لجمعية (القانون) فإن ٦٠ مواطناً في مدينة الخليل قد أصيبوا وتم توزيعهم على مستشفيات الأهلي و عالية وعولج بعضهم ميدانياً.

وفي طولكرم أصيب ١٧ مواطناً أحدهم إصابته خطيرة وهو المواطن بدر يوسف ذيب أحمد حيث أصيب في اليد والبطن.

وفي رام الله اصيب ١٥ مواطناً حسب ما افاد مندوب الجمعية المتواجد في مستشفى رام الله الحكومي.وفي بيت لحم اصيب ٥٠ مواطناً خلال التظاهرات التي جرت اليوم.

إن ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلي من هجمة شرسة ضد المدنيين الفلسطينيين يخالف ما جاء في المواثيق الدولية وفي اتفاقية جنيف الرابعة، ويعد خرقاً فاضحاً للشرعة الدولية لمواثيق حقوق الانسان.

إن جمعية (القانون) ومن خلال متابعتها الميدانية لتطور الأحداث وتصاعدها في مدينة القدس المحتلة وإمتدادها إلى باقي الأراضي الفلسطينية، فإنها تؤكد على ما يلي:

أولاً: تؤكد جمعية (القانون) على ما جاء في بياناتها التي اصدرتها سابقا بأن قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين، وهذا ما يؤكده عدد الشهداء والجرحى والأماكن التي اصيبوا بها.

ثانياً: ان الأحداث الأخيرة جاءت في أعقاب الزيارة الفاشلة التي قام بها زعيم المعارضة اليمينية في اسرائيل، اريئيل شارون، الـ - الحرم القدسي الشريف يوم أمس الأول، وأنها جاءت بمثابة رد على فشل هذه الزيارة الاستفزازية.

ثالثاً: أن جمعية (القانون) تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث وتداعياتها المستقبلية.

رابعاً: ان جمعية (القانون) تدين بشدة ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين العزل.

وفي ضوء ما تقدم، فإن جمعية (القانون):

أولاً: تطالب حكومة اسرائيل بوقف اعتداءاتها ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

رابعاً: تطالب المجتمع الدولي وهيئاته بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والعمل على إجبار حكومة إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

٢٠٠٠/١٠/٣

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

شهداء جرائم الاحتلال يرتفعون الى ٤٤ شهيداً

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي لليوم الخامس على التوالي ارتكاب جرائمها في الأراضي الفلسطينية، وقامت هذه القوات بتعزيز تواجدها في محيط التجمعات السكانية الفلسطينية وإستخدام مختلف أنواع الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين وإستخدام مختلف أنواع الأسلحة ضدهم وضد أفراد قوات الأمن الوطني الفلسطيني الذين يتواجدون في مناطق الاحتكاك مع قوات الاحتلال بهدف توفير أدنى اساليب الحماية للمواطنين.

وبعد ظهر اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/٣ قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي مدنياً فلسطينياً آخر هو فهمي ابو امونة ـ٢٨ عاماً من مخيم النصيرات في قطاع غزة، بعدما اصيب بقذيفة من عيار ٥٠٠ ملم في رأسه مباشرة، حيث فارق الحياة على الفور، وتطلق قوات الاحتلال الصواريخ والقذائف باتجاه المواطنين مباشرة.

كما وتوفيت اليوم المواطنة خضرة أحمد حسين سلامة ٥٧ عاماً من مدينة جنين، وذلك متأثرة باستنشاق الغاز اثناء المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية يوم الجمعة الماضية.

وباستشهاد هذين المواطنين يرتفع عدد الضحايا الذين سقطوا على ايدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ يوم الجمعة الماضية وحتى الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم الى ٤٤ مواطناً، منهم ٩ عسكريون، و٣٥ مدنياً، ومن بين المدنيين ١٤ طفلاً.

إن جمعية (القانون) ومن خلال متابعتها الميدانية لتطور الأحداث وتصاعدها في مدينة القدس المحتلة وإمتدادها الى باقي الأراضي الفلسطينية، فإنها تؤكد على ما يلي:

أولاً: تؤكد جمعية (القانون) على ما جاء في بياناتها التي اصدرتها سابقا بأن قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين، وهذا ما يؤكده عدد الشهداء والجرحى والأماكن التي اصيبوا بها.

ثانياً: ان الأحداث الأخيرة جاءت في أعقاب الزيارة الفاشلة التي قام بها زعيم المعارضة اليمينية في اسرائيل، اريئيل شارون، الى الحرم القدسي الشريف يوم أمس الأول، وأنها جاءت بمثابة رد عل ى فشل هذه الزيارة الاستفزازية.

ثالثاً: إن جمعية (القانون) تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث وتداعياتها المستقبلية.

رابعاً: إن جمعية (القانون) تدين بشدة ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين العزل.

وفي ضوء ما تقدم، فإن جمعية (القانون):

أولاً: تطالب حكومة اسرائيل بوقف اعتداءاتها ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانياً: تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

رابعاً: المجتمع الدولي وهيئاته بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والعمل على إجبار حكومة إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

إفادة مشفوعة بالقسم لمصور القناة الفرنسية الثانية
قتل الطفل محمد الدرة كان عمدا وبدم بارد من قبل قوات الاحتلال

قدمت الصور الحية التي التقطها مصور القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي، طلال أبو رحمة، أثناء إطلاق قوات الاحتلال النار باتجاه الطفل محمد جمال الدرة، ١٢ عاما، من البريج، وقتله وإصابة والده بجراح خطيرة، واحدا من أبرز المشاهد على فظاعة الاحتلال وانتهاكاته الجسمية بحق المدنيين الفلسطينيين. كان الطفل الشهيد برفقة والده يحتميان خلف اسطوانة يحتميان خلف اسطوانة خرسانية لشبكة المياه العادمة، ترتفع عن سطح الأرض بنحو ٧٠ سم وفي خلفهما سور، ورغم صرخات الاستغاثة من الأب والطفل، انطلقت النيران باتجاههما وقتلت الطفل بلا رحمة.

إن الحادثة هي جريمة أخرى تضاف إلى سجل جرائم قوات الاحتلال وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وأمام مئات الملايين الذين شاهدوا تنفيذ الجريمة أمام شاشات التلفزة في جميع أنحاء العالم، لم يكن أمام الحكمة الإسرائيلية خيار آخر غير الإعلان عن بدء تحقيق في الحادث. وكغيرها من نتائج التحقيقات السابقة في جرائم إطلاق النار عمداً من قبل قوات الاحتلال، كانت النتيجة معروفة سلفا، فالضحية دائما يتحمل مسئولية، حتى ولو لم تكن مباشرة. وما أعلنته الحكومة الإسرائيلية حول نتائج التحقيق في جريمة القتل العمد لا يتجاوز محاولة لذر الرماد في العيون، ولا يحمل قوات الاحتلال ولا يؤكد مسئوليتها عنها.

فيما يلي إفادة مشفوعة بالقسم قدمها السيد طلال أبو رحمة، مصور القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي، للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٠، يوضح فيها بالتفصيل ما شاهده بأم عينه.

أنا الموقع أدناه طلال حسن أبو رحمة من سكان قطاع غزة وأحمل هوية رقم ٩٥٩٨٥٢٨٤٩، كنت متواجداً في منطقة نتساريم منذ الساعة السابعة صباحا نتيجة لوجود أحداث ومواجهات في المنطقة. وقد قمت بتغطيتها ضمن مهمات عملي الروتيني. في ساعات الظهر، وكنت تقريبا أنهي العمل، بهدف التوجه إلى الأستوديو وبث المادة، بدأ صوت اطلاق نيران بكثافة من كافة الاتجاهات، وانا كنت على الطريق المؤدي إلى شرق مفرق الشهداء (نتساريم) والواقع إلى شمال غرب المفرق، وكذلك العمارات الاثنتين الواقعتين إلى شماله وهي عمارات سكنية فلسطينية. وايضا كنت ارى موقع القوات الفلسطينية (قوات الامن الوطني الفلسطيني) الواقعة إلى جنوب المفرق، وموقع آخر لها يقع على بعد ٣٠ مترا منها وهي عبارة عن كشك مؤقت للاستراحة للجنود الفلسطينيين.

فجأة بدأ اطلاق نار كثيف، وامامي مباشرة تقريبا عبر الشارع الذي يبلغ عرضه حوالي ٣٠م، لفت انتباهي مصور رويتر شمس ودة، حيث كان جالسا بجانب اثنين بالغ وقاصر (لاحقا الاب جمال، وابنه محمد) وجميعهم مختبئين خلف كتلة اسمنتية تقع إلى الغرب منهم. ما لفت انتباهي مرة اخرى

الصحفي، وماذا كان يتابع. كنت احاول التركيز على الموقع الفلسطيني الثابت الخاص بقوات الامن الوطني، حيث كان يتم اطلاق منه وعليه من قبل الجيش الاسرائيلي في الدقائق الاولى فقط. سمعت فجأة صرخة الطفل، وبعدها ركزت الكاميرا باتجاه الطفل محمد جمال الدرة (عرفت اسمه لاحقا) وكان عندها مصابا بطلقة برجله اليمنى، بعدها كان والده يحاول تهدئته، ويحاول أن يحميه ويغطيه بيديه ويجسده، وكان يثير الوالد جمال أحيانا ويصرخ طالبا النجدة، وكافة التفاصيل المتعلقة بالحدث بالذات هى كما جاءت في شريط التصوير الذي قمت بتصويره على مدار ما يقارب من سبعة وعشرين دقيقة من الحدث. والذي استمر حوالي ٤٥ دقيقة حتى قاموا باخلاله. أنا شخصيا تأخرت بعد أن تم نقله بسيارة الإسعاف لحوالي نصف ساعة إلى اربعين دقيقة تقريبا لعدم استطاعتي الحركة لتعرضي كما الآخرين لاطلاق النار ووجوده خطر على حياتنا.

بدأ اطلاق النار بداية في المنطقة من اكثر من مصدر اسرائيلي وفلسطيني واستمر لعدة دقائق فقط، لا تتجاوز خمس دقائق. بعد ذلك كان واضحا لي تماما أن اطلاق النار كان يأتي من أمام الطفل محمد ووالده جمال، وكان اطلاق نار كثيف ومتقطع واستمر طوال الخمس وأربعين دقيقة في اتجاههم والمكان الذي كانوا به، بدءا من موقع قوات الامن الوطني الفلسطينية الأول والثاني، ولم يكن هناك أي اطلاق نار من الموقعين الفلسطينيين، حيث كما ذكرت انتهى ذلك في الخمس دقائق الأولى، وكان الطفل بعدها غير مصاب، ولا زال حيا هو ووالده، وما حدث من إصابة وقتل، حدث خلال الخمس والأربعين دقيقة التالية.

أنا استطيع الجزم بان اطلاق النار تجاه الطفل محمد ووالده جمال كان من الموقع العسكري الاسرائيلي الذي ذكرته سابقا، لانه هو المكان الوحيد فقط الذي بالامكان أن يطلق نيران على الطفل محمد ووالده جمال. لذا، فان الأمر المنطقي والطبيعي، وبحكم مهنتي الطويلة، وخبرتي في تغطية الاحداث الساخنة والملتهبة والواجهات على مدار سنوات، وكذلك مقدرتي حتى على تمييز صوت الرصاص، استطيع أن اوكد أن اطلاق النار كان من الجيش الاسرائيلي، بصورة مقصودة ومتعمدة، وكان قتلا بدم بارد من قبل الجيش للطفل وإصابة والده.

أنا شخصيا وبعد الحادث وفي اليوم التالي، ذهبت إلى مستشفى الشفاء بغزة، واجريت مقابلة مع والد الطفل محمد جمال الدرة وهذه المقابلة مسجلة بالفيديو واذيعت تليفزيونيا، وقد وجهت له سؤالا حول سبب وجوده في مكان الحادث وماهى الظروف التي دفعت به إلى التواجد هناك، وكنت الأول الذي أقابله واسأله عن هذا الموضوع، وذلك اكمالا لما قمت بعمله في اليوم السابق. وقد افادني السيد/جمال الدرة انه كان قد توجه وابنه محمد إلى سوق السيارات والذي يبعد حوالي كيلو مترين عن مفرق الشهداء نتساريم باتجاه الشمال، وأنه لم يوفق في شراء سيارة، فقرر العودة إلى منزله في مخيط البريج . وهذا ما حدث، حيث استقل سيارة وقبل المفترق لم تتمكن السيارة من الاستمرار في السير نتيجة المواجهات واطلاق النيران، عندما ترجل هو وابنه محاولا السير باتجاه البريج، ومع اشتداد اطلاق النار ذهب للاختباء، بجوار الكتلة الأسمنتية هو وابنه، وعندما حدث ما حدث من اطلاق النار لمدة خمس واربعين دقيقة".

أنا صحفي مهني، ومتخصص، وعملت سنوات طويلة في هذا المجال، انا ملتزم بقواعد مهنة

الصحافة، والقسم الصحفي ايضا، وانا ملتزم بنقل الحقيقة والواقع دون تمييز، وبكل موضوعية، وعدم الانتقائية، وابقاء الحيادة كاحد أسس عملي، وهذا ما جعلني في وضع متميز كصحي، وانا لي مكتب صحفي خاص، واعمل مراسلا للتلفزيون الفرنسي القناة الثانية، وانا اعمل مع CNN أيضا من خلال مكتب الوطنية للأنباء.

أنا اعطيت تصريحي هذا تحت القسم وبعد التحذير والتخيير القانونيين، واقسم أن كل ما جاء اعلاه هو صحي ومطابق للواقع والقانون".

التوقيع

طلال حسن ابو رحمة

غزة في ٣/ ١٠/ ٢٠٠٠

أعطى هذا التصريح أمامي وبحضوري وبعد التحذير والتخيير القانونيين وتحت القسم.

المحامي/ راجي الصوراني

غزة في ٣/ ١٠/ ٢٠٠٠

التاريخ: ٣ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٤:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

ثلاثة شهداء لهذا اليوم في غزة وشهيدة في جنين القصف الصاروخي متواصل قرب نيتساريم

تواصل قوات الاحتلال مسلسل جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، وما تزال اعتداءاتها ضد المتظاهرين مستمرة، حيث تشهد منطقة مفترق مستوطنة نيتساريم مواجهات دامية. وفي ساعات بعد ظهر اليوم، سقط ثلاثة شهداء آخرين ليصل عدد شهداء غزة لهذا اليوم أربعة شهداء. وقد استشهد بعد ظهر اليوم الشاب عمر محمد عبد الرحمن سليمان، ١٨ عاماً من جباليا، جراء إصابته برصاصة عيار ٥٠٠ مليمتر أطلقتها طائرة عمودية إسرائيلية. وقبل ذلك بوقت قصير، استشهد شاب آخر في السابعة عشر من عمره، فيما يبدو، لم تحدد هويته حتى الآن، بعد آن أصابته رصاصة في رأسه. كما نقل إلى مستشفى الشفاء الشاب شريف فرج عبد الله عاشور، ١٨ عاماً من حي الزيتون بغزة، بعد أن أصيب برصاصة في رأسه، وهو في حالة موت دماغي.

وفي هذا الأوان ما تزال قوات الاحتلال تقصف المتظاهرين بالقنابل والقذائف الصاروخية، وأن طائرات عمودية تستخدم في قصف الصواريخ والرصاص من عيار ٥٠٠ مليمتر. وذكر باحثو المركز المتواجدون في مكان المواجهات أن أكثر من أربعين شخصاً قد أصيبوا بجراح ونقلوا لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء بغزة. كما تجدد القصف الصاروخي من جانب قوات الاحتلال لبنايتين سكنيتين تقعان بالقرب من الموقع العسكري الإسرائيلي على مفترق مستوطنة نيتساريم. يشار إلى أن البنايتين قد تم إخلاؤهما منذ عدة أيام، وأنهما كانتا هدفاً لقصف صاروخي إسرائيلي متكرر خلال اليومين الماضيين.

وعلم أن المواطنة خضرة أحمد أبو سلامة، ٥٧ عاماً من قضاء جنين، قد استشهدت اليوم إثر تدهور حالتها الصحية نتيجة استنشاقها للغاز المسيل للدموع أثناء اعتداء قوات الاحتلال على المصلين في باحة الحرم القدسي الشريف يوم الجمعة الماضي الموافق ٢٠٠٠/٩/٢٩. كما علم المركز باستشهاد الشاب أشرف محمد عياش، ٢١ عاماً من حلحول، متأثراً بجراح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩

وبذلك ترتفع حصيلة الشهداء جراء الاعتداء الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين والذين تم التعرف عليهم حتى الآن إلى ٤٧ شهيداً سقطوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفي المدن والقرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

التاريخ: ٤ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١١:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

تعزيزات عسكرية لقوات الاحتلال تنذر بمزيد من تدهور الأوضاع

منذ ساعات مساء يوم أمس الثلاثاء تشهد أنحاء مختلفة من قطاع غزة تعزيزات عسكرية إسرائيلية، كما اقتحمت قوات الاحتلال مناطق تخضع للسيادة الفلسطينية الكاملة بموجب اتفاقيات التسوية. وشهدت مدينة رفح مساء أمس قصفاً بالصواريخ من طائرات عمودية استهدف عدداً من المنازل الفلسطينية.

وأفاد باحثو المركز الميدانيون أن عمليات إنزال مظليين شوهدت مساء أمس وصباح اليوم في منطقة تل ريدان في مواصي خان يونس. وعززت قوات الاحتلال مواقعها العسكرية بأكثر من ١٥٠٠ جندي في منطقة مستوطنات غوش قطيف. ومنذ ساعات الصباح الأولى تنتشر دوريات عسكرية وآليات إسرائيلية في مواصي خان يونس وعلى الطريق الواصلة فيما بين مستوطنات غوش قطيف وعلى الطريق التي تصل هذا التجمع الاستيطاني مع إسرائيل. وفي منطقة إيرز شمالي قطاع غزة عززت قوات الاحتلال موقعها العسكري بمئات الجنود والعتاد الحربي. كما شوهدت تحركات لدبابات وآليات مجنزرة لقوات الاحتلال على طول الحدود شرقي قطاع غزة.

في حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم أمس أطلقت قوات الاحتلال الصواريخ ووابل من الرصاص باتجاه ثلاثة منازل فلسطينية تقع بالقرب من مفترق الطرق المؤدي إلى مستوطنة موراج في الشمال الشرقي من مدينة رفح. وقد تسبب هذا الاعتداء في دمار جزئي وخسائر في الممتلكات في المنازل المذكورة، وأفاد باحثو المركز أن صاروخين قد أصابا أحد المنازل إصابة مباشرة. ولم يبلغ عن إصابات في صفوف الأهالي الذين لجأوا إلى الطوابق الأرضية من البنايات أثناء القصف.

ومنذ ساعات الصباح ينتشر عشرات الجنود من قوات الاحتلال في المزارع الممتدة شمالي القرارة ما بين دير البلح وخان يونس، وتخضع هذه المناطق للسيادة الفلسطينية الكاملة بموجب اتفاقية التسوية المرحلية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يعبر عن قلقه العميق إزاء التعزيزات العسكرية الجديدة لقوات الاحتلال، يوضح ما يلي:

١- إن هذه التعزيزات تنذر بمزيد من تدهور الأوضاع وإراقة الدماء وأعمال القتل التي تنفذها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتؤكد نية قوات الاحتلال والحكومة الإسرائيلية بتصعيد القمع ضد الشعب الفلسطيني.

٢- ما يعزز هذه المخاوف هو تردد الحديث في الجانب الإسرائيلي عن وقف إطلاق النار، بصورة مضللة تعطي الإيحاء بأن حرباً تدور بين جيشين وأن مدنيين وعسكريين قد لقوا حتفهم جراء المعارك. وهذه الصورة تناقضها الوقائع على الأرض والتي تثبت بالدلائل الملموسة تورط قوات

الاحتلال في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني من خلال استخدامها المفرط للقوة والقتل العمد ضد المدنيين العزل أثناء قمعها للمظاهرات، مما أدى إلى استشهاد ٥٣ فلسطينياً وإصابة أكثر من ١٥٠٠ آخرين حتى الآن.

٣- ليس هناك ما يبرر لجوء قوات الاحتلال لاستخدام طائرات عمودية مقاتلة مع قذائف صاروخية موجهة ورصاص من عيار ٥٠٠ ملم في قمع المتظاهرين وقصف المباني المدنية. ويوم أمس فقط سقط في قطاع غزة خمسة شهداء، شهيدان أحدهما بقذيفة صاروخية في رأسه، والآخر برصاصة عيار ٥٠٠ ملم، وفي الحالتين كان مصدر إطلاق النار من طائرة عمودية، وكان الضحيتان من المدنيين الفلسطينيين.

التاريخ: ٤ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٥:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

استشهاد طفل في التاسعة من عمره بعد إطلاق النار عليه في ظهره قوات الاحتلال تصعد من انتهاكاتها

في حوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر اليو م، أطلقت قوات الاحتلال الرصاص باتجاه طفل في التاسعة من عمره مما أدى إلى وفاته فوراً. وقد أصيب الطفل الذي لم تحدد هويته بعد برصاصة في ظهره خرجت من صدره، في واحدة من أكثر مشاهد الاحتلال دموية، وفي دليل آخر على أعمال القتل التي تقترفها قوات الاحتلال بصورة عشوائية ودون تمييز ضد المدنيين. وقع الحادث عند مفترق مستوطنة نيتساريم "مفترق الشهداء"، فيما يبدو عندما كان الطفل يسير في اتجاه معاكس لمكان قوات الاحتلال التي لم ترحم طفولته وأطلقت عليه النار من الخلف حيث فارق الطفل الحياة فوراً. وقد نقل الطفل الشهيد إلى مستشفى الشفاء وما تزال جثته هناك دون أن يتعرف عليه أحد.

ويفيد باحثو المركز المتواجدون في مكان الأحداث أن قوات الاحتلال صعدت في ساعات بعد ظهر اليوم من انتهاكاتها الجسيمة وكثفت من عمليات إطلاق الرصاص والصواريخ في منطقة مستوطنة نيتساريم، مما أدى إلى إصابة عشرة شبان آخرين. وفي تصعيد آخر، تطلق في هذا الأوان نيران كثيفة من داخل مستوطنة نيتساريم باتجاه المدنيين الفلسطينيين. وذكر باحثو المركز أن الدخان يتصاعد من مصنع حديد فلسطيني مجاور، فيما يبدو جراء قصفه بقذيفة صاروخية.

وحتى ساعة إصدار هذا البيان ترتفع حصيلة الشهداء الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال منذ يوم الخميس ٩/٢٩ وحتى الآن إلى ٥٥ شهيداً، بينهم ١٧ شهيداً من الأطفال والفتيان دون سن الثامنة عشر من العمر. وبين الشهداء طفلة لم تكمل عامها الثاني، وطفل في التاسعة من عمره وطفلان في الثانية عشرة من عمرهما وطفلان آخران في الرابعة عشر من عمرهما.

التاريخ: ٦ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٤:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

لليوم الثامن على التوالي
قوات الاحتلال تواصل عدوانها ضد المدنيين الفلسطينيين

منذ ساعات بعد ظهر اليوم تشهد جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة مواجهات دامية وإطلاق نار مستمر من قبل قوات الاحتلال ضد المتظاهرين الفلسطينيين، مما أدى إلى وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين. وفي حوالي الساعة الثالثة من بعد الظهر، استشهد الشاب لؤي عبد الله المقيد، ١٩ عاماً من جباليا، بعد إصابته برصاصة قاتلة في رأسه عند مفترق نيتساريم في قطاع غزة. واستشهد الشاب مروان عبد الرازق شملخ، ٢٣ عاماً من غزة، إثر إصابته برصاصة في القلب في المنطقة ذاتها. وفي مدينة نابلس استشهد الشاب ضياء عبد الرحمن عيسى، ١٩ عاماً من قرية سالم، بعد أن أصيب برصاصة قاتلة في صدره جراء إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال. كما استشهد الشاب إياد عبد الحليم اشتيوي، ٢٣ عاماً من قرية سالم أيضاً، بعد إصابته بالرصاص في ظهره. وفي طولكرم استشهد الشاب محمد خالد تمام، ٢١ عاماً، نتيجة إصابته بالرصاص في صدره. وفي البلدة القديمة من القدس أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين وعلم المركز باستشهاد الطفل محمد جودة، ١٢ عاماً من القدس، بعد إصابته برصاصة قاتلة في رأسه.

وفي ساعات الصباح أصيب الشاب زياد بركة، ١٩ عاماً من دير البلح، بجراح خطيرة في منطقة مستوطنة نيتساريم جراء انفجار قذيفة من مخلفات قصف الطائرات الإسرائيلية. وأفاد باحثو المركز أن القذيفة قد انفجرت بمجرد ملامستها من قبل الشاب بركة، مما أدى إلى إصابته مباشرة في وجهه وذراعيه، وإصابة شاب آخر بجروح طفيفة. وأفادت مصادر مستشفى الشفاء بغزة أن الانفجار قد أدى إلى بتر الساعد الأيسر للشاب بركة وفقدانه لكلتا عينيه.

وفي منطقة نيتساريم أيضاً أصيب الشاب شادي السايس، ١٩ عاماً من غزة، برصاصة في الرقبة ووصفت حالته بالخطرة. كما تشهد مدن رفح وخان يونس تصعيداً من جانب قوات الاحتلال التي ترد على المتظاهرين بالرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع.

التاريخ: ٧ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٣:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

في اليوم التاسع من العدوان الإسرائيلي
قوات الاحتلال تواصل انتهاكاتها الجسيمة

تواصل قوات الاحتلال إطلاق النار باتجاه المدنيين الفلسطينيين، مما أدى إلى سقوط مزيد من الشهداء والمصابين في الأراضي المحتلة. وقد أطلقت قوات الاحتلال صباح اليوم النار من داخل مستوطنة نيتساريم باتجاه المواطن هشام أحمد مقبل، ٤٥ عاماً من غزة، وأصابته برصاصة قاتلة في بطنه، حيث أعلن عن استشهاده في مستشفى الشفاء. وذكر الباحث الميداني للمركز في منطقة نيتساريم أن الشهيد كان يمر في المكان عند تعرضه لإطلاق النار ولم تكن في تلك الأثناء أية مواجهات بين المتظاهرين وقوات الاحتلال.

وأعلن في نابلس صباح اليوم عن استشهاد محمد خالد عوض، ٢٣ عاماً من دير الحطب في نابلس، متأثراً بإصابته في الكليتين يوم أمس الجمعة. ومساء أمس أعلن في مستشفى الشفاء بغزة عن استشهاد الشاب رشاد إسماعيل النجار، ٢٢ عاماً من المغازي، الذي أصيب بالقرب من نيتساريم ظهر أمس. كما أعلن في المستشفى ذاته عن هوية الشهيد زهير رزق درابيه، ٢٤ عاماً من جباليا، الذي لم يتم التعرف على هويته يوم أمس.

وأفاد باحثو المركز أن مواجهات تدور في منطقة مستوطنة نيتساريم وبالقرب من بوابة صلاح الدين (على الحدود مع مصر) في رفح، مما أدى إلى إصابة الشاب رامي عياش، ١٩ عاماً من رفح، برصاصة في رأسه بعد ظهر اليوم، ونقل إلى مستشفى ناصر في خان يونس. وسجلت في الضفة الغربية أكثر من ٢٠ إصابة جراء إطلاق قوات الاحتلال النار على المتظاهرين في الخليل وطولكرم، إصابة أحدهم خطيرة

وترتفع حصيلة الضحايا المدنيين نتيجة إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال خلال الأيام التسعة الأخيرة إلى ٧٦ شهيداً، وأكثر من ٢٠٠٠ من المصابين. وبين الشهداء ٢٠ شهيداً في الثامنة عشر عاماً من العمر فما دون، منهم ستة شهداء من الأطفال دون سن الرابعة عشر. وبين المصابين أيضاً هناك أكثر من عشرة حالات موت سريري، بينهم أربعة أطفال، وأكثر من عشرة حالات إصابة في العين. وتفيد مصادر وزارة الصحة الفلسطينية أن أكثر من ٣٠ مصاباً ما يزالون في أوضاع حرجة ويخضعون للعلاج في أقسام الرعاية المكثفة في المستشفيات الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. وتم تحويل عدد آخر من المصابين إلى مستشفيات في مصر والأردن.

التاريخ: ٨ أكتوبر ٢٠٠٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

قوات الاحتلال تجرف مزيداً من الأراضي الزراعية في قطاع غزة
إصابة عدد آخر من المدنيين بجروح ظهر اليوم

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد انتهاكاتها الجسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ فجر اليوم تقوم جرافات تابعة لقوات الاحتلال، بالتعاون مع عشرات المستوطنين، بتجريف للأراضي الزراعية (أملاك خاصة) بالقرب من مستوطنة دوغيت المقامة على أراضي بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة. وأفاد باحث المركز الميداني المتواجد في المكان أن أعمال التجريف ما تزال مستمرة في هذه الأثناء حيث قامت جرافات الاحتلال بتجريف ما طوله سبعمائة متر من الأرض الزراعية على امتداد الطريق الساحلي الواصل إلى المستوطنة من الغرب إلى الشرق ويعرض سبعة أمتار على كل من جانبي الطريق.

وفي شمال قطاع غزة أيضاً، أطلقت قوات الاحتلال النار ظهر اليوم باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من معبر بيت حانون (إيرز) وأصابت تسعة منهم. كما أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين في منطقة مفترق الشهداء (نيتساريم) وسط القطاع وأصابت ستة آخرين. وعلى حاجز تل السلطان في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه فتية فلسطينيين تظاهروا في المكان، وأصيب طفل يبلغ من العمر ١١ عاماً برصاصة في ساقه. وفي منطقة حاجز التفاح بمدينة خان يونس، تطلق قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع باتجاه المدنيين حيث نقل العشرات منهم لتلقي العلاج في مستشفى ناصر في المدينة.

جدير بالذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد أغلقت بعد منتصف الليلة الماضية كل من مطار غزة الدولي ومعبر رفح البري على الحدود المصرية، وبات قطاع غزة منطقة معزولة عن العالم الخارجي مع إغلاق المعابر البرية مع إسرائيل في وقت سابق.

التاريخ: ٩ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٢:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الدفاع عن المدنيين حق وواجب السلطة الوطنية الفلسطينية

ارتفع عدد ضحايا الانتهاكات الجسيمة والجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين إلى ٨٣ شهيداً وأكثر من ٢٢٠٠ مصاب خلال الأيام العشرة الأخيرة. وصباح هذا اليوم عثر المواطنون على جثة الشاب علي صايل سويدان، ٢٥ عاماً من قرية عزون بالقرب من قلقيلية، كان أحد المستوطنين قد أطلق الرصاص باتجاهه وأصابه في رأسه من الخلف يوم أمس. كما عثر المواطنون أيضاً على جثة الشاب عصام جودة حمد، ٣٦ عاماً من قرية أم صفا في منطقة رام الله، حيث وجد مقتولاً بآلات حادة وممثلاً بجثته بالقرب من مستوطنة حلميش. كما أعلن في رام الله مساء أمس عن استشهاد الشاب عبد الحميد طايع زق، ١٨ عاماً من قرية المزرعة الشرقية، متأثراً بإصابته في رأسه برصاص قوات الاحتلال بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٤

وفي مدينة الناصرة أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين مساء أمس مما أدى إلى استشهاد كل من عمر محمد عكاوي، ٤٢ عاماً، جراء إصابته بالرصاص في الرقبة، ووسام حمدان يزبك، ٢٦ عاماً، جراء إصابته بالرصاص في صدره. وعلم المركز أن عشرات المدنيين الفلسطينيين في المدينة قد أصيبوا برصاص الشرطة الإسرائيلية التي تدخلت لتفريق المظاهرات السلمية مستخدمة الرصاص الحي.

وفي مدينة غزة أعلن مساء أمس عن استشهاد الفتى يوسف ذياب خلف، ١٧ عاماً من البريج، متأثراً بإصابته في رأسه برصاص قوات الاحتلال بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢. في الوقت ذاته تواصل قوات الاحتلال فرض حصار شامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد ألغت سلطات الاحتلال هذا اليوم تصاريح نحو ٣٤ ألف عامل فلسطيني من قطاع غزة والضفة الغربية كانوا يعملون داخل إسرائيل قبل فرض الحصار.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يكرر إدانته لجرائم القتل التي تمارسها قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين -بالتنسيق مع قوات الاحتلال وتحت حمايتها - ضد المدنيين الفلسطي نيين، فإنه:

١- يؤكد حق وواجب السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بكافة قواه السياسية والأهلية في الدفاع عن أنفسهم ضد جرائم الاحتلال.

٢- يكرر دعوته لتدخل دولي عاجل لوقف تلك الجرائم وتوفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣- يكرر دعوته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للخروج عن صمتها واتخاذ إجراءات فورية لضمان انصياع إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية ولضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٤- يطالب السكرتير العام للأمم المتحدة بالشروع الفوري في تشكيل لجنة تحقيق دولية برعاية الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الاحتلال طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧

التاريخ: ١٠ اكتوبر ٢٠٠٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

سياسة خنق اقتصادي واجتماعي تضاف لأعمال القتل على أيدي قوات الاحتلال
إصابة طفل في رأسه برصاص الاحتلال

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار صباح اليوم باتجاه عدد من الأطفال والفتية الذين تظاهروا على مقربة من بوابة صلاح الدين في رفح والمحاذية للحدود مع مصر. وأصيب جراء ذلك ستة أشخاص بالرصاص الحي، بينهم الطفل سامي فتحي أبو جزر، ١٢ عاماً، الذي أصيب برصاصة في رأسه. وقد نقل الطفل أبو جزر لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء بغزة، وعلم أن حالته الصحية حرجة جداً.

ومساء أمس قصفت طائرات الاحتلال بناية سكنية ثانية قرب مفترق نيتساريم، كانت قد تصدعت أثناء قصف سابق للمنطقة، ودمرتها بالكامل. ونتيجة القصف أيضاً تصدعت ثلاثة منازل قريبة من المكان تعود ملكيتها لعائلة الوحيدي ويقطنها اكثر من ٢٠ شخصاً.

من ناحية أخرى، تواصل قوات الاحتلال إجراءات العقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين من خلال استمرار فرض حصار شامل على جميع الأراضي المحتلة. وقد أعلنت سلطات الاحتلال يوم أمس عن تمديد إجراءات الحصار، في تنفيذ عملي لتهديدات الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وفي قطاع غزة ما تزال قوات الاحتلال تغلق جميع المعابر الحدودية عبر الأراضي الإسرائيلية، وفيما تواصل تلك القوات إغلاق مطار غزة الدولي، أعادت فتح معبر رفح البري مع مصر بطاقم عمل مقلص للغاية بحيث يحد من حركة المسافرين عبر المعبر. وتشمل إجراءات الحصار إلغاء التسهيلات الجزئية على تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى عبر ما يعرف بـ "الممر الآمن"، ووقف جميع المعاملات التجارية لقطاع غزة، حيث تمنع كافة أشكال التصدير والاستيراد عبر الأراضي الإسرائيلية.

٢٠٠٠/١٠/١١

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال تواصل قتل المدنيين الفلسطينيين بشكل متعمد

استشهد بعد ظهر اليوم (الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١١) مواطنان فلسطينيان هما: سامي حسن سليم سلمة ١٧ عاماً من مخيم طولكرم. بعد إصابته بعيار ناري اخترق خاصرته ثم أصاب القلب، وكرم عمر إبراهيم قنن ١٩ عاما من خانيونس. بعد إصابته بعيار ناري في الصدر أطلق عليه من الموقع العسكري الإسرائيلي المقام إلى الغرب من خان يونس.

واستناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها جمعية (القانون) فان الضحية كان في المنطقة المحاذية لبرك تجميع المياه العادمة في طولكرم عندما أطلق جندي إسرائيلي النار عليه فأرداه قتيلاً. وأفاد شهود عيان أن المكان الذي استشهد فيه الضحية لم يشهد في تلك اللحظة أيّ مواجهات.

وقال المواطن هلال مصطفى رجب ٢٠ عاما من سكان مدينة طولكرم. في تصريح مشفوع با لقسم أدلى به إلى جمعية (القانون) أنه في حوالي الساعة الثانية ظهراً من هذا اليوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١١، وبينما كان يقف بالقرب من الشهيد سامي حسن سليم وعمره ١٧ عاماً، وكان يبعد عنه حوالي خمسين متراً تقريباً في المنطقة المحاذية لبرك تجميع المياه العادمة في طولكرم على الشارع الترابي المحاذي للشارع الرئيسي خلف كلية خضوري، وكانت تقف بالجهة المقابلة سيارتان تابعتان لحرس الحدود، إحداهما اتجهت نحو المستوطنة والثانية اتجهت الى حاجز نتانيا، وقام أحد جنود السيارة الثانية، وقبل أن يتحرك، باطلاق الرصاص وغادر نحو الحاجز، وبعد ذلك حضرت سيارة أخرى تابعة لحرس الحدود فأخذ الشبان بقذفها بالحجارة والمقاليع بعد إطلاق النار من السيارة الأولى، وفي هذه اللحظة أخذ الجنود باطلاق الرصاص واصيب الشهيد برصاصة من الخلف من الجهة اليسرى وخرجت من الأمام من منطقة القلب، وتم وضعه في سيارة الإسعاف وتحويله للمستشفى وكانت المقلاعة فارغة حيث لم يضع الشهيد الحجر فيها ولم يرم الحجارة. وأكد هلال رجب أن الجنود لم يبعدوا عن الضحية سوى ١٠٠ متر.

وسلمة هو الشهيد الرابع الذي يسقط في تلك المنطقة منذ بداية المجزرة التي تنفذها قوّات الاحتلال الاسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، والشهداء الثلاثة الآخرون هم: حسام نعيم الهمشري. ١٦ عاماً. وأصيب بعيار ناري بالرأس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢، مهند وديع فارس. ٢٤ عاماً، من دير الغصون. أصيب بعيار ناري بالصدر بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٤، ومحمد خالد تمام. ١٧ عاماً. واصيب بعيار ناري في القلب بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٦.وباستشهاد سلمي يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية الجرائم الاسرائيلية الأخيرة في الأراضي المحتلة الى ٨٥ شهيداً، بينهم ٢٦ مواطناً في الثامنة عشرة من اعمارهم وما دون.

٢٠٠٠/١٠/١١

مؤسسة القانون /الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة

سلطات الاحتلال تصعّد عقوباتها الجماعية ضد الشعب الفلسطيني

مع بدء انتهاء المهلة التي حددها رئيس حكومة إسرائيل، ايهود باراك، للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، حول ما وصفه بإنهاء أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية، بدأت سلطات ا لاحتلال الإسرائيلي بتوسيع دائرة إجراءاتها العقابية الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

وفور انتهاء المهلة أعلن متحدث عسكري إسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي مدد إغلاق الأراضي الفلسطينية حتى إشعار آخر. وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت إغلاقا شاملا على الأراضي الفلسطينية من ذ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٦ بمناسبة "عيد الغفران" اليهودي، وكان من المقرر أن تنتهي مدة الإغلاق صباح هذا اليوم الثلاثاء ٢٠٠٠/١٠/١٠.

وأصبح إغلاق المناطق الفلسطينية سياسية إسرائيلية متبعة منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، واستمرت سلطات الاحتلال بتطبيق هذه السياسة على نط اق واسع بحجة "حماية الأمن الإسرائيلي" حتى اليوم. وقد فرضت سلطات الاحتلال إغلاقات شاملة على الأراضي الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو في الثالث عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ حتى تاريخ اليوم بلغ مجموعها (٤٣٠) يوما موزعة على النحو التالي: (٨) أيام عام ١٩٩٣، (٥٧) يوما عام ١٩٩٤، (١١٢) يوما عام ١٩٩٥، (١٥٧) يوما عام ١٩٩٦، (٥٤) يوما عام ١٩٩٧، (٢١) يوما عام ١٩٩٨، (١٣) يوما عام ١٩٩٩، و(٨) أيام منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخ هذا اليوم.

وبتصعيد خطير آخر أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن إلغاء تصاريح العمل الممنوحة ل لعمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل، ويقدر عدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل نحو ٤٥ ألف عامل، في حين يعمل عدد مماثل بدون تصاريح، إضافة إلى ذلك فإن سلطات الاحتلال تواصل فرض طوقا أمنيا حول بعض المدن، وفرض منع التجول على الجزء المحتل من مدينة الخليل، مما ي ر فع بذلك عدد العمال المحرومين من الوصول إلى أماكن عملهم، سواء داخل الخط الأخضر أو في المناطق الفلسطينية إن هذا الإجراء من إجراءات العقاب الجماعي يحرم آلاف الأسر الفلسطينية من مصدر رزقها الوحيد.

وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت مطار عزة الدولي بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨، وحرمت بذلك الشعب الفلسطيني من وصول المساعدات الطبية المرسلة من الخارج إلى الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تعطيل عمليات نقل الجرحى إلى الخارج، ويشار إلى أن ما يزيد عن ٣٥٠٠ أصيبوا بجروح مختلفة في انتفاضة الأقصى، لا يزال عدد منهم يتلقى العلاج في المستشفيات الفلسطينية حتى الآن.

وإضافة إلى فرض حصار بري وجوي على الأراضي الفلسطينية، ضيقت سلطات الاحتلال المساحة المخصصة للصيد على شواطئ عزة من (٢٠) ميلا بحريا إلى (١٠) أميال بحرية، حارمة بذلك قطاعا اقتصاديا فلسطينيا من العمل في مهنة الصيد، وآلاف السر من الرزق.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تدين فيه هـذه الإجراءات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، فإنها تؤكد على ما يلي:

أولا: أن هذه الإجراءات العقابية تدخل في دائرة العقاب الجماعي.

ثانيا: أن سلطات الاحتلال تعمل على تجويع الشعب الفلسطيني عن سبق إصرار بهدف الضغط عليه، وعل السلطة الوطنية الفلسطينية لإرغامها على تقديم تنازلات سياسية.

ثالثا: أن سلطات الاحتلال تنتهك بهذه الإجراءات التعسفية والعدوانية مجموعة من حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة إذ سبق وان ذهب ضحية هذه السياسة في السابق عدد من المواطنين المرضى، الحق في الت نقل والعمل والعلاج.

وفي ضوء ما تقدم، فإن جمعية (القانون) تطالب:

١- حكومة إسرائيل بالكف عن ممارسة سياسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني وإلغاء كافة الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن.

٢- الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لإلزام إسرائيل بتطبيق هذه الاتفاق يات على الأراضي المحتلة.

٣- مجلس الأمن بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية.

٢٠٠٠/١٠/١١

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

استشهاد مواطنين فلسطينيين آخرين في ساعات المساء

أستشهد مواطنان فلسطينيان آخران في ساعات مساء اليوم (الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١١) هما "محمد غسان" صالح بوزية ٣٩ عاما، من قرية كفل حارس في محافظة سلفيت ـ وقد قتل على يد مستوطن، وماهر محمد إسماعيل أنيس ٢٢ عاما من بلدة جماعين ـ وقد قتل على يد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على المدخل الجنوبي لبلدته بعد إصابته بعيارين ناريين في البطن والفخذ.وكان مواطنان آخران قد استشهدا بعد ظهر هذا اليوم هما: سامي حسن سليم سلمة ـ ١٧ عاماً من مخيم طولكرم ـ بعد إصابته بعيار ناري اخترق خاصرته ثم أصاب القلب، وكرم عمر إبراهيم قنن ـ ١٩ عاما من خان يونس ـ بعد إصابته بعيار ناري في الصدر أطلق عليه من الموقع العسكري الإسرائيلي المقام إلى الغرب من خان يونس. وباستشهاد هؤلاء المواطنين الأربعة يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية الجرائم الاسرائيلية الأخيرة في الأراضي المحتلة الى ٨٧ شهيداً، بينهم ٢٦ مواطناً في الثامنة عشرة من أعمارهم وما دون.

واعتدى مستوطنون من مستوطنة عوفرة مساء اليوم أيضا على المواطنين مصطفى عبد الله حامد من سلواد حيث ضربو بآلة حادة رأسه، ومحمد عيسى قاسم من بيتين حيث القوا حجارة على سيارته بينما كان يمر من هناك مما أدى إلى تحطيم زجاجها وشج رأسه, وقد نقل المواطنان المذكوران إلى مستشفى رام الله لتلقي العلاج.

■ إن جمعية (القانون) ومن خلال متابعتها لجرائم قوات الاحتلال وإرهابها المتواصل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، فإنها تؤكد على ما يلي:-

أولاً: تؤكد جمعية (القانون) على ما جاء في بيانتها التي اصدرتها سابقا بأن قوات الاحتلال الاسرائيلي استخدمت القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين، وهذا ما يؤكده عدد الشهداء والجرحى والأماكن التي اصيبوا بها.

ثانياً: ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتعمد قتل المدنيين بدم بارد.

ثالثا: إن إطلاق العنان للمستوطنين للإعتداء على المدنيين الفلسطينيين تصعيد خطير آخر للأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ويعد بمثابة استباحة للدم الفلسطيني.

رابعاً: ان ما تقدم عليه قوات الاحتلال يعتبر جرائم حرب ونوعا من الإرهاب المنظم بدعم رسمي اسرائيليّ.

■ ان جمعية (القانون) وفي ضوء ما تقدم فإنها تدين بشدة جرائم قوات الاحتلال الاسرائيلي المتواصلة ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، و تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث وتداعياتها المستقبلية ،وتطالب بما يلي:

أولاً: تطالب حكومة اسرائيل بوقف جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

رابعاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

خامساً: تطالب المجتمع الدولي وهيئاته بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والعمل على إجبار حكومة إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وتأمين السيادة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية وفقاً لتلك القرارات.

سادساً: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

التاريخ: ١١ أكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٥ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

تصعيد خطير من جانب قوات الاحتلال
استشهاد شابين في خان يونس وطولكرم

تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه الأثناء حالة من التوتر الشديد في أعقاب تصعيد قوات الاحتلال لممارساتها وأعمال القتل التي تقترفها ضد المدنيين الفلسطينيين، وذلك في أعقاب إطلاق جنود الاحتلال النار بعد ظهر اليوم باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين مما أدى إلى استشهاد شابين آخرين من طولكرم وخان يونس. ففي مخيم طولكرم، استشهد بعد ظهر اليوم الشاب سامي حسن سلمة، ١٧ عاماً إثر تعرضه لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال وإصابته برصاصة في خاصرته، استقرت في القلب. وتفيد تقارير ميدانية أن إطلاق النار قد نفذ من قبل قناصة قوات الاحتلال عن مسافة مائة متر.

وبعد ظهر اليوم تظاهر عشرات من الفتيان بالقرب من موقع النوريه العسكري التابع لقوات الاحتلال، وهو أحد أكبر المواقع العسكرية لقوات الاحتلال في القطاع، ويقع على بعد ٥٠٠ م إلى الغرب من مخيم خان يونس. وأفاد باحثو المركز أن قوات الاحتلال قد ردت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، فيما أطلق أحد الجنود القناصة رصاصة واحدة باتجاه الشاب كرم عمر قنن، ١٩ عاماً، أصابته في صدره حيث وصل إلى مستشفى ناصر في المدينة وقد لفظ أنفاسه الأخيرة. كما أصيب في المكان أيضاً طفل في العاشرة من عمره وفتى في السابعة عشر من عمره بعيارات معدنية مغلفة بالمطاط، ونقلا إلى المستشفى لتلقي العلاج.

إن استشهاد الشابين في طولكرم وخان يونس يعكس تصعيداً خطيراً في اللجوء إلى استخدام القوة المفرطة واستمراراً في تنفيذ جرائم قتل بدم بارد من قبل قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. وفيما تواصل قوات الاحتلال ارتكاب جرائمها ضد المدنيين، تستمر جماعات المستوطنين بتنفيذ اعتداءاتها على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وترتفع حصيلة الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال منذ تاريخ ٩/٢٩ وحتى اليوم إلى ٨٥ شهيداً، إضافة إلى أكثر من ٢٢٠٠ مصاب.

٢٠٠٠/١٠/١٢

مؤسسة القانون/ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال تواصل قتل المدنيين الفلسطينيين بشكل متعمد

استشهد فجر اليوم مواطنان فلسطينيان هما: خليل لورنس بدر ٢٥ رعاما من بيت دقو - وهو جندي في قوات الـ (١٧). وقد أستشهد سمور أثناء اشتباك مسلح وقع على مفرق عين عريك - بيتونيا في ساعات الفجر الأولى ، بينما أستشهد الطفل الفلسطيني سامي فتحي أبو جزر ١٢ عاما، من مدينة رفح -. بعد يومين من إصابته بعيار ناري في الرأس بالقرب من بوابة صلاح الدين في رفح. وكان الطفل أبو جزر قد دخل في حالة موت سريري منذ إصابته إلى أن فارق الحياة فجر اليوم .

وفي يوم أمس (الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١١) سقط أربعة شهداء هم : سامي حسن سليم سلمة - ١٧ عاماً من مخيم طولكرم - بعد إصابته بعيار ناري اخترق خاصرته ثم أصاب القلب، وكرم عمر إبراهيم قنن ١٩ عاما من خان يونس - بعد إصابته بعيار ناري في الصدر أطلق عليه من الموقع العسكري الإسرائيلي المقام إلى الغرب من خان يونس ، و"محمد غسان" صالح بوزية ٣٩ عاما، من كفل حارس في محافظة سلفيت، وقتل على يد مستوطن، وماهر محمد إسماعيل أنيس ٢٢ عاما، من جماعين - وقتل على يد جنود الاحتلال على مداخل بلدة جماعين حيث أصيب بعيارين ناريين في البطن والفخذ.

وباستشهاد هذين المواطنين يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية الجرائم الاسرائيلية منذ بداية المجزرة وحتى صباح هذا اليوم - الخميس ٢٠٠٠/١٠/١٢ الى ٨٩ شهيداً، بينهم ٢٧ مواطناً في الثامنة عشرة من اعمارهم وما دون.

إن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن قوات الاحتلال الاسرائيلي لا زالت تستخدم القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين .

ثانيا: إن ما تقدم عليه قوات الاحتلال يعتبر جرائم حرب.

إن جمعية (القانون) وفي ضوء ما تقدم فإنها تدين بشدة جرائم قوات الاحتلال الاسرائيلي المتواصلة منذ أربعة عشر يوما ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، وتحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث ، وتطالب بما يلي:

أولاً: تطالب حكومة اسرائيل بوقف جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

رابعاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

٢٠٠٠/١٠/١٢

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال توسع من دائرة جرائمها في الأراضي الفلسطينية وتقصف مقار السلطة الوطنية بصواريخ الطائرات المروحية

ارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اليوم (الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٢) جرائم جديدة ضد الشعب الفلسطيني عندما قامت طائراتها المروحية العسكرية بقصف عدد من المقار التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالصواريخ، وهذه المواقع هي: مخفر شرطة رام الله والبيرة، مقر قيادة الشرطة في الطيرة، مقر المقاطعة، هيئة الإذاعة والتلفزيون في رام الله. وفي غزة تم قصف مقر الرئاسة، مفرق الصيادين، مركز الدفاع المدني، ومركز الشرطة المدنية ومكتب حركة التحرير الوطني (فتح) في بيت لاهيا. وقد أدى قصف المواقع في رام الله إلى قطع التيار الكهربائي في مدينتي رام الله والبيرة.

وأدت هذه الجرائم الجديدة إلى إلحاق أضرار جسيمة بهذه المقار، وإصابة (٢٥) مواطنا في مدينة رام الله إصاباتهم طفيفة، و(١١) مواطنا في قطاع غزة إصابة واحدة منها خطرة. ومنذ بداية المجزرة الحالية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني سقط حتى الآن (٨٩) شهيدا فلسطينيا، وحوالي (٢٧٠٠) جريحا.

وقد جاءت هذه الاعتداءات الوحشية بعد مقتل جنديين من أفراد قوة المستعربين الإسرائيلية من قبل غاضبين فلسطينيين، وكان الجنديان قد تسللا إلى مدينة رام الله في حوالي الساعة العاشرة صباحا مستخدمَيْن سيارة فورد تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية، وكانا يحملان حقائب فيها اسلحتهما، وعندما تعرّف عليهما المواطنون حاولوا مهاجمتهما، وقد حاول أفراد الشرطة الفلسطينيون حمايتهما، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك. وقال البيان الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية أن ثلاثة عشر من أفرادها قد أصيبوا أثناء ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد نشرت أعدادا كبيرة من أفراد فرق المستعربين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الآونة الأخيرة بين المواطنين الفلسطينيين، وقد شارك أفراد هذه القوة، والتي يتخفى أفرادها باللباس المدني المشابه للزي الفلسطيني، بالجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تعرب فيه عن أسفها لتطور الأحداث بهذا الشكل الخطير، فإنها تود التأكيد على أن حكومة إسرائيل تتحمل وحدها المسؤولية الكاملة عن تطور الأحداث، كونها ترتكب جرائم بشعة منذ أسبوعين ضد الشعب الفلسطيني، وتعتدي بشكل سافر على المدنيين، وترفض تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في هذه الجرائم استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧.

وفي ضوء ما تقدم، فإن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولا: إن جمعية (القانون) تدين بشدة ما أقدمت عليه حكومة إسرائيل اليوم من اعتداءات جديدة وسافرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

ثانيا: إن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للطائرات العسكرية وقصف مقار السلطة الوطنية بالصواريخ يؤكد على إصرار حكومة إسرائيل على توتير الأوضاع وتركيع الشعب الفلسطيني وإرغامه على القبول بشروط السلام الإسرائيلي التي تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨).

ثالثا: إن دخول أفراد قوات المستعربين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية يعد انتهاكا سافرا ووقحا للسيادة الوطنية الفلسطينية، خاصة وأن لهذه القوات سجلا حافلا في أعمال إغتيال العشرات من المواطنين الفلسطينيين على طريقة "فرق الموت" وقتلهم خارج نطاق القانون .

رابعا: إن حكومة إسرائيل تستخدم الطائرات والدبابات والصواريخ واسلحة ثقيلة أخرى في مواجهة المدنيين الفلسطينيين، أو في قصف مقار لا تتوفر فيها أدنى مقومات المقاومة.

خامسا: إن قصف الطائرات الإسرائيلية لمحطة الإرسال التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية يكشف بشكل جليّ أهداف حكومة إسرائيل في تدمير المؤسسات المدنية للشعب الفلسطيني.

جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: حكومة إسرائيل: بوقف اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

ثانيا: مجلس الأمن الدولي: للإنعقاد وإصدار قرار يلزم حكومة إسرائيل بوقف إعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك إلزامها بتنفيذ قراراته ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة قرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و١٩٤

ثالثا: مجلس الأمن الدولي: بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي: بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

رابعاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

التاريخ: ١٢ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ٨:٠٠ جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

استشهاد الطفل سامي ابو جزر
دليل آخر على جرائم الاحتلال ضد المدنيين.

استشهد صباح هذا اليوم الطفل سامي فتحي أبو جزر، ١٢ عاماً من رفح، متأثراً بإصابته في رأسه يوم أمس الأول الثلاثاء الموافق ١٠/١٠/٢٠٠٠ وكانت قوات الاحتلال قد أطلقت النار على رأس الطفل أبو جزر بالقرب من بوابة صلاح الدين على الحدود مع مصر عندما تجمهر مع مجموعة من أطفال المدارس والفتيان على بعد نحو ٢٠ متراً من الموقع العسكري الإسرائيلي، حيث رد الجنود على حجارة الأطفال بالأعيرة النارية الحية، مما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة نقل على إثرها لمستشفى الشفاء.

وتسجل حادثة إطلاق النار على الطفل أبو جزر دليلاً آخر على مسلسل الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، والتي راح ضحيتها ٨٨ شهيداً وأكثر من ٢٣٠٠ مصاب خلال أقل من أسبوعين. وبناء على مشاهدة وتحقيق طاقم المركز في ظروف إطلاق النار على الطفل أبو جزر، فإن الموقع العسكري الإسرائيلي محصن بكتل إسمنتية ومحكم الإغلاق من جميع الجهات بحيث لا يؤثر فيه إطلاق النار، وبالتأكيد لن تؤثر فيه كل حجارة الأطفال، ومن المستحيل أن ينشأ عن قذف الأطفال بالحجارة أي ظروف من شأنها، مهما كانت، أن تهدد حياة جنو د الاحتلال في الموقع بالخطر. يبلغ طول الموقع ١٨ متراً بعرض ١٥ متراً وترتفع جدرانه الإسمنتية إلى ثلاثة أمتار، يحيطها من الخارج كتل إسمنتية مكعبة. وفي جدار الموقع تظهر فتحات صغيرة بطول ٦٠سم وعرض ٤٠سم تظهر منها فوهات بنادق رشاشة تستخدم لإطلاق النار على المتظاهرين. كما يتوسط الموقع برج إرسال لاسلكي بارتفاع عشرة أمتار، توجد في أعلاه كاميرا تصوير فيديو. وتوجد كاميرا أخرى في واحدة من الفتحات الموجودة في الجدار والتي تستخدم لإطلاق النار، ويخشى مراقبون من استخدامها في عمليات إطلاق نار مبرمجة بالحاسوب، حيث شوهدت في غير مرة أعمال إطلاق نار من الفتحات المذكورة دون أن يلاحظ جنود في المكان.

وقد أطلقت النار باتجاه الطفل أبو جزر من مسافة ٢٠ متراً، عندما كان يشارك في جمهرة مع زملائه وبعض الفتية أثناء عودته من المدرسة إلى بيته، ولم يرحم جنود الاحتلال طفولته أو حقيبة المدرسة على ظهره. وظروف إطلاق النار تؤكد مجدداً على نية قوات الاحتلال بالقتل العمد، وكان من الممكن تفريق الأطفال المتظاهرين بوسائل غير قاتلة خصوصاً وأنه لم ينشأ، بل ليس من الوارد أن ينشأ، تهديد لحياة وسلامة أفراد تلك القوات المحصنين داخل الموقع العسكري.

التاريخ: ١٢ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٥:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

في تصعيد غير مسبوق يمثل أخطر أشكال إرهاب الدولة
قوات الاحتلال تقصف رام الله وغزة بالطائرات والمدرعات والزوارق الحربية

يدعو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى تدخل دولي عاجل لوقف أعمال القصف التي تنفذها قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة منذ ساعات بعد ظهر اليوم باستخدام الطائرات العمودية والزوارق الحربية. وقد استهدفت عمليات القصف الجارية حتى الآن مدينتي رام الله وغزة بالإضافة إلى مناطق أخرى تقع إلى الشمال من مدينة غزة. وفي غزة علم أن الزوارق الحربية الإسرائيلية قد قصفت مرفأ للصيادين في المدينة ومقر الدفاع المدني ومقر قوات حرس الرئيس (القوة ١٧)، كما قصفت مقري الشرطة المدنية وحركة فتح في بلدة بيت لاهيا. وفي رام الله قصفت طائرات الاحتلال مقر الشرطة المدنية وعدد من البنايات لم تعرف هويتها بعد. ولم تعرف حتى الآن حصيلة هذه الأعمال الحربية ضد الشعب الفلسطيني التي تستهدف فيما يبدو مقرات السلطة الوطنية بالإضافة إلى المدنيين. وعلم أن أكثر من ٣٠ شخصاً قد أصيبوا حتى إصدار هذا البيان جراء القصف الإسرائيلي معظمهم من المدنيين.

وتدعي قوات الاحتلال أن هذا التصعيد هو رد على مقتل اثنين من جنودها من قبل المتظاهرين في رام الله، بعد أن ضلوا سبيلهم إلى المدينة الفلسطينية. غير أن تقارير ميدانية من رام الله أشارت إلى أن الجنود لم يضلوا سبيلهم، إنما هم أفراد وحدة خاصة في الجيش الإسرائيلي تعرف باسم "المستعربين"، يتنكر أفرادها بزي فلسطيني ويخترقون التجمعات الفلسطينية لممارسة أعمال التصفية والقتل وترويع المدنيين. وللشعب الفلسطيني خبرة مريرة مع وحدات المستعربين التي تشكلت بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ وقتلت العشرات من الشبان الفلسطينيين.

ومن الواضح أن اكتشاف أفراد هذه الوحدة المسلحة للجيش الإسرائيلي في وسط مدينة رام الله يؤكد التحذيرات السابقة للمركز بشأن استخدام تلك الوحدات في أعمال قتل ضد الفلسطينيين. وقد قتل اثنان من أعضاء تلك الوحدة بعد أن فقد رجال الشرطة الفلسطينية السيطرة على آلاف المدنيين الغاضبين على ضوء استمرار أعمال القتل التي تنفذها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين والتي راح ضحيتها ٨٩ فلسطينياً وأكثر من ٢٣٠٠ مصاب في أقل من أسبوعين.

وكانت طائرة عمودية قد أطلقت النار باتجاه المدنيين في خان يونس صباح اليوم مما أدى إلى إصابة الطفلة كفاح محمد الأعرج، ١٤ عاماً من خان يونس رصاصة في ظهرها. وذكر باحث المركز الميداني أن الطفلة كانت تتواجد في فناء منزلها عندما أطلقت النار باتجاهها. كما قصفت قوات الاحتلال مساء أمس أربعة منازل شمال مدينة خان يونس تقع بالقرب من مفترق الطرق المؤدي لتجمع مستوطنات غوش قطيف، وفي ساعات صباح اليوم قامت جرافات الاحتلال بتجريف الأرضي الزراعية القريبة من المفترق المذكور.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، ويكرر دعوته إلى تدخل دولي عاجل لوقف هذا التصعيد الخطير وغير المسبوق، وتوفير الحماية الدولية العاجلة للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٣ /١٠/٢٠٠٠

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في مواجهة المسيرات السلمية بالرصاص

أستشهد في حوالي الساعة الخامسة من مساء اليوم الجمعة الموافق ١٣/١٠/٢٠٠٠ المواطن منصور طه سيد أحمد - ٢١ عاما - من مدينة الخليل جراء إصابته بعيار ناري في البطن خلال المواجهات التي حدثت في المدينة بعد صلاة الجمعة اليوم. وباستشهاد هذا المواطن يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا منذ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى تاريخ اليوم إلى (٩٠) شهيدا.

وفي هذا اليوم خرجت مسيرات سلمية في كافة المدن الفلسطينية بعد إنتهاء صلاة الجمعة، وقامت قوات الاحتلال بمواجهتها مستخدمة العيارات النارية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز والقناصة وكواتم الصوت، وسجلت حالة واحدة تم استخدام مدفعية الدبابات فيها. وبلغ مجموع الإصابات التي حدثت اليوم حتى الساعة الرابعة مساء (١٠٨) إصابات بينها (٤٥) إصابة بالرصاص الحي، وبعضها كانت خطيرة. وبهذا يرتفع عدد الجرحى إلى (٣٨٥٨) جريحا.

ففي مدينة القدس المحتلة أصيب سبعة مواطنين في منطقة باب العمود وشارع صلاح الدين، بينما أصيب ثمانية آخرون في قرية حزما، أصيب اثنان منهما بالرصاص الحيّ، وقد سجل في حزما اشتراك المستوطنين في الاعتداء على المواطنين. وفي الخليل أصيب فجر اليوم ثمانية مواطنين نتيجة القصف الذي تعرضت له المدينة، منهم المواطن برهان أنور ناصر الدين ٣٩عاما برصاصة من عيار ٥٠٠ في الظهر، وفي المسيرة التي انطلقت بعد صلاة الجمعة أصيب سبعة آخرون إصابة اثنين منهم خطرة، وهما: محسن فزاع الجعفري ٢٦عاما وأصيب بعيار ناري في جبهته ووافي عبد الكريم زريقات ٢٢عاما. واصيب بعيار ناري في الرأس، ومن بين هؤلاء المصابين جميعا أصيب ثلاثة عشر بالرصاص الحي، وفي خربة قلقس أطلق مستوطن النار على المواطن إبراهيم ناجي أبو تركي ٢٢عاما عندما كان يجلس أمام منزله فأصابه برصاصة، وقد علم أن أبو تركي دخل في حالة موت سريري . وفي مدينة بيت لحم أصيب عشرون مواطنا، وفي البيرة أصيب سبعة مواطنين، بترت ساق واحد منهم، وقد اطلقت دبابة إسرائيلية متمركزة بالقرب من مستوطنة بيت إيل إلى الشمال من مدينة البيرة عدة قذائف مدفعية باتجاه مبنى وزارة الحكم المحلي الواقع بالقرب من منطقة البيرة الصناعية. وفي جنين أصيب ٣٧ مواطنا منهم ثلاثة عشر أصيبوا بالرصاص الحي (سبعة في جنين وخمسة في بلدة يعبد) وقد سجل أيضا مشاركة المستوطنين في إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين مع جنود الاحتلال. وفي قلقيلية أصيب أحد ستة مواطنين، وفي محافظة سلفيت أصيب خمسة مواطنين، اثنان منهم بالرصاص الحي. وفي محافظات غزة أصيب ثلاثة عشر مواطنا تسعة منهم أصيبوا بالرصاص الحي.

وكانت انتفاضة الشعب الفلسطيني الحالية قد دخلت أسبوعها الثالث اليوم دون قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتراجع عن استخدام القوة المسلحة المفرطة ضد المسيرات السلمية التي ينظمها المواطنون الفلسطينيون احتجاجا على الجرائم التي ترتكبها حكومة إسرائيل في الأراضي المحتلة، والتي بلغت أوجها أمس عندما قامت الطائرات المروحية العسكرية الإسرائيلية بقصف مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية في عدة مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكدة بذلك أن هذه الحكومة تمارس سياسة إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

التاريخ: ١٣ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٦:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

شهيد آخر في الخليل
قوات الاحتلال تواصل انتهاكاتها الجسيمة

لليوم الخامس عشر على التوالي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار وتنفيذ أعمال القتل ضد المدنيين الفلسطينيين، وقد ارتفعت حصيلة الضحايا الفلسطينيين إلى ٩٠ شهيداً وأكثر من ٢٤٠٠ مصاب.

وأفاد باحثو المركز الميدانيون أن مواجهات عنيفة قد دارت بعد ظهر اليوم في منطقة حاجز التفاح غربي خان يونس، وبالقرب من بوابة صلاح الدين (على الحدود المصرية) في رفح، ومحيط مستوطنة كفار داروم بالقرب من دير البلح، مما أدى إلى إصابة ما يزيد عن ٢٥ مدنياً برصاص قوات الاحتلال، إضافة إلى إصابة عشرات آخرين بحالات اختناق جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع الذي أطلقه جنود الاحتلال.

وفي الضفة الغربية، علم المركز أن قوات الاحتلال قد أطلقت النار ظهر اليوم باتجاه الشبان المتظاهرين في الخليل مما أدى إلى استشهاد الشاب منصور طه سيد أحمد، ٢١ عاماً، بعد إصابته برصاصة قاتلة في البطن، وإصابة عدد آخر من المدنيين. كما شهدت مدن القدس وجنين وبيت لحم والبيرة مواجهات أطلقت خلالها قوات الاحتلال الرصاص باتجاه المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة أكثر من ٥٠ مدنياً.

من ناحية أخرى، مازالت قوات الاحتلال تواصل فرض إجراءات العقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين من خلال استمرار فرض حصار شامل على جميع الأراضي المحتلة ، حيث أعادت سلطات الاحتلال إغلاق معبر رفح البري إلى إشعار آخر، بعدما كانت قد أعادت فتحه قبل عدة أيام ضمن طاقم عمل مقلص للغاية ، فيما لا تزال قوات الاحتلال تغلق مطار غزة الدولي وتغلق المعابر التجارية لقطاع غزة.

١٥ /١٠/ ٢٠٠٠

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

مزيد من ضحايا جرائم الاحتلال الإسرائيلي الذين يقتلون بدم بارد

استشهد نحو الساعة الثانية عشرة من ظهر هذا اليوم الأحد الموافق ١٥/١٠/٢٠٠٠ المواطن رائد يعقوب حموده ٣٠ عاماً من مدينة البيرة في محافظة رام الله، وذلك متأثراً بجراحه التي سبق وأصيب بها عند المدخل الشمالي لمدينة البيرة مساء يوم ١٠/١٠/٢٠٠٠، عندما واجهت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطنين العزل بزخات من رصاصها الحي والمعدني الذي اطلقته نحوهم بهدف القتل. وقد اصيب الشهيد حموده برصاصة معدنية قاتلة استقرت في الدماغ، وكانت حالته حرجة جداً، ومنذ اصابته وهو يمكث في غرفة العناية المركزة في مستشفى رام الله الحكومي إلى ان فارق الحياة ظهر هذا اليوم. والشهيد حموده متزوج ولديه طفلان يبلغان من العمر عاماً وثلاثة اعوام، وفي الوقت ذاته اصيب اربع مواطنين بالرصاص المطاطي في قرى حزما وعناتا على يد شرطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس.

وباستشهاد المواطن حموده يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا ضحية لجرائم الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية المجزرة صباح ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى ساعات ظهر اليوم الأحد الموافق ١٥/١٠/٢٠٠٠ إلى (٩٢) شهيداً بينهم (٢٧) طفلاً.

إن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن قوات الاحتلال الاسرائيلي لا زالت تستخدم القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين .

ثانيا: ان ما تقدم عليه قوات الاحتلال يعتبر جرائم حرب .

ان جمعية (القانون) وفي ضوء ما تقدم فإنها تدين بشدة جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة منذ ستة عشر يوماً ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، و تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث ، وتطالب بما يلي:

أولاً: تطالب حكومة إسرائيل بوقف جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانياً: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأر اضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثاً: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

رابعاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الإنسان حول العالم بفضح السياسات الإسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

١٦ /١٠/٢٠٠٠
مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل تنفيذ جرائمها في الأراضي المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ جرائمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة لليوم الثامن عشر على التوالي مستخدمة الأسلحة الرشاشة الثقيلة ضد المسيرات التي نظمها المواطنون الفلسطينيون في كافة المحافظات الفلسطينية، وفي ساعات مساء اليوم الاثنين الموافق١٦ /١٠/ ٢٠٠٠/ أستشهد المواطن مصباح عبد الكريم أبو عتيق ٢٩ عاماً من بيت لاهيا في قطاع غزة الذي أصيب بعيار ناري (٥٠٠ ملم) في رأسه أثناء المواجهات التي دارت في محيط بوابة صلاح الدين في رفح. والشهيد جندي في قوات الأمن الوطني الفلسطيني. وقد أسفرت هذه المواجهات في قطاع غزة أيضا عن إصابة نحو ٢٥ مواطنا بجروح مختلفة. وفي بيت لحم أعلن عن وفاة الطفل مؤيد أسامة جواريش ١٣ عاما من مخيم عايدة سريريا. وأفاد شهود عيان أن الطفل المذكور أصيب بعيار ناري في رأسه أطلقه جندي إسرائيلي باتجاهه عندما كان يحمل حقيبته المدرسية على كتفيه عائدا إلى منزله في المخيم.

وقد شهدت المحافظات الفلسطينية الأخرى مواجهات بين المواطنين الفلسطينيين العزل وقوات الاحتلال الإسرائيلي أسفرت عن إصابة ١٩ مواطنا في البيرة أربع إصابات وصفت بأنه خطيرة، ١٥ في الخليل، ١١ في نابلس، ٤ في قلقيلية و٣ في طولكرم. وباستشهاد المواطن أبو عتيق يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا ضحية لجرائم الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية المجزرة صباح ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى مساء اليوم الاثنين الموافق ١٦ /١٠/٢٠٠٠ إلى (٣٩) شهيداً بينهم (٢٧) طفلاً.

إن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن قوات الاحتلال الاسرائيلي لا زالت تستخدم القوة المسلحة المفرطة والمميتة ضد المواطنين الفلسطينيين.

ثانيا: ان ما تقدم عليه قوات الاحتلال يعتبر جرائم حرب.

ان جمعية (القانون) وفي ضوء ما تقدم فإنها تدين بشدة جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة منذ ثمانية عشر يوماً ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، و تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث ، وتطالب بما يلي:

أولاً: تطالب حكومة إسرائيل بوقف جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانياً: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثاً: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

رابعاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

خامساً: وتناشد منظمات حقوق الإنسان حول العالم بفضح السياسات الإسرائيلية العداونية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

التاريخ: ١٦ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٢:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تواصل انتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين

أفاد باحثو المركز أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعزز مواقعها في قطاع غزة منذ مساء أمس في مناطق محيط مستوطنة نيتساريم ومفترق الطرق المؤدي لها، وكذلك في المناطق المحاذية للحدود مع مصر في منطقة رفح. كما أبلغ باحثو المركز عن أعمال تجريف لما مساحته ٨٠ دونماً من الأرض قامت بها قوات الاحتلال صباح اليوم في مواصي خان يونس بهدف ضمها لمستوطنة نفيه ديكاليم من الجهة الشمالية.

وفي هذه الأثناء تشهد أنحا ء مختلفة من القطاع مواجهات بين قوات الاحتلال والفتية والشبان الفلسطينيين الذين يواصلون احتجاجاتهم ضد الاحتلال وما تنفذه قواته من جرائم قتل وانتهاكات جسيمة ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد أصيب صباح اليوم ٥ مدنيين برصاص قوات الاحتلال في خان يونس، فيما أصيب ١٢ آخرين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. كما حول أكثر من ٢٠ مدنياً، بينهم أطفال، إلى مستشفيي ناصر والهلال في خان يونس جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع. وعلم المركز أن مواجهات أخرى تدور بالقرب من مواقع لقوات الاحتلال في منطقتي بوابة صلاح الدين وتل زعرب في رفح. وفي مواصي خان يونس تواصل قوات الاحتلال أعمال التفتيش واستفزاز المواطنين والتنكيل بهم منذ يوم أمس، حيث تعرض عدد من المواطنين للضرب من قبل تلك القوات.

وكانت مواجهات مماثلة قد اندلعت على مدار اليومين الماضيين في خان يونس مما أدى إلى إصابة ١٩ مدنياً بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، إضافة إلى عشرات آخرين تلقوا العلاج في مستشفيات المدينة جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

على صعيد آخر تواصل قوات الاحتلال حصارها المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي قطاع غزة تفرض قوات الاحتلال أيضاً حصاراً على مناطق المواصي في رفح وخان يونس حيث تمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم في المنطقة.

التاريخ: ١٦ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٧:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تصعد من انتهاكاتها
استشهاد شاب في رفح وطفل في بيت لحم

في الوقت الذي تنعقد فيه قمة شرم الشيخ بمشاركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك، صعدت قوات الاحتلال من انتهاكاتها الجسيمة وأعمال القتل التي تمارسها بحق الفلسطينيين، مما أدى إلى استشهاد شاب في رفح، وإصابة طفل من بيت لحم بجراح خطيرة.

ففي الساعة ٣:٤٠ من بعد ظهر اليوم أطلقت قوات الاحتلال المتواجدة في معبر رفح النار فجأة باتجاه رجال الشرطة الفلسطينية (الأمن الوطني) في المعبر، مما أدى إلى استشهاد الشاب مصباح عبد القادر أبو عتيق، ٢٩ عاماً من بيت لاهيا ويعمل في الأمن الوطني، بعد إصابته برصاصة قاتلة في رأسه. وذكر شهود عيان أن إطلاق النار قد تم فجأة من جانب قوات الاحتلال ودون أن تقع أي مواجهات تدعو إلى ذلك. وأصيب في الحادث أيضاً كل من: ١) عمران دغمش، ٣٥ عاماً ويعمل في الأمن الوطني، أصيب برصاصة في فخذه الأيمن؛ ٢) علي المصري، ٢٣ عاماً، أصيب برصاصة في ساعده الأيمن؛ و٣) وائل أبو الكاس، ٢٩ عاماً، أصيب برصاصة ركبته اليمنى. وأفاد باحثو المركز أن قوات الاحتلال قد أعاقت دخول سيارات الإسعاف الفلسطينية إلى داخل المعبر وأطلقت النار باتجاهها واخترقت رصاصة واحدة من السيارات. وبعد تأخير لمدة ٢٥ دقيقة، سمحت قوات الاحتلال بدخول سيارات الإسعاف وتم نقل الضحايا إلى مستشفى الشفاء. وفور الحادث أغلقت قوات الاحتلال معبر رفح البري بالكامل بعد أن كانت تسمح جزئياً خلال الأيام الماضية بسفر المرضى والأجانب والزوار الموجودين في قطاع غزة بموجب تصاريح زيارة

وفي مدينة خان يونس أطلقت قوات الاحتلال الر صاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه الشبان والفتية، وما تزال المواجهات جارية حتى الآن. وأفاد باحث المركز في خان يونس أن ٦٧ مصاباً قد وصلوا إلى مستشفيات المدينة بعد إصابتهم بالرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وأن الطفل علاء فرحات، ١٤ عاماً من بني سهيلة، قد نقل إلى مستشفى العيون في غزة بعد إصابته برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط في عينه، جراء إطلاق قوات الاحتلال النار في خان يونس أيضاً. كما وصل إلى مستشفيات خان يونس وعياداتها ٧٦ مصاباً بحالات إغماء بعد استنشاقهم الغاز المسيل للدموع وهم في بيوتهم في معظم الحالات.

وفي الضفة الغربية اندلعت مواجهات اليوم بين قوات الاحتلال والمدنيين الفلسطينيين، حيث أصيب الطفل مؤيد أسامة الجواريش، ١٣ عاماً من مخيم عايدة في بيت لحم، برصاصة في رأسه. وعلم قبل دقائق أن الطفل قد استشهد متأثراً بإصابته. وعلم المركز أيضاً أن عشرات المدنيين قد

أصيبوا بجراح في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين الموقف الدولي الصامت إزاء انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة واستمرارها في اقتراف جرائم القتل ضد الشبان والأطفال ا لفلسطينيين في الأراضي المحتلة، التي حصدت حتى الآن أرواح ٩٤ فلسطينياً، فيما أصيب نحو ٢٥٠٠ آخرين. ويكرر المركز مطالبته بالتدخل الدواي العاجل لوقف تلك الانتهاكات وأعمال القتل، وتشكيل لجنة دولية بإشراف الأمم المتحدة للتحقيق فيها، وكذلك توفير حماية دولية عاجلة للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢٠٠٠/١٠/١٦

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

تصعيد خطير جديد
الجيش الإسرائيلي يحتل معبر رفح الحدودي

أعلنت مصادر أمنية فلسطينية مساء اليوم أن قوات الاحتلال الإسرائيلي احتلت معبر رفح الحدودي وطردت الم وظفين الفلسطينيين العاملين فيه. وتأتي هذه الخطوة العدوانية الجديدة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد سلسلة طويلة من الاعتداءات التي مارسها جيش الاحتلال على مناطق السيادة الفلسطينية ونشر قواته العسكرية على مداخل المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية وفرض حصار عسكري على الأراضي الفلسطينية، وإغلاق مطار غزة الدولي والمعابر الحدودية البرية.

إن هذه الخطوة العدوانية الجديدة التي تخطوها حكومة إسرائيل ضد الأراضي الفلسطينية، وضد الشعب الفلسطيني تصب في خانة سلسلة الإجراءات التعسفية التي تقوم بها من أجل تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني وإخضاعه للشروط الإسرائيلية المتعلقة بعملية السلام في المنطقة، هذه الشروط التي لا تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أكدت عليها قرارات الشرعية الدولية.

إن هذا الاعتداء الجديد على الشعب الفلسطيني يدخل في نطاق سياسة العقاب الجم اعي التي اعتادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ممارستها ضد الشعب الفلسطيني مخالفة بذلك القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية.

إن جمعية (القانون) تتطلع إلى أن يقوم المجتمع الدولي بمؤسساته بالدور الذي يمليه عليه واجبه بالتصدي للاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، والعمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ ثمانية عشر يوما، والتي ذهب ضحيتها حتى اليوم أربعة وتسعون شهيدا وما يربو على ٤٣٠٠ جريح، إضافة إلى استمرار الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتعريضه للقتل والقهر والتجويع.

٢٠٠٠/١٠/١٧

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

استشهاد مواطن وجرح ثلاثة آخرين على يد قطعان المستوطنين

إستشهد في حوالي الساعة العاشرة من صباح اليوم (الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٧) المواطن الفلسطيني فريد موسى عيسى نصاصرة ـ ٢٨ سنة، من بلدة بيت فوريك في محافظة نابلس ـ بعد إطلاق النار عليه من قبل قطعان المستوطنين. حيث أصيب بعيار ناري دخل من خاصرته اليسرى وخرج من خاصرته اليمنى. وأصيب في هذا الحادث الإجرامي أيضاً ثلاثة مواطنين آخرين هم مالك محمود عيسى نصاصرة ٤٣ عاماً وأصيب برصاصة في كتفه، خالد عيد نصاصرة ٣٣ عاماً وأصيب برصاصة في الكتف أيضاً وحمزة عيد نصاصرة ٤٠ عاماً وأصيب برصاصة بالصدر. وقد نقل الجرحى الى مستشفى رفيديا لتلقي العلاج.

وإستناداً الى المعلومات التي جمعتها (القانون) فقد هاجم قطعان المستوطنين، من مستوطنة "إيتمار" المقامة على أراضي بيت فوريك المزارعين المذكورين أثناء قطفهم للزيتون، وأطلقوا النار عليهم، مما أدى الى استشهاد المواطن نصاصرة على الفور وإصابة المواطنين الآخرين.

وهذه الجريمة ليست الأولى التي يرتكبها المستوطنون في هذه المنطقة، حيث سبق وأن قام مستوطن بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٦ بقتل العجوز الفلسطيني محمد الزلموط ـ ٧٥ عاماً ـ من نفس البلدة بعدما ألقى حجراً ضخماً على رأسه، والتمثيل به، وقد فلت المستوطن المذكور من العقاب.

والشهيد نصاصرة هو الشهيد الرابع الذي يسقط على أيدي المستوطنين منذ بداية الشهر الجاري، حيث سبق وأن إستشهدت الطفلة سارة عبد العظيم حسن ـ عام ونصف العام، من قرية قصرة في محافظة نابلس ـ بعد إصابتها برصاصة أطلقها مستوطن، وفي تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨ إستشهد المواطن عصام جودة حمد ـ ٣٩ عاماً من قرية أم صفا في محافظة رام الله ـ بعد قتله والتمثيل به، وفي تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١١ إستشهد المواطن "محمد غسان" صالح بوزية ـ ٢٩ عاماً من قرية كفل حارس في محافظة سلفيت ـ بعد دهسه عمداً على يد مستوطن. وبإستشهاد نصاصرة يرتفع عدد المواطنين الذين استشهدوا منذ بداية المجزرة الحالية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الى خمسة وتسعين شهيداً، إضافة الى إصابة ٤٢٩٢ مواطناً حتى صباح هذا اليوم.

إن جمعية (القانون) وإذ ترى حالة الفلتان بين صفوف المستوطنين في الأراضي المحتلة، والتي تتم بدعم وحماية من الجيش الإسرائيلي، فإنها تعرب عن قلقها البالغ من الحال الخطيرة التي وصلت إليها الأراضي المحتلة، والدعم الذي يقدمه جيش الاحتلال للمستوطنين في اعتداءاتهم الخطيرة والمتكررة على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، فإنها:

أولا: تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات.

ثانيا: تطالب حكومة إسرائيل بلجم المستوطنين واعتقال وتقديم المجرمين منهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٠٠/١٠/١٧
مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

استمرار جرائم حكومة إسرائيل ضد الفلسطينيين العزل في ظل سياسة صمت عالمي

لليوم التاسع عشر على التوالي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ جرائمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون توقف، أو تدخل من قبل المجتمع الدولي أو مؤسساته، وخاصة مجلس الأمن الدولي للعمل على وقف هذه الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بشكل وحشي. وخلال هذا اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٧ استشهد ثلاثة مواطنين فلسطينيين آخرين، أحدهم قضى على أيدي المستوطنين العنصريين، والثاني قضى نتيجة إصابته بعيار ناري في منطقة بيت حانون (إيرز) والثالث قضى متأثرا بجراح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢ في نابلس.

ففي حوالي الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم (الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٧) استشهد المواطن الفلسطيني فريد موسى عيسى نصاصرة ـ ٢٨ سنة، من بلدة بيت فوريك في محافظة نابلس ـ بعد إطلاق النار عليه من قبل قطعان المستوطنين. حيث أصيب بعيار ناري دخل من خاصرته اليسرى وخرج من خاصرته اليمنى. وأصيب في هذا الحادث الإجرامي أيضاً ثلاثة مواطنين آخرين هم مالك محمود عيسى نصاصرة ٤٣ عاماً وأصيب برصاصة في كتفه، خالد عيد نصاصرة ٣٣ عاماً وأصيب برصاصة في الكتف أيضاً وحمزة عيد نصاصرة ٤٠ عاماً وأصيب برصاصة بالصدر. وقد نقل الجرحى إلى المستشفى لتلقي العلاج. واستناداً إلى المعلومات التي جمعتها (القانون) فقد هاجم قطعان المستوطنين، من مستوطنة "إيتمار" المقامة على أراضي بيت فوريك المزارعين المذكورين أثناء قطفهم ثمار الزيتون، وأطلقوا النار عليهم، مما أدى إلى استشهاد المواطن نصاصرة على الفور وإصابة المواطنين الآخرين.

وفي حوالي الساعة الرابعة من بعد الظهر استشهد المواطن نبيل سعد عبد خاطر ـ ٤٢ عاما من غزة ـ متأثرا بجروح أصيب بها في صباح هذا اليوم في منطقة بيت حانون عندما حاول عمال فلسطينيون الدخول إلى المنطقة الصناعية هناك، فمنعتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي وأطلقت النار باتجاههم مما أدى إلى إصابة عشرين مواطنا بينهم المواطن خاطر الذي أصيب بعيار ناري في الصدر، وتوفي في وقت لاحق.

وفي حوالي الساعة الرابعة من بعد الظهر أيضا استشهد المواطن محمد حسين طالب دخيل ـ ٢٦ عاما، من مدينة نابلس ـ متأثرا بجروح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢ أثناء المواجهات التي اندلعت في محيط قرية كفر قليل في المحافظة، وقد أصيب الشهيد بعيار ناري اخترق الفك السفلي واستقر في الرقبة، وبقي في حالة موت سريري منذ ذلك التاريخ إلى أن توفي اليوم.

وباستشهاد هؤلاء المواطنين يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا ضحية ج رائم الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية المجزرة صباح ٢٩/٩/ ٢٠٠٠ وحتى مساء اليوم الثلاثاء الموافق١٧ /٩/ ٢٠٠٠ إلى (٩ ٧) شهيداً بينهم أربعة شهداء قضوا على أيدي قطعان المستوطنين.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تدين فيه بشدة استمرار حكومة إسرائيل بارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني منذ تسعة عشر يوما بشكل متواصل، فإنها تدين أيضا سياسة الصمت العالمي على هذه الجرائم، وتطالب مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراره رقم (١٣٢٢) الصادر بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠ والمتعلق بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جرائم إسرائيل في الأراضي المحتلة. كما وتطالب مجلس الأمن أيضا بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية لحمايتهم من هذه الجرائم.

التاريخ: ١٧ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٢:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين يواصلون أعمال القتل ضد المدنيين الفلسطينيين المستوطنون يقتلون مزارعاً فلسطينياً في نابلس

تسود حالة من التوتر الشديد جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما تصعد قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين انتهاكاتها الجسيمة وأعمال القتل ضد المدنيين الفلسطينيين.

وصباح اليوم فتح أحد مستوطني مستوطنة إيتمار القريبة من نابلس نار سلاحه الرشاش باتجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين في قرية بيت فوريك، قضاء نابلس، أثناء جنيهم لمحصول الزيتون، مما أدى إلى استشهاد الشاب موسى عيسى نصاصرة، ٢٨ عاماً، جراء إصابته برصاصة قاتلة في بطنه خرجت من الظهر. كما أصيب في هذا الاعتداء عدد من الشبان بينهم الشاب مجدي محمود عيسى (رصاصة في الظهر) وخالد نصاصرة (رصاصة في الصدر)، وجميعهم كانوا يعملون أيضاً في قطف الزيتون.

وفي شمال قطاع غزة، أطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط باتجاه العمال الفلسطينيين في منطقة إيرز الصناعية مما أدى إلى إصابة عدد منهم. وأفاد شهود عيان أن المواجهات اندلعت منذ الساعة السادسة صباحاً أثناء دخول العمال لمنطقة إيرز الصناعية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، حيث بدأ جنود الاحتلال بأعمال استفزازية ضد العمال واعتدوا على عدد منهم بالضرب. كما منعت قوات الاحتلال العمال البالغ عددهم نحو ٢٠٠٠ عامل من دخول المنطقة الصناعية. وردت قوات الاحتلال على احتجاجات العمال والفتية الذين تجمهروا في المكان باستخدام القوة وإطلاق النار والغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى إصابة اثنين منهم بالرصاص الحي وتم نقلهما لمستشفى الشفاء بغزة. كما أصيب أيضاً ١٣ شاباً بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، إضافة إلى إصابة عشرات آخرين بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع. وأفاد باحث المركز الميداني أن المواجهات بين العمال والفتيان الفلسطينيين من ناحية وقوات الاحتلال الإسرائيلية من ناحية أخرى ما تزال جارية في منطقة إيرز حتى ساعة إعداد هذا البيان.

على صعيد آخر، ما تزال أنحاء مختلفة من قطاع غزة تشهد مواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، وتتركز المواجهات على وجه الخصوص بالقرب من بوابة صلاح الدين على الحدود مع مصر في رفح، وبالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال (موقع النورية) غربي مخيم خان يونس. وأفاد باحثو المركز أن عدداً من المدنيين قد أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وأن العشرات قد نقلوا للمستشفيات في حالات إغماء جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع،

معظمهم من الأطفال.

كما أفاد باحث المركز في رفح أن قوات الاحتلال أطلقت فجر اليوم قنابل مضيئة فوق مخيم الشابورة الذي يبعد أكثر من كيلومتر واحد عن موقع تلك القوات في بوابة صلاح الدين. وقد سقطت القنابل على منزلين في المخيم مسقوفين بالأسبست، وأوقعت فيهما أضراراً وأحرقت جزءاً من أثاثهما.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يراقب عن كثب استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء أعمال القتل التي تقترفها قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، فإنه يحذر من مزيد من تفاقم الأوضاع ومزيد من قتل المدنيين الفلسطينيين. ويشير المركز إلى ارتفاع حصيلة ضحايا أعمال القتل على أيدي قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين في غضون الأسبوعين الأخيرين إلى ٩٥ شهيداً، إضافة إلى إصابة أكثر من ٢٥٠٠ آخرين بجراح. ويكرر المركز مطالبته بالتدخل الدولي العاجل لوقف تلك الانتهاكات وأعمال القتل، وتشكيل لجنة دولية بإشراف الأمم المتحدة للتحقيق فيها، وكذلك توفير حماية دولية عاجلة للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
التاريخ: ١٧ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٦:٠٠ بتوقيت جرينتش

ثلاثة شهداء في نابلس وغزة
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو لتدخل دولي عاجل لوقف مجازر الاحتلال

أعلن في مستشفى الشفاء قبل قليل عن استشهاد الشاب نبيل سعد عبد خاطر، ٤٢ عاماً من غزة، إثر إصابته برصاصة قاتلة في صدره على أيدي قوات الاحتلال في منطقة إيرز شمالي قطاع غزة. وفي مدينة نابلس أعلن قبل قليل عن استشهاد الشاب محمد حسين الدخيل، ٢٦ عاماً من نابلس، متأثراً بإصابته برصاصة في الرقبة على أيدي قوات الاحتلال بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠٠٠.

وأفاد باحثو المركز أن المواجهات ما تزال مستمرة في منطقة إيرز منذ ساعات الصباح الباكر،حيث تواصل قوات الاحتلال إطلاق النار الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين. وإضافة إلى استشهاد الشاب خاطر، أصيب شابان آخران بالرصاص الحي، وخمسة عشر شاباً بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، فيما أصيب أكثر من ٨٠ آخرين بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

وفي خان يونس ما تزال المواجهات مستمرة بين قوات الاحتلال والشبان المتظاهرين على مقربة من الموقع العسكري لقوات الاحتلال المعروف بموقع "النورية"، غربي مخيم خان يونس. وقبل قليل ذكر باحث المركز في المنطقة أن ٤٥ مدنياً قد أصيبوا اليوم بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، بينهم عدد من الأطفال، فيما أصيب شاب آخر بالرصاص الحي في ساقه الأيمن. وأضاف باحث المركز أن عشرات الأشخاص، بينهم أطفال أيضاً، أصيبوا بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع وهم في بيوتهم في معظم الأحيان.

وفي الضفة الغربية تسود أيضاً حالة من التوتر الشديد منذ ساعات الصباح، إثر إطلاق أحد مستوطني مستوطنة إيتمار القريبة من نابلس نار سلاحه الرشاش باتجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين في قرية بيت فوريك، قضاء نابلس، أثناء جنيهم لمحصول الزيتون، مما أدى إلى استشهاد الشاب موسى عيسى نصاصرة، ٢٨ عاماً، جراء إصابته برصاصة قاتلة في بطنه خرجت من الظهر. ومع الإعلان عن استشهاد الشاب محمد الدخيل بعد ظهر اليوم يخشى من ارتفاع حدة التوتر ووقوع المزيد من الضحايا جراء استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الاحتلال في مواجهة المتظاهرين العزل.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري والعاجل لمنع المزيد من تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء أعمال القتل التي تقترفها قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي راح ضحيتها حتى الآن ٩٧ شهيداً وأكثر من ٢٦٠٠ مصاب. ويكرر المركز مطالبته بتشكيل لجنة دولية بإشراف الأمم المتحدة للتحقيق فيها، وكذلك توفير حماية دولية عاجلة للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢٠٠٠/١٠/١٨

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

اسرائيل تواصل اعتداءاتها الهمجية على المدنيين الفلسطينيين وحصارها لهم

على الرغم مما تناقلته بعض وسائل الإعلام الاسرائيلية حول نية الحكومة الاسرائيلية سحب حشوداتها العسكرية عن مداخل المدن والتخفيف من اجراءات الحصار والاغلاق للاراضي والمدن الفلسطينية ووقف عمليات اطلاق النار، إلا أن حقائق الأمور على الأرض تجري عكس ذلك تماماً، ولا تشير حتى الى شيء من هذا القبيل. فمن ناحية مواصلتها لإستخدام القوة المفرطة ضد المدن بين الفلسطينيين، استمرت قوات الجيش الاسرائيلي منذ صباح هذا اليوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٨ في اطلاق الرصاص بكافة أنواعه نحو المواطنين العزل في كافة المحافظات الفلسطينية، مما أدى ذلك الى سقوط (٨٧) مواطناً حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر هذا اليوم، اصيبوا بجراح مختلفة، جراء الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقها جنود الاحتلال الاسرائيلي عليهم، وكان من ضمن اجمالي الاصابات المذكورة (٤٢) حالة اصيبوا بالرصاص الحي والمطاطي في كل من مدن، غزة ودير البلح وخان يونس ورفح ونابلس ورام الله بشكل خاص . وفي تطور خطير جرى لاحقاً بعد ظهر اليوم أيضاً، قامت قوات الاحتلال المتمركزة في معسكر الارتباط العسكري الاسرائيلي غرب مدينة طولكرم ونحو الساعة الواحدة وعشرين دقيقة، بقصف مباني كلية خضوري (فلسطين التقنية) في مدينة طولكرم، والقريبة من المعسكر الاسرائيلي المذكور، وذلك اثناء دوام العاملين والطلبة فيها. وبالإضافة لشهود عيان ومشاهدات باحث (القانون) لآثار القصف، شرح رئيس قسم العلاقات العامة في الكلية - سلطان مالك ياسين - ٣١ عاماً - الحادثة وآثارها في تصريح مشفوع بالقسم لـ (القانون) حيث أكد فيه يقول:

"في هذا اليو م الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٨ وفي تمام الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد الظهر وأثناء تواجد الطلبة في الساحة الأمامية للكلية (كلية فلسطين التقنية) خاضوري في طولكرم، واثناء تواجد الموظفين في مبنى الكلية قسم الادارة، فوجيء الجميع بأن قسم الادارة قد تعرض لقصف عنيف من قبل المعسكر الاسرائيلي (الإرتباط العسكري) المحاذي للكلية، وبعد القصف سمع صوت انفجارات في القسم الخاص بعميد الكلية وقد اشتعلت النيران وأتت على كل محتويات مكتب العميد وقاعة الاجتماعات ومكتب السكرتيرة، حيث لم يتبق شيئاً من محتويات هذه المكاتب، وأتت النيران أيضاً على جميع ما بداخلها من اثاث وكتب وأجندة كمبيوتر وعددها ثلاثة وفاكسات عدد ثلاثة وجهازي تلفزيون، وماكنة تصوير وثائق، ومراسلات دولية والأرشيف المتعلق بالكلية. والأثاث عبارة عن مكاتب اجتماعات ومكتب العميد وكراسي واطقم كنبايات وجهاز للتبريد وجهاز برجكتر. إضافة لأضرار بالغة بالجدران، علماً بأن وقت القصف لم تكن أي مواجهات بداخل الكلية أو حولها، وهذا يدل على أن القصف تم بنية مبيتة، وكان العميد قد غادر المكتب قبل خمس دقائق من القصف".

واشار السيد ياسين، أن الإعتداء الأخير على مباني الكلية، يعد الخامس عليها، ولكنه الأشد والأخطر، حيث "قام الجيش الاسرائيلي اضافة الى مدافع رشاشة من عيار ٥٠٠ و٨٠٠ المعتاد قصف الكلية فيها، بإستخدام قذائف متفجرة. أدت الى وقوع الحريق الذي أتى على محتويات المكان". مؤكداً انه سُمع صوت انفجارين قويين على دفعتين، وأن الجيش الاسرائيلي قام بعملية القصف بحضور الطلبة مما يدل على نيته في قتل مزيد من المواطنين، مشيراً ان الخسائر المادية لإعتداء اليوم تقدر بمئتي الف شيكل على الأقل، عدا عن تعطيل دراسة ٥٥٠ طالباً و٩٥ موظفاً في الكلية.

ومن جهة أخرى لا زالت قوات الاحتلال الاسرائيلي تبقي على كافة اجراءات العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، حيث واصلت حتى ساعات مساء اليوم حصارها للأراضي والمدن الفلسطينية ومعابرها الحدودية، وعزل المدن والتجمعات السكانية الأخرى عن بعضها البعض، مع ملاحظة تشديد هذه الاجراءات حول مدن بيت لحم والخليل، وجنين وطولكرم وقطاع غزة. وفي هذا الاطار أغلقت تلك القوات الطريق الرئيس الموصل لكافة محافظات قطاع غزة، وأبقت على حشوداتها العسكرية.

وفي تطور لاحق، اقتحمت القوات الخاصة "المستعربين" بلدة العيساوية في ضواحي القدس وقامت تحت تهديد السلاح باعتقال ثلاثة شبان فلسطينيين من الشارع. إن جمعية (القانون) وفي ضوء ذلك تؤكد على:

أولاً: زيف الإدعاءات الاسرائيلية حول تخفيف اجراءات الحصار وفتح المعابر ووقف اطلاق النار على المواطنين.

ثانيا: تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن إستمرار إعتداءاتها وقصفها للمؤسسات الفلسطينية، ومحاصرتها للأراضي والمدن الفلسطينية واغلاق معابرها.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة فوراً.

التاريخ: ١٨ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١١:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

مطار غزة مازال مغلقاً وقوات الاحتلال تواصل انتهاكاتها الجسيمة ضد المدنيين الفلسطينيين إصابة طفل في رأسه وسائق سيارة إسعاف في ركبته

منذ ساعات الصباح الباكر تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار باتجاه المدنيين الفلسطينيين في مناطق عديدة من قطاع غزة. وحتى ساعة إصدار هذا البيان أصيب أكثر من ١٦ مدنياً فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال في محيط مستوطنة كفار داروم بالقرب من دير البلح، بينهم الطفل إسماعيل محمد أبو جياب، ١٢ عاماً من دير البلح، الذي أصيب برصاصة في رأسه ونقل إلى مستشفى الشفاء ووصفت حالته الصحية بالخطرة. وبين المصابين أيضاً محمد الدنف، ٤٧ عاماً وسائق سيارة إسعاف تابعة لوكالة الغوث، الذي أصيب قبل قليل برصاصة في ركبته اليمنى أثناء قيامه بإسعاف المصابين.

وذكر باحث المركز في دير البلح أن قوات الاحتلال تطلق الرصاص الحي باتجاه الشبان والأطفال، وأنه شاهد عدداً من المصابين، بينهم الطفل أبو جياب، يسقطون دون سماع إطلاق الرصاص بسبب استخدام كاتم صوت في عمليات إطلاق النار. وأضاف باحث المركز أن المستوطنين يقذفون السيارات الفلسطينية المارة في المكان بالحجارة، تحت حماية قوات الاحتلال، كما يشاركون في الاعتداءات على الشبان المتظاهرين.

وفي خان يونس اندلعت مواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال وبالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال المعروف باسم "موقع النورية"، غربي مخيم خان يونس. وأفاد باحث المركز في خان يونس أن قوات الاحتلال أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين والمنازل القريبة من الموقع العسكري مما أدى إلى إصابة عشرات المدنيين بينهم أطفال بحالات اختناق.

وفي منطقة إيرز شمالي قطاع غزة، اندلعت صباح اليوم مواجهات بين مجموعة من الشبان والفتية الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع. وأفاد باحث المركز في المنطقة أن إحدى قنابل الغاز قد أصابت سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني وألحقت بها أضراراً مادية.

وفي مدينة رفح أفاد باحث المركز الميداني أنه سمع ليلة أمس أصوات إطلاق نار وانفجارات في المنطقة القريبة من بوابة صلاح الدين على الحدود مع مصر. وأضاف أن ثلاثة شبان أصيبوا بشظايا القذائف الصاروخية التي أطلقتها قوات الاحتلال، كما تضررت الواجهات الأمامية لمنزلين قريبين من المكان.

على صعيد آخر تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي تعزيزاتها العسكرية في قطاع غزة حيث أقامت موقعاً عسكرياً جديداً بعد ظهر يوم أمس الثلاثاء على ما مساحته دونمين من الأرض بمحاذاة طريق كسوفيم شمال القرارة، الذي يربط مستوطنات غوش قطيف بالخط الأخضر. وأفاد شهود عيان أن دبابتين تتواجدان في الموقع الجديد بالإضافة إلى عدد كبير من جنود الاحتلال، كما شوهدت دوريات عسكرية إسرائيلية تتحرك بشكل ملحوظ على الطريق المذكور. جدير بالذكر أن الموقع العسكري الجديد هو الرابع من نوعه الذي يوجد على امتداد الطريق حتى معبر كسوفيم الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل.

من جهة أخرى مازالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حصاراً شاملاً على المناطق الفلسطينية، وحتى ساعة إصدار هذا البيان مازال مطار غزة الدولي مغلقاً، خلافاً للأنباء التي رددها الجانب الإسرائيلي بإعادة فتحه منذ ساعات الصباح.

التاريخ: ١٨ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٦ توقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تصعد انتهاكاتها الجسيمة ضد المدنيين الفلسطينيين وتعزز مواقعها العسكرية في قطاع غزة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار باتجاه المدنيين الفلسطينيين في مناطق عديدة من قطاع غزة، فيما شهدت ساعات بعد الظهر مزيداً من المواجهات خصوصاً في رفح وخان يونس وفي محيط مستوطنة كفار داروم، بالقرب من دير البلح، ومنطقة إيرز شمالي القطاع. وبلغ عدد المصابين برصاص قوات الاحتلال الحي والمعدني المغلف بالمطاط أكثر من ١٠٠ مصاب نقلوا من جميع أماكن المواجهات إلى المستشفيات في خان يونس وغزة.

وما تزال المواجهات مستمرة حتى ساعة إصدار هذا البيان في منطقة مستوطنة كفار داروم. وأفاد باحث المركز الذي يتواجد هناك أن عدد المصابين من الشبان الفلسطينيين قد وصل إلى ٥٩ مصاباً بالرصاص الحي على أيدي قوات الاحتلال منذ صباح اليوم، بينهم تسعة مصابين في حالة حرجة. وفي منطقة إيرز، أصيب اليوم ثمانية شبان برصاص قوات الاحتلال الحي والمعدني المغلف بالمطاط، فيما أصيب أكثر من ثلاثين آخرين بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع، وما تزال المواجهات مستمرة كما ذكر لنا قبل قليل باحث المركز الميداني هناك. وبالقرب من الموقع العسكري التابع لقوات الاحتلال (موقع النورية) غربي مخيم خان يونس، أصيب أكثر من خمسين مدنياً بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط وأصيب عشرات آخرين بحالات استنشاق الغاز المسيل للدموع، معظمهم من الأطفال. وفي مدينة رفح، أفاد الباحث الميداني للمركز أن قوات الاحتلال أطلقت النار باتجاه المتظاهرين وأصابت اثنين منهم بالرصاص.

على صعيد آخر، قامت قوات الاحتلال صباح اليوم بوضع أسلاك شائكة حول قطعة أرض مساحتها ٨٠ دونماً في مواصي خان يونس، تقع بالقرب من مستوطنة نفيه ديكاليم من الجهة الشمالية، وضمتها إلى المستوطنة المذكورة. وكان المركز قد أشار في بيان أصدره يوم أمس الأول عن أعمال التجريف التي نفذتها قوات الاحتلال في الأرض المذكورة تمهيداً لضمها للمستوطنة. ويشكل هذا الإجراء تهديداً لسلامة المدنيين الفلسطينيين الذين يمرون على الطريق المؤدي من خان يونس إلى شاطئ البحر جراء توسيع حدود المستوطنة ونطاق تواجد قوات الاحتلال على مقربة من الطريق.

وتقوم قوات الاحتلال في هذه الأثناء بأعمال تجريف في الأراضي الحرشية على جانب الطريق العام بالقرب من منطقة إيرز شمالي قطاع غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتابع بقلق بالغ تصعيد قوات الاحتلال في استخدام القوة ضد المدنيين الفلسطينيين خصوصاً في ساعات بعد ظهر اليوم. كما يشير المركز إلى مواصلة قوات الاحتلال في توسيع مواقعها وتعزيزها، خلافاً لما تروجه وسائل الإعلام الإسرائيلية من أنباء غير صحيحة حول تخفيف نقاط الاحتكاك مع المدنيين. ويؤكد المركز أن قطاع غزة مازال مغلقاً بالكامل حيث تواصل قوات الاحتلال إغلاق جميع المعابر الحدودية البرية، إضافة إلى استمرار إغلاق مطار غزة الدولي.

٢٠٠٠/١٠/١٩

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

جيش الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنون يواصلون جرائمهم ضد المدنيين مع سبق الإصرار والترصد

لليوم العشرين على التوالي واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي وميليشيا المستوطنين المتطرفين ارتكاب جرائمهم في الاراضي الفلسطينية مع سبق الاصرار والترصد. حيث استشهد برصاص المستوطنين بعد ظهر هذا اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٩ المواطن زاهي فتحي العارضة - ٣٥ عاماً - من مخيم عسكر في مدينة نابلس، وذلك جراء اصابته بالرصاص الحي في بطنه وصدره، في أعقاب قيام مجموعة من المستوطنين من مستوطنة "آلون موريه" بالهجوم المسلح على المواطنين العزل في منطقة المساكن الشعبية الشرقية في مدينة نابلس، تحت حماية ودعم الجيش الاسرائيلي الذي تواجد بالقرب منهم، وأخذ في أعقاب تصدي الأهالي لهم، بمشاركة المستوطنين في اطلاق النار على المواطنين العزل، مما أدى بالإضافة الى استشهاد المواطن العارضة، اصابة عشرة مواطنين آخرين بالرصاص الحي والمطاطي على يد المستوطنين وقوات الجيش. كما استشهد في ساعة متأخرة من مساء أمس الأربعاء ٢٠٠٠/١٠/١٨ في مدينة غزة، الشهيد موسى شحادة عيد - ٥٤ عاماً - جراء استنشاقه كمية كبيرة من الغاز المسيل للدموع على حاجز بيت حانون، حيث القت قوات الاحتلال كمية كبيرة من قنابل الغاز على المواطنين العزل وعناصر من قوات الأمن الوطني التي تدخلت لإنقاذ الجرحى، فيما استشهد المواطن ابراهيم عبد الرحمن داوود العلامي - ٢٥ عاماً - من بلدة بيت أمر في محافظة الخليل، متأثراً من الجراح التي اصيب فيها يوم الخميس ٢٠٠٠/١٠/١٢، جراء عيار ناري في الرأس أطلق نحوه من قبل مجموعة مستوطنين مسلحين كانت ترافقهم دورية عسكرية على الشارع الالتفافي رقم ٦٠ بالقرب من مفرق بيت عينون - سعير شرق مدينة الخليل، حيث كان الشهيد في لحظتها يقود سيارته متوجهاً لعمله، وبذلك يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا جراء اعتداءات ورصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم ٢٠٠٠/١٠/١٩ الى (٩٩) شهيداً.

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من رفع حصارها العسكري عن المدن والتجمعات الفلسطينية اعتباراً من صباح اليوم، ابقت قوات الاحتلال الاسرائيلي على اغلاقها وحصارها لكافة الأراضي الفلسطينية، ومواصلة وضع الحواجز على الطرق الواصلة بينها، واخضاع كافة المواطنين والمركبات للتفتيش، ومنع دخول المواطنين الفلسطينيين لمدينة القدس.

إن جمعية (القانون) وإذ ترى حالة الفلتان بين صفوف المستوطنين في الأراضي المحتلة، والتي تتم بدعم وحماية من الجيش الإسرائيلي، فإنها تعرب عن قلقها البالغ من الحالة الخطيرة التي وصلت إليها الأراضي المحتلة، والدعم الذي يقدمه جيش الاحتلال للمستوطنين في اعتداءاتهم الخطيرة والمتكررة على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، فإنها:

أولا: تحمل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات والجرائم المنظمة لجنودها والمستوطنين.

ثانيا: تطالب حكومة إسرائيل بلجم المستوطنين واعتقال وتقديم المجرمين منهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٠٠/١٠/١٩

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

الطائرات العسكرية الاسرائيلية تقصف احياء مدنية في مدينة نابلس

صعدت قوات الاحتلال الاسرائيلي وميليشيا المستوطنين المتطرفين بعد الساعة الرابعة من مساء هذا اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٩ من اعتداءاتها المسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين في اغلب الاراضي الفلسطينية ، وخاصة في مدينة نابلس ، وذلك عندما استمرت الميليشيا المسلحة للمستوطنين بدعم وبمشاركة مباشرة من قوات الجيش الاسرائيلي في مواصلة اطلاق النار بغزارة على المواطنين الفلسطينيين العزل ،أهالي الاحياء السكنية الآمنة في (عسكر البلد والمساكن الشعبية) شرق مدينة نابلس ، وفيما بعد قيام ثلاث طائرات مروحية من نوع (أباتشي) بقصف مكثف لتلك الاحياء مستخدمة في ذلك رشاشات من عيار ٥٠٠ –٨٠٠، وملاحقة جموع المواطنين العزل المتواجدين على مداخلها لحمايتها ، مما أدى وحتى هذه الساعة (٨:٠٠ مساء) الى استشهاد المواطن زاهي فتحي خليل عارضة –٣٤ عاما من مخيم عسكر ، وجرح (١٤) مواطنا آخر ، منهم (٦) برصاص المستوطنين، و(٨) برصاص قوات الجيش وقصف طائراته المروحية ، ليرتفع بذلك عدد الشهداء منذ ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى اللحظة الى (١٠٠) شهيد. وحتى أعداد هذا البيان لا زالت المروحيات الاسرائيلية تواصل قصفها المكثف لعدة مواقع في الاحياء السكنية المذكورة ومحيطها . وقامت بناء على أوامر أصدرها قائد ما يسمى المنطقة الوسطى الاسرائيلي ، بتوجيه انذارات عبر مكبرات الصوت لاهالي الاحياء السكنية ، تطلب فيها منهم اخلاء منازلهم على الفور تمهيدا على ما يبدوا لقصفها ، حيث بررت الاذاعة الاسرائيلية ذلك بادعاء تعرض الجنود الاسرائيليون لمقاومة مسلحة في المنطقة الخاضعة للسيادة الفلسطينية ، وتمهيدا لاخلاء مستوطنين لها حاولوا في وقت سابق من بعد ظهر هذا اليوم مواصلة اقتحامهم لتلك الاحياء بمشاركة مباشرة من الجنود الاسرائيليين ، عقب اعتدائهم المسلح على مجموعة من الاهالي الآمنين اثناء قطفهم للزيتون في الاراضي المجاورة لتلك الاحياء . وكان عددهم وفق شهود عيان نحو ٤٠ مستوطنا .

وفي اعتداءات أخرى مرافقة لذلك ، أقدم المستوطنون على أغلاق الطرق بين مدن جنين وطولكرم ونابلس في وجه حركة المركبات الفلسطينية، وتعرضوا بالحجارة والرصاص لتلك المركبات بمشاركة من قوات الجيش الاسرائيلي فيما شوهدت ست دبابات اسرائيلية تتوجه نحو مداخل مدينة نابلس، وتأخذ اوضاعا قتالية .

وفي مدينة بيت ساحور، وبيت جالا، قام جنود الاحتلال الاسرائيلي بفتح نار اسلحتهم الرشاشة على الاحياء السكنية الشرقية لمدينة بيت ساحور، وعلى الاحياء الغربية لمدينة بيت جالا، فيما تواصل طائرة مروحية اطلاق مدافعها الرشاشة على بعض احياء بلدة الخضر ومحيطها، مما ادى لاصابة احد المواطنين بجراح بالغة، وألحاق المزيد من الاضرار المادية في الممتلكات .

إن جمعية القانون وفي ضوء ما تقدم ،تدين بشدة ما أقدمت عليه مجددا حكومة اسرائيل من

اعتداءات سافرة ضد الشعب الفلسطيني بعد ظهر هذا اليوم ، وقيام قواتها باستخدام طائراتها العسكرية لقصف الاحياء السكنية وملاحقة المواطنين العزل برصاص القتل ، مما يؤكد أصرار حكومة الاحتلال الاسرائيلي على توتير الاوضاع وتصعيد حربها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني لأخماد حقه المشروع في المقاومة السلمية ، وارغامه على القبول بشروط " سلام " تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية ، وخاصة قراري مجلس الامن الدولي (٢٤٢) و (٣٣٨) .كما ان قيام قوات الجيش الاسرائيلي بأشراك مليشيات المستوطنين في حربها ضد الشعب الفلسطيني وتجمعاته الآمنة ، يعد تطورا خطيرا في تصعيد أعمالها العدائية.

وعليه فان جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: حكومة إسرائيل بوقف اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطيني ، واخلاء المستوطنين من الاراضي الفلسطينية فورا

ثانيا: مجلس الأمن الدولي للإنعقاد وإصدار قرار يلزم حكومة إسرائيل بوقف إعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك إلزامها بتنفيذ قراراته ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة قرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و.١٩٤

ثالثا: مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين و المسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

رابعاً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

١٩/١٠/٢٠٠٠
مؤسسة القانون/ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

المطالبة بالتحقيق الفوري حول مسؤولية قوات الاحتلال الإسرائيلي بتعذيب وقتل الشهيد عصام جوده حمد

توجهت (القانون) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة بواسطة محاميها لبيب حبيب إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية والى قسم التحقيق مع الشرطة في وزارة العدل الإسرائيلية، مطالبة بالتحقيق في الشكاوي التي وصلتها حول مسؤولية جنود الجيش الإسرائيلي بقتل الشهيد عصام جوده حمد- ٣٦ عاماً - من سكان قرية أم الصفا في محافظة رام الله، وذلك يوم ٨/١٠/٢٠٠٠

ووفقاً لافادات ادلى بها لجمعية (القانون) شهود عيان، فانه وفي تاريخ ٨/١٠/٢٠٠٠ في تمام الساعة ١٥,٠٠ من بعد الظهر، وذلك قبل العثور على جثة الشهيد بيوم واحد، وحينما كان الشهيد حمد يقود سيارته في الشارع الالتفافي المجاور لقرية ام صفا، اندفعت سيارة لجيش الاحتلال الإسرائيلي اتجاهه بعد ان كانت تقف على مدخل المستوطنة المسمى "عطيرت" وقامت سيارة الجيش بإيقاف الشهيد حمد ومن ثم اقتياده وسيارته باتجاه المستوطنة "حلاميش" حيث اختفت آثاره هناك. وأكد شهود العيان بانهم قد رأوا سيارة مستوطن ترافق السيارتين، وان المستوطن ذاته كان قد حاول في الماضي الاعتداء على احد اطفال القرية وهو مسلح.

وفي تاريخ ٩/١٠/٢٠٠٠ في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، عثرت عائلة الشهيد حمد على جثته ملقاة بجانب الشارع الالتفافي قرب ام الصفا بجانب سيارته المنقبلة على جنبها.

وعندما كانت عائلة الشهيد تحاول نقل جثة الشهيد، وصلت سيارة عسكرية إسرائيلية إلى الموقع وقامت باطلاق النار عليها، وعلى الرغم من ذلك نجح افراد العائلة بنقل جثة الشهيد إلى بيت العائلة المجاور، وعلى الفور وصلت السيارة العسكرية المذكورة إلى بيت العائلة، وطالبتها بتسليم الجثة اليها، فيما بعد، تبين بعد ان شاهد ابناء العائلة جثة ابنهم الشهيد، وبعد ان قام الاطباء بفحصها، ان الشهيد "تعرض للتعذيب بشكل وحشي قبل وفاته". فقد ظهر على الجثة "آثار حرق وكي في وجهه وصدره وظهره ورجليه، كما ظهرت آثار عنف وحشية في كل انحاء جسمه وجرح عميق في رأسه وكسور خطيرة في كل انحاء جسمه".

ان إدعاء سلطات الجيش الإسرائيلي بان الوفاة كانت نتيجة لحادث سير، تناقض بشكل مطلق كل الوقائع على الأرض. فكما افاد شهود عيان لم تظهر في سيارة الشهيد حمد أي آثار تدل على الحادث، كذلك لم يتواجد في موقع الحادث أي دليل يشير لوقوع الحادث المزعوم، والاهم أيضاً هو انه وعلى الرغم من "وجود آثار للحروق في جثة الشهيد، كانت ملابسه سالمة وخالية من أي حرق "مما يدل على ان الشهيد" عذب وهو عار"، ضرب وقتل ومن ثم ألقت جثته بهدف إخفاء عملية القتل واختلاق حادث السير كما يبدو. كذلك تؤكد" علامات العنف على جسد الشهيد، أن القتل كان متعمداً وجرى بعده تعذيب وتنكيل بشعين".

جمعية (القانو ن) طالبت النيابة العسكرية العامة بالتحقيق في ملابسات حادث القتل الوحشي هذا، الذي اودى بحياة المواطن الفلسطيني الشهيد عصام حمد ، وفحص مسؤولية الجنود الإسرائيليين اتجاه هذا القتل، كذلك طالبت الجمعية من قسم التحقيق، التحقيق في امكانية وجود علاقة لرجال الشرطة مع المستوطنة حلاميش بعملية القتل هذه.

٢٠٠٠/١٠/٢٠

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين يصعدون من جرائم حربهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين

فتحت قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي نيران أسلحتها الرشاشة من عيار ٥٠٠ ورصاص بنادقها الحي والمعدني على آلاف المواطنين الفلسطينيين العزل على مداخل ومحاور المدن والقرى الفلسطينية، وحتى المنازل الآمنة، مما أدى وحتى ساعة اصدار هذا البيان (الرابعة بعد ظهر) هذا اليوم ٢٠/١٠/٢٠٠٠ الى مقتل الشهيد علاء بسام عبد الله بني نمره ١٥ عاماً. من مدينة سلفيت، والشهيد ثائر علي داوود معلا، ٢٠ عاماً . من مخيم الأمعري وذلك برصاصات حية استقرت في الرأس. وسقوط (١١٨) جريحاً، منهم (٦٣) بالرصاص الحي والمعدني منها (٤ اصابات بالغة الخطورة) والباقي جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع والضرب في مدن رام الله والبيرة والخليل وحلحول وسلفيت وقلقيلية وجنين وخان يونس ورفح. وأكد باحثو (القانون) ان قوات الاحتلال استخدمت أكثر من مرة في مواجهة المواطنين العزل وسط مدينة الخليل وبين أحيائها السكنية وعند المدخل الشمالي لمدينة البيرة وبوابة صلاح الدين في رفح، رشاشات من عيار ٥٠٠، واطلقت نيرانها من الرصاص الحي والمعدني والغاز بكثافة نحو المواطنين وحتى الأطقم الطبية، وحتى هذه اللحظة تواصل تلك القوات اطلاق النار على مداخل ومحيط تلك المدن.

في الوقت ذاته واصلت قوات الاحتلال العسكري، وحتى ساعة اصدار هذا البيان، اغلاقها لكافة الأراضي الفلسطينية وقطع شبكة الطرق الموصلة فيما بينها، وشددت من حصارها العسكري للمدن في المحافظات الشمالية وعزلها عن العالم الخارجي منذ مساء أمس، وقامت قوات الاحتلال وشرطته بتشديد الاغلاق على المدينة المقدسة في وجه الشعب الفلسطيني، ومنعت ومنذ ساعات الصباح الأولى المواطنين حتى من سكان المدينة المقدسة وضواحيها، من الوصول الى الحرم القدسي لأداء صلاة الجمعة فيه، حيث لم تسمح بالوصول للبلدة القديمة والمسجد الأقصى سوى للقاطنين فيهما فقط. كما قامت قوات الاحتلال ومنذ ساعات مساء أمس ١٩/١٠/٢٠٠٠ وحتى هذه اللحظة، بمواصلة تكثيف حشوداتها العسكرية من قوات بشرية وآليات ثقيلة تشمل الدبابات والمدرعات على مداخل مدن نابلس وطولكرم وقلقيلية، وقرى حوارة، والمدخل الشمالي لمدينة البيرة، وحول مدن حلحول، بيت لحم، والخليل وفي مفرق المطاحن في غزة. فيما واصلت تلك القوات فرض نظام حظر التجول على الجزء المحتل من مدينة الخليل، مخضعة في ذلك أكثر من ٤٥ الف نسمة الى الاقامة الجبرية داخل منازلهم، وسط اجراءات واعتداءات ارهابية تقوم بها قطعان المستوطنين بمساندة من جيش الاحتلال.

كما استمر حظر التجول والحصار على قرية حوارة في محافظة نابلس، وقام المستوطنون في وقت لاحق بالإعتداء على منازل المواطنين ومركباتهم على مداخل قرى بورين، حوارة، وبيت دجن، وكفر

قليل، ومفرق زعترة، وبعض قرى سلفيت، والحي الشرقي في (جبل جوهر وحي الجعبري) بمدينة الخليل، مما أدى لإصابة بعض السيارات بأضرار مختلفة وإصابة ثلاثة مواطنين بجروح خفيفة ومتوسطة.

إن جمعية (القانون) وإذ ترى حالة الفلتان بين صفوف المستوطنين في الأراضي المحتلة، والتي تتم بدعم وحماية من الجيش الإسرائيلي، فإنها تعرب عن قلقها البالغ من الحالة الخطيرة التي وصلت إليها الأراضي المحتلة، والدعم الذي يقدمه جيش الاحتلال للمستوطنين في اعتداءاتهم الخطيرة والمتكررة على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وقيام ذلك الجيش في الامعان بقتل المدنيين ومواصلة اطلاق النار عليهم، وحصارهم في مدنهم ومنازلهم فإنها:

أولا: تحمل حكومة اسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات والجرائم المنظمة لجنودها والمستوطنين، واستمرار حصارها للشعب الفلسطيني.

ثانيا: تطالب حكومة اسرائيل بلجم المستوطنين واعتقال وتقديم المجرمين منهم إلى المحاكمة.

ثالثا: تطالب مجلس الأمن الدولي بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية وتطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٠٠٠/١٠/٢٠
مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

سلطات الاحتلال الاسرائيلي توسع دائرة جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين مستخدمة الأسلحة الثقيلة

صعدت قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي (مساء هذا اليوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٠) من حربها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، عندما واصلت وعلى مدار الساعة وبصورة دموية فتح نيران اسلحتها الرشاشة واطلاق قذائفها الصاروخية على المدنيين الفلسطينيين وعلى منازلهم الآمنة في الأحياء السكنية في مدن نابلس وطولكرم وقلقيلية وبيت ساحور وبيت جالا، ورفح وخان يونس، مما رفع في هذه الساعات عدد الضحايا من الشهداء والجرحى الذين سقطوا هذا اليوم، الى (ثمانية شهداء) و(٢٧٥) جريحاً على الأقل، جراء رصاصات وقذائق رشاشات دبابات وطائرات جيش الاحتلال الاسرائيلي.

ففي نابلس قام الجيش الاسرائيلي وآلياته بإطلاق النار على المواطنين العزل عند مفترق كفر قليل وشارع القدس ـ نابلس، مما أدى الى استشهاد اربعة مواطنين آخرين هم:

١- فراس خليل مصطفى زيد ـ ٢٦ عاماً ـ من طوباس برصاصة عيار "٥٠٠" بالصدر.

٢- أمجد أحمد أكرم أبو عيسى ـ ٣٢ عاماً ـ من قرية كفر قليل برصاصة بالصدر.

٣- عدنان خيري عزيز أسعد ـ ٢١ عاماً ـ من مخيم بلاطة برصاصة "دمدم" بالدماغ.

٤- عيسى عبد الله شتيوي فاعور ـ ٣٢ عاماً ـ من مخيم بلاطة، برصاصة بالقلب، فيما أصيب في الموقع ذاته (٣٥) جريحاً، جراح عدد منهم بالغة الخطورة، وفي هذا الشأن أعتبر الطفل سائد عدنان عبد الله طنبور ـ ١٥ عاماً ـ في حالة موت سريري حيث استقرت رصاصه حية في رأسه.

وفي وقت لاحق وجراء اعمال القنص التي يمارسها جنود الاحتلال الاسرائيلي ضد المدنيين في مدينتي طولكرم وقلقيلية، استشهد الطفلان:

١- محمد عادل حسن ابو طاحون ـ ١٦ عاماً ـ من مدينة طولكرم برصاصتين واحدة في العنق والثانية في الصدر، مما يرفع بذلك عدد الشهداء الى (١٠٨) شهداء.

٢- سامر طلال العويسي ـ ١٦ عاماً ـ من مدينة قلقيلية برصاصة حية في الصدر. وفي مدينة رفح واصلت قوات الاحتلال اطلاق نيران اسلحتها الرشاشة بصورة عشوائية تجاه المواطنين العزل والأحياء السكنية، وقامت في وقت لاحق بقصف الأحياء المتاخمة للحدود المصرية الفلسطينية وعند بوابة صلاح الدين بالقذائف الصاروخية ورشاشات من عيار ٥٠٠، مما رفع عدد المصابين في هذه المدينة الى (٥٥) جريحاً وفي مدينة خان يونس وقرب مفترق المطاحن الى (١٣٥) جريحاً، اغلبيتهم اصيبوا بالرصاص الحي والمعدني وشظايا القذائف الصاروخية. وفي محافظة نابلس، اقدمت احدى الدوريات العسكرية الاسرائيلية على اطلاق الرصاص اتجاه حافلة (باص) فلسطيني على طريق قريتي تل وصره، مما ادى لإصابة اسرة بكاملها من عائلة ابو قاعود، بما في ذلك طفلهم عارف البالغ من العمر عامين، حيث اصيب برصاصة في ساقه اليسرى ووالدته احلام أبو قاعود برصاصة في الساق واليد اليمنى.

وفي تطور لاحق أيضاً، قامت الدبابات الاسرائيلية المرابطة على مداخل مدينة بيت ساحور الشرقية ومداخل بيت جالا من جهة الغرب، بالاضافة لطائرتين مروحيتين، بقصف الأحياء السكنية

في رأس بيت جالا واحياء مدينة بيت ساحور وقرية زعترة، مما أدى لإلحاق اضرار بالغة في منازل واملاك المواطنين الآمنين وسياراتهم، وتدمير محو لاً رئيسياً للكهرباء في بيت ساحور، أدى لقطع الكهرباء عن محافظة بيت لحم، بالاضافة لتهديد حياة السكان مباشرة.

وحتى ساعة اصدار هذا البيان (الثامنة من مساء هذا اليوم ٢٠/١٠/٢٠٠٠) لا زالت الدبابات الاسرائيلية وقوات جيش الاحتلال تقصف احياء من مدينة رفح عند بوابة صلاح الدين في غزة، واحياء من مدينتي بيت ساحور وبيت جالا، وتطلق نيران رشاشاتها نحو المواطنين وأحياءهم في مدينة نابلس، وتمنع عودة المزارعين الى بيوتهم في قرى كفر قليل وحوارة وبيت دجن، وبعض قرى سلفيت المحاصرة.

وفي ضوء ما تقدم، فإن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولا: إن جمعية (القانون) تدين بشدة ما أقدمت عليه حكومة إسرائيل اليوم من اعتداءات جديدة وسافرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

ثانيا: إن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للطائرات العسكرية وقصف مقار السلطة الوطنية بالصواريخ يؤكد على إصرار حكومة إسرائيل على توتير الأوضاع وتركيع الشعب الفلسطيني وإرغامه على القبول بشروط السلام الإسرائيلي التي تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨).

ثالثا: إن دخول أفراد قوات المستعربين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية يعد انتهاكا سافرا ووقحا للسيادة الوطنية الفلسطينية، خاصة وأن لهذه القوات سجلا حافلا في أعمال اغتيال العشرات من المواطنين الفلسطينيين على طريقة "فرق الموت" وقتلهم خارج نطاق القانون .

رابعا: إن حكومة إسرائيل تستخدم الطائرات والدبابات والصواريخ واسلحة ثقيلة أخرى في مواجهة المدنيين الفلسطينيين، أو في قصف مقار لا تتوفر فيها أدنى مقومات المقاومة.

خامسا: إن قصف الطائرات الإسرائيلية لمحطة الإرسال التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية يكشف بشكل جليّ أهداف حكومة إسرائيل في تدمير المؤسسات المدنية للشعب الفلسطيني.

جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: حكومة إسرائيل بوقف اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

ثانيا: مجلس الأمن الدولي للإنعقاد وإصدار قرار يلزم حكومة إسرائيل بوقف إعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك إلزامها بتنفيذ قراراته ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة قرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و١٩٤

ثالثا: مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم ومسؤوليهم إلى المحاكمة.

رابعاً: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

خامساً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

سادساً: وتناشدمنظمات حقوق الانسان حول العالم بفضح السياسات الاسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وإدانة هذه السياسات بشدة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
التاريخ: ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٨:٠٠ بتوقيت جرينتش

يوم دام في الأراضي الفلسطينية المحتلة
استشهاد ثمانية مدنيين فلسطينيين وإصابة المئات برصاص قوات الاحتلال

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة هذا اليوم ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يواصلون مظاهرات احتجاجية على أعمال القتل والجرائم التي ما تزال تقترفها تلك القوات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى وقوع المزيد من الضحايا في صفوف الشبان والفتية الفلسطينيين. وعلى عكس ما تروجه الأوساط السياسية ووسائل الإعلام الإسرائيلية، شهدت الساعات الثماني والأربعين الماضية تعزيزات إضافية لقوات الاحتلال وإقامة مواقع عسكرية جديدة وتوسيع القائم منها. علماً بأن تلك المواقع تقع على تماس مباشر مع مناطق فلسطينية مأهولة بالسكان، مما يزيد من حدة التوتر في المنطقة، ويشكل عاملاً أساسياً لاستمرار المواجهات بين قوات الاحتلال والمدنيين الفلسطينيين.

في مدينة نابلس أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه مسيرة سلمية بعد ظهر اليوم احتجاجاً على ممارسات قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين الذين أطلقوا الرصاص يوم أمس على الشبان الفلسطينيين وأصابوا الشاب زاهي فتحي العارضة، ٣٤ عاماً، برصاصة قاتلة في بطنه. وفي مواجهات بعد ظهر اليوم استشهد أربعة مدنيين فلسطينيين، وأصيب ٥٥ آخرين برصاص قوات الاحتلال، إصابة ثمانية منهم خطرة جداً، بينهم الطفل سائد طمبور، ١٥ عاماً، الذي أصيب برصاصة في رأسه، وعلم أنه في حالة موت سريري. وعلم أن أسماء الشهداء هم كل من:

١- عدنان خيري عزيز أسعد، ٢١ عاماً، الذي أصيب برصاصة الدمدم المتفجر في رأسه؛
٢- عيسى عبد الله اشتيوي، ٣٢ عاماً، الذي أصيب برصاصة عيار متوسط في القلب؛
٣- فراس خليل مصطفى زيد، ٢٦ عاماً، الذي أصيب برصاصة عيار متوسط في صدره؛
٤- أمجد أحمد أبو عيسى، ٣٢ عاماً، الذي أصيب برصاصة في الصدر.

وفي مدينة سلفيت استشهد بعد ظهر اليوم الطفل علاء بسام عبد الله بني نمرة، ١٥ عاماً ، بعد إصابته برصاصة في رأسه على أيدي قوات الاحتلال التي أطلقت النار باتجاه المتظاهرين. وبعد ظهر اليوم أيضاً أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين على مدينتي البيرة ورام الله، مما أدى إلى استشهاد الشاب ثائر علي داود معلا، ٢٠ عاماً من مخيم الأمعري، بعد إصابته برصاصة في رأسه. كما أصيب في المواجهات عشرات المدنيين بالرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط.

وفي مدينة قلقيلية أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين مما أدى إلى

استشهاد الطفل سامر طلال العويسي، ١٦ عاماً، بعد إصابته برصاصة في صدره. وعلم المركز أن عشرات الشبان أصيبوا بجراح. وفي مدينة طولكرم، استشهد الطفل محمد عادل إبراهيم أبو طاحون، ١٦ عاماً، جراء إصابته برصاصتين في الرقبة والصدر على أيدي قوات الاحتلال.

وفي مدينة بيت ساحور، قصفت المروحيات الإسرائيلية مساء اليو م منازل سكنية وأحد مولدات الكهرباء، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن عدة أحياء في المدينة. ولم يبلغ حتى الآن عن إصابات في الأرواح.

وفي مدينة رفح ما تزال مواجهات مستمرة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي تطلق النار الحي والقذائف الصاروخية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والغاز المسيل للدموع. وقبل قليل، ذكر الباحث الميداني أن قوات الاحتلال أطلقت قذيفتين صاروخيتين على منازل في مخيم رفح تقع بمحاذاة الشريط الحدودي، علماً بأن تلك المساكن قد أخلاها أصحابها بسبب تكرار الاعتداءات الإسرائيلية عليها. وكانت المنطقة نفسها هدفاً للقذائف الصاروخية الإسرائيلية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، كان آخرها إطلاق ست قذائف صاروخية ليلة أمس. وأفاد باحث المركز في رفح أن ١٥ مدنياً أصيبوا بالرصاص الحي وشظايا القذائف الصاروخية على أيدي قوات الاحتلال، بينهم ال ط فل إبراهيم زنون، ١٢ عاما من رفح، الذي أصيب برصاصة في قدمه، والسيدة نازك محمد قشطة، ٣٢ عاماً من رفح، التي أصيبت بشظايا قذيفة صاروخية في عينها ويدها.

وفي مدينة خان يونس ما تزال مواجهات مستمرة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال بالقرب من الموقع العسكري الإسرائيلي غربي مخيم خان يونس. وذكر باحث المركز الذي تواجد في منطقة الأحداث أن أكثر من ١٣٥ شخصاً، معظمهم من الأطفال، أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، فيما أصيب أربعة شبان آخرين بالرصاص الحي، جراء إطلاق النار العشوائي من قبل قوات الاحتلال. وأضاف باحث المركز أن الصحفي عبد الرحمن الخطيب، مصور صحيفة الأيام الفلسطينية، قد أصيب في وجهه بعيار معدني مغلف بالمطاط أثناء تغطيته للأحداث. وأصيب عشرات المدنيين، معظمهم من الأطفال، بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

كما شهدت منطقة مستوطنة كفار داروم، وسط قطاع غزة، مواجهات اليوم بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، مما أدى إلى إصابة شابين.

وفي منطقة إيرز، شمالي قطاع غزة، أطلقت قوات الاحتلال النار بعد ظهر اليوم باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين مما أدى إلى إصابة الشاب جلال ياسين حميدة، ١٦ عاماً من غزة، بثلاثة أعيرة نارية في الصدر والكتف والذراع، وتم نقله لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء بغزة. وأفاد باحث المركز الميداني في المنطقة أن أربعة شبان آخرين أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يعبر عن قلقه العميق من التصعيد الملحوظ في استخدام القوة القاتلة من قبل قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في ساعات بعد ظهر اليوم على وجه التحديد. ويحذر المركز من المزيد من التصعيد باتجاه اقتراف أعمال قتل جديدة بحق المدنيين الفلسطينيين، وذلك على ضوء التعزيزات العسكرية لقوات الاحتلال في جميع أنحاء الأراضي

الفلسطينية المحتلة خلافاً لما تروجه وسائل الإعلام الإسرائيلية من أنباء غير صحيحة حول تخفيف نقاط الاحتكاك مع المدنيين. ففي قطاع غزة كثفت قوات الاحتلال خلال الأيام الثلاثة الماضية من تواجدها العسكري في العديد من مناطق قطاع غزة بصورة ملحوظة، واتخذت خطوات تصعيدية من خلال:

١- إقامة موقع عسكري جديد على الطريق المؤدي لمعبر كيسوفيم.

٢- نشر دبابات وآليات وقوات عسكرية على الطريق الرئيسي الواصل بين شمالي قطاع غزة وجنوبه فيما يشبه إعادة احتلال القطا ع.

٣- استخدام قوات الاحتلال لكاتم الصوت، وإفراطها في استخدام الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وقنابل الغاز المسيل بالدموع ضد المدنيين الفلسطينيين والمنازل القريبة من أماكن المواجهات.

٤- استخدام قوات الاحتلال للقصف الصاروخي الذي أصبح نهجاً في اليومين السابقين، حيث قصفت ليلة أمس واليوم مدينة رفح.

٥- تصعيد أعمال التجريف للأراضي الزراعية الفلسطينية واقتلاع الأشجار المثمرة في المناطق القريبة من المواقع العسكرية الإسرائيلية وعلى جوانب الطرق القريبة من المستوطنات.

٦- استمرار فرض الحصار وإغلاق جميع المعابر الحدودية بين قطاع غزة والعالم الخارجي، باستثناء مطار غزة الذي أعيد فتحه يوم أمس.

ويؤكد المركز دعوته للمجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل العاجل لوقف جرائم القتل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي راح ضحيتها حتى الآن ١٠٥ فلسطيني، بينهم ٢٧ شهيداً من الأطفال دون سن الثامنة عشر، فيما أصيب أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني، ثلثهم من الأطفال أيضاً. ويطالب المركز بتوفير الحماية الدولية الفورية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره السبيل الوحيد لوقف جرائم الاحتلال ومنع المزيد من تدهور الأوضاع.

٢٠٠٠/١٠/٢١

مؤسسة القانون/ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

شهيد في الخليل وآخر في غزة

استشهد بعد ظهر اليوم مواطنان فلسطينيان آخران هما: فايز محمد حسين القيمري - ٣٠ عاماً من مدينة الخليل - وعمر اسماعيل البحيصي - ١٦ عاماً من مدينة دير البلح ..

وإستناداً الى المعطيات التي جمعتها (القانون) فانه وفي حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم السبت الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢١ وبينما كان المواطن فايز القيمري يقف بجانب سيارة أجرة يمتلكها، والتي كانت واقفة في كراج للسيارات بباب الزاوية وسط مدينة الخليل، وفي هذه الأثناء كانت تدور مواجهات بين شبان فلسطينيين وجنود جيش الاحتلال الاسرائيلي، اطلق قناص اسرائيلي عياراً نارياً باتجاه الضحية الذي كان يقف في مكان يبعد ٢٠٠ متر عن خط الإلتماس داخل مناطق السيطرة الفلسطينية والذي كانت تدور حوله المواجهات. وذكرت المصادر الطبية في مستشفى عالية الحكومي أن الشهيد القيمري أصيب بعيار - ناري متفجر في الرأس.

وفي قطاع غزة استشهد الطفل عمر اسماعيل البحيصي - ١٦ عاماً من دير البلح - بعد اصابته بعيار ناري في القلب مباشرة - في محيط مستوطنة كفار داروم حيث شهدت المنطقة مواجهات بين شبان فلسطينيين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. في حين اصيب الطفل محمد النجار - ١٢ عاماً من خان يونس - بعيار ناري في الوجه، وقد أعلن عنه أنه دخل في حالة موت سريري. وبلغ عدد المصابين حتى الساعة الثالثة بعد الظهر بالتوقيت المحلي ١٢٧ مصاباً منهم ٦١ مصاباً في قطاع غزة، ١٢ في الخليل، ٤٧ في رام الله و البيرة، ٥ في طولكرم، و٢ في قلقيلية، منهم ١٨ مصاباً بالعيارات المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، و٥ بالرصاص الحيّ.

وباستشهاد المواطنَيْن القيمري والبحيصي يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا منذ بداية المجزرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة الى (١١١) شهيداً، بينهم (٣٣) طفلاً.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، فإنها تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ ثلاثة وعشرين يوما.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة للأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في حول انتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

٢٠٠٠/١٠/٢١

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تستخدم القوة المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين

لليوم الثالث والعشرين على التوالي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتراف جرائمها في الأراضي المحتلة في ظل صمت دولي، مستخدمة أنواعا مختلفة من الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين، وقد أستشهد اليوم السبت الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢١ جراء ذلك أربعة مدنيين فلسطينيين آخرين بينهما طفلان، في حين دخل طفل ثالث في حالة موت سريري، والشهداء هم: فايز محمد حسين القيمري ـ ٣٠ عاماً من مدينة الخليل ـ وعمر اسماعيل البحيصي ـ ١٦ عاماً من مدينة دير البلح ـ وماجد إبراهيم حوامدة ـ ١٥ عاما من الطيرة في محافظة رام الله ـ وطارق إسماعيل الحنتولي ـ ٢٢ عاما من سيلة الظهر في محافظة جنين ـ .

واستناداً الى المعطيات التي جمعتها (القانون) فانه وفي حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم، وبينما كان المواطن فايز القيمري يقف بجانب سيارة أجرة يمتلكها، والتي كانت تقف في كراج للسيارات في باب الزاوية وسط مدينة الخليل، وفي هذه الأثناء كانت تدور مواجهات بين شبان فلسطينيين وجنود جيش الاحتلال الاسرائيلي، أطلق قناص إسرائيلي عياراً نارياً باتجاه الضحية الذي كان يقف في مكان يبعد ٢٠٠ متر عن خط التماس داخل مناطق السيطرة الفلسطينية فأصابه في رأسه، ونقل على إثرها إلى المستشفى حيث فارق الحياة. وذكرت المصادر الطبية في مستشفى عالية الحكومي أن الشهيد القيمري أصيب بعيار ناري متفجر في الرأس.

وفي محافظة رام الله والبيرة أستشهد الطفل ماجد إبراهيم حوامدة ـ ١٥ عاما من الطيرة ـ أثناء المواجهات التي اندلعت على المدخل الشمالي لمدينة البيرة، حيث اخترق عيار ناري رأسه. وفي المنطقة نفسها أصيب المصور الصحفي الفرنسي جاك ماري بوجيه الذي يعمل لصالح وكالة أنباء "باري ماتش" برصاصة اخترقت صدره من الجهة اليسرى مما أدى إلى حدوث تمزق في الوريد وتهتك في رئته اليسرى. وقد وصفت حالته بأنها خطرة. وخلال هذه المواجهات أطلقت الدبابات الإسرائيلية المتمركزة بالقرب من مستوطنة بيت إيل خمس قذائف مدفعية في منطقة الجبل خلف مقر وزارة الحكم المحلي في البيرة.

وفي محافظة جنين استشهد في ساعات المساء المواطن طارق إسماعيل الحنتولي ـ ٢٢ عاما من سيلة الظهر ـ بعد اقتحام قوات من جيش الاحتلال والمستوطنين بلدة سيلة الظهر وإطلاق النار باتجاه المواطنين مما أدى إلى إصابة المواطن الحنتولي بعيارين ناريين في الظهر، وتم نقله إلى مستشفى طولكرم بعد تعثر نقله إلى مستشفى جنين أو مستشفيات نابلس بسبب إغلاق قوات الاحتلال للشارع الموصل للمدينتين. وقد سلكت السيارة التي نقلته الطرق الوعرة في طريقها إلى مستشفى طولكرم، وتوفي الشهيد قبل وصوله إلى المستشفى.

وفي قطاع غزة استشهد الطفل عمر اسماعيل البحيصي ـ ١٦ عاماً من دير البلح ـ بعد اصابته بعيار ناري في القلب مباشرة ـ في محيط مستوطنة كفار داروم حيث شهدت المنطقة مواجهات بين شبان فلسطينيين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. في حين اصيب الطفل محمد النجار ـ ١٢ عاماً من خان يونس ـ بعيار ناري في الوجه، وقد أعلن عنه أنه دخل في حالة موت سريري.

وباستشهاد المواطنين الأربعة يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا منذ بداية المجزرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة الى (١١٣) شهيداً، بينهم (٣٤) طفلاً.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، فإنها تطالب بما يلي :

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ ثلاثة وعشرين يوما.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

التاريخ: ٢١ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ٣٠: ١٥ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

قوات الاحتلال تواصل قتل المدنيين الفلسطينيين
ثلاثة شهداء في الخليل وغزة والبيرة

لليوم الثالث والعشرين على التوالي تواصل قوات الاحتلال انتهاكاتها الجسيمة واقتراف أعمال القتل ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يواصلون مظاهرات احتجاجية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى ساعة إصدار هذا البيان ارتفع عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال إلى ١١١ شهيد، بينهم ٢٩ طفلاً دون سن الثامنة عشر، فيما أصيب أكثر من ٢٢٠٠ فلسطيني، أكثر من ثلثهم من الأطفال أيضاً.

في منطقة مستوطنة كفار داروم، وسط قطاع غزة، شهدت المنطقة منذ صباح اليوم مواجهات بين المتظاهرين من الأطفال والفتية الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وبعد ظهر اليوم استشهد الطفل عمر إسماعيل عمر البحيصي، ١٥ عاماً من دير البلح، جراء إصابته برصاصة مباشرة في القلب. كما أصيب الشاب رامي عطا الله، ٢٣ عاماً من دير البلح ، بعيار ناري في الصدر، ويخضع حالياً للعلاج في قسم العناية المكثفة بمستشفى الشفاء. وذكر باحث المركز في المنطقة أن أربعة شبان آخرين أصيبوا برصاص قوات الاحتلال التي تستخدم كاتم للصوت في إطلاق النار.

وفي مدينة خان يونس حدثت مواجهات منذ ساعات الصباح الباكر بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال بالقرب من الموقع العسكري الإسرائيلي غربي مخيم خان يونس. وذكر باحث المركز الذي يتواجد في منطقة الأحداث أن ١٩ شخصاً أصيبوا بالرصاص الحي على أيدي قوات الاحتلال. وبين المصابين الطفل محمد فوزي النجار، ١٢ عاماً، الذي أصيب برصاصة في رأسه ونقل إلى مستشفى الشفاء، حيث ذكرت مصادر المستشفى أن حالته حرجة جداً. كما نقل إلى مستشفى ناصر بخان يونس الفتى ياسر ممدوح القاضي، ١٧ عاماً، والشاب سفيان عزت أبو جامع، ٢٠ عاماً، جراء إصابتهما بأعيرة نارية في البطن، ويخضعان الآن للعلاج في قسم العناية المركزة بالمستشفى. وأكد باحث المركز في خان يونس أن قوات الاحتلال تطلق نيرانها الحية باستخدام كاتم الصوت، حيث شاهد عدد من المتظاهرين يسقطون برصاص تلك القوات دون سماع صوت إطلاق النار. وأضاف باحث المركز أن ٦٦ شخصاً أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وان عشرات آخرين، معظمهم من الأطفال، أصيبوا بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال في جميع أنحاء المنطقة وباتجاه المنازل القريبة من الموقع العسكري.

وفي منطقة إيرز، شمالي قطاع غزة، اندلعت مواجهات منذ صباح اليوم بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، مما

أدى إلى إصابة ثمانية شبان بالرصاص الحي و٣٢ آخرين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وعلم المركز أن أحد المصابين هو الطفل يوسف سامي بركات، ١٣ عاماً من منطقة التوام، الذي أصيب بعيار ناري في عينه اليمنى ويخضع للعلاج في قسم العناية المكثفة بمستشفى الشفاء. وبين المصابين الطفل أحمد الشرافي، ١٢ عاماً من جباليا، الذي أصيب في رأسه بعيار معدني مغلف بالمطاط من مسافة قريبة وتم تحويله لمستشفى الشفاء ووصفت حالته بالخطرة جداً. وبين المصابين أيضاً الشاب محمود علي الحوراني، ١٩ عاماً من مشروع عامر، الذي أصيب بعيار معدني مغلف بالمطاط في رأسه أدى إلى كسر في الجمجمة، ويخضع للعلاج في مستشفى الشفاء.

وفي مدينة رفح ما تزال مواجهات مستمرة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوا ت الاحتلال التي تطلق النار الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والغاز المسيل للدموع. وذكر باحث المركز الميداني في رفح أن المواجهات تتركز بالقرب من بوابة صلاح الدين على الحدود مع مصر، حيث أصيب أربعة شبان بالرصاص الحي على أيدي قوات الاحتلال. وأضاف الباحث أن عشرات المدنيين قد أصيبوا بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

وفي مدينة الخليل، استشهد بعد ظهر اليوم الشاب فايز محمد حسين القيمري، ٣٠ عاماً، إثر إصابته بعيار ناري متفجر (دمدم) في رأسه. وذكر شهود عيان أن الشهيد كان يتواجد في منطقة خاضعة للسيادة الفلسطينية بعيدة عن المواجهات بين قوات الاحتلال والمتظاهرين الفلسطينيين، وأن أحد قناصة قوات الاحتلال المتواجدة داخل المنطقة الخاضعة لسيطرتها في المدينة قد أطلق النار عليه من مسافة ٢٠٠ متر تقريباً.

وفي مدينة البيرة، اندلعت بعد ظهر اليوم مواجهات عنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي ردت بإطلاق الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وقد استشهد في المواجهات الطفل ماجد إبراهيم حسين حوامدة، ١٥ عاماً من الطيرة، إثر إصابته بعيار ناري في رأسه على أيدي قوات الاحتلال. وعلم المركز أن عشرات الشبان قد أصيبوا بجراح.

وكانت دبابات ومروحيات عمودية تابعة لقوات الاحتلال قد قصفت بالصواريخ مساء أمس أحياء في مدينتي بيت جالا وبيت ساحور وقرية زعترة. وعلم المركز أن إصابات بالغة قد لحقت بعدد من المباني السكنية، إضافة إلى محطة توليد كهرباء في بيت ساحور، كما أصيب عدد من المدنيين بجراح.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يرحب بقرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ ١٩ أكتوبر الذي أدان بشدة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي تقترفها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ويطالب بالعمل الفوري على تنفيذ القرار من خلال:

١- تشكيل لجنة التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية وفقاً لما نص عليه القرار دون تأخير.

٢- أن تقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣- أن يقوم المقررون الخاصون التابعون للجنة حقوق الإنسان بزيارة المنطقة والتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية.

التاريخ: ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٥:٣٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

قوات الاحتلال تواصل قتل المدنيين الفلسطينيين
استشهاد طفلين في غزة وشابين في الخليل

منذ ساعات الصباح الباكر تشهد جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية مظاهرات احتجاجية على استمرار انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة وأعمال القتل التي تنفذها بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد استشهد صباح اليوم طفل في غزة، وفي ساعات بعد الظهر استشهد شابان في الخليل، فيما أصيب عشرات المدنيين الفلسطينيين برصاص قوات الاحتلال. وحتى ساعة إصدار هذا البيان ارتفع عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال إلى ١١٦ شهيد، بينهم ٣٢ طفلاً دون سن الثامنة عشر، فيما أصيب أكثر من ٣٢٠٠ فلسطيني، أكثر من ثلثهم من الأطفال أيضاً. وعلى صعيد آخر، تواصل قوات الاحتلال تعزيز وجودها بالآليات والجنود وإقامة مواقع عسكرية جديدة في مناطق مختلفة من الأرضي الفلسطينية المحتلة.

صباح هذا اليوم أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه الأطفال والفتية الذين تظاهروا بالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال في منطقة إيرز، شمالي قطاع غزة. وقد استشهد الطفل وائل محمود عماد، ١٢ عاماً من جباليا، بعد إصابته في رأسه برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط على أيدي قوات الاحتلال من مسافة قريبة تقل عن عشرين متراً. وحسب مصادر مستشفى الشفاء بغزة، اخترقت الرصاصة المعدنية المغلفة بالمطاط جبهة الطفل واستقرت في رأسه. وذكر باحث المركز الموجود في منطقة إيرز أن أربعة فتيان من المتظاهرين قد أصيبوا بالرصاص الحي، وأن أحد عشر آخرين أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وأضاف أن عشرات الفتية أصيبوا بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بكثافة.

وشهدت منطقة مستوطنة كفار داروم بالقرب من دير البلح، مواجهات بين الأطفال والفتية المتظاهرين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وقبل قليل استشهد الطفل صلاح فوزي نجم، ١٥ عاماً من مخيم المغازي، إثر إصابته برصاصة قاتلة في قلبه. كما أصيب في المنطقة نفسها خمسة فتيان بالر صاص الحي، وفتى سادس بعيار معدني مغلف بالمطاط. وبعد ظهر اليوم، ذكر باحث المركز الميداني في المنطقة أن قوات الاحتلال قد نصبت حاجزاً عسكرياً على الطريق الرئيسي الواصل بين شمالي قطاع غزة وجنوبه (شارع صلاح الدين) على بعد عشرين متراً من حاجز قوات الأمن . الوطني الفلسطيني شمالي المستوطنة. وأضاف باحث المركز أن دبابة وجيب عسكري لقوات الاحتلال تتواجدان على الحاجز المذكور، وأن جنود الاحتلال يوقفون السيارات المارة في الاتجاهين ويخضعونها للتفتيش. يشار إلى أن هذا الحاجز هو الأول من نوعه في تلك المنطقة منذ بدء إعادة انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة بموجب اتفاقية التسوية المرحلية في

مايو ١٩٩٤.

وفي خان يونس أصيب اليوم ٢١ شاباً بالرصاص الحي و ١٣ آخرين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط على أيدي قوات الاحتلال التي أطلقت النار باتجاه المتظاهرين بالقرب من الموقع العسكري لتلك القوات غربي مخيم خان يونس. كما أصيب عشرات الفتيان والأطفال بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع. وذكر باحث المركز أن قوات الاحتلال قد عززت من تواجدها العسكري منذ مساء أمس، حيث أقامت موقعاً عسكرياً جديداً يبعد ٢٠٠ متراً شرق الحاجز العسكري لقوات الاحتلال الواقع على مدخل الطريق الشرقي الواصل من شارع صلاح الدين وحتى الشريط الحدودي (معبر كيسوفيم). كما شوهدت آليات عسكرية لقوات الاحتلال على الطريق الواصل ما بين وادي السلقا والقرارة، شرقي دير البلح.

وشهدت مدينة الخليل هذا اليوم مواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، تركزت بشكل خاص في شمالي المدنية. وقد ردت قوات الاحتلال بإطلاق النار الحي باتجاه الشبان المتظاهرين، مما أدى إلى استشهاد الشاب نائل علي الزماعرة، ٢٥ عاماً من حلحول، إثر إصابته بعيار ناري في صدره بعد ظهر اليوم. كما أصيب في المواجهات خمسة شبان آخرين بالرصاص الحي على أيدي قوات الاحتلال.

وقد اندلعت مواجهات أخرى في الخليل بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في أعقاب تشييع جثمان الطفل ماجد الحوامدة، ابن بلدة السموع في الخليل الذي استشهد يوم أمس برصاص قوات الاحتلال عند المدخل الشمالي لمدينة البيرة. وعلم المركز قبل قليل أن قوات الاحتلال قد أطلقت النار باتجاه المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد الشاب عماد إسماعيل الحوامدة، ٢٣ عاماً من السموع، بعد إصابته برصاصة قاتلة اخترقت قلبه وخرجت من ظهره.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد دعوته للمجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل العاجل لوقف الانتهاكات الجسيمة وجرائم القتل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين. ويطالب المركز بتوفير الحماية الدولية الفورية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره السبيل الوحيد لوقف جرائم الاحتلال ومنع المزيد من تدهور الأوضاع.

٢٢ /١٠/٢٠٠٠

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

جمعية القانون تجدد مطالبتها بوضع المدنيين الفلسطينيين تحت الحماية الدولية وتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي لليوم الرابع والعشرين على التوالي، وبكل صلف، اقتراف جرائمها المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون اتخاذ منظمات المجتمع الدولي خطوات عملية من شأنها العمل على وقف هذه الجرائم.

وفي الوقت الذي يعلن فيه رئيس حكومة إسرائيل، الجنرال أيهود براك، عن توجهه نحو تشكيل حكومة طوارئ في إسرائيل بمشاركة حزب الليكود اليميني الذي لا يتورع عن طرح شعار إسقاط خيارات الحلول السلمية في المنطقة، كورقة ضغط يستخدمها ضد الشعب الفلسطيني، وفي الوقت الذي يعلن فيه براك أيضا عن وقف عملية السلام، انضم إلى قائمة الشهداء الفلسطينيين الطويلة الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية المجزرة التي تنفذها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠، انضم أربعة شهداء جدد،بينهما طفلان.

ففي ساعات ظهر هذا اليوم الأحد الموافق ٢٢ /١٠/٢٠٠٠ استشهد الشاب نائل علي الزماعرة ـ ٢٥عاما من مدينة حلحول ـ وذلك جراء إصابته بعيار ناري في الصدر أثناء مواجهات جرت بين مدنيين فلسطينيين وقوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي في محيط الشارع الالتفافي الذي يمر ما بين جنوبي حلحول وشمالي الخليل.

كما استشهد الشاب عماد إسماعيل الحوامدة ـ ٢٣ عاما من السموع في محافظة الخليل ـ وذلك أثناء حدوث مواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي على مداخل السموع بعد تشييع جثمان الشهيد ماجد إبراهيم الحوامدة ـ ١٥ عاما من سكان الطيرة في رام الله ـ الذي سقط برصاص قوات الاحتلال يوم أمس شمالي مدينة البيرة، ونقل إلى السموع، مسقط رأسه، لمواراة جثمانه التراب هناك. والشهيدان الحوامدة أبناء عم.

وفي قطاع غزة أستشهد الطفل وائل محمود النشيط ـ ١٢ عاما من مخيم جباليا ـ بعد إصابته بعيار معدني مغلف بالمطاط في الرأس في منطقة حاجز إيرز أطلقه قناص إسرائيلي عليه. وكذلك أستشهد الطفل صلاح فوزي نجم ـ ١٤ عاما من المغازي ـ بالقرب من مستوطنة كفار داروم بعد إصابته برصاصة مباشرة في القلب.

وباستشهاد هؤلاء المواطنين الأربعة يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا منذ بداية المجزرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة وحتى الساعة السادسة من مساء اليوم بالتوقيت المحلي في فلسطين الى (٧١١) شهيداً، بينهم (٦٣) طفلاً.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه

الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ أربعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من أشكال العقاب الجماعي ضده.

٢٠٠٠/١٠/٢٣

مؤسسة القانون / الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

سلطات الاحتلال الاسرائيلي تواصل تصعيد هجمتها الوحشية على الشعب الفلسطيني وتعيد إغلاق مطار غزة

جراء استمرار قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي في إغلاق الأراضي الفلسطينية وحصار مدنها، وملاحقتها الإرهابية للمواطنين الفلسطينيين للحيلولة دون مغادرة مدنهم وتلبية حتى احتياجاتهم الحياتية الضرورية، إستشهدت صباح هذا اليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٣ المواطنة ندى سعد سروجي - ٥٣ عاماً - من مخيم طولكرم جراء اصابتها بنوبة قلبية حادة، بعد تعرضها لنوبة خوف شديدة وسقوطها ارضاً اثناء ملاحقتها البوليسية هي ومواطنين آخرين من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي قرب الحاجز العسكري الاسرائيلي المسمى حاجز الطيبة جنوب غرب مدينة طولكرم، حيث كانت تحاول مع عدد من العمال الفلسطينيين إجتياز الحاجز المذكور للوصول الى مكان عملها داخل اسرائيل، وتأمين الحد الأدنى من القوت اليومي لها ولأطفالها التسعة.

وفيما شددت قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي من اغلاقها الشامل لكافة الأراضي الفلسطينية وحصار مدنها وعزلها عن بعضها البعض وعن العالم الخارجي. وملاحقة المواطنين اثناء تنقلهم واطلاق الأعيرة النارية عليهم، قامت تلك القوات منذ فجر اليوم بتشديد حصارها العسكري على مدينتي بيت لحم والخليل، من خلال اغلاق جميع مداخلهما والطرق المؤدية لهما بالجدران والمكعبات الاسمنتية الضخمة والجاهزة، ووسعت نطاق انتشار قواتها حول المدينتين وتجوال دورياتها العسكرية لملاحقة المواطنين للحيلولة دون تنقلهم من وإلى خارج مدنهم وتلبية احتياجاتهم اليومية من عمل وعلاج وتعليم أو سفر وغير ذلك من المتطلبات الانسانية. وفي تطور لاحق، أعادت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ظهر هذا اليوم، حصارها العسكري لمطار غزة الدولي واغلاقه في وجه حركة الطيران بالكامل، مما أدى ويؤدي ذلك الى حرمان الشعب الفلسطيني من تلقيه لإحتياجاته الضرورية ومنع ابنائه من حرية التنقل والسفر، وتلقي المساعدات الطبية وغيرها من الإغاثات الانسانية التي قررت او أرسلت إليه. وعلى صعيد آخر، استمرت قوات الاحتلال بمواجهة المدنيين الفلسطينيين العزل برصاصها القاتل على مداخل المدن اثناء قيام المواطنين بمسيرات احتجاجية سلمية ضد حصار أراضيهم العسكرية وأعمال القتل الاسرائيلية الهمجية بحق شعبهم، مما أدى الى اصابة (٤٥) مواطناً بجراح، من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي، منهم (٥) اصابات في حالة الخطر الشديد جراء رصاصات جنود الاحتلال الاسرائيلي واعتداءات قطعان المستوطنين في مدن الخليل ورام الله وبيت لحم وقرى نابلس، بيت فوريك، حوارة، سالم، جالود، وجنين وطولكرم ورفح وخان يونس وبيت حانون، منهم حالة الطفل ذيب ابراهيم النجار - ١٤ عاماً - وهو مصاب بعيار معدني بالرأس من خانيونس، ومحمد محمود ابو قورة - ٢٢ عاماً - برصاصة حية في الصدر من أريحا، ونمير عبد الكريم عداه - ٥٩ عاماً - من جرحى قلقيلية أمس، والطفل ماهر غنام الفروخ - ١٥ عاماً - من بلدة سعير في محافظة

الخليل.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ أربعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

٢٠٠٠/١٠/٢٣

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

قوات الاحتلال الإسرائيلي
تقصف الأحياء السكنية بالصواريخ وقذائف المدفعية

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي الليلة الماضية من عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، وواصلت بكل صلف اقتراف جرائمها المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون اتخاذ منظمات المجتمع الدولي خطوات عملية من شأنها العمل على وقف هذه الجرائم. ففي الليلة الماضية قصفت قوات الاحتلال الأحياء السكنية في بيت جالا، بيت ساحور، مخيم عايدة وقرية الخضر بواسطة الطائرات والدبابات والرشاشات الثقيلة، مستخدمة في ذلك الصواريخ والقذائف الثقيلة والمتوسطة.

واستنادا إلى المعطيات التي جمعتها (القانون) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة فإنه وفي حوالي الساعة الثامنة من مساء أمس الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٢ قامت طائرات عمودية عسكرية إسرائيلية ودبابات ومدافع رشاشة متوسطة بقذف الأحياء السكنية في بيت جالا، بيت ساحور، مخيم عايدة وقرية الخضر، وقد أدى ذلك إلى إصابة ثلاثة منازل في مخيم عايدة تعود ملكيتها إلى المواطنين: أحمد رومي، صلاح أحمد رومي، وحسن العزة، كما أصيب منشار البندك لحجر البناء، وقد أصيب بثلاث قذائف تركت فتحة في جدرانه مساحتها ٤ أمتار . أما في بيت جالا فقد أصيب بيت المواطن جاد الله غزالة في شارع المغتربين بصاروخ من الجو وهو بيت غير مأهول ويتكون من أربعة طوابق، وقد هدمت شرفتان، كما أصيب منزل المواطن سامر جورج نزال بقذيفة دبابة أصابت واجهة المبنى، ويسكن المنزل عشرة انفار. وكان المواطن نزال قد أخرج قبل القصف بعشر دقائق طفليه البالغين من العمر سنة وسنتين من غرفة أصابتها قذيفة فيما بعد، وقد نتج عن ذلك تعرض زوجته البالغة من العمر ٢٦ عاما لصدمة نفسية حيث لا زالت ترقد في فراشها منذ وقوع الاعتداء على منزل العائلة. وأصيب منزل المواطن ياسر عيد جواريش الذي يسكنه سبعة أنفار بينهم الطفلتان نور - ٧ سنوات - وسمر - ١٤ سنة - وقد تم تدمير الواجهة الأمامية للمنزل نتيجة اختراق قذيفة دبابة غرفة الصالون الذي دمر بالكامل، إضافة لإختراق الرصاص لكافة شبابيك البيت. وقد تم أصابة محل مواد تنظيف تابع للمواطن أميل خمشتة في حارة العراق الواقعة في بلدة بيت جالا، حيث اخترق رصاص من نوع ٥٠٠ ملم أبواب المحل. هذا بالإضافة إلى إصابة عدة سيارات في حارة العراق تعود ملكيتها لكل من: عيسى شنانير، محمود محمد ابو خيارة، عصام محمد نافع زيدة.

وفي رام الله قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعض الأحياء السكنية في مدينتي رام الله والبيرة من محيط مستوطنة بيت إيل بالرشاشات الثقيلة، وقد أصابت رصاصة من عيار ٥٠٠ ملم أحدى نوافذ مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان الذي يقع في شارع الإرسال ويبعد نحو كيلو متر هوائي عن موقع إطلاق النار. وقد أدى ذلك إلى تحطيم زجاج أحد النوافذ.

ومنذ صباح اليوم شددت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها العسكري الشامل على مدينتي بيت لحم والخليل حيث أغلقت المداخل الجنوبية والشمالية للمدينتين بمكعبات إسمنتية، وقامت بإطلاق النار على المواطنين الذين حاولوا اجتياز هذه الحواجز.

وفي مدينة نابلس أستشهد صباح اليوم طفلان جريحان، هما أشرف حبايب - ١٥ عاما من مخيم عسكر - الذي قضى متأثرا بجراح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٦ حيث كان قد أصيب بعيار ناري في رأسه، وسائد عدنان الطنبور - ١٧ عاما من مدينة نابلس - الذي قضى متأثرا بجراح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٠ حيث كان قد أصيب بعيار ناري في رأسه ايضا.

وباستشهاد هذين المواطنين يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا منذ بداية المجزرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة وحتى صباح اليوم الى (١١٩) شهيداً، بينهم (٣٨) طفلاً. ويشكل الأطفال نسبة ٣١,٩ من مجموع الشهداء الذين سقطوا خلال المجزرة التي تنفذها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة ضد المدنيين الفلسطينيين منذ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى يومنا هذا.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقمE/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ أربعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم L.2.Rev.1/E/CN.4/s-5 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

التاريخ:٢٣ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة:١٦:٠٠ بتوقيت جرينتش
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

تعزيزات واسعة النطاق لقوات الاحتلال
استشهاد ثلاثة مدنيين، بينهم طفلان

في الوقت الذي تواصل فيه انتهاكاتها الجسيمة وأعمال القتل ضد المدنيين الفلسطينيين، صعدت قوات الاحتلال من ممارساتها في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من خلال استئناف أعمال القصف الصاروخي والمدفعي للمدن والقرى الفلسطينية. كما شددت حصارها المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة وشددت من إجراءات العزل للمدن الفلسطينية وعززت من تواجدها في نقاط الاحتكاك مع المدنيين الفلسطينيين. وبعد ظهر اليوم أغلقت قوات الاحتلال من جديد مطار غزة الدولي.

صباح هذا اليوم أعلن في نابلس عن استشهاد فتى في السابعة عشر من عمره وطفل في الخامسة عشر من عمره كانا قد أصيبا بجراح خطيرة جراء إطلاق قوات الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين الفلسطينيين في المدينة. فقد استشهد الفتى سائد عدنان الطنبور، ١٧عاماً من نابلس، متأثراً بإصابته برصاصة في رأسه بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٠ كما استشهد الطفل أشرف حبايب، ١٥ عاماً من مخيم عسكر، متأثراً بإصابته في رأسه أيضاً بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٠ وفي مخيم طولكرم، استشهدت السيدة ندى سعد سروجي متأثرة بنوبة قلبية حادة أثناء مطاردتها من قبل جنود الاحتلال عندما كانت تحاول اختراق الحصار المفروض على طولكرم بالقرب من الحاجز العسكري في جنوب غرب المدينة. وحتى إصدار هذا البيان، ترتفع حصيلة المواجهات المستمرة بين قوات الاحتلال والمتظاهرين الفلسطينيين إلى ١١٩ شهيداً وأكثر من ٣٣٠٠ مصاب.

وتشهد مناطق جنوب قطاع غزة تعزيزات عسكرية لقوات الاحتلال التي انتشرت في أنحاء مختلفة خصوصاً في خان يونس ودير البلح، وذكر باحثو المركز وشهود عيان أن التعزيزات العسكرية في المنطقة غير مسبوقة منذ إعادة الانتشار وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو ١٩٩٤. وأفاد باحثو المركز أن قوات الاحتلال قد سدت جميع المنافذ الفرعية للمدينتين بالكتل الإسمنتية، فيما استمرت بنصب حاجزين عسكريين على الطريق العام الواصل بين شمالي قطاع غزة وجنوبه. ومنذ ساعات الصباح تقوم قوات الاحتلال بتفتيش السيارات المارة في الاتجاهين على الطريق المذكور. وتشهد منطقة مواصي خان يونس ورفح انتشاراً مكثفاً لقوات الاحتلال. كما قامت قوات الاحتلال بتجريف أربع دونمات من الأرض المزروعة بأشجار الزيتون بالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال الذي أقامته مؤخراً على الطريق المتجه من شارع صلاح الدين شرقاً لمعبر كيسوفيم الحدودي.

ومنذ ساعات الصباح الباكر تشهد منطقة إيرز، شمالي قطاع غزة مواجهات بين الشبان

الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق النار باتجاهم، مما أدى إلى إصابة ١٩ شاباً بالرصاص الحي و٦ شبان بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، إضافة إلى عشرات الشبان المصابين بحالات إغماء جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وأفاد شاهد عيان أن أحد المصابين كان ضحية كمين دبره شخصان يرتديان ملابس مدنية، حيث تم استدراجه وإطلاق النار عليه وإصابته في كلتا ركبتيه. وأضاف أن الشخصين ظهرا وكأنهما فلسطينيان يريدان مساعدة الشبان المتظاهرين، وما أن اقترب منهما الشاب محمود منصور أبو ريا، ١٦ عاماً من جباليا، حتى أطلقت النار باتجاهه من قبل الشخصين اللذين لم يتضح ما إذا كانا من قوات الاحتلال أم من المستوطنين. وذكر باحث المركز في المنطقة أن ثلاثة من المصابين أصيبوا دون أن تسمع أصوات الرصاص، وأكد أن قوات الاحتلال تستخدم كاتم للصوت في إطلاق النار.

وفي خان يونس اندلعت مواجهات بين قوات الاحتلال والشبان الفلسطينيين عند الموقع العسكري لتلك القوات المعروف باسم موقع النورية، إلى الغرب من مخيم خان يونس. علماً بأن بعض النقاط العسكرية في الموقع لا تبعد أكثر من ٥٠ متراً عن مخيم اللاجئين المكتظ بالسكان، مما يشكل مصدر تهديد متواصل للمدنيين الفلسطينيين في المنطقة. وقبل قليل أصيب اثنان من المدنيين بالرصاص الحي الذي أطلقته قوات الاحتلال، بينهما الطفل عبد الرحمن سليم شراب، ١٣ عاماً، الذي أصيب بعيار ناري في رأسه نتيجة إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال في الموقع المذكور، ونقل لمستشفى ناصر في خان يونس. كما أصيب في المواجهات اليوم ٢٨ مدنياً بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، بينهم الطفل ذيب إبراهيم النجار، ١٤ عاماً من خان يونس، الذي أصيب برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط في مقدمة رأسه، وما يزال يخضع للعلاج في قسم العناية المركزة بمستشفى الشفاء، ووصفت حالته بالحرجة. كما أصيب في المواجهات عشرات المدنيين بحالات إغماء جراء إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع من قبل قوات الاحتلال على المتظاهرين والمنازل القريبة من منطقة المواجهات.

وفي محيط مستوطنة كفار داروم، وسط قطاع غزة، تجدد ت المواجهات منذ ساعات الصباح بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال ألتي ردت بإطلاق النار الحي. وذكر باحث المركز الموجود في المنطقة أن شابين قد أصيبا بالرصاص، فيما أصيب عشرات آخرين بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

وفي حوالي الساعة الثانية والنصف من صباح اليوم أطلقت قوات الاحتلال قذيفتين صاروخيتين باتجاه منزلين في رفح بالقرب من بوابة صلاح الدين على الحدود مع مصر. وذكر باحث المركز في رفح أن إحدى القذيفتين قد اخترقت جدران الطابق الثاني من منزل المواطن صالح محمد الشاعر، ٥٠ عاماً، وانفجرت في إحدى الغرف. وذكر صاحب المنز ل في إفادته للمركز أنه وجميع أفراد عائلته كانوا قد لجأوا للطابق الأرضي في البناية قبل دقائق من القصف، كإجراء وقائي، حيث تعرض المنزل للقصف في الأيام الماضية. ولحقت بالمنزل أضرار جسيمة واندلعت النيران في الغرفة التي انفجرت فيها القذيفة وأتت على محتوياتها بالكامل. أما القذيفة الثانية فقد انفجرت في الجدار الخارجي لمنزل محمد جميل قشطة، ولم يبلغ عن أضرار جسيمة. وأفاد باحث المركز أن ثلاثة شبان قد أصيبوا برصاص قوات الاحتلال هذا اليوم أثناء مواجهات وقعت بالقرب من بوابة صلاح الدين في المدينة.

وكانت مروحيات ودبابات قوات الاحتلال قد قصفت مساء أمس مخيم عايدة في بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا. وعلم المركز أن أضراراً بالغة قد لحقت بعدد من المنازل والمنشآت المدنية. فقد طال القصف طابقاً في عمارة سكنية يستخدم مسرحاً، كما أصيبت محطة كهرباء مما أدى لانقطاع التيار الكهربي عن المنطقة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحذر من التصعيد الجديد لقوات الاحتلال واستهداف أعمال القتل الملحوظة للأطفال بصفة خاصة. ويؤكد المركز أن التعزيزات العسكرية المتواصلة لقوات الاحتلال تشكل تهديداً مباشراً على حياة المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحا ء الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن أعمال القصف للمباني والمنشآت المدنية التي تقترفها قوات الاحتلال تقدم دليلاً آخرا على جرائم الاحتلال واستخدامه المفرط للقوة بهدف إيقاع الأذى في صفوف المدنيين وممتلكاتهم.

وعلى ضوء التصعيد المتواصل لقوات الاحتلال، يجدد المركز دعوته للمجتمع الدولي وللأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالخروج عن صمتها والتدخل الفاعل لوقف مجازر الاحتلال التي لا تلوح في الأفق أية نهاية لها في المدى المنظور. ويبقى توفير الحماية الدولية الفورية هو السبيل الوحيد لوقف المزيد من س فك دماء المدنيين الفلسطينيين وضمان أمنهم وسلامتهم.

٢٤ /١٠/٢٠٠٠
مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

مزيد من الشهداء والجرحى الفلسطينيين من ضحايا آلة الحرب الاسرائيلية

استشهد في غزة نحو الساعة الحادية عشرة من صباح هذا اليوم الثلاثاء الموافق ٢٤/١٠/٢٠٠٠ متأثراً بجراحه الطفل إياد اسامة شعث ـ ١٣ عاماً ـ من مدينة خانيونس، وذلك جراء عيار معدني مغلف بـ "المطاط" اصيب به في الرأس بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٠، فيما اصيب حتى لحظة صدور هذا البيان (الثالثة بعد ظهر ٢٤/١٠/٢٠٠٠) أكثر من (٢٠) مواطناً جراء الرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع الذي اطلقه الجنود الاسرائيليون نحو المواطنين العزل، وبسبب قصف قذائف الدبابات الاسرائيلية واسلحتها الرشاشة من عيار ٥٠٠ و٨٠٠ الذي استأنف مساء أمس على الأحياء السكنية في مدن بيت جالا والخليل ورفح حتى منتصف الليلة الماضية، وادى الى استشهاد المواطن عبد العزيز محمود طه ابو اسنينة ـ ٥٥ عاماً ـ من مدينة الخليل، بالاضافة لما الحقه هذا القصف من اضرار جسيمة بعدد كبير من المنازل السكنية الآمنة والسيارات والأملاك الأخرى في المدن الثلاث المذكورة، وشمل تدمير جزئي وإشتعال النيران في أحد المنازل المجاورة لبوابة صلاح الدين في مدينة رفح، والحاق اضرار بالغة في اثاث وهيكل جدران ثلاثة منازل وجسم ثلاث سيارات مدنية أخرى في مدينة بيت جالا،بالاضافة لسيارة إسعاف تابعة للخدمات الطبية، واصابة طاقمها المكون من ٣ افراد، عدا عن ما تسببه القصف على المدن الثلاث من وقوع عدة حالات انهيار عصبي وخوف شديد في صفوف الاطفال والنساء الذين تعرضت منازلهم للقصف واطلاق النار، فيما اصيب عدد آخر جراء اعتداءات جديدة للمستوطنين والجيش في قرى نابلس، وتم اغلاق الطرق المؤدية لمحافظة سلفيت.

وعلى صعيد آخر، أقدمت قوات الاحتلال على اقتلاع اشجار بيارات البرتقال المحاذية لطريق معبر كارني ـ الى مفرق الشهداء بطول ٢ كيلومتر وعرض ٤٠ متراً في كل جانب، فيما كثفت تلك القوات من حشوداتها العسكرية على هذا الطريق، وقامت بقطع الطريق الرئيسي بين محافظات جنوب وشمال قطاع غزة. وعززت من حشوداتها على مداخل المدن والقرى، مشدده في الوقت ذاته من خلال ذلك من عقوباتها الجماعية السافرة بحق الشعب الفلسطيني في كافة الاراضي الفلسطينية، من خلال استمرار محاصرة المدن والقرى والمخيمات وعزلها عن بعضها البعض، واغلاق منافذها بالجدران الاسمنتية والحواجز العسكرية.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢)

وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ ستة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

التاريخ: ٢٤ اكتوبر ٢٠٠٠
الساعة: ١٦:٠٠ بتوقيت جرينتش
١٨:٠٠ بتوقيت فلسطين
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

دبابات الاحتلال تتمركز شرق مدينة غزة
استشهاد ثلاثـة مدنيين بينهم طفلان من خان يونس وغزة

تواصل قوات الاحتلال جرائمها وأعمال القتل التي تنفذها بحق المدنيين الفلسطينيين الذين يواصلون مظاهراتهم الاحتجاجية على ممارسات الاحتلال لليوم السادس والعشرين على التوالي في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى ساعة إصدار هذا البيان بلغت حصيلة الضحايا في صفوف الفلسطينيين ١٢٢ شهيداً بينهم ٣٥ طفلاً، إضافة لإصابة أكثر من ٣٤٠٠ مدني بجراح.

منذ ساعات الصباح، شهدت منطقة إيرز، شمالي قطاع غزة، مواجهات بين الشبان والأطفال الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق النار الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع. وفي ساعات بعد الظهر استشهد الطفل نضال محمد دبيكة، ١٦ عاماً من حي الدرج بمدينة غزة، بعد أن أطلق جنود الاحتلال النار وأصابوه برصاصة مميتة في بطنه. كما أصيب في المواجهات ٢٣ مدنياً من الشبان والأطفال بالرصاص الحي الذي أطلقته قوات الاحتلال، وأصيب أربعة آخرين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. ونقل جميع المصابين لتلقي العلاج في مستشفيي العودة بجباليا والشفاء بغزة. وذكر باحث المركز الميداني الموجود في المنطقة أن عشرات المدنيين قد أصيبوا بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

وفي خان يونس أعلن صباح اليوم عن استشهاد الطفل إياد أسامة شعث، ١٢ عاماً، متأثراً بإصابته في رأسه بعيار معدني مغلف بالمطاط، جراء إطلاق قوات الاحتلال النار بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٠ وأفاد الباحث الميداني للمركز أن إطلاق النار باتجاه الطفل كان من مسافة قريبة تقل عن عشرين متراً، وحسب مصادر مستشفى الشفاء بغزة فقد اخترقت الرصاصة المعدنية جبهة الطفل واستقرت في رأسه. وقد تجددت المواجهات بين الشبان المتظاهرين وقوات الاحتلال منذ ساعات الصباح بالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال غربي مخيم خان يونس. وردت تلك القوات بإطلاق الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع، مما أدى لإصابة أكثر من ٤٤ مدنياً بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، و٧ مدنيين آخرين بالرصاص الحي. كما أصيب العشرات من المدنيين، معظمهم من الأطفال، بحالات إغماء واختناق جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

وفي محيط مستوطنة كفار داروم، وسط قطاع غزة، أصيب بعد ظهر اليوم شابان فلسطينيان بالرصاص الحي الذي أطلقته قوات الاحتلال ضد المتظاهرين. وأفاد باحث المركز الميداني في المنطقة أن قوات الاحتلال قد أطلقت قنابل حارقة باتجاه المكان الذي تجمع فيه المتظاهرون، مما أدى إلى

اندلاع حرائق أتت على الأشجار المحيطة بمدرسة المزرعة الابتدائية التي تقع بالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال.

وفي مدينة رفح، تجددت المواجهات بعد ظهر اليوم بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وأفاد باحث المركز الميداني في رفح أن أربعة مدنيين قد أصيبوا بالرصاص الحي وأربعة آخرين قد أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط في منطقة بوابة صلاح الدين على الحدود مع مصر وفي منطقة تل السلطان، غربي رفح. وعلم أيضاً أن عشرات المدنيين قد أصيبوا بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

ومساء أمس، اجتاحت قوات الاحتلال المعززة بالدبابات والبلدوزرات الطريق الواصل بين مفترق نيتساريم ومعبر المنطار. ومنذ ساعات صباح اليوم تتمركز ثلاث دبابات شرق منطقة المنطار (حي الشجاعية) في داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهو تصعيد غير مسبوق في هذه المنطقة التي لم يسبق أن كان بها موقعاً عسكرياً لقوات الاحتلال لا قبل اتفاقيات التسوية المرحلية ولا بعدها. ويأتي هذا التصعيد في إطار التعزيزات التي تقوم بها قوات الاحتلال في جميع أنحاء قطاع غزة، في تماس مباشر مع المدنيين الفلسطينيين وبما يهدد أمنهم وسلامتهم. وقد قامت بلدوزرات قوات الاحتلال بتجريف الأرض الزراعية والحرشية على جانبي الطريق. وذكر باحث المركز أن أعمال التجريف استمرت من الساعة الحادية عشر مساءً وحتى التاسعة من صباح اليوم، حيث تم تجريف جانبي الطريق بعرض ٤٠ متراً وبطول ثلاثة كيلومترات، مما أدى إلى تدمير بساتين مزروعة بالحمضيات والزيتون ودفيئات زراعية ومنشآت أخرى (سيصدر المركز الفلسطيني يوم غد الأربعاء تقريراً مفصلاً حول الأضرار الناجمة عن أعمال التجريف التي نفذتها قوات الاحتلال في قطاع غزة منذ بداية الشهر الجاري).

ومساء أمس، قصفت قوات الاحتلال أحياء سكنية في مدينة الخليل بالصواريخ والأعيرة النارية الثقيلة، مما أدى إلى استشهاد المواطن عبد العزيز أبو سنينة، ٥٥ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري ثقيل في مؤخرة الرأس. وعلم المركز أن الشهيد أبو سنينة كان يجلس في منزله عند تعرضه لإطلاق النار.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد دعوته للمجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل العاجل لوقف الانتهاكات الجسيمة وجرائم القتل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين. ويطالب المركز بتوفير الحماية الدولية الفورية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره السبيل الوحيد لوقف جرائم الاحتلال ومنع المزيد من تدهور الأوضاع. ويحذر المركز من التعزيزات المتواصلة لقوات الاحتلال وإقامة مواقع عسكرية جديدة وتجريف الأراضي الزراعية، حيث تسعى قوات الاحتلال إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، وبما يمكنها أكثر من إحكام سيطرتها على المدن والقرى الفلسطينية. ويخشى المركز أن يكون التمركز الجديد للدبابات التابعة لقوات الاحتلال شرقي منطقة المنطار بغزة هو مقدمة لإقامة موقع عسكري جديد لتلك القوات.

٢٠٠٠/١٠/٢٦

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

استشهاد الطفل جوابرة وقوات الاحتلال تصعد من تهديداتها الإرهابية وعقوباتها الجماعية ضد الشعب الفلسطيني

إستشهد صباح هذا اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٦ متأثراً بجراحه، الطفل علاء محمد عبد الرحمن محفوظ جوابرة ـ ١٤ عاماً ـ من مخيم العروب في محافظة الخليل، جراء الاصابة القاتلة التي سبق وأن اصيب فيها الشهيد برصاصة عيار ناري في الدماغ بتاريخ الجمعة ٢٠٠٠/١٠/٦، عندما قام جنود الاحتلال الاسرائيلي في ذلك التاريخ بفتح نيران رشاشاتهم الآلية بصورة عشوائية على المواطنين العزل في مسيرة سلمية بمدخل مخيم العروب وعلى المنازل الآمنة بقربه، وكان في لحظتها الشهيد يقف في بلكونة منزله المطل مباشرة على الشارع العام بالقرب من الأحداث المذكورة.

ومنذ تاريخ اصابة الشهيد الطفل جوابرة، وهو في حالة الخطر الشديد، حيث نقل في وقت لاحق للمستشفيات السعودية على أمل توفير العلاج اللازم لانقاذ حياته، إلا أن اصابته القاتلة في الدماغ، أدت الى استشهاده هذا الصباح ٢٠٠٠/١٠/٢٦

على صعيد آخر، وفيما واصلت قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي اغلاقها التام لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحصارها العسكري المشدد للمد ن والتجمعات الفلسطينية، وخاصة مدن بيت لحم والخليل ونابلس وسلفيت وطولكرم وجنين، وعزلها عن العالم الخارجي، أقدمت تلك القوات صباح هذا اليوم ٢٠٠٠/١٠/٢٦ الساعة العاشرة، على تنفيذ الفصل التام لأراضي ومحافظات جنوب قطاع غزة عن أراضي ومحافظات وسطها وشمالها، من خلال اغلاق الطريق الرئيس والوحيد الواصل بينهما بكتل وجدران اسمنتية جاهزة، تم فيها سد الطريق المذكورة والطرق الفرعية المجاورة لها والتي تؤدي الى القرى والتجمعات الفلسطينية على طوال الطريق ما بين غزة وشمالها وبين محافظات دير البلح وخانيونس ورفح، والمسمى "كفار داروم ـ غوش قطيف".

وقامت قوات الاحتلال أيضاً، بتعزيز حشوداتها العسكرية على هذا الطريق ومداخل قطاع غزة، وحشد قوات كبيرة من جنودها ودباباتها الضخمة. مما أدى ذلك ويؤدي الى حرمان المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، من أدنى امكانية للتنقل بين المدن والتجمعات السكانية وأماكن العمل المختلفة وتلقي الخدمات في قطاع غزة، ويسبب لهم الشلل التام في ممارسة حياتهم الطبيعية في مختلف المجالات الحيوية، من تجارة وعمل وصحة وتعليم.. الخ.

وفي الوقت ذاته، واصلت سلطات الاحتلال أيضاً تنفيذ نفس الاجراء المذكور حول بعض المدن والتجمعات في المحافظات الشمالية منذ صباح الثلاثاء الماضي ٢٠٠٠/١٠/٢٤، عندما سدت منافذ محافظتي الخليل وبيت لحم بالكتل والجدران الاسمنتية، اضافة لما هو متواجد من حواجز وحشودات عسكرية، مما يعتبر هذا الاجراء، خطوة نوعية في فرض العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقمE/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ تسعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2 .Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

٢٠٠٠ /١٠ /٣٦

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

المطالبة بتجنب استخدام الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان

إن الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (ا لقانون) تطالب بضرورة تجنب استخدام الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان للحيلولة دون المزيد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين. وذلك لأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل وبصورة تستند إلى أساليب الإرهاب المنظم حربها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل مستخدمة على مدار الأسابيع الماضية العديد من أسلحتها الثقيلة في قتل المدنيين الفلسطينيين، من خلال فتح نيران البنادق والأسلحة الرشاشة عليهم. وقصف مدنهم وأحياءهم السكنية الآمنة بالرشاشات الثقيلة، والقذافات الصاروخية عبر الطائرات المروحية الحربية والدبابات، بهدف القتل وإلحاق المزيد من الخسائر البشرية والمادية بشعبنا الفلسطيني ومقدراته، من أجل تحطيم معنوياته والحيلولة دون استمرار انتفاضته الشعبية السلمية ومن أجل تركيعه لإرغامه على القبول بشرط المحتل الإسرائيلي بما يخالف أدنى حقوقه والتي نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارات (٢٤٢، ٣٣٨).

إن العدوان الإسرائيلي المنفلت من عقاله ضد المدنيين الفلسطينيين، وخاصة قصفه الهمجي لبعض المدن والأحياء السكنية الفلسطينية يتطلب من أبناء شعبنا الفلسطيني أقصى درجات الحذر واليقظة، وعدم الإقدام على أي سلوك داخل الأحياء السكنية، يكون مبررا لقوات الاحتلال الإسرائيلية لمواصلة عدوانها في القصف العشوائي لتلك الأحياء والمدن، وتعريض حياة المزيد من المدنيين وخاصة الشيوخ والأطفال والنساء في منازلهم للخطر.

وحتى ندعم الطابع الشعبي السلمي تماما للانتفاضة الشعبية المشروعة للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه في التحرر والاستقلال وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٢٠٠٠/١٠/٢٧

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

مزيد من الضحايا برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي

استشهد برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي بعد ظهر هذا اليوم الجمعة (٢٠٠٠/١٠/٢٧) في مدينة قلقيلية، الطفل بشير صالح موسى شلوي - ١٥ عاماً - جراء اصابته بعيار ناري في البطن في أعقاب قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي بفتح نيران اسلحتهم على مسيرة سلمية نظمها المواطنون العزل بالقرب من المدخل الشمالي لمدينة قلقيلية. كما استشهد في وقت لاحق ايضاً، الشاب أحمد محمد خليل قاسم - ٢٥ عاماً - من مدينة طولكرم، جراء اصابته بعدة رصاصات من رشاش عيار ٥٠٠ ملم في جميع انحاء جسمه، في أعقاب قيام جنود الاحتلال بفتح نيران اسلحتهم الرشاشة بصورة عشوائية على المواطنين الفلسطينيين العزل ومنازلهم الآمنة في منطقة السهل الغربي ومحيط كلية خضوري في مدينة طولكرم، فيما اصيب وحتى لحظة صدور هذا البيان (الثالثة بعد الظهر) بجروح مختلفة (٢٩) مواطناً جراء إصابتهم بالرصاص الحي والمعدني في كافة المحافظات الفلسطينية، كما أصيب ثلاثة مواطنين في قرية حارس قضاء سلفيت جراء مواجهات مع جيش الاحتلال الاسرائيلي، كما اصيب أربعون مواطنا بمختلف أنواع الأسلحة في مناطق مختلفة في مدينة رام الله عولجوا ميدانياً، كما قامت قوات الاحتلال باطلاق الرصاص على سيارة اسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في منطقة "الستي إن" - البيرة، اصابت الزجاج الأمامي الذي تناثر واصاب سائق السيارة بجروح متوسطة، وفي قلنديا - القدس، جرت اشتباكات بعد ظهر اليوم اصيب جراءها ١٦ مواطناً بينهم اصابة بليغة برصاص حي اصابت المواطن ابراهيم خليل يوسف احمد عياد، وعمره ٢٧ عاماً، اخترقت وجهه وادخل الى مستشفى رام الله للعناية المكثفة. وفي مدينة غزة اصيب ١٩ مواطناً في مناطق مختلفة في القطاع، حيث أصيب خمسة مواطنين عند بوابة صلاح الدين برصاص جيش الاحتلال ثلاثة منهم برصاص حي ، أما إيرز فقد استخدمت قوات الاحتلال أسلحة مع كاتم للصوت واصيب ٧ مواطنين. أما في خان يونس فقد اصيب ٧ مواطنين برصاص معدني اطلقها عليه جنود الاحتلال الاسرائيلي.

وعلى صعيد آخر، اقدمت مجموعة مسلحة من مستوطني مستوطنة "يتمار" بمرافقة وحماية من قوات الجيش الاسرائيلي، على ملاحقة المزارعين الفلسطينيين اثناء قيامهم بقطف ثمار اشجار الزيتون في أراضيهم الواقعة غرب بلدة بيت فوريك في محافظة نابلس، وتحت تهديد السلاح الذي اشهرهُ المستوطنون في وجه المزارعين وعائلاتهم، اضطر المزارعون لترك اراضيهم في البلدة.

وللأسبوع الثاني على التوالي تواصل سلطات الاحتلال تشديد اغلاقها لكافة الأراضي الفلسطينية، وحصارها العسكري للمدن والتجمعات، وسد منافذها بالجدران الاسمنتية، ضمن اجراءات العقاب الجماعي الذي تواصل فرضه على الشعب الفلسطيني وأراضيه.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال

الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev. ١ وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ تسعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

٢٠٠٠/١٠/٢٨

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

استشهاد صحفي فلسطيني برصاص الاحتلال الاسرائيلي

استشهد في احدى المستشفيات الأردنية صباح هذا اليوم السبت الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٨ متأثراً بجراحه، الصحفي الفلسطيني عزيز يوسف ابراهيم التتح - ٣٢ عاماً - من قرية التعامرة في محافظة بيت لحم، جراء الاصابة القاتلة التي أصيب بها في الرأس برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي في مدينة بيت لحم بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩، اثناء قيام الشهيد بواجبه الصحفي، حيث يعمل مدير مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في منطقة بيت لحم. وكان الشهيد التتح، قد نقل لاحقاً للمستشفيات الاردنية في عمان في محاولة طبية أخيرة لإنقاذ حياته بعد أن إستنفذت كافة الامكانيات الطبية الفلسطينية المتوفرة لمواصلة علاجه، في اعقاب اصابته بشظايا قذائف أطلقتها قوات الاحتلال على منطقة بيت لحم، فاصابته بحروق بالغة في الرأس، إلا أن خطورة اصابته وما سببته له من اضرار بالغة في الراس، أدت الى استشهاده صباح هذا اليوم، والصحفي الشهيد عزيز التتح، كان تزوج حديثاً بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٣٠، وباستشهاد الصحفي التتح، يكون عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا على يد جيش الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين واعتداءاتهم منذ صباح ٢ ٢٠٠٠/٩/٩ وحتى ساعة اصدار هذا البيان (الثانية عشرة ظهر اليوم ٢٠٠٠/١٠/٢٨) (١٣٠) شهيداً وشهيدة.

وكان قد استشهد بعد ظهر ومساء أمس الجمعة الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٧، اربعة شهداء برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي، هم:

١- أحمد محمد قاسم ٢٥ عاماً - من طولكرم، برصاص من عيار ملم في الصدر.

٢- الطفل بشير صالح شلوي - ١٥ عاماً - من مدينة قلقيلية، برصاصة في البطن.

٣- غسان يوسف عوايصة - ٢٦ عاماً - من قرية الظاهرية في محافظة الخليل وسكان مدينة رام الله البلد، برصاصة في الصدر.

٤- جبر أحمد المسحال - ٢٣ عاماً - من مخيم الشاطىء في غزة برصاصة في الصدر.

وفي الوقت ذاته، واصلت الليلة الماضية قوات جيش الاحتلال قصفها الوحشي للأحياء السكنية في مدن بيت ساحور وبيت جالا ومخيم عايدة وسط مدينة بيت لحم وأحياء قرية الخضر ورام الله/ مستخدمة في ذلك رشاشات من عيار ٥٠٠ ملم والقذائف الصاروخية من الدبابات والطائرات المروحية، مما أدى لإصابة أحد المواطنين في مخيم الدهيشة المحاذي لقرية الخضر برصاصة بالكتف، وعدداً آخر بشظايا القصف والزجاج المتطاير، والحاق اضرار بالغة بثلاثة منازل سكنية.

وللأسبوع الرابع على التوالي تواصل سلطات الاحتلال تشديد اغلاقها لكافة الأراضي الفلسطينية، وحصارها العسكري للمدن والتجمعات، وسد منافذها بالجدران الاسمنتية، ضمن اجراءات العقاب الجماعي الذي تواصل فرضه على الشعب الفلسطيني وأراضيه.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال

الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ تسعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظم ة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

٢٠٠٠/١٠/٢٨

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

رصاص الاحتلال الاسرائيلي يحصد مزيداً من الضحايا

لليوم الثلاثين على التوالي واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام القوة المسلحة المفرطة في مواجهة المسيرات السلمية التي ينظمها المواطنون الفلسطينيون، وحتى الساعة الرابعة من بعد ظهر هذا اليوم أصيب تسعة وستون مواطنا إصابات بعضهم وصفت بأنها حرجة.

ففي محافظات غزة أصيب ثلاثة وأربعون مواطنا منهم سبعة عشر مواطنا أصيبوا بالرصاص الحي والمعدني، ووصفت حالتان بأنهما خطيرتان، وهما حالتا المواطنين محمد مصطفى الجزار - ١٨ عاما من مدينة رفح - حيث اصيب بعيار ناري بالرأس من الخلف وخرج من العين اليمنى، ومحمد سعيد الحصين - ١٥ عاما من مدينة خان يونس - وأصيب بعيار ناري في الصدر وخرج من الظهر. وقد لوحظ استخدام القناصة وكاتم الصوت في مختلف محاور المواجهات التي شهدتها نقاط التماس في قطاع غزة. وفي جنين أصيب عشرون مواطنا في المواجهات التي اندلعت في محيط حاجز الجلمة شمالي المدينة، ووصفت حالة الطفل محمود فؤاد علي كتوم - ١٧ عاما - بأنها حرجة حيث أصيب بعيار ناري في الرأس، وكذلك حالة المواطن محمد أبو فرحة - ٢١ عاما - واصيب بعيار ناري في البطن، كما أعلن عن حالة المواطن فادي أمين الهورس - ٢٢ عاما - بانها حالة موت سريري. وقد أصيب الأخير بعيار ناري في الرأس بعد ظهر يوم أمس الجمعة الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٧ وفي الخليل أدخل إلى مستشفى عالية ستة مواطنين للعلاج جراء إصابتهم بعيارات مطاطية.

وكان قد أعلن صباح اليوم في أحد المستشفيات الأردنية عن استشهاد الصحفي عزيز يوسف التتح، مدير مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في مدينة بيت لحم، متأثرا بالجراح التي كان قد أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩، وقد تبين لجمعية (القانون) بأن الشهيد كان قد أصيب في الانفجار الذي وقع في محافظة بيت لحم في اليوم المذكور.

وللأسبوع الرابع على التوالي تواصل سلطات الاحتلال تشديد اغلاقها لكافة الأراضي الفلسطينية، وحصارها العسكري للمدن والتجمعات، وسد منافذها بالجدران الاسمنتية، ضمن اجراءات العقاب الجماعي الذي تواصل فرضه على الشعب الفلسطيني وأراضيه.

إن جمعية (القانون) وفي الوقت الذي تجدد فيه إدانتها للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وتعرب عن استغرابها من ظاهرة الصمت الدولي على هذه الجرائم، وعلى الاعتداءات الإسرائيلية القاسية والظالمة ضد الشعب الفلسطيني، وعن استغرابها أيضا من عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقراره رقم (١٣٢٢) وكذلك عدم تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩ والقاضي بإنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تقوم مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة

بهدف تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، رغم استمرار حكومة إسرائيل في تنفيذ جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولا: العمل على و قف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ ثلاثين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 و تاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٠.

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

التاريخ: ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٠
الساعة:٠٠ :١٦ بتوقيت جرينتش
١٨:٠٠ بتوقيت فلسطين
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

في اليوم الثلاثين من المواجهات
تصعيد ملحوظ في إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال

في حوالي الساعة ٠٥:١٥ بالتوقيت المحلي، فتحت قوات الاحتلال نيران بنادقها الرشاشة باتجاه المدنيين الفلسطينيين الذين تظاهروا بالقرب من الموقع العسكري الإسرائيلي غربي مخيم خان يونس وأصابت ثمانية منهم بجراح. وأفاد باحث المركز أن بين المصابين طفلين أصيب أحدهما في الرقبة والآخر في البطن ووصفت حالتاهما بالخطرة. وعلى مدار اليوم، تجددت المواجهات بين الشبان والفتية الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق النار وأوقعت في صفوف المدنيين مزيداً من الإصابات. وفي قطاع غزة ما تزال قوات الاحتلال تتمركز على أكثر من محور في شارع صلاح الدين، الشارع الرئيس الذي يربط شمالي القطاع بجنوبه، وقد أغلقت الشارع مجدداً بعد ظهر اليوم عند محور مستوطنة كفار داروم.

في مدينة رفح، تجددت المواجهات اليوم بالقرب من بوابة صلاح الدين على الحدود المصرية - الفلسطينية، وعند حاجز تل السلطان، غربي المدينة، الذي يفصلها عن منطقة المواصي. وقد أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه الشبان والفتية المتظاهرين مما أدى إلى إصابة خمسة منهم بالرصاص الحي، وصفت حالة ثلاثة منهم بالحرجة. وأفاد الباحث الميداني للمركز أن المصابين بحالة حرجة هم كل من:

١- محمد مصطفى الجزار، ١٨ عاماً، أصيب بعيار ناري في رأسه وتم تحويله لمستشفى الشفاء؛
٢- عصام المغير، ٢٠ عاماً، أصيب بعيار ناري في ظهره؛
٣- موسى أبو جزر، ١٦ عاماً، أصيب بعيار ناري في ظهره.

وفي خان يونس تجددت المواجهات منذ صباح اليوم بين الشبان والأطفال المتظاهرين وقوات الاحتلال بالقرب من الموقع العسكري لتلك القوات غربي مخيم خان يونس، وبالقرب من حاجز التفاح الذي يفصل مدينة خان يونس عن منطقة المواصي. وقد ردت تلك القوات بإطلاق النار باتجاه المتظاهرين، مستخدمة أحياناً كواتم الصوت، وكان إطلاق النار من قناصة في بعض الحالات. وحتى ساعة إصدار هذا البيان أصيب في المواجهات ٣٠ مدنياً بالرصاص الحي، بينهم الطفل محمد سعيد الحصين، ١٥ عاماً، الذي أصيب بعيار ناري في صدره صباح اليوم عند الموقع العسكري لقوات الاحتلال غربي مخيم خان يونس، ووصفت حالته بالحرجة. وأفاد باحث المركز في خان يونس أن قوات الاحتلال أطلقت النار فجأة وبشكل عشوائي بعد ظهر اليوم وأصابت ثمانية من المدنيين في وقت واحد عند الموقع العسكري غربي مخيم خان يونس. وبين المصابين الطفلان جمال عبد القادر

الغلبان، ١٢ عاماً، الذي أصيب بعيار ناري في بطنه، ويوسف عوض أبو تيم، ١٤ عاماً، الذي أصيب بعيار ناري في عنقه. كما أصيب في خان يونس اليوم ٨ شبان بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط.

وفي محيط مستوطنة كفار داروم اندلعت بعد ظهر اليوم مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق النار الحي والغاز المسيل للدموع، وأن كاتماً للصوت استعمل في إطلاق النار أحياناً. وأفاد الباحث الميداني للمركز أن ١٤ مدنياً أصيبوا برصاص قوات الاحتلال، إصابة أربعة منهم حرجة وهم:

١- محمد محمود البحيصي، ١٧ عاماً من دير البلح، أصيب بعيار ناري في البطن؛

٢- همام جمال الأقرع، ١٦ عاماً من د ير البلح، أصيب بعيار ناري في العين اليسرى،

٣- أحمد عاطف البحيصي، ١٥ عاماً من دير البلح، أصيب بعيار ناري في البطن؛

٤- عاطف أحمد نجم، ٢٢ عاماً من مخيم الشاطئ، أصيب بعيار ناري في الصدر. كما أصيب ثلاثة شبان آخرين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

وبالقرب من منطقة إيرز الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال، شمالي قطاع غزة، تجددت المواجهات بعد ظهر اليوم بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وذكر باحث المركز الموجود في المنطقة أن أحد الشبان أصيب بعيار ناري في الكف وأن ثلاثة آخرين أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط .

وبالقرب من معبر كارني، اندلعت مواجهات بعد ظهر اليوم على الطريق الذي يسلكه المستوطنون، حيث أصيب ثلاثة مدنيين بالرصاص الحي الذي أطلقته قوات الاحتلال. وتم تحويل جميع المصابين إلى مستشفى الشفاء بغزة.

ملاحظات المركز على مواجهات اليوم في قطاع غزة

١- هناك تصعيد ملحوظ من قبل قوات الاحتلال في إطلاق النار ضد المتظاهرين مما أدى إلى إصابة ٥٣ مدنياً بالرصاص الحي و ١٤ آخرين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

٢- أن عشرة مصابين هم في حالة حرجة جراء إطلاق النار على الرأس والصدر والبطن، مما يؤكد أن إطلاق النار كان بهدف القتل.

أن ثمانية من المصابين بحالة حرجة هم من الأطفال والفتية من الفئة العمرية بين ١٢ إلى ١٨ عاماً.

٣- أن اثنين من المدنيين أصيبا بالرصاص في الظهر، مما يدلل أيضاً على إطلاق النار عشوائياً أو أنهما كان هدفاً للقتل العمد.

٤- أن ثمانية من المدنيين أصيبوا دفعة واحدة مما يدلل أيضاً على إطلاق النار العشوائي من قبل قوات الاحتلال.

٥- أن قوات الاحتلال استخدمت أحياناً القناصة في إطلاق النار، كما استخدمت كاتم الصوت.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين أعمال القتل والانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي راح ضحيتها منذ تاريخ ٩/٢٩ وحتى اليوم ١٢٧ شهيداً، بينهم ٣٨ طفلاً، فيما أصيب أكثر من ٣٨٠٠ فلسطيني آخرين، إصابة بعضهم خطيرة. ويشير المركز إلى التصعيد المتواصل من قبل قوات الاحتلال في استخدام القوة

المفرطة المفضية للموت، واستهداف الأطفال على نحو خاص دون تمييز.

ويكرر المركز دعوته للمجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل العاجل لوقف الانتهاكات الجسيمة وجرائم القتل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، ووقف الاعتداءات المستمرة على الأراضي والأملاك الفلسطينية. ويطالب المركز بتوفير الحماية الدولية الفورية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره السبيل الوحيد لوقف جرائم الاحتلال ومنع المزيد من تدهور الأوضاع.

التاريخ: ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٠

الساعة: ١٦:٠٠ بتوقيت جرينتش

١٨:٠٠ بتوقيت فلسطين

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

أربعة شهداء وعشرات المصابين
استمرار المواجهات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تجددت المواجهات اليوم بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وردت تلك القوات بإطلاق الرصاص باتجاه المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد ثلاثة مدنيين في غزة ونابلس، فيما أصيب عشرات المدنيين بجراح. وفي جنين استشهد شاب آخر صباح اليوم متأثراً بإصابته في رأسه بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦، لتصل حصيلة أعمال القتل التي ما تزال قوات الاحتلال تنفذها بحق الشعب الفلسطيني إلى ١٣١ شهيداً واكثر من ٤٠٠٠ مصاب منذ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى اليوم.

في حوالي الساعة السادسة من مساء اليوم (حسب التوقيت المحلي)، أعلن في مستشفى الشفاء بغزة عن استشهاد الشاب سمير موسى - امد عليوة، ٣١ عاماً من حي الزيتون بغزة، متأثراً بإصابته بعيارين ناريين في الصدر والبطن. وكانت مواجهات قد اندلعت بعد ظهر اليوم بالقرب من معبر المنطار (كارني) شرق مدينة غزة، على الطريق الذي يسلكه المستوطنون والذي يصل بين مفترق الطرق المؤدي لمستوطنة نيتساريم وبين معبر كارني. وقد أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه الشبان المتظاهرين كما أطلقت عدد من القذائف الصاروخية باتجاه موقع للأمن الوطني الفلسطيني القريب من المكان. وذكر باحث المركز أن ١٣ مدنياً أصيبوا بالرصاص الحي، بينهم الشاب عليوة الذي أعلن عن استشهاده، و ١٥ آخرين أصيبوا بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط أو بشظايا القذائف الصاروخية. ومنذ صباح اليوم أغلقت قوات الاحتلال الطريق المذكور من بداية تفرعه من شارع صلاح الدين، الشارع الرئيس الذي يربط شمالي القطاع بجنوبه، وحتى معبر كارني. وأفاد باحث المركز الميداني أنه شاهد قوات الاحتلال تقوم بأعمال تجريف في الأراضي الزراعية الواقعة غربي معبر كارني، وبسبب الوجود الكثيف لقوات الاحتلال التي تغلق المنطقة فقد تعذر الحصول على معلومات تفصيلية حول الأراضي التي تم تجريفها حتى الآن.

وفي نابلس، فتحت قوات الاحتلال نيران أسلحتها الرشاشة بعد ظهر اليوم باتجاه الشبان المتظاهرين في شارع القدس مما أدى إلى استشهاد شابين وإصابة العديد من المدنيين بجراح. وعلم المركز أن الشهيدين هما:

١-شادي حسن الشولي، ٢٢ عاماً من عصيرة الشمالية، وقد أصيب بعيار ناري في الصدر؛

٢- عصمت خليل الصابر، ٣٤ عاماً من نابلس، وقد أصيب بعيار ناري في الصدر أيضاً. وما تزال المواجهات مستمرة في المدينة عند إصدار هذا البيان. وكانت المصادر الطبية في المستشفى العربي

الإنجيلي في نابلس قد أعلنت صباح اليوم عن استشهاد الشاب فادي أمين الهروسي، ٢٢ عاماً من مخيم جنين، الذي أصيب بعيار ناري في الرأس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦ وعلم المركز أن أكثر من ٥٠ مدنياً أصيبوا برصاص قوات الاحتلا ل في رام الله ونابلس وطولكرم والخليل.

وفي خان يونس تجددت المواجهات منذ صباح اليوم بين الشبان والأطفال المتظاهرين وقوات الاحتلال بالقرب من الموقع العسكري لتلك القوات غربي مخيم خان يونس، وبالقرب من حاجز التفاح الذي يفصل مدينة خان يونس عن منطقة المواصي. وقد ردت تلك القوات بإطلاق النار باتجاه المتظاهرين مما أدى إلى إصابة ١٣ مدنياً بالرصاص الحي، و ٢٣ آخرين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وذكر باحث المركز الميداني في خان يونس أن ٦ من المصابين في حالة خطرة وهم كل من:

١- عبد الناصر يوسف أبو الخير، ١٤ عاماً، وأصيب بعيار ناري في الرأس.

٢- سعيد منار وادي، ١٨ عاماً، أصيب بعيار ناري متفجر (دمدم) في القدم اليسرى مسبباً فتحة بقطر ١٠ سم.

٣- نادي عبد الهادي قديح، ٣٨ عاماً، أصيب بعيار ناري في الظهر.

٤- محمد حلمي بريخ، ١٨ عاماً، أصيب بعيار معدني مغلف بالمطاط في الرأس.

٥- إيهاب محمد فياض، ١٣ عاماً، أصيب بعيار معدني في الرأس.

٦- علي حسن الزقزوق، ١٥ عاماً، أصيب بعيار معدني مغلف بالمطاط.

كما اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على عدد من المدنيين في منطقة المواصي الخاضعة للسيطرة الأمنية لقوات الاحتلال. وأصيب عشرات المدنيين في منطقة المواجهات وفي المنازل القريبة منها بحالات إغماء جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع.

وفي محيط مستوطنة كفار داروم، وسط قطاع غزة، اندلعت بعد ظهر اليوم مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي ردت بإطلاق النار الحي والغاز المسيل للدموع، مما أدى لإصابة ٤ مدنيين بالرصاص الحي.

وفي مدينة رفح، تجددت المواجهات اليوم بالقرب من بوابة صلاح الدين على الحدود المصرية- الفلسطينية، وبالقرب من حاجز تل السلطان غربي المدينة. وأطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه الشبان والفتية المتظاهرين مما أدى إلى إصابة ٧ منهم بالرصاص الحي، وصفت حالة أحدهم بالحرجة وهو الفتى حسني إبراهيم النجار، ١٦ عاماً، الذي أصيب بعيار ناري في الرأس. ووصفت حالة المصابين الآخرين بالمتوسطة، حيث أصيبوا جميعاً في الجزء العلوي من الجسم وهم كل من:

١- هاني النحال، ١٤ عاماً، أصيب بعيار ناري في الرقبة.

٢- عوض أبو عرمانة، ١٣ عاماً، أصيب بعيار ناري في الكتف.

٣- رائد الشيخ علي، ١٥ عاماً، أصيب بعيار ناري في الصدر.

٤- معين علوان، ٢٣ عاماً، أصيب بعيار ناري في الكتف.

٥-جمال أبو طباع، ١٨ عاماً، أصيب بعيار ناري في الوجه.

٦- عمران زعرب، ١٨ عاماً، أصيب بعيار ناري في الوجه.

ملاحظات المركز على مواجهات اليوم في قطاع غزة

٦- تصعيد قوات الاحتلال في استخدام الرصاص الحي بهدف القتل، مما أدى إلى استشهاد شاب من غزة وشابين من نابلس.

٧- بلغ مجموع المصابين في قطاع غزة ٣٦ مصاباً بالرصاص الحي و ٣٨ آخرين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط أو بشظايا القذائف الصاروخية.

٨- أن ١٢ مصاباً هم في حالة خطرة أو متوسطة الخطورة جراء إطلاق النار الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط على الرأس والصدر، بينهم ١١ طفلاً وفتى تتراوح أعمارهم بين ١٢ إلى ١٨ عاماً.

٩- أن أحد المدنيين أصيب بالرصاص في الظهر، مما يدلل أيضاً على إطلاق النار عشوائياً أو أنه كان هدفاً للقتل العمد.

١٠- أن قوات الاحتلال قد كثفت من تواجدها واستمرت في تشديد القيود على الحركة وسد الطرق امام تنقل المدنيين ووسائط النقل.

٢٠٠٠/١٠/٢٩

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

انتفاضة الأقصى تدخل شهرها الثاني محملة بمائة وتسعة وعشرين شهيدا

دخلت انتفاضة الأقصى اليوم (الأحد الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٩) شهرها الثاني محملة بمائة وتسعة وعشرين شهيدا، ففي صباح هذا اليوم أعلن الأطباء في المستشفى العربي الإنجيلي في مدينة نابلس عن وفاة الشاب فادي أمين الهروس ـ ٢٢ عاما من مخيم جنين ـ الذي توفي جراء إصابته بعيار ناري في الرأس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦ في محيط حاجز الجلمة على طريق جنين الناصرة. ومنذ ذلك التاريخ دخل الشهيد في حالة موت سريري إلى أن قضى اليوم.

وكانت انتفاضة الأقصى قد تفجرت يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/١٠/٢٩ في أعقاب المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها المختلفة ضد المصلين في المسجد الأ قصى المبارك على إثر الزيارة الإستفزازية الفاشلة التي قام بها زعيم حزب الليكود اليميني المعارض إلى ساحات المسجد في اليوم السابق. وقد اسفرت المجزرة في يومها الأول عن سقوط خمسة شهداء و هم: يحيى حسن فرج ـ ١٧ عاما ـ من شرفات في محافظة بيت لحم وقد أصيب برصاصة بالرقبة، بلال علي خليل عفانة ـ ٢٥ عاما ـ من ابو ديس واصيب برصاصة بالرأس، نزار إبراهيم شويكي ـ ١٩ عاما ـ من سلوان وأصيب برصاصة بالرأس، أسامة محمد جدة ـ ٢٣ عاما ـ من البلدة القديمة وأصيب برصاصة بالصدر، وهيثم عويضة إسكافي ـ ٤٥ عاما ـ وأصيب برصاصة بالرأس.

وفي اليوم الثاني نظم المواطنون الفلسطينيون مسيرات سلمية في مختلف المحافظات الفلسطينية بإتجاه الحواجز العسكرية الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الفلسطينية واستخدمت قوات الاحتلال القوة المسلحة القاتلة ضدهم مما أدى إلى سقوط أحد عشر شهيدا و: محمد جمال الدرة ـ ١٢ عاما ـ من مخيم البريج في قطاع غزة وقد أصيب بعدة رصاصات بالصدر والرأس، ونقلت الفضائيات تفاصيل استشهاده لحظة بلحظة، حيث هزت هذه الصور ضمائر العالم عندما شاهدوا الطفل الدرة يقتل بدم بارد في حضن والده الذي لم يتمكن من حمايته من رصاص القتل الحاقد، بسام فايز البلبيسي ـ ٤٥ عاماً من حي الشجاعية في غزة، وهو سائق سيارة اسعاف ، وقد استشهد بالقرب من مفترق الشهداء في قطاع غزة، وذلك اثناء قيامه بمحاولة إخلاء الشهيد محمد الدرة ووالده. وقد اصيب الشهيد البلبيسي بعيار ناري في الصدر، خالد عدلي بازيان ـ ١٤ عاماً ـ من مدينة نابلس ، وقد أصيب بعيار ناري بالصدر، نزار محمود عيدة ـ ١٦ عاماً من دير عمار وسكان رام الله، وقد اصيب بعيار ناري بالصدر، زكريا عرسان الكيلاني ـ ٢٢ عاماً ـ من قرية سيريس في محافظة جنين واستشهد في مدينة نابلس بعد إصابته بعيار ناري بالصدر، محمد نبيل العطلة ـ ٢٢ عاماً ـ من غزة وهو جندي في قوات الأمن الوطني ،اصيب بعيار ناري بالرأس، ماهر رجب عبيد ـ ٢٢ عاما ـ من غزة، وأصيب برصاص دمدم المحرم دوليا في الشرايين، أمجد عبد الله عبد الفتاح ضراغمة -٢٢ عاما ـ من طوباس، وهو يعمل في مركز الإسعاف التابع لقوات الشرطة البحرية، وقد أستشهد في نابلس

بعد إصابته بعيار ناري بالصدر، محمد توفيق قلق ـ ٢٣ عاما ـ من مخيم طولكرم، وهو يعمل في مركز الإسعاف التابع لقوات الشرطة البحرية، وقد أستشهد في نابلس بعد إصابته بعيار ناري بالصدر، محمود هاني محمود عنبرة ـ ٢٠ عاما ـ من سكان الرويشد في الأردن وهو طالب في جامعة النجاح الوطنية، وقد استشهد في مدينة نابلس بعد إصابته بعيار ناري بالصدر، واياد أحمد الخشني ـ ١٨ عاما ـ من نابلس وقد اصيب بعيار ناري في القلب، ولم يعثر على جثته إلا في اليوم التالي في محيط حاجز قوات الأمن الوطني على المدخل الجنوبي لمدينة نابلس حيث دارت المواجهات هناك.

وفي اليوم الثالث للمجزرة سقط عشرة شهداء وهم: مصطفى حلمي محمد رمضان ـ ٢٦ عاما من قرية تل، وهو من أفراد قوات الأمن الوطني ـ وذلك بعد إصابته في محيط قبر يوسف برصاصة اخترقت صدره وخرجت من الظهر، الطفل سامر سمير صبيح طبنجة ـ ١٢ عاما من مدينة نابلس ـ وقد أصيب برصاصة من عيار ٥٠٠ أطلقت عليه من طائرة عمودية إسرائيلية بينما كان يقف على سطح منزل ذويه في حي خلة العمود في المدينة، حسام نعيم بخيت ـ ١٨ عاما، من مخيم بلاطة ـ وقد أصيب برصاصة مباشرة بالرأس في محيط قبر يوسف أيضا، جهاد العالول ـ ٢٣ عاما، وهو ابن محافظ نابلس العميد محمود العالول ـ متأثرا بالجراح التي أصيب بها في مواجهات اليوم السابق، الطفلة سارة عبد العظيم حسن ـ عاماً ونصف ـ من قرية قصرة بعيار ناري بالرأس على يد المستوطنين، محمد نبيل علي محمود داوود ـ ١٢ عاما من مدينة البيرة ـ وأصيب بعيار ناري بالرأس، عماد عبد الرحمن العناتي ـ ٢٩ عاما من مخيم الأمعري ـ وأصيب بعيار ناري بالرأس، صلاح الفقيه ـ ٢٥ عاما ـ من قرية قطنة في محافظة القدس، وهو من أفراد الأمن الوطني، وأصيب بعيار ناري بالرأس، محمد أحمد جبارين ـ ٢٤ عاما ـ من مدينة أم الفحم داخل الخط الأخضر وقد أصيب برصاصة حية في الحوض من الخلف أثناء مواجهات شهدتها المدينة احتجاجا على مجزرة الحرم القدسي، وسامي فتحي الترامسي ـ ٢٠ عاماً من مخيم الشاطىء في المدينة، وذلك برصاصة اخترقت الأحشاء والكبد.

وفي ا ليوم الرابع للمجزرة سقط ستة عشر شهيدا فلسطينيا، سبعة منهم داخل الخط الأخضر، وخمسة في قطاع غزة، وأربعة في الضفة الغربية . ففي داخل الخط الأخضر استشهد ثمانية مواطنين هم: أحمد ابراهيم صيام جبارين ـ ١٨ عاما ـ من معاوية وأستشهد في مدينة أم الفحم بعد إصابته برصاصة بالرأس ، وذلك متأثراً بجراحه التي أصيب بها في اليوم السابق ، رامي حاتم غرة ـ ٢٢ عاما ـ من قرية جت في المثلث بعد إصابته برصاصة بالرأس على يد الشرطة الاسرائيلية في ال يوم السابق ، عماد فرج غنايم ـ ٢٥ عاما ـ و أصيب برصاصة في الرأس و وليد عبد المنعم أبو صالح ـ ٢١ عاما ـ وأصيب برصاصة في القلب وكلاهما من سخنين، علاء خالد نصار ـ ١٨ عاما ـ وأصيب برصاصة في العين اليسرى، وأسيل حسن عاصلة ـ ٢٦ عاما ـ وأصيب برصاصة في الرقبة وكلاهما من عرابة البطوف، واياد صبحي لوابنة ـ ٢٠ عاما ـ من مدينة الناصرة وأصيب برصاصة في القلب، ومصلح حسين أبو جراد ـ ١٧ عاما ـ من دير البلح وأستشهد في أم الفحم بعدما أصيب برصاصة في الرأس.

وفي قطاع غزة استشهد مواطنان هما: محمود غازي النبيه ـ ٢٠ عاماً من حي الصبرة ـ وأصيب

برصاصة في الصدر، صلاح عبد الله أبو قين ص - ٢٠ عاماً - من مخيم البريج، وهو جندي في جهاز المخابرات العامة الفلسطينية واصيب برصاصة في القلب. و في اريحا استشهد ثلاثة مواطنين هم: حاتم عبد العزيز النجار - ٢٧عاماً - من خان يونس وهو من افراد قوات الأمن الوطني ويعمل بالإرتباط الفلسطيني، واستشهد بعد اصابته برصاصة دمدم بالرئة، إبراهيم سميح براهمة - ٢٧ عاما - وأصيب برصاصة في الرأس ، ومحمد أمين السجدي - ١٧ عاما - من مخيم عقبة جبر وأصيب برصاصة في البطن. وفي مدينة نابلس استشهد الفتى وائل تيسير قطاوي - ١٦ عاما من مخيم بلاطة - الذي اصيب في محيط قبر يوسف برصاصة في الرأس، وفي رام الله استشهد المواطن أحمد سامي فياض - ٢٥ عاما، من غزة وهو من أفراد قوات الأمن الوطني، وأصيب برصاصة في الرأس، وحسام نعيم الهمشري - ١٦ عاما من مدينة طولكرم - بعد إصابته بعيار ناري بالرأس.

وفي اليوم الخامس أستشهد ثمانية مواطنين وهم: فهمي ابو امونة - ٢٨ عاماً من مخيم النصيرات في قطاع غزة - بعدما اصيب بقذيفة من عيار ٥٠٠ ملم في رأسه مباشرة، حيث فارق الحياة على الفور ، محمد سليمان حامد - ٢٠ عاماً - من مخيم جباليا بعد إصابته برصاصة من عيار ٥٠٠ ملم بالرأس أطلقت من طائرة مروحية ، محمد يونس محمود عياش الجماعرة من حلحول - ٢١ سنة حيث كان قد اصيب برصاصة في الرأس يوم الجمعة الموافق ٢٩ /٩/٢٠٠٠ ، رامز عباس بشناق - ٢٥ عاما - من كفر مندا داخل الخط الاخضر وأصيب برصاصة في الرأس، شريف فرج عاشور - ١٨ عاما - من حي الزيتون في غزة وأصيب برصاصة في الرأس، عمار خليل الرفاعي - ١٧ عاما - من مخيم المغازي وأصيب بقذيفة بالرأس، وأحمد علي النبريصي - ٢١ عاما من مخيم عسكر وأصيب برصاصتين في الصدر والرأس. كما توفيت المواطنة خضرة أحمد حسين سلامة - ٥٧ عاماً من مدينة جنين - وذلك متأثرة باستنشاق الغاز اثناء المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في ساحات الحرم القدسي الشريف بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠ .

وفي اليوم السا دس أضيف إلى قائمة الشهداء عشرة شهداء آخرون، وهم: محمد فوزي السرخي - ٢٢ عاما من السواحرة في محافظة القدس - وقد أصيب بعيار ناري متفجر في القلب ومحمود إبراهيم العمواسي - ٢٣ عاما من بيتونيا في محافظة رام الله - وقد أصيب برصاصة في القلب، وقضى الشهيدان عندما هاجمتهما قوة عسكرية إسرائيلية عند فجر اليوم المذكور في منطقة بيتونيا وأطلقت النار عليهما - واستشهد المواطن علاء حسن جبر البرغوثي - ٢٤ عاما، من عابود في محافظة رام الله - وأصيب بعيار ناري في الصدر أطلقه جنود الاحتلال المتمركزون في بيت إيل، بينما كان الشهيد يقف بجانب فندق الـ "ستي إن" إلى الشمال من مدينة البيرة، إسماعيل شحدة شملخ - ٢٢ عاما - من حي الرمال في غزة وقد أصيب برصاصة في الصدر شمال البيرة، الطفل محمد يوسف أبو عاصي - ٩ أعوام، من بني سهيلا في قطاع غزة - وقد استشهد بعد إصابته بعيار ناري في الظهر في مثلث الشهداء القريب من مستوطنة نتساريم، مهند وديع فارس - ٢٤ عاما من دير الغصون في محافظة طولكرم، وهو جندي في قوات الأمن الخاص - وقد أستشهد المواطن المذكور بعدما اخترق الرصاص كتفه الأيمن ورئته وبطنه وكبده، كما أفادت مصادر طبية فلسطينية في مستشفى طولكرم الحكومي، وأستشهد المواطن محمود لطفي محمود مساد - ٢٤ عاما، من جنين، وهو شرطي - بعد

إصابته برصاصة بالرأس من عيار ٥٠٠ ملم، وأستشهد المواطن عرفات محمد الأطرش - ١٨ عاما، من مدينة الخليل - بعدما أصيب بعيار ناري أطلقه جنود إسرائيليون عليه في ساعة متأخرة من الليل واصابه بالرأس، أيمن أكرم عبد المعطي اللوح - ٢٥ عاما، من حي الدرج - بعد إصابته بعيار ناري في الصدر، وفي داخل الخط الأخضر استشهد المواطن محمد غالب خمايسة ١٨ عاما - من كفر كنا متأثرا بجراح (عيار ناري في الظهر) أصيب بها اليوم السابق.

وفي اليوم السابع سقط ثلاثة شهداء وهم: سلامة صالح خليل زيادات - ٢٠ عاما من مخيم عقبة جبر - الذي فارق الحياة متأثرا بالجراح التي كان قد أصيب بها في أريحا بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٠ حيث أصيب بعيار ناري في الكلية اليمنى ودخل في حالة موت سريري منذ ذلك التاريخ، مصطفى محمود فرارجة - ٢٢ عاما من مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم - الذي أطلق عليه قناصة جيش الاحتلال الرصاص بينما كان يقف في محيط نفق بيت جالا فأصابه برصاصة قاتلة في صدره، والشهيد فرارجة جندي في قوات الأمن الوطني. وأستشهد أيضا المواطن محمود صالح اسبيته - ٢٦ عاما من حي التركمان في غزة - حيث أصيب برصاصة قاتلة بالصدر في مفرق الشهداء بالقرب من مستوطنة نتساريم أطلقها قناص إسرائيلي.

وفي اليوم الثامن سقط عشرة شهداء فلسطينيين جدد وهم : مجدي سمير المسلماني - ١٥عاما، من القدس - وأصيب بعيار ناري في الرأس، ضياء عبد الرحمن نايف عيسى - ١٩ عاماً - بعد ان أصيب برصاصة قاتلة في صدره وأخرى بالرقبة، إياد عبد الحليم إشتيه - ٢٣ عاماً - و أصيب بعيار ناري اخترق القلب وخرج من الصدر، وكلاهما من قرية سالم الى الشرق من مدينة نابلس ، محمد خالد تمام - ١٧ عاماً من طولكرم - بعد إصابته بعيار ناري في القلب، لؤي محمد عبد الله المقيد - ٢٠ عاماً من جباليا - واصيب بعيار ناري بالرأس في مفرق الشهداء ، مروان عبد الرازق شملخ - ٢٥ عاما من حي الرمال - وأصيب بعيار ناري في القلب مباشرة، واجد موسى أبو عواد - ١٨ عاما، من بني سهيلا في خانيونس - وأصيب بعيار ناري في البطن والصدر ، رشاد إسماعيل النجار - ٢٢ عاما من مخيم المغازي - وأصيب بعيار ناري في الرأس، زهير رزق درابية - ١٩ عاما - من مخيم جباليا وأصيب بعيار ناري في الرأس، وأستشهد المواطن صالح عيسى الرياطي - ٢٠ عاما، من رفح - متأثرا بالجراح التي أصيب بها بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠٠٠ حيث أصيب بعيار ناري في الرأس.

وفي اليوم التاسع سقط شهيد ان هما: محمد خالد حسين عو اد -٢٣ عاماً من قرية دير الحطب - متأثراً بالجراح التي اصيب فيها في اليوم السابق، حيث كان قد أصيب اصابته برصاصة في الخاصرتين ، واستشهد المواطن هشام أحمد مقبل - ٤٣ عاماً من حي التفاح في غزة - جراء اصابته برصاصة من عيار ٥٠٠ اطلقت عليه من رشاش اوتوماتيكي من مستوطنة "نتساريم".

وفي اليوم العاشر استشهد سبعة مواطنين هم: فهد مصطفى أبو بكر -٢٣ عاماً - من قرية بديا على مداخل القرية، حيث أصيب برصاصتين بالرأس والرقبة، عبد الحميد طايع زق - ١٨ عاما من المزرعة الشرقية - وكان قد أصيب برصاصة في الرأس بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٠، يوسف ذياب خلف - ١٧ عاما - من مخيم البريج وكان أصيب برصاصة في الرأس بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٠، علي صايل سويدان - ٢٥ عاما - من عزون ووجد مقتولا في أحد حقول قريته في أعقاب مواجهات ليلية جرت بين المواطنين

وقوات الاحتلال، وقد أصيب برصاصة في رأسه من الخلف، وسام حمدان يزيك - ٢٦ عاما - وأصيب برصاصة في الصدر وعمر محمد عكاوي واصيب برصاصة في الرقبة وكلاهما من مدينة الناصرة داخل الخط الأخضر، وعصام جودة مصطفى حمد - ٣٩ عاما من أم صفا - الذي اعتقله الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧ ووجد في صباح اليوم التالي مقتولا وممثلا بجثته بالقرب من مستوطنة حلميش.

واستشهد في اليوم الثالث عشر من أيام المجزرة ستة مواطنين وهم: سامي حسين سويركي - ١٧ عاماً من مخيم طولكرم - بعد إصابته بعيار ناري اخترق خاصرته ثم أصاب القلب، وكرم عمر إبراهيم قنن - ١٩ عاما من خان يونس - بعد إصابته بعيار ناري في القلب، أطلق عليه من الموقع العسكري الإسرائيلي المقام إلى الغرب من خانيونس ، "محمد غسان" صالح بوزية - ٣٩ عاما، من قرية كفل حارس في محافظة سلفيت - وقد قتل دهسا على يد مستوطن، وماهر محمد إسماعيل أنيس - ٢٢ عاما من بلدة جماعين - وقد قتل على يد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على المدخل الجنوبي لبلدته بعد إصابته بعيارين ناريين في البطن والفخذ ، سامي فتحي أبو جزر - ١٣ عاما - من رفح وأصيب بعيار ناري بالرقبة وكان بحالة موت سريري منذ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٠، وخليل لورنس بدر - ٢٥ عاما من بيت دق و وهو أحد أفراد الأمن الوطني - وقد أصيب برصاصة من عيار ٥٠٠ ملم في البطن.

وأستشهد في اليوم الخامس عشر مواطنان هما: منصور طه سيد أحمد - ٢٤١ عاما - من مدينة الخليل جراء إصابته بعيار ناري في البطن خلال المواجهات التي حدثت في المدينة بعد صلاة الجمعة، كما أستشهد المواطن شادي محمد الوادي - ٢١ عاما - من مخيم الفوار ,اصيب برصاصتين بالراس والصدر وبقي ينزف لمدة نصف ساعة قبل أن يتمكن أحد من اسعافه. وفي اليوم السابع عشر أستشهد المواطن رائد يعقوب حموده ٣٠ عاماً من مدينة البيرة في محافظة رام الله، وذلك متأثراً بجراحه التي سبق واصيب بها عند المدخل الشمالي لمدينة البيرة مساء يوم ٢٠٠٠/١٠/١٠ وفي اليوم الثامن عشر أستشهد المواطنان مصباح عبد القادر أبو عتيق ٢٩ عاماً من بيت لاهيا في قطاع غزة الذي أصيب بعيار ناري (٥٠٠ ملم) في رأسه أثناء المواجهات التي دارت في محيط بوابة صلاح الدين في رفح. والشهيد جندي في قوات الأمن الوطني الفلسطيني ، و الطفل مؤيد أسامة جواريش - ١٣ عاما - من مخيم عايدة الذي أصيب بعيار ناري في رأسه أطلقه جندي إسرائيلي باتجاهه عندما كان يحمل حقيبته المدرسية على كتفيه عائدا إلى منزله في المخيم. وإستشهد في اليوم التاسع عشر ثلاثة مواطنين هم: فريد موسى عيسى نصاصرة - ٢٨ سنة، من بلدة بيت فوريك في محافظة نابلس - وذلك بعد إطلاق النار عليه من قبل قطعان المستوطنين. حيث أصيب بعيار ناري دخل من خاصرته اليسرى وخرج من خاصرته اليمنى، نبيل سعد خاطر - ٤٢ عاما من غزة - بعد إصابته بعيار ناري في الصدر، ومحمد حسين طلب الدخيل - ٢٦ عاما - من نابلس حيث توفي متأثرا بجراحه التي أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢ وفي اليوم العشرين أعلن عن استشهاد مواطنين متأثرين بجراح أصيبا بها في السابق هما: إبراهيم عبد الرحمن العلامي - ٢٥ عاما من بيت أمر - و الذي كان أصيب على مفرق بيت عنيون - سعير بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢ برصاصة أطلقها مستوطن فأصابه بالرأس، ورائد موسى شحادة عيد - ٥٤ عاما من مخيم جباليا - وقد توفي جراء استنشاقه الغاز، والشهيد كان مريضا بالقلب.

وفي اليوم الحادي والعشرين استشهد برصاص المستوطنين المواطن زاهي فتحي العارضة - ٣٥ عاماً - من مخيم عسكر في مدينة نابلس، وذلك جراء اصابته بالرصاص الحي في بطنه وصدره .

وفي اليوم الثاني والعشرين سقط تسعة شهداء وهم: الطفل علاء بسام عبد الله بني نمره - ١٥ عاماً - من مدينة سلفيت، الذي أصيب بعيار ناري في الصدر، وفي مدينة البيرة أستشهد ثائر علي داوود معلا ، ٢٠ عاماً - من مخيم الأمعري وذلك برصاصة حية استقرت في الراس ، وفي نابلس قام الجيش الاسرائيلي وآلياته بإطلاق النار على المواطنين العزل عند مفترق كفر قليل وشارع القدس - نابلس، مما أدى الى استشهاد اربعة مواطنين و هم: فر اس خليل مصطفى زيد - ٢٦ عاماً - من طوباس برصاصة عيار "٥٠٠" بالصدر ، أمجد أحمد أكرم أبو عيسى - ٣٢ عاماً - من قرية كفر قليل برصاصة بالصدر ، عدنان خيري عزيز أسعد - ٢١ عاماً - من مخيم بلاطة برصاصة "دمدم" بالدماغ ، و عيسى عبد الله شتيوي فاعور - ٣٢ عاماً - من مخيم بلاطة، برصاصة بالقلب . وفي مدينة طولكرم استشهد "محمد عادل" حسن ابو طاحون - ١٦ عاماً - من مدينة طولكرم برصاصتين واحدة في العنق والثانية في الصدر، وفي مدينة قلقيلية أستشهد سامر طلال العويسي - ١٦ عاماً - من مدينة قلقيلية برصاصة حية في الصدر ، وفي مدينة جنين أستشهد نضال حمودة الأشقر - ٢٢ عاما - من جنين برصاصة في الصدر.

وأستشهد في اليوم الثالث والعشرين أربعة مواطنين و هم: فايز محمد حسين القيمري - ٣٠ عاماً من مدينة الخليل - وأصيب بعيار متفجر بالرأس، عمر اسماعيل البحيصي - ١٦ عاماً من مدينة دير البلح - وأصيب بعيار ناري في القلب، ماجد إبراهيم حوامدة - ١٥ عاما من الطيرة في محافظة رام الله - واصيب بعيار ناري في الرأس، وطارق إسماعيل الحنتولي - ٢٢ عاما من سيلة الظهر في محافظة جنين - واصيب بعيارين ناريين بالظهر . وفي اليوم الرابع والعشرين استشهد اربعة مواطنين هم: نائل علي الزماعرة - ٢٥ عاما من مدينة حلحول - وذلك جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، عماد إسماعيل الحوامدة - ٢٣ عاما من السموع في محافظة الخليل - واصيب بعيار ناري اخترق القلب، وائل محمود عماد - ١٣ عاما من مخيم جباليا - بعد إصابته بعيار معدني مغلف بالمطاط في الرأس في منطقة حاجز إيرز أطلقه قناص إسرائيلي عليه، صلاح فوزي النجمي - ١٤ عاما من المغازي - بالقرب من مستوطنة كفار داروم بعد إصابته برصاصة مباشرة في القلب.

وفي اليوم الخامس والعشرين إستشهدت المواطنة ندى سعد سروجي - ٥٣ عاماً - من مخيم طولكرم جراء اصابتها بنوبة قلبية حادة، بعد تعرضها لنوبة خوف شديدة وسقوطها ارضاً اثناء ملاحقتها البوليسية من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي قرب الحاجز العسكري الاسرائيلي المسمى حاجز الطيبة جنوب غرب مدينة طولكرم ، كما وأستشهد الفتيان أشرف أحمد حبايب - ١٥ عاما من مخيم عسكر - متأثرا بالجراح التي أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٦ حيث أصيب برصاصة في الرأس، وسائد عدنان الطنبور - ١٧ عاما من نابلس - متأثرا بالجروح التي أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٠ حيث أصيب برصاصة في الرأس، فيما أستشهد عبد العزيز محمود طه أبو سنينية - ٥٥ عاما من مدينة الخليل - الذي أصيب بقذيفة أثناء قصف منزله.

وفي اليوم السادس والعشرين أستشهد ثلاثة مواطنين وهم: الطفل إياد اسامة شعث - ١٣ عاماً - من مدينة خانيونس، متأثراً بجراحه وذلك جراء عيار معدني مغلف بـ "المطاط" اصيب به في الرأس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١، نضال محمد الدبيكي - ١٦ عاما من حي الدر ج في غزة - الذي أصيب

برصاصة دمدم في البطن بالقرب من حاجز إيرز، ونمر يوسف مرعي ـ ٢٢ عاما من قرية كفر دان في محافظة جنين حيث أصيب برصاصة دمدم في الجهة اليسرى من الصدر بالقرب من حاجز الجلمة إلى الشمال من مدينة جنين. وفي اليوم الثامن والعشرين استشهد الطفل علاء محمد جوابرة ـ ١٤ عاما من مخيم العروب ـ متأثرا بجراح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٦ حيث كان أصيب بعيار ناري في الدماغ. وفي اليوم التاسع والعشرين أستشهد أربعة مواطنين هم: احمد محمد قاسم ـ ٢٥ عاما من طولكرم ـ بعد إصابته برصاصة من عيار ٥٠٠ ملم في الصدر، بشير صالح شلوي ـ ١٥ عاما من قلقيلية ـ وأصيب بعيار ناري في البطن، غسان يوسف عوايصة ـ ٢٦ عاما من الظاهرية، وسكان بيتونيا ـ وأصيب بعيار ناري في الصدر، وجبر أحمد المسحال ـ ٢٣ عاما من مخيم الشاطئ ـ وأصيب بعيار ناري في الصدر. إضافة للشهيد الهروس الذي أعلن عن وفاته اليوم.

وفي ضوء ما تقدم، فإن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولا: يتضح من طبيعة الإصابات أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت أنواعا مختلفة من الأسلحة النارية ضد المدنيين الفلسطينيين بعضها محرم دوليا مثل رصاص الدمدم المتفجر والمحرم دوليا، وكذلك الرصاص من عيار (٥٠٠) الذي يستخدم ضد الآليات وفي الحروب بين الجيوش.

ثانيا: واستخدمت سلطات الاحتلال أيضا الطائرات العمودية ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل واسع.

ثالثا: إن معظم الإصابات كانت قاتلة، ويتضح هذا من خلال موقع الإصابة في جسد الضحية.

رابعا: إن نسبة الضحايا ممن هم في الثامنة عشرة من العمر وما دون بلغت حوالي (٨,٣١) ٪ من مجموع عدد الشهداء.

خامسا: إن هذه الجرائم التي أرتكبت ضد الشعب الفلسطيني تعتبر جرائم حرب وتدخل في إطار سياسة إرهاب الدولة.

سادسا: لقد قوبلت هذه الجرائم بصمت دولي أثار الشكوك.

وبناء على ما تقدم فإن جمعية (القانون) تؤكد مجددا على مطالبها التي أعلنت عنها خلال الشهر الأول من المجزرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، وهي:

أولا: العمل على وقف الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ تسعة وعشرين يوما على التوالي.

ثانيا: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢).

ثالثا: تطبيق قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة رقم E/CN.4/s-5/L.2.Rev.1 وتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩

رابعا: تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الدولة المنظمة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين.

خامسا: التأكيد على ضرورة وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية كونهم يتعرضون لجرائم دولة منظمة.

سادسا: رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تستخدمه سلطات الاحتلال شكلا من اشكال العقاب الجماعي ضده.

٢٩/ ١١/ ٢٠٠٠

مؤسسة القانون/ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة

جرائم الحرب الوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين خلال الشهر الثاني من الانتفاضة

دخلت انتفاضة الأقصى والاستقلال والحرية اليوم (الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١١/٢٩) شهرها الثالث دون قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي بأي خطوات من شأنها أن تحد من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها ضد المدنيين الفلسطينيين، بل وبالعكس تماماً، قامت بتوسيع دائرة عدوانها على الشعب الفلسطيني، وتطوير أشكال العدوان عليه من خلال قيامها بعمليات تصفية جسدية للعديد من القيادات الميدانية للانتفاضة مستخدمة في ذلك كافة أنواع أسلحة القتل كالقذائف الصاروخية والمدفعية والعيارات النارية المتوسطة والثقيلة. وشهد الشهر الثاني من الانتفاضة استمرار عمليات القصف الوحشي للأحياء السكنية في مختلف المدن الفلسطينية، وقد أوقع هذا القصف، إضافة للخسائر المادية الجسيمة، عددا من الضحايا بين شهيد وجريح. وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في الشهر الثاني (١١١) شهيداً وشهيدة، بينما بلغ عدد المصابين (٣٧٠٨) وبذلك يرتفع عدد شهداء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية منذ انطلاقتها في ٢٠٠٠/٩/٢٩ الى (٢٥١) شهيداً وشهيدة، منهم (٨٧) طفلاً دون سن الثامنة عشرة من العمر. وفي هذا التقرير الشهري الثاني عن انتفاضة الاستقلال والحرية تعرض جمعية (القانون) لحالات الاستشهاد التي حدثت في الشهر الثاني، متبعة في تقريرها التسلسل اليومي للإنتفاضة.

اليوم الحادي والثلاثون (٢٠٠٠/١٠/٢٩)

في هذا اليوم سقط سبعة شهداء. ففي ساعات المساء سقط شهيدان في محيط المدخل الجنوبي لمدينة نابلس، وهما: شادي حسن الشولي - ٢٣ عاما من بلدة عصيرة الشمالية - وقد أصيب بعيار ناري في الصدر، وعصمت خليل الصابر - ٣٤ عاما من مدينة نابلس - وقد أصيب بعيار ناري في القلب مباشرة. وفي معبر المنطار في قطاع غزة سقط الشهيد سمير موسى عليوة - ٣١ عاما من حي الزيتون - وقد أصيب بعيارين ناريين في الصدر والبطن، وأستشهد الفتى حسني إبراهيم النجار - ١٦ عاما من مدينة رفح - على إثر إصابته بعيار ناري في الرأس في بوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية.

وفي نحو الساعة التاسعة ليلاً، سقط في قرية يعبد في محافظة جنين الشهيدان (الشقيقان) بلال رشاد نمر صلاحات - ٢٢ عاماً ، وشقيقه هلال - ١٨ عاماً - جراء اصابة الشقيقين معاً برصاص في الرأس أطلقه عليهما جنود الجيش الاسرائيلي من تلة مقابلة للحي الشرقي الذي يقيمان فيه ببلدة يعبد. ووفقاً لتوثيق جمعية (القانون) فان الشقيقين سقطا في نفس المكان والوقت عقب قيام جنود

✤ تقرير اجمالي موجز عن الشهر الثاني للإنتفاضة، وقد وجد فيه مركز القاهرة ملخصاً وافياً للتقارير والبيانات اليومية للمنظمات الفلسطينية خلال ذلك الشهر، حتى لا يتضخم حجم الكتاب.

الاحتلال ووحدة من المستعربين "فرق الموت الاسرائيلية" بفتح نيران اسلحتها الرشاشة على المواطنين العزل قرب الحي الشرقي في البلدة. فيما أعلن الأطباء في المستشفى العربي الإنجيلي في مدينة نابلس عن وفاة الشاب فادي أمين ضبايا - ٢٢ عاما من مخيم جنين - الذي توفي جراء إصابته بعيار ناري في الرأس بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٠ في محيط حاجز الجلمة على طريق جنين - الناصرة.

وقد اسفرت المواجهات عن إصابة (١٣٧) مواطنا فلسطينيا في مختلف المحافظات.

اليوم الثاني والثلاثون (٣٠/١٠/٢٠٠٠)

وفي اليوم الثاني والثلاثين أصيب مائة وثمانية وثلاثون مواطنا بجروح مختلفة، ولم يشهد هذا اليوم سقوط أي شهيد.

اليوم الثالث والثلاثون (٣١/١٠/٢٠٠٠)

وفي اليوم الثالث والثلاثين سقط خمسة شهداء، وهم: شادي عوض عودة - ٢٢ عاماً، من حيّ الزيتون - بعد اصابته بعيار ناريّ في الرأس أدى الى خروج أنسجة من دماغه خارج رأسه، وحازم موسى أبو دف ٢٢ عاماً، من حي الزيتون ، بعد إصابته بعيار ناري في الرأس، محمد فزاع حلس - ٢٣ عاما من الشجاعية - وأصيب بعيار ناري في الصدر، محمود أحمد أبو الخير - ٢٠ عاما من الشجاعية - وأصيب بعيار نا ري في الصدر أيضا. وقد أستشهد هؤلاء المواطنون الأربعة في معبر المنطار (كارني) فيما أستشهد الفتى ثائر إبراهيم الزيد - ١٧ عاما من مخيم الجلزون - بعد إصابته تبعيار ناري في البطن، على المدخل الشمالي لمدينة البيرة.

اليوم الرابع والثلاثون (١/١١/٢٠٠٠)

استشهد في هذا اليوم ستة مواطنين فلسطينيين. ففي ساعات الظهيرة وقع اشتباك عسكري بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وأفراد من قوات الأمن الوطني الفلسطيني على حاجز قوات الأمن الوطني المقام بالقرب من برك سليمان في محافظة بيت لحم، وقد أدى ذلك إلى استشهادَ الجندي محمد محمود الحروب - ٢٧ عاما، من قرية دير سامت في محافظة الخليل - حيث أصيب بعيار ناري في الصدر، وفي ساعات المساء أستشهد المواطن وائل شعيب غنيم - ٢٧ عاما من بلدة الخضر - على إثر إصابته بعيار ناري من عيار (٥٠٠) ملم أطلق من طائرة عمودية فأصابه في الصدر، والمواطن مروان طايع عساف - ٢١ عاما من وادي فوكين في محافظة بيت لحم - وأصيب إصابة مباشرة بعيار ناري من عيار (٥٠٠ ملم) في البطن أطلقته طائرة مروحية عسكرية.

وفي قطاع غزة أستشهد ثلاثة أطفال في معبر المنطار، وهم: محمد إبراهيم حجاج - ١٥ عاما من الشجاعية - وأحمد سليمان أبو تايه - ١٤ عاما - بعد إصابة كل منهما بعيار ناري في الرأس، وإبراهيم رزق عمر - ١٥ عاما من مخيم الشاطئ - وأصيب بعيار ناري في الصدر.

اليوم الخامس والثلاثون (٢/١١/٢٠٠٠)

استشهد صباح في هذا اليوم ثلاثة مواطنين فلسطينيين برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي. ففي قرية حزما في محافظة القدس، استشهد الفتى خالد أحمد محمد رزق - ١٧ عاماً - جراء اصابته بعيارين ناريين في الصدر والبطن ، والشاب يزن محمد عيسى حلايقة - ١ ٥ عاماً - من الشيوخ في محافظة الخليل وذلك جراء اصابته بعيار ناري أطلقه عليه جنود الاحتلال الاسرائيلي أثناء مسيرة سلمية في بيت لحم، ،فيما ، أستشهد الشاب عدلي غسان عبيد - ٢١ عاماً - من مخيم الشاطىء في قطاع غزة، متأثراً بجراحه التي اصيب بها في اليوم السابق على معبر المنطار، حيث اصيب بعيار ناري في البطن .

اليوم السادس والثلاثون (٣/١١/٢٠٠٠)

استشهد ثلاثة مواطنين في هذا اليوم، وهم: ناه ض فتحي احمد اللوح (٢١) عاما من دير البلح وسكان مخيم طولكرم بعد ان اخترقت رصاصة من نوع متفجر صدره من الجهة اليمنى وخرجت من الجهة اليسرى وذلك اثناء المواجهات التي دارت في غربي مدينة طولكرم، وأستشهد الشاب محمود عبد الجواد إسعيد - ١٩ عاما من قرية حزما في محافظة القدس - بعد إصابته بعيار ناري في الصدر، والفتى رامي أحمد عبد الفتاح مطاوع - ١٥ عاما من قرية حزما أيضا - بعد إصابته بعيار ناري متفجر في الخاصرة.

اليوم السابع والثلاثون (٤/١١/٢٠٠٠)

أصيب في هذا اليوم (١٥٥) مواطنا في مختلف محافظات الوطن، ولم يسقط أي شهيد .

اليوم الثامن والثلاثون (٥/١١/٢٠٠٠)

استشهد ظهر هذا اليوم الأحد الموافق ٥/١١/٢٠٠٠، الطفل ماهر محمد الصعيدي ١٦ عاماً من مخيم البريج في قطاع غزة، وذلك جراء اصابته بعيار ناري في الرأس، اطلقه عليه جنود الاحتلال الإسرائيلي على مداخل المخيم اثناء ملاحقتهم لمسيرة جماهيرية سلمية، والشاب مروان خليل الغمري - ٢٧ عاما من الشجاعية - بعد إصابته بعيار ناري في القلب قرب معبر المنطار.

اليوم التاسع والثلاثون (٦/١١/٢٠٠٠)

استشهد في هذا اليوم ثلاثة مواطنين وهم: الطفل وجدي علام حطاب - ١٥ عاما من طولكرم - بعد إصابته بعيار ناري في القلب خلال مواجهات اندلعت بين مدنيين فلسطينيين وقوات الاحتلال في محيط معهد خضوري، الطفل محمد نواف التعبان - ١٧ عاما من دير البلح - واستشهد بعد إصابته بعيار ناري في الظهر بالقرب من مفترق مستوطنة "كفار داروم" فيما أعلن عن استشهاد الشاب محمد مصطفى الجزار - ١٩ عاما من رفح - في أحد مستشفيات المغرب متأثرا بالجروح التي كان قد أصيب بها بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٠ حيث كان مصابا بعيار ناري في الرأس.

اليوم الأربعون (٧/١١/٢٠٠٠)

استشهد في هذا اليوم الثلاثاء الموافق أربعة مواطنين، وهم: عبد الله خالد عمارنة ـ ٢٤ عاماً ـ من مدينة الدوحة في محافظة بيت لحم، وذلك جراء اصابته القاتلة بعيار ناري في القلب ، الطفل احمد امين عبد المنعم مدحت الخفش ٧ سنوات من قرية مردة قضاء نابلس عندما انحازت سيارة كان يقودها احد المستوطنين الاسرائيليين على الطريق الرئيسي الذي يمر من البلدة ويسمى"طر يق المستوطنات" حيث صدم الطفل وفر هاربا من المكان، فيما أستشهد الفتى فؤاد إبراهيم القصاص ـ ١٦ عاما من خانيونس ـ متأثرا بجراح أصيب بها بتاريخ ٤/١١/٢٠٠٠ حيث كان أصيب بعيار ناري في الرأس في حاجز التفاح، والشاب سعيد حميد ابو ختلة ٢٤ عاما- من مدينة رفح متأثرا بجراحة التي اصيب بها بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٠, وكان أصيب بعيار ناري أسفل البطن في بوابة صلاح الدين.

اليوم الحادي والأربعون (٨/١١/٢٠٠٠)

في ساعات صباح هذا اليوم أعلن عن استشهاد الطفل الفلسطيني فارس فائق عودة ـ ١٤ عاماء من حي الزيتون في غزة ـ بعد إصابته بعيار ناري في الرقبة في محيط معبر المنطار أطلقه جندي إسرائيلي عليه، وفي ساعات الظهيرة أعلن عن استشهاد الطفل محمد مصباح أبو غالي ـ ١٦ عاماء حي الأمل من خانيونس ـ بعد إصابته بعيار ناري من بندقية كاتمة للصوت أصابته في الصدر من جهة القلب بالقرب من حاجز التفاح إلى الغرب من مدينة خانيونس، فيما أعلن أيضا عن استشهاد الشاب محمد نمر مهاني ـ ٢٤ عاما، من الشجاعية في غزة ـ متأثرا بجروح أصيب بها في يوم أمس في المعبر المذكور حيث أصيب بعيار ناري أسفل البطن، رائد عبد المجيد داوود ـ ١٤ عاما من قرية حارس في محافظة سلفيت ـ وأصيب بعيار ناري في الحوض خلال.مواجهات اندلعت بين أهالي قريته وقوات الاحتلال على مداخلها،وخليل يوسف أبو أسعد ـ ١٨ عاما من مخيم جباليا ـ بعد إصابته بعيار ناري في القلب على معبر المنطار.

اليوم الثاني والأربعون (٩/١١/٢٠٠٠)

في تطور خطير آخر من مسلسل الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، أقدمت هذه القوات على إغتيال المواطن حسين محمد سالم عبيات ٣٧ عاماً من قرية التعامرة ـ مستخدمة بذلك الطائرات العمودية والصواريخ.كما وأدى القصف الى استشهاد المواطنتين عزيزة محمود دنون جبران ـ ٥٨ عاما من بيت ساحور ـ ورحمة رشيد شاهين هندي ٥٤ عاما من بيت ساحور أيضا ـ واللتين كانتا تقفان بالقرب من السيارة التي تعرضت للقصف

وفي قطاع غزة استشهد المواطن محمود كامل عبد شراب ـ ١٨ عاماً من خان يونس ـ بعد إصابته بعيار ناري بالظهر من الجهة اليسرى اخترق القلب وذلك أثناء تشييع جثمان الشهيد محمد مصباح أبو غالي.

اليوم الثالث والأربعون (١٠/١١/٢٠٠٠)

استشهد في هذا اليوم الفتى اسامة مازن عزوقة - ١٥ عاما من مدينة جنين - وذلك خلال اطلاق الرصاص الحي على جموع المتظاهرين الفلسطينيين، وقد اصيب الشهيد برصاصة في الرأس وأخرى في الصدر واستشهد أيضا في المدينة الشاب اياد فوزي فحماوي - ٢٥ عاما - الذي اصيب بالرصاص من نوع دمدم في الرأس ، وفي قطاع غزة سقط شهيدان هما علي محمد حامد (٢٣) عاما من مخيم جباليا حيث أصيب بعيار ناري في الوجه قرب معبر بيت حانون، وأسامة سمير الجرجاوي - ١٧ عاما من حي الدرج في غزة - واصيب بعيار ناري في الصدر عند معبر المنطار، وفي ساعات الليل تعرضت مدينة الخليل للقصف المدفعي والصاروخي الإسرائيلي مما أدى ذلك إلى استشهاد الشاب رائد سعدي المحتسب - ٢٢ عاما - حيث أصيب بعيار ناري من عيار (٥٠٠ ملم) بينما كان يجلس في سيارة والده داخل مناطق السيطرة الفلسطينية.

اليوم الرابع والأربعون (١١/١١/٢٠٠٠)

في هذا اليوم صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائمها الدموية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم عندما قامت دباباتها بقصف الأحياء السكنية في مدن البيرة، نابلس، طولكرم، جنين، وأريحا بالقذائف والصواريخ، وقد أسفرت مواجهات اليوم عن سقوط ثمانية شهداء فلسطينيين. فقد أدى القصف الذي تعرضت له مدينة البيرة إلى استشهاد المواطنين أسامة خليل البواب - ٢٨ عاما - جراء إصابته بقذيفة مدفعية في رأسه نتج عنها تحطيم جمجمته، وماجد حسين رضوان عايد - ٣٢ عاما - وأصيب هو الآخر بقذيفة مدفعية، وأستشهد أيضاالفتى أيمن صلاح الوادي - ١٧ عاما من رفح - متأثرا بالجراح التي أصيب بها يوم الخميس الموافق ٨/١١/٢٠٠٠ حيث كان أصيب بعيار ناري في رأسه، منذر حمدي ياسين - ٢٥ عاما من مخيم الشاطئ - ومحمد ياسين درويش المدهون - ٢٥ عاما من مخيم الشاطئ - وكلاهما يعملان في الضابطة الجمركية، وأصيبا بقذائف في مختلف أنحاء الجسم عندما أطلقت قوات الاحتلال النار الكثيف باتجاه سيارة مدنية كانا يستقلانها،الطفل موسى إبراهيم الدبس - ١٤ عاما من مخيم جباليا - حيث أصيب بعيار ناري في القلب على معبر بيت حانون، الفتى منيب "محمد بركات" أبو منشار - ١٨ عاما من الخليل - الذي تعرض لإطلاق النار من داخل الجزء المحتل من المدينة، فأصابته رصاصة في الجهة اليمنى من الصدر، اخترقت الرئة والقلب، المواطن هاني عبد الله قاسم مرزوق - ٣٧ عاما، من سكان مدينة جنين - وأستشهد متأثرا بالجروح التي كان قد أصيب بها في اليوم السابق على طريق جنين - الناصرة. وكان الشهيد قد اصيب بعيار ناري اخترق الجزء العلوي من عنقه من الجهة اليمنى وخرج من الجهة اليسرى، ودخل الشهيد على إثر ذلك في حالة موت سريري إلى أن قضى نحبه.

اليوم الخامس والأربعون (١٢/١١/٢٠٠٠)

استشهد في هذا اليوم الطفل محمود نافذ أبو ناجي - ١٥ عاما من حي الشيخ رضوان في غزة - جراء إصابته بعيار ناري في الصدر على معبر بيت حانون.

اليوم السادس والأربعون (١٣/١١/٢٠٠٠)

سقط في هذا اليوم أربعة شهداء، ففي مدينة خان يونس قام قناص من قوات الاحتلال بأطلاق النار من بعد ١٥٠ مترا على الفتى محمد ناصر توفيق الطويل ١٨ عاما ـ واصابه بعيار ناري في الصدر، على الفتى يحي نايف ابو شمالة ـ ١٧ عاما ـ فاصابه برصاصة في القلب وذلك عند حاجز التفاح في مدينة خانيونس واستشهدا على الفور. وفي مدينة قلقيلية أستشهد المواطن توفيق عبد الله الجعيدي ـ ٣٤ عاما، وهو أحد أفراد قوات الأمن الوطني ـ بعد إصابته بثلاثة عيارات نارية في الوجه والرأس والعين. كما استشهد اليوم الفتى احمد حسن دحلان ـ ١٨ عاما من خانيونس ـ متأثرا بجراح كان قد أصيب بها يوم ١١-١١-٢٠٠٠ حاجز التفاح، حيث أصيب بعيار ناري في الرأس وتم نقله للعلاج في مستشفى ايخالوف في إسرائيل وأعلن عن وفاته هذا اليوم .

اليوم السابع والأربعون (١٤/١١/٢٠٠٠)

جراء الاعتداءات الاسرائيلية الدموية والمتواصلة على المدنيين الفلسطينيين، استشهد بعد ظهر هذا اليوم اربعة مواطنين فلسطينيين برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي وجراء الإعتداءات الفاشية لقطعان المستوطنين في مدن البيرة وغزة وخانيونس ونابلس. والشهداء هم:

١-الطفل صابر خميس إبراش ـ ١٥ عاماً ـ من مخيم الأمعري في مدينة البيرة جراء إصابته بعيار ناري في الصدر اخترق القلب عند المدخل الشمالي للمدينة.

٢- الطفل محمد خاطر العجلة ـ ١٢ عاماً ـ من حي الشجاعية في مدينة غزة جراء إصابته بعيار ناري في الرأس عند حاجز المنطار "كارني".

٣- الشاب رائد فهمي عمر شقفه ـ ٢٣ عاماً ـ من مدينة خان يونس وسكان مدينة رفح، جراء إصابته بعيار ناري في البطن عند حاجز التفاح في المدينة، أطلق عليه من قبل جنود الحاجز على بعد مئة متر أثناء عودته من العمل.

مصطفى محمود موسى عليان ـ ٥٠ عاماً ـ من مخيم عسكر في مدينة نابلس، جراء الاعتداء الوحشي عليه بحجر من قبل ميليشيا المستوطنين المتطرفين.

ووفقاً للتوثيق الميداني لجمعية (القانون) فان جنود الاحتلال المتمركزين على المدخل الشمالي لمدينة البيرة، اطلقوا نحو الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر هذا اليوم نيران اسلحتهم على عدد من الفتية والأطفال المتواجدين بالقرب من مبنى وزارة الحكم المحلي خارج نطاق وساحة المواجهات مع جيش الاحتلال، فقتلوا الشهيد الطفل ابراش واصابوا اثنين من زملائه في المكان نفسه. وأكد شهود عيان لباحث (القانون) ان الشهيد لم يكن مشاركاً في اي نوع من المواجهة مع جنود الاحتلال. أما الشهيد مصطفى عليان، فقد استشهد نحو الساعة الخامسة من مساء اليوم جراء قيام قطعان المستوطنين المتطرفين بمهاجمته عند موقع عين سامية على طريق رام الله ـ نابلس اثناء عودته لمدينة نابلس، حيث اصيب الشهيد بحجر كبير اصاب صدره مباشرة ألقاه المستوطنون عليه، مما أدى لوفاته على الفور.

اليوم الثامن والأربعون (١٥/١١/٢٠٠٠)

أحيى الشعب الفلسطيني في هذا اليوم الذكرى الثانية عشرة لصدور اعلان إستقلال فلسطين، وقد حولت قوات الاحتلال هذا اليوم إلى يوم دموي حيث سقط فيه عشرة شهداء. ففي طولكرم أصيب الفتى فتحي عودة جمعة سالم - ١٨ عاماً من مخيم طولكرم - بعيار ناري(٥٠٠ ملم) في الصدر، والشرطي سامر خيري أحمد خضر - ٢٩ سنة من قرية كفر رمان - برصاصة في الصدر، مما أدى ذلك الى استشهادهما. ويعمل خضر شرطياً في مركز شرطة شويكة. وفي جنين أستشهد الفتى أحمد سعيد شعبان - ٢٠ عاما من الجلمة في محافظة جنين - وقد أصيب الشهيد بعد الظهر بعيار ناري في البطن خرج من الظهر، ونقل على إثر ذلك إلى مستشفى جنين حيث أجريت له عملية جراحية إلا أ نه فارق الحياة في ساعات المساء. وفي محافظة الخليل أستشهد الفتى جدوع منيّع أبو الكباش - ١٦ عاما من قرية السموع - بعد إصابته بعيار ناري متفجر في البطن، بعدما أطلق جنود الاحتلال النار على المواطنين على مداخل القرية وفي أريحا أستشهد الشاب عبد الحافظ محمد عبد الحفيظ غروف - ٢٠ عاما من أريحا - بعد إصابته بعيار ناري في الصدر أثناء مواجهات اندلعت على المدخل الجنوبي للمدينة بعد ظهر اليوم، بالقرب من مقر الارتباط العسكري. وفي قلقيلية أستشهد الفتى إبراهيم عبد الرؤوف الجعيدي - ١٥عاما من قلقيلية - بعد إصابته بعيار ناري متفجر في الرئة والكلى.

وفي ساعات الظهيرة استشهد الفتى أحمد سمير بصل - ١٧ عاماً من حي الشجاعية وسكان تل الهوى في مدينة غزة - جراء اصابته بعيار ناري في الظهر استقر في الصدر، على اثر قيام قوات الاحتلال باطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين في معبر المنطار (كارني). وقد أستشهد أيضا الفتى ناصر محمد الشرافي - ١٨ عاما من غزة - بعد أن اخترق عيار ناري الجبهة اليمنى من رأسه، والطفل جهاد سهيل أبو شحمة - ١٣ عاما من خانيونس - إثر إصابته بعيار ناري في الرأس عند حاجز التفاح.

وفي ساعات الليل أستشهد الطبيب الألماني هاري فيشر - ٥٥ عاما - بعد إصابته بشظايا القذائف التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على بيت جالا أثناء قيامه بإسعاف عدد من جيرانه الجرحى، وقد بترت ساقه أيضا.

اليوم التاسع والأربعون (١٦/١١/٢٠٠٠)

اقدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي على قتل الفتى سامر محمد حسن الخضور - ١٧ عاما من مخيم الفوار الذي أصيب بعيار ناري في منطقة الصدر اخترق جسده واصاب العامود الفقري ، وقد اعاق جنود الاحتلال الذين كانوا قد فرضوا حصارا محكما على المخيم نقل الشهيد الخضور بواسطة سيارة الاسعاف ، مما اضطر المواطنين الى نقل الشهيد الذي أصيب في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم بواسطة سيارة خاصة حيث وصل مستشفى عالية في الخليل الساعة السادسة مساء علما أن الطريق من مخيم الفوار الى المستشفى يستغرق عشرة دقائق فقط ،ولكن نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية المفروضة على المناطق الفلسطينية اضطر المواطنون لسلوك عدة طرق جانبية حتى تمكنوا من الوصول إلى المستشفى . ويذكر أن الشهيد أصيب وهو ذاهب للقيام ببعض الترتيبات لحفل زفافه

الذي كان مقررا عقده في اليوم التالي وفي ذات السياق اقدم احد جنود الاحتلال على قتل المواطن يوسف سليمان ابو عواد (٣٠) عاما من قرية بيت أمر ، وحسب رواية شاهد العيان صقر صادق عبد الكريم (٢٩) عام ، انه عندما كان عائدا مع الشهيد من مكان عملهما الى قرية بيت أمر في تمام الساعة السابعة مساء حيث كانت هناك مواجهات مع قوات الاحتلا ل في داخل القرية ، اوقف السيارة التي كان يقودها الشهيد اربعة جنود عند مدخل القرية وطلبوا من الشهيد وزميله النزول من السيارة ، وبعد ان نزلا من السيارة طلب الجنود منهما مغادرة المكان الا ان الشهيد طلب استعادة سيارته ، ورفض مغادرة المكان وهنا اقدم احد الجنود على الاقتراب نحو الشهيد وأطلق النار عليه في الرأس من مسافة تقدر بنصف متر مما أدى الى تطاير جزء من دماغه وفر الجنود الاربعة من المكان تاركين الشهيد غارقا في دمائه مما استدعى المواطنين الى نقله بواسطة سيارة خاصة عبر طرق ترابية نتيجة الحصار المفروض على محافظة الخليل ، وقد وصل الشهيد الى المستشفى الأهلي بالخليل بعد ساعة من اصابته ، وكان قد فارق الحياة ، وقد اكد الطبيب احمد التميمي من قسم الطوارئ في المستشفى ان الشهيد قد قتل من مسافة نصف متر وذلك حسب التشخيص الطبي الأولي ، وقد رأى الحادثة مواطن آخر يدعى هشام محمود ابو عياش الذي كان قد احتجزه الجنود في المكان واكد لباحث (القانون) ما رواه شاهد العيان الاول.

اليوم الخمسون (١٧/١١/٢٠٠٠)

في الساعات الأولى من فجر اليوم أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي أعيرتها النارية على دورية فلسطينية راجلة من قوات الأمن الوطني على المدخل الجنوبي لمدينة أريحا بالقرب من مخيم عقبة جبر، فأصابت المقدم حصيد محمد قروان ـ ٤٥ عاماً ـ بعدة أعيرة نارية في مناطق مختلفة من جسده، والملازم أول خالد عبد الله سلامة ـ ٣٥ عاماً ـ بعيار ناري في الصدر، مما أدى ذلك الى استشهادهما على الفور. وادعت قوات الاحتلال الإسرائيلي ان الشهيدين قروان وسلامة سقطا في اشتباك مسلح، إلاّ أن قيادة قوات الأمن الوطني الفلسطيني نفت الرواية الاسرائيلية نفياً قاطعاً.

وفي حوالي الساعة الواحدة من ظهر اليوم استشهد المواطن محمود زايد سمور ـ ٣٨ عاماً من مخيم عسكر وسكان الأردن ـ في مدينة قلقيلية حيث كان زائرا إليها بعد اصابته باربعة أعيرة نارية في القلب ـ كما افادت المصادر الطبية في مستشفى وكالة الغوث الدولية في المدينة. وأفاد شهود عيان ان الشهيد سمور اصيب قبل بدء المواجهات عند المدخل الجنوبي لمدينة قلقيلية.

وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف استشهد الفتى محمد عبد الجليل أبو ريان ـ ١٦ عاماً من حلحول ـ في محافظة الخليل، وذلك بعد إصابته بعيار ناري في الوجه اخترق الرأس وخرج منه. وقد إستشهد أبو ريان في منطقة النصبة خلال مظاهرات سلمية نظمها الأهالي هناك. وتقع هذه المنطقة على الشارع الاستيطاني رقم (٦٠) الذي يلتف حول حلحول من الجهة الشرقية. وفي مدينة الخليل أسفرت المواجهات التي اندلعت في ساعات الظهيرة وسط المدينة عن استشهاد الشاب حمزة عبد المعطي أبو اشخيدم ـ ٢٢ عاما من مدينة الخليل ـ حيث أصيب بعيارين ناريين في الكبد، وأخضع لعملية جراحية إلا أنه توفي أثناءها.

وفي قطاع غزة استشهد الفتى رامي عماد ياسين - ١٨ عاما من حي الزيتون في قطاع غزة - إثر إصابته بعيار ناري في الصدر اخترق القلب في المواجهات التي اندلعت في محيط معبر المنطار (كارني).

اليوم الحادي والخمسون (١٨/١١/٢٠٠٠)

استشهد المواطن بهاء الدين سلامة بن سعيد - ٣٠ عاما من مخيم المغازي - بعد إصابته بعيار ناري في الرأس قرب مستوطنة "كفار داروم".

اليوم الثاني والخمسون (١٩/١١/٢٠٠٠)

استشهد برصاص الجيش صباح هذا اليوم في مدينة غزة، الطفل عبد الرحمن زياد الدهشان ١٤ عاماً من حي الزيتون في غزة، وذلك جراء اصابته القاتلة بعيار ناري في الصدر في محيط معبر المنطار، اطلقه عليه جنود الاحتلال الاسرائيلي، عندما فتحوا نيران اسلحتهم نحو المواطنين العزل في تلك المنطقة، فقتلوا على الفور الشهيد الدهشان. وفي ساعات الليل قتلت قوات الاحتلال الشاب رأفت مهيب جودة - ٢٢ عاما من زواتا في محافظة نابلس - بعد إصابته بعيار ناري في الرأس والرقبة.

اليوم الثالث والخمسون (٢٠/١١/٢٠٠٠)

استشهد ظهر هذا اليوم (الاثنين الموافق المواطن جابر حامد القططي - ٥٩ عاما من سكان بلوك رقم (١) في مدينة رفح - متأثرا باستنشاق كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٨ وكان الشهيد مصابا بأمراض في القلب. وفي هذا اليوم أستشهد أيضا الفتى إبراهيم أحمد حسن عثمان - ١٧ عاما من رفح - بعد إصابته بعيار ناري في القلب عند حاجز تل السلطان بين رفح والمواصي، والشاب عبد الله محمود الفرا - ٢٣ عاما من رفح - وأستشهد على بوابة صلاح الدين بعد إصابته بعيار ناري في الرأس.

اليوم الرابع والخمسون (٢١/١١/٢٠٠٠)

قتلت قوات الاحتلال الاسرائيلي خمسة مواطنين فلسطينيين، أحدهم على الأقل قتل بدم بارد. ففي حالة استشهاد مفجعة، مؤلمة ومركبة جديدة، اطلق جنود الاحتلال المتمركزون على حاجز الجلمة الرصاص الحيّ باتجاه شابيّن فلسطينييّن فقتلوا الشاب محمد لطفي مساد - ٢٥ عاما من برقين - حيث أصابوه بعيار ناري في القلب. واستناداً الى توثيق (القانون) فان شقيقاً آخر للشهيد محمد قد استشهد في نفس المكان وهو الشهيد محمود لطفي مساد الذي استشهد بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٤ بعد إصابته بعيار ناري (٥٠٠ ملم) في الراس. وفي مدينة طولكرم استشهد الفتى ياسر طالب محمد نبتيتي - ١٦ عاماً - جراء اصابته بعيار ناريّ في كتفه من الجهة اليسرى استقر في الرئتين مما أحدث نزيفاً داخلياً في جسده. وكان الشهيد قد اصيب في منطقة المصانع الاسرائيلية المقامة على اراضي

المواطنين الفلسطينيين الى الحنوب الغربي من المدينة، خلال مسيرة سلمية نظمها مواطنو المحافظة بعد ظهر اليوم احتجاجاً على جرائم الاحتلال. والشهيد جاء زائراً من السعودية، حيث يقيم والداه وأشقاؤه، الى اقاربه في المدينة. وأستشهد المواطن حماد عثمان السميري - ٢٧ عاما من القرارة في خان يونس بعد إصابته بعيار ناري في الرأس وشظايا في نختلف أنحاء الجسم، والمواطن محمد سليمان أبو سمرة - ٣٢ عاما من دير البلح - وأصيب بعيار ناري في الرأس.

اليوم الخامس والخمسون (٢٢/١١/٢٠٠٠)

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم، ولليوم الخامس والخمسين على التوالي، في إرتكاب جرائمها الحربية في الأراضي الفلسطينية، وفي هذا اليوم سقط ستة مدنيين فلسطينيين، ففي ساعات الصباح إرتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلي وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح هذا اليوم جريمة حرب جديدة ضد مجموعة من المدنيين الفلسطينيين العزل كانوا يمرون بسيارتين على مفرق مستوطنة "موراج" على الشارع الرئيسي - صلاح الدين - الواصل بين مدينتي رفح وخانيونس في قطاع غزة. واسفرت هذه الجريمة البشعة عن استشهاد أربعة مدنيين، أحدهم من كوادر حركة (فتح) وهم:

١. جمال عبد القادر عبد الرازق - ٣٠ عاماً - من مدينة رفح، وهو أحد كوادر حركة (فتح) المحررين من سجون الاحتلال بتاريخ ٩/٩/١٩٩٩.
٢. عوني اسماعيل اظهير - ٣٧ عاماً - من رفح، ومهنته تاجر.
٣. سامي ناصر أبو لبن - ٣٥ عاماً من رفح.
٤. نائل شحدة اللداوي - ٢٥ عاماً، من رفح.

وفي حوالي الساعة الثامنة مساء أستشهد المواطن نجيب محمد محمود قشطة - ٤ ٧ عاما من حي البرازيل في مدينة رفح - بعد إصابته بقذيفة في رأسه أطلقها جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين في بوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية الرسمية. وأفادت المعلومات الواردة من هناك أن الشهيد قشطة كان يقف أمام منزله الذي يبعد مائتي متر عن البوابة ا لمذكورة فأصيب إصابة قاتلة.وفي ساعات المساء أعلن في غزة عن وفاة الفتى إبراهيم حسين المقنن - ١٦ عاماء من خانيونس - متأثرا بالجراح التي كان قد أصيب بها بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٠ بالقرب من حاجز التفاح غربي خانيونس حيث أصيب بعيار ناري في الرأس.

اليوم السادس والخمسون (٢٣/١١/٢٠٠٠)

في عملية شبيهة لعملية اغتيال الشهيد حسين عبيات ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلي في حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم جريمة جديدة بحق المدنيين الفلسطينيين، وذلك عندما أقدمت على إغتيال إبراهيم عبد الكريم بني عودة - ٣٤ عاماً من قرية طمون - .وال مواطن فراس ذياب أبو حطب - ٢٥ عاما من سكان الحارة الشرقية في جنين عندما أطلق عليه أفراد من فرق المستعربين النار فأصابوه بعيار ناري في القلب.وأستشهدت الطفلة مرام عماد حسونة - ٣ سنوات من سكان البيرة إثر استنشاقها كميات كبيرة من الغاز وإصابتها بسكتة قلبية.

اليوم السابع والخمسون (٢٤/١١/٢٠٠٠)

استشهد في هذا اليوم ستة مواطنين فلسطينيين وهم: الشاب غسان ماجد مسلم قرعان ٢٠ سنة من قلقيلية عندما فتح جنود الاحتلال نيران أسلحتهم على مسيرة كانت قد انطلقت بعد صلاة الظهر وتوجهت عند الحاجز الجنوبي لمدينة قلقيلية حيث أصيب بعيار ناري استقر في القلب و الطفل ايسر حمودة هصيص (١٥) من جنين عندما اطلق جنود الاحتلال الرصاص على مسيرة جماهيرية عند حاجز الجلمة في المدينة، وقد أعلن صباح اليوم عن استشهاد الطفل مجدي علي عابد - ١٥ سنة - من حي الشجاعية في غزة، والذي كان قد اصيب بعيار ناري في رأسه بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٧ عند معبر المنطار، والشقيقان سامي عادل عامر ٣٢ عاما وأصيب بقذيفة في رأسه، وناهد عامر ٢٦ عاما وقد تفحم جسمه، وهما من قرية كفر قليل في نابلس، وزياد خليل أبو جزر - ٢٤ عاما من رفح وهو معاق حركيا وعقليا - وقد أصيب بستة أعيرة نارية بينما كان يقف أمام منزله بالقرب من بوابة صلاح الدين.

اليوم الثامن والخمسون (٢٥/١١/٢٠٠٠)

لليوم الثامن والخمسين على التوالي، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأسلحة الحربية والقوة المفرطة المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين، وواصلت أعمالها العدائية ضد الشعب الفلسطيني بكافة الأسلحة والوسائل التعسفية، وقد استشهد في هذا اليوم أربعة مواطنين وهم: الشاب أمجد عزمي حسني عبادي - ٢١ عاما من مدينة جنين - وأصيب بعيار ناري في البطن، الشاب عبد المنعم محمد عز الدين - ١٧ عاما من بلدة عرابة - جراء إصابته بعيار ناري في الفم اخترق الرأس وخرج منه، ،الشاب فؤاد عدنان دويكات - ٢٧ عاما من بلدة بلاطة - أثناء المواجهات التي دارت بين مدنيين فلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في شارع نابلس - القدس جنوبي المدينة، بعد إصابته بعيار ناري في الظهر استقر في الصدر، والفتى تيسير عدنان حماد أبو العراج - ١٨ عاما من مدينة خانيونس - جراء إصابته بقذيفة صاروخية.

اليوم التاسع والخمسون (٢٦/١١/٢٠٠٠)

ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلي جريمة بشعة ضد مجموعة من المدنيين الفلسطينيين نتج عنها استشهاد خمسة منهم وهم:

١. قصي فيصل زهران - ٢٢ عاماً، وأصيب بست رصاصات في مناطق مختلفة في جسمه، منها الرأس والظهر.
٢. محمود يوسف العدل ٢٨ عاماً، متزوج واصيب بسبع رصاصات في مناطق مختلفة من جسمه، منها الظهر والرأس. وقد سقط بعيداً عن الشهداء الأربعة الآخرين على مسافة ٣٠٠م.
٣. مهدي قاسم جبر - ١٧ عاماً - واصيب بست رصاصات في مناطق مختلفة من جسمه، منها رصاصتان في الرأس.

٤. زياد غالب سلمي ـ ١٩ عاماً ـ واصيب بإحدى عشرة رصاصة.
٥. محمد منصوب أبو عدوان ـ ٢٠ عاماً ـ واصيب باربع رصاصات في الخاصرة والبطن والظهر.

أعلن في قطاع غزة اليوم عن استشهاد الشاب الفلسطيني أسعد خليل الشغنوبي ـ ٢٢ عاما من حي الصبرة في مدينة غزة ـ متأثرا بجراح كان قد أصيب بها على معبر المنطار (كارني) شرقي غزة. وكان الشهيد الشغنوبي قد أصيب بعيار ناري في الرأس بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢١ أطلقه جنود الاحتلال الإسرائيلي على متظاهرين مدنيين عند المعبر المذكور، ومنذ تاريخ إصابته أدخل الشهيد إلى غرفة العناية المكثفة في مستشفى الشفاء إلى أن فارق الحياة اليوم.

اليوم الستون (٢٠٠٠/١١/٢٧)

أعلن اليوم عن استشهاد المواطن وليد حسن عبد الله الجعافرة ـ ٣٢ عاما زائر من الأردن، مقيم في ترقوميا ويعمل في مدينة الخليل ـ في المستشفى العسكري السعودي في الرياض متأثرا بجراحه التي كان قد أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢ حيث أصيب بعيار ناري في الصدر في شارع الشلالة وسط مدينة الخليل، وتم تحويله إلى المستشفى العسكري في الرياض بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٠ . والشهيد الجعافرة متزوج وأب لطفلين.

وفي قطاع غزة أعلن في مستشفى الشفا ء صباح اليوم عن استشهاد الفتى زكريا حمودة مرزوق الخور ـ ١٨ عاماً، من حيّ الصبرة في مدينة غزة .. وكان الشهيد الخور قد اصيب بعيار ناري في الرأس بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢١ بالقرب من معبر المنطار شرقي غزة. وباستشهاد هؤلاء المواطنين يرتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا منذ بداية الانتفاضة إلى (٢٤٨) شهيدا.

اليوم الحادي والستون (٢٨ /٢٠٠٠/١١)

في هذا اليوم، سقط ثلاثة شهداء على يد الجيش الاسرائيلي في مدُن رفح وغزة ورام الله، هم:

١ـ عماد ديب الداية ـ ١٩ عاماً ـ من مخيم الشاطىء في غزة، وذلك جراء عيار ناري في الرأس اصيب به على معبر المنطار.
٢ـ الطفل كرم فتحي الكرد ـ ١٤ عاماً ـ من مدينة رفح متأثراً بجراحه التي اصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ بالقرب من بوابة صلاح الدين في المدينة، جراء عيار ناري في الرأس
٣. ابراهيم عبد الجبار كحلة ـ٢٤ عاماً. من قرية رمون في محافظة رام الله، جراء استنشاقه كميات من الغاز المدمع الذي اطلقه الجنود الاسرائيليون اثناء اقتحامهم للقرية مساء هذا اليوم.

وفي ضوء ما تقدم فإن جمعية (القانون) تؤكد على ما يلي:

أولا: إن قوات الاحتلال الاسرائيلي لا تزال تواصل جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين لليوم الواحد والستين على التوالي بدون توقف.

ثانيا: إن هذه القوات لا زالت تستخدم الأسلحة الحربية التي تستخدمها الجيوش في المعارك ضد

المدنيين الفلسطينيين.

ثالثا: إن قوات الاحتلال لا تزال تقصف الأحياء السكنية بمدافع الدبابات والصواريخ والرشاشات الثقيلة.

رابعا: إن قوات الاحتلال تستخدم المستوطنات لقصف الأحياء السكنية الفلسطينية.

خامساً: أن قوات الاحتلال لا تزال تبقي على جميع عقوباتها الجماعية المختلفة ضد الشعب الفلسطيني وتحرمه من ابسط الحقوق والإحتياجات الانسانية.

وبناء على ما تقدم، فإن جمعية (القانون) تطالب بما يلي:

أولاً: تطالب حكو مة إسرائيل بوقف جرائمها البشعة وعقوباتها الجماعية السافرة ضد المواطنين الفلسطينيين فوراً.

ثانياً: تشكيل لجنة تحقيق دولية استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٢٢) وتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠ للتحقيق في الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ من أجل اتخاذ إجراءات عملية لضمان انصياع اسرائيل لإلتزاماتها بموجب الاتفاقية.

رابعاً: اتخاذ خطوات فعالة من جانب الاتحاد الأوروبي بموجب المادة الثانية من إتفاقية الشراكة الأوروبية ـ الاسرائيلية التي تشترط احترام اسرائيل لحقوق الانسان.

خامساً: تقديم مساعدات إنسانية وطبية طارئة للشعب الفلسطيني الذي تتدهور ظروفه المعيشية بشكل مطرد جراء استمرار الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

سادساً : أن يقوم المجتمع الدولي والهيئات الدولية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول الإمدادات والمعدات الطبية والمساعدات الإنسانية الأخرى للمدنيين الفلسطينيين والتي تواصل قوات الاحتلال منع دخولها الى قطاع غزة من معبر رفح البري.

سابعاً: تطالب مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين والمسؤولين عنهم، كما حدث في تشكيل المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا.

ثامناً: وضع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت الحماية الدولية.

تاسعاً: تطالب المجتمع الدولي ومنظماته بالعمل الفوري على وضع حد لهذه الجرائم، وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية كافة، والتطبيق الفوري لقرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن .



ثانياً: يوميات الحصار والعقاب الجماعي وتدمير الاقتصاد الفلسطيني

١٥ / ١٠/ ٢٠٠٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان / نشرة خاصة العدد ٢٣

حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة
خنق اقتصادي واجتماعي

أعلنت السلطات الإسرائيلية فرض حصار شامل على الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداءً من يوم الجمعة الموافق ٢٩/٩/٢٠٠٠م في أعقاب تفجر المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال احتجاجا على الزيارة الاستفزازية لزعيم حزب الليكود الإسرائيلي شارون للحرم القدسي الشريف، والتي أعقبها مواجهات عنيفة أدت إلى سقوط أكثر من تسعين شهيدا وإصابة أكثر من ٢٤٠٠ جريح فلسطيني. وبموجب هذا الحصار قامت قوات الاحتلال بإغلاق جميع منافذ قطاع غزة ومنعت تنقل المواطنين الفلسطينيين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث شمل هذا الإغلاق المنافذ الحدودية ، كمعبر المنطار " كارني " و مطار غزة الدولي ومعبر رفح على الحدود المصرية، إضافة إلى معبر بيت حانون " إيرز ". كما شمل هذا الحصار إغلاق بعض ا لمنافذ الداخلية حيث تم إغلاق ما يعرف بحاجز التفاح الذي يصل ما بين مدينة خان يونس ومنطقة المواصي التي يقطنها أكثر من ٥٠٠٠ نسمة، فضلا عن أماكن التماس والمواجهات التي تعتبر تلقائيا مغلقة. وبموجب هذا الإغلاق الذي تم تعزيزه وإحكامه في يوم الخميس ٥/١٠/٢٠٠٠م – منع الفلسطينيون من التنقل بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والأراضي الإسرائيلية ولم يستثن من ذلك الوزراء الفلسطينيون والموظفون رفيعو المستوى. كما منع العمال الفلسطينيون من التوجه إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل وأوقفت جميع عمليات التصدير والاستيراد من و الى قطاع غزة. وبتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٠ تم تخفيف حدة الحصار جزئيا حيث سمح لبعض المواد الغذائية الضرورية جداً بالدخول إلى المناطق الفلسطينية.

لقد باتت سياسة الحصار الشامل سياسة منهجية تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كعقاب جماعي ضد أكثر من مليوني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يتنافى مع كل الشرائع والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان وضمن نشاطاته ومتابعته لانتهاكات حقوق الانسان يوثق هذه النشرة الخاصة بالتأثيرات المختلفة للحصار والإغلاق على قطاع غزة، خصوصا ما يتعلق بتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، معتمدا بذلك على طاقم خاص يقوم برصد هذه التأثيرات على

مدار الساعة ويزود المركز بالمعلومات اللازمة لغاية النشرة. وفيما يلي ستتطرق هذه النشرة إلى آثار الإغلاق الإسرائيلي على مختلف جوانب الحياة في قطاع غزة. وتمثل هذه النشرة استئنافا لنشرات سابقة دأب المركز على إصدارها منذ العام ١٩٩٦

أولا: قطاع الصحة

أكد مصدر مسئول في وزارة الصحة الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم في المواجهات الأخيرة سلاحا جديدا أكثر خطورة مثل الصواريخ والرصاص الحي والدمدم ومدافع من نوع ٥٠٠ ،٨٠٠ التي يصل قطر الرصاصة إلى ٦مم. وقد استلزم حجم الإصابات وعددها إلى تحويل عشرات الحالات إلى مستشفيات الأقطار العربية والتي بدورها أبدت استعدادا لفتح مستشفياتها أمام جرحى انتفاضة الأقصى نظراً لعدم امكانية استيعاب المستشفيات الفلسطينية وعدم تأهيلها لاستقبال هذه الاعداد من الجرحى وبهذه الخطورة، هذا فضلا عن الدعم الطبي التي أرسلته هذه الدول إلى فلسطين عبر طائرات محملة بالأدوية والأجهزة والطواقم الطبية. ومع فرض الحصار والإغلاق الذي شمل جميع المنافذ بما فيها المطار والمعابر الحدودية البرية تعرقل وصول الوفود الطبية والأجهزة والأدوية التي تستخدم لعلاج المصابين. كما تعرقل نقل المصابين والجرحى إلى مستشفيات الدول العربية عبر المطار والمعبر، إضافة إلى عرقلة وصول عدد من سيارات الإسعاف التي تبرعت بها بعض الدول والتي كانت تنتظر على معبر رفح الحدودي مع مصر. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ١٩ سيارة إسعاف فلسطينية تضررت او حرقت من المواجهات الأخيرة نتيجة لإطلاق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار باتجاهها. ولم يكن يسمح بدخول الأدوية إلى المناطق المحاصرة باستثناء الصليب الأحمر الدولي الذي قام بتزويد العيادات والمستشفيات بالأدوية والعلاجات اللازمة.

ثانيا: العمال

أفاد مصدر مسؤول في وزارة العمل الفلسطينية بأنه كان هناك حوالي ١١٠ آلاف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يعملون في إسرائيل قبل الإغلاق الأخير، منهم ٤٠٦٠٠ يعملون بشكل منظم أي يملكون تصاريح خاصة بالعمل عن طريقمكاتب العمل، بينما يعمل حوالي ٨٠٠٠٠ عامل فلسطيني بشكل غير منظم. وفي قطاع غزة يبلغ عدد العمال المنظمين ٢٤٦٠٠ عامل، ومع بدء الإغلاق في يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/٩/٣٠ حرم جميع العمال من الالتحاق بعملهم داخل إسرائيل واعتبرت جميع التصاريح التي بحوزتهم لاغية. وفي يوم ٢٠٠٠/١٠/٥ سمحت السلطات الإسرائيلية لبعض العمال بالذهاب إلى عملهم ضمن إعادة حوسبة رافقه إصدار تصاريح جديدة وفقا لشروط أمنية جديدة. وبعد ذلك بيومين تم إغلاق المعبر أمامهم وبموجبه منعت إسرائيل العمال من الالتحاق بأعمالهم مرة أخرى علما بأنهم يحملون تصاريح سارية المفعول. وبتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٤ أصدرت السلطات الإسرائيلية ١٥٠٠٠ تصريح عمل جديد للعمال الذين تجاوزوا ٢٦ عاما. وعلى الرغم من إصدار هذه التصاريح إلا أن العمال لا يسمح لهم بالالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، الأمر الذي رفع معدلات البطالة إلى ٢٨٪ للعمال المنتظمين وإذا أضفنا إليهم العمال غير المنظمين فإن معدلات البطالة تصل إلى ٥٠٪. ومن جهة أخرى فقد قطاع غزة مدخولات هؤلاء العمال التي يصل متوسطها إلى ٤ مليون شيكل أي ما يعادل مليون دولار أمريكي يوميا باستثناء العمال غير المنظمين.

إن فقدان السيولة المالية التي تدخل قطاع غزة من العمال لها تنعكس سلبيا على عجلة الاقتصاد الفلسطيني وعلى عجلة الخدمات الأخرى التي من المحتمل أن تتوقف تدريجيا مثل المصانع المحلية والورش وحركة سيارات الأجرة والمحلات التجارية وغيرها. لاسيما أن هذه العجلة تعتمد بشكل أساسي على مدخولات العمال، الأمر الذي قد يجبر أصحاب المصانع المحلية والورش والمحلات إلى تسريح عدد من العمال وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع آخر في معدلات البطالة.

ثالثا: قطاع الصناعة

لعل قطاع الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من جراء الإغلاق حيث تعتمد المصانع الفلسطينية على استيراد المواد الخام من الخارج عن طريق الموانئ الإسرائيلية. وتشير مصادر رسمية في وزارة الصناعة إلى أن حجم الخسائر اليومية الناجمة عن الإغلاق تبلغ حوالي خمسة ملايين دولار يوميا. فقد منعت إسرائيل ومنذ بداية الإغلاق خروج المنتجات الفلسطينية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وبالعكس. كما منعت تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الخارج. وقد أدى ذلك الأمر إلى خسائر تقدر بمليوني دولار يوميا حسب تصريحات وزير الصناعة د. سعدي الكرنز موضحا أن حجم العائدات من التصدير للمنتجات الصناعية يصل إلى خمسين مليون دولار شهريا. كما ذكر أن منع إسرائيل أصحاب المصانع من استيراد المواد الخام من الخارج والتي تشكل ٩٠٪ من خاماتها أدت إلى انعكاسات سلبية كثيرة على قدرة المصانع على مواصلة العمل وتوقف جزء كبير من الإنتاج المعد للتصدير.

رابعا: قطاع الزراعة

لقد ألحق الإغلاق الأخير أضرارا فادحة بقطاع الزراعة حيث توقفت عملية تصدير المنتجات الزراعية إلى الضفة الغربية والدول العربية المجاورة خاصة محصول الجوافة والطماطم والخيار، الأمر الذي أدى إلى هبوط في أسعار المنتجات في الأسواق المحلية وإتلاف ما يزيد عن حاجة السكان. ونظرا للأوضاع الصعبة التي تمر بها المنطقة فانه لم يتسن الحصول على أرقام حول خسائر قطاع الزراعة، وتعمل وزارة الزراعة على رصد هذه الخسائر وسيعلن عنها في حينه.

ويمكننا رصد أثر الإغلاق على قطاع الزراعة حسب المعلومات الأولية على النحو التالي:

١-عدم تمكن وصول المزارعين إلى مزارعهم الواقعة بجانب مناطق التماس لعدة أيام مما أدى إلى إتلاف المحصول الذي يجب قطفه يوميا. ناهيك عن حاجة البيوت البلاستيكية للتهوية ورش المنتوجات بالأدوية اللازمة، هذا أدى إلى تلف الإنتاج الزراعي.

٢- توقف عملية تصدير الخضار والفواكه من القطاع إلى الخارج وخاصة محصول الجوافة.

٣- صعوبة إدخال المواد الأولية اللازمة للقطاع الزراعي مثل الأعلاف والعلاجات الضرورية للحيوانات والنباتات. إضافة إلى صعوبة إيصال الخدمات الزراعية مثل الخدمة البيطرية والإرشاد الزراعي.

كما يتوقع تفاقم الصعوبات أمام المزارعين خلال الأيام القليلة القادمة حيث موسم قطف الزيتون وإيصاله إلى المعاصر أو تصنيعه حيث من المتوقع أن يبلغ الإنتاج الفلسطيني لهذا العام حوالي ١٥ ٢٠ ألف طن من زيت الزيتون. وفي حال استمرار الإغلاق قد يجبر المزارعون على قطف الزيتون قبل

نضجه الأمر الذي يؤثر على نسبة الزيت ونوعيته.

وتجدر الإشارة إلى قيام الاحتلال الإسرائيلي في الأحداث الأخيرة باقتلاع أشجار مثمرة من البرتقال والزيتون من ٢٤ دونما في منطقة نتساريم وتجريف عشر دونمات زراعية للمواطنين قرب مستوطنة دوغيت في شمال غزة.

خامسا: قطاع النقل والتبادل التجاري

١- إغلاق معبر كارني

أدت إجراءات الاحتلال إلى توقف جميع أوجه التبادل التجاري بين قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل من جهة وبينه وبين الخارج من جهة أخرى. فقد شمل الحصار إغلاق جميع المعابر والحدود، حيث أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر كارني " المنطار " بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠، والذي يعد المعبر التجاري الرئيسي لقطاع غزة. جدير بالذكر أن حوالي ٢٥٠ شاحنة خاصة بنقل البضائع كانت تمر من هذا المعبر يوميا. وبعد الإغلاق توقف نقل جميع البضائع، ثم أعيد السماح جزئيا بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٠ بدخول المواد الغذائية الأساسية.

٢- إغلاق معبر صوفا

كما أغلقت معبر صوفا الواقع في شمال شرق مدينة رفح على الخط الأخضر بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠٠، ونتيجة لهذا الإغلاق فقد منع حوالي ١٢٠٠ عامل فلسطيني من الدخول إلى مناطق الخط الأخضر المجاورة للمعبر. وقد أفاد سليمان أبو جزر مدير الأمن الوقائي في معبر صوفا بأن حوالي ٢٥٠ شاحنة فلسطينية منعت من دخول المعبر لتحميل مادة " الحصمة " من مصدرها في النقب. وتجدر الإشارة إلى أن كل شاحنة تقوم بتحميل حوالي ٨٠ طنا من الحصمة على دفعتين يوميا لاستخدامها في أغراض البناء ورصف الطرق في قطاع غزة. علما أن مادة الحصمة ومادة " البسكورس " تستخدم في رصف الطرق وعليه فقد توقفت حركة البناء وأغلقت العديد من معامل الباطون. وفي نفس السياق فقد أقدم مستوطنون يهود في ساعة متأخرة من مساء يوم الاثنين الموافق ٩/١٠/٢٠٠٠ على حرق وتحطيم العديد من الشاحنات الفلسطينية التي تقف في موقف بمحاذاة معبر صوفا.

٣-إغلاق معبر بيت حانون "إيرز"

تم إغلاق معبر بيت حانون " إيرز " بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠، فقد أوقفت بموجبه الشاحنات الفلسطينية والتي تعمل بنظام القوافل "ليفوي" ويقدر عدد هذه الشاحنات بحوالي ١٢٠ شاحنة يوميا تنقل الإسمنت وبعض المواد الغذائية المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية مما أدى إلى توقف حركة البناء في قطاع غزة، إضافة إلى تكبيد التجار الفلسطينيين بخسائر فادحة من جراء مكوث البضائع الفلسطينية داخل الموانئ الإسرائيلية وتأخير نقلها.

٤- الممرات والمطار

تم إغلاق معبر رفح البري والجوي يوم الأحد الموافق ٨/١٠/٢٠٠٠، في حوالي الساعة الثانية عشر بعد منتصف الليل في أعقاب إطلاق النار على حافلة إسرائيلية كانت تقل ضباط أمن إسرائيليين بالقرب من منطقة الدهينية. ومن ثم أعيد فتحه جزئيا بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٠ ضمن طاقم عمل مقلص، حيث تم تقليص عدد الموظفين إلى ١٢ موظف ومن ثم تقلص إلى ٧ موظفين من أصل ٤٥ موظفا فلسطينيا وبهذا أصبحت حركة العمل في المعبر تساوي ١٠٪ تقريبا. ولم يبق الحال على وضعه

بل صعدت قوات الاحتلال من إجراءاتها وقامت بنشر مدرعاتها ودباباتها داخل أرض معبر رفح البري. كما لا يزال مطار غزة الدولي مغلقا أمام حركة الطائرات بقرار عسكري إسرائيلي ابتداء من ٢٠٠٠/١٠/٨ وحتى تاريخه. وقد أدى ذلك إلى توقف العديد من الطائرات عن تسيير رحلاتها إلى غزة. وأشار كل من شفيق أبو ثابت نائب مدير مطار غزة الدولي، والسيد موسى أبو غزة مدير الارتباط المدني في معبر رفح التجاري إلى أن حركة الاستيراد والتصدير في هذين المعبرين قد توقفت كليا مما أدى إلى شح في المواد التموينية والغذائية وبعض أنواع من السلع المستوردة. كما تأثرت حركة المسافرين تأثرا كبيرا جراء الإغلاق للمعابر والمطار، فبموجب الإغلاق منعت سلطات الاحتلال العائدين إلى غزة من دخولها في الوقت التي سمحت فيه للمسافرين بالمغادرة للخارج.

٥- حجز البضائع في ميناء اسدود

تحجز الكثير من البضائع المستوردة في ميناء اسدود الاسرائيلية، حيث لا يسمح باحضارها الى قطاع غزة، ويقوم التجار الفلسطينيون بدفع مبالغ باهظة يومياً للميناء "كأرضية" لوجود بضائعهم مما ألحق بهم خسارة فادحة رغم عدم مسؤوليتهم عن حجزها هناك.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى الإغلاق الإسرائيلي للمعابر والحدود إلى نقص في المواد الغذائية وخاصة الألبان والأجبان واللحوم المجمدة والأسماك والكثير من السلع التي يعتمد قطاع غزة في التزود بها على الضفة الغربية وإسرائيل. وقد لوحظ في اليومين الأخيرين نفاذ بعض هذه السلع من السوق ا لمحلي في قطاع غزة.

سادسا: قيود على حرية الحركة الداخلية

بموجب الإغلاق يمنع الفلسطينيون من الحركة والتنقل بحرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية فمنذ يوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/٩/٢٨ يمنع أهالي قطاع غزة من التوجه إلى الضفة الغربية وبالعكس مع العلم بأن المنفذين الوحيدين إلى الضفة الغربية هما معبر إيرز والممر الآمن. وقد نصت الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على تأمين معابر آمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تمكن الفلسطينيين من التنقل بين الضفة والقطاع بحرية ضمن ترتيبات خاصة. وقد استثنى من هذا الإغلاق حملة بطاقة VIP من الدرجة الأولى فقط. كما يمنع بموجب هذا الإغلاق طلاب قطاع غزة الملتحقين بجامعات الضفة الغربية من التوجه إلى جامعاتهم أو العكس من زيارة ذويهم في القطاع.

عدا عن ذلك، فقد حرم طلاب المدارس القريبة من أماكن التماس من التوجه إلى مدراسهم، الأمر الذي يحرم هؤلاء الطلبة من الحق في التعليم. كذلك ونتيجة لتعرض كلية التربية " جامعة عرفات للعلوم التربوية " للقصف الصاروخي ووقوعها بالقرب من موقع لقوات الاحتلال الإسرائيلي فقد حرم آلاف الطلبة من الالتزام بالدوام الجامعي في هذه الجامعة.

الخلاصة

إن استمرار فرض إسرائيل للحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية يشكل عقابا جماعيا بحق أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يتنافى مع أبسط الحقوق الإنسانية التي تنص عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية.

تلحق سياسة الإغلاق آثارا تدميرية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بحيث تتوقف حركة الاستيراد والتصدير

ويمنع آلاف العمال من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، مما يرفع معدلات البطالة بصورة كبيرة في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني من وضع اقتصادي سيئ. كما تتأثر جميع القطاعات الصناعية والإنتاجية بالسلب جراء الإغلاق.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ يستنكر استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والضفة الغربية، يحذر من النتائج الكارثية له على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ويطالب المركز المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه حماية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب عسكرية وسياسية واقتصادية بشعة.

١٩/ ١٠/ ٢٠٠٠

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان/ نشرة خاصة العدد٢٤

حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة"

هذا هو العدد الرابع والعشرون من " نشرة " خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة التي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. توثق النشرة الآثار والانعكاسات الناجمة عن استمرار الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية منذ يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/٩/٢٩م. وبموجب اجراءات الحصار ألغت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التسهيلات الجزئية التي ادخلت خلال العامين الماضيين على تنقل الافراد والمعاملات التجارية وأعادت اغلاق جميع منافذ القطاع إلى إسرائيل والضفة الغربية والعالم الخارجي، و جراء ذلك يعيش الفلسطينيون في القطاع أزمات خانقة ، وعدا عن انتهاك حق المواطنين في النقل بحرية، تتدهور مجمل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل متواصل .

أولا/ الصحة:

مازال الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال يحول دون وصول الإمدادات الطبية اللازمة إلى قطاع غزة حيث مازالت الأدوية داخل مخازن مخصصة لها في العريش لحين السماح بإدخالها إلى قطاع غزة عبر المعبر البري بعد ما قامت سلطات الاحتلال بإغلاق مطار غزة الدولي والتي بموجبه منعت الطائرات من الهبوط على أرضه. و ما زال عدد من سيارات الإسعاف تنتظر في الجانب المصري على الحدود مع فلسطين، وتجدر الإشارة هنا أن قطاع غزه بدأ يعاني من قلة عدد سيارات الإسعاف نتيجة للأعداد الكبيرة من الإصابات، كذلك نتيجة لتعرض العديد من هذه السيارات لنيران جنود الاحتلال مما أدى إلى تدمير عدد منها. ان وجود عدد كاف من سيارات الإسعاف كان من شأنه أن ينقذ العديد من حالات الاستشهاد و العديد من الحالات الطرة أيضا .

إن استمرار الإغلاق والحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال مازال يعرقل تحويل الحالات الحرجة إلى مستشفيات الأقطار العربية، ومن الجدير ذكره هنا أنه مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٧م تم تحويل مجموعة من الحالات الحرجة من مستشفى الشفاء إلى دول الخليج بعد مفاوضات مضنية مع سلطات الاحتلال وما زالت بعض الحالات في انتظار السماح لها بالسفر.

ثانياً/ العمال

ما يزال حوالي ٢٥ ألف عامل من قطاع غزة محرومين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، حيث ترفض السلطات الإسرائيلية حتى الآن السماح لهم بالذهاب إلى عملهم . وعلى الرغم من إصدار تصاريح جديدة لحوالي ١٥ ألف عامل إلا أنه لايسمح لهم بالذهاب إلى عملهم، أضف إلى هذا العدد آلاف العمال الذين يعملون بشكل غير منظم . كما منعت سلطات الاحتلال عمال المنطقة الصناعية في ايرز من الذهاب إلى أماكن عملهم ويقدر عددهم بثلاثة آلاف عامل .

كما أنه وعلى الرغم من إعادة فتح معبر المنطار "كارني " بشكل جزئي إلا أن سائقي ٥٠ شاحنة

فلسطينية كانت تنقل البضائع من داخل المعبر إلى اسرائيل والضفة الغربية لم يتمكنوا من الدخول إلى المعبر وبناء عليه قامت سيارات وشاحنات إسرا ئيلية بنقل البضائع إلى الداخل.

ثالثا/ استمرار تدهور الوضع الاقتصادي:

ما تزال القيود مفروضة على المعاملات التجارية لقطاع غزة نتيجة الإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال وهذا بدوره أدى إلى مزيد من تدهور الاقتصاد المحلي لقطاع غزة، فما زالت القيود مشددة على تصدير منتجات قطاع غزة الزراعية إلى الخارج بما في ذلك أسواق الضفة الغربية وإسرائيل والأسواق العربية والعالمية ولم يسمح إلا بتصدير حمولة ٦٠ شاحنة محملة بالخضار إلى إسرائيل بنفس النظام المتبع في معبر المنطار " كارني" حيث يتم تفريغ البضاعة من الشاحنات الفلسطينية إلى شاحنات إسرائيلية تقوم بنقل البضائع، كما تم السماح بإدخال ٤٠ سيارة ملابس جاهزة الى اسرائيل وادخال شاحنتين محملتين بالدقيق والقمح والأعلاف ومواد غذائية أخرى الى قطاع غزة وذلك بموجب إعادة فتح المعبر بشكل جزئي في صباح يوم الأحد الموافق ١٥/١٠/٢٠٠٠م ل يصل عدد الشاحنات التي سمح لها بنقل البضائع الى المعبر منذ بداية الاحداث وحتى الان ١٠٢ من أصل ٤٥٠ شاحنة في اليوم الواحد وما زالت الشاحنات تنقل بهذا المعدل حتى تاريخه. هذا بطبيعة الحال قد خلف خسائر فادحة لاسيما لدى المزارعين الذين أوقفوا قطف الثمار وبالتالي تلفها خاصة محصول الجوافة . وقد عبر مزارعو التوت الأرضي عن مخاوفهم وشكوكهم من حدوث كارثة زراعية إذا استمر الحصار وذلك مع اقتراب موعد تصدير التوت الأرضي .

كما وما تزال الصناعة المحلية في قطاع غزة تواجه أزمة حادة جراء الحصار حيث لا تسمح السلطات الإسرائيلية حتى الان بتصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق في الضفة الغربية وإسرائيل، ومن ناحية أخرى

ما تزال إسرائيل تمنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة إلى قطاع غزة سواء من داخل إسرائيل أو من الخارج عبر الموانئ الإسرائيلية . فما تزال الشاحنات التي تعمل بنظام القوافل " ليفوي " ممنوعة من العمل ويقدر عدد هذه الشاحنات بحوالي ١٢٠شاحنة تمر عبر معبر بيت حانون " إيرز " المقفل تماما وذلك لنقل الأسمنت وبعض المواد الغذائية المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية وهذا أدى إلى مزيد من التدهور في حركة البناء والعمران . تشير المصادر أن ٣٠ شاحنة كانت مخصصة لنقل الإسمنت يوميا ومنذ بدء الحصار لم يدخل الى قطاع غزة أية شاحنة محملة بالأسمنت، وقد أفاد بعض التجار بأن الكميات التي كانت موجودة قبل الحصار قد نفذت من المخازن الأمر الذي ادى الى حدوث شلل كامل في قطاع البناء والعمران . كما أفاد بعض التجار بأن هناك ٤ بواخر محملة بالأسمنت ما تزال ترسو في ميناء أسدود تنتظر السماح لها بتفريغ حمولتها منذ عدة أيام . كما يوجد حوالي ٨٠٠حاوية مليئة بالبضائع حال الإغلاق دون نقلها إلى قطاع غزة ويتبع ذلك تحمل أصحاب هذه البضائع تكاليف مكوثها داخل الميناء . إضافة إلى ذلك فقد ذكر التجار بأنه يوجد سفينة محملة بالسيارات تعود إلى تجار غزيين في ميناء حيفا ولم يتمكن اصحاب الشحنة من نقلها إلى غزة نتيجة الإغلاق.

كما أنه وفي ضوء هذه الأزمة توقفت بعض المصانع عن العمل إما بشكل جزئي أو كلي نظرا لعدم

وجود مواد خام لديها، كما أن المصانع لاتسوق من منتجاتها سوى نسبة ضئيلة جدا وذلك داخل المنطقة التي تتواجد فيها هذه المصانع حيث أن الحصار محكم ويعتبر الأول من نوعه منذ سنوات طويلة.

ومن جهة أخرى تضررت شركات كبرى في قطاع غزة جراء الإغلاق فقد أعاد معظم المسافرين تذاكر الطيران إلى شركة الطيران الفلسطينية وشركة الطيران المصرية وغيرها من الشركات ونتيجة لذلك تكبدت الخطوط الجوية الفلسطينية خسائر فادحة . كما قامت بعض الشركات الأخرى كشركات التأمين في غزة بإعطاء إجازات دورية لموظفيها بعدما انخفض الإنتاج في هذه الشركات . كما أن من المحتمل أن يؤثر الحصار على نسبة التداول في البنوك بحيث تنخفض هذه النسبة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد المحلي، هذا فضلا عن احتمال تراجع عملية الإستثمار في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالنقص في المواد التموينية أفاد السيد عبد الفتاح حميد المدير العام في وزارة التموين بأن ما نسبته أقل من ٥ في المائة من إجمالي المواد التموينية التي يتم استيرادها من إسرائيل قد سمح لها بالدخول من خلال معبر المنطار ومعبر بيت حانون وكان من بين السلع التي دخلت : العلف-الاسما ك المجمدة- الأجبان- البازلاء المجمدة -المشروبات الغازية- العصائر -السكاكر- القمح-البسكوتات- المكرونة- الأرز -ملح الطعام-السكر والدقيق .

كما أفاد المصدر المسئول بأنه يوجد ٣٥٠٠طن من الأرز والسكر والدقيق داخل معبر رفح البري على الحدود المصرية، دون أن يسمح بادخالها إلى قطاع غزة حتى تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٨م .

رابعا/ استمرار منع السفر عبر المطار والمعابر:

مازالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتمادى في انتهاكاتها لأبسط حقوق الانسان حيث قامت مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٦م بإعادة احتلال معبر رفح البري على الحدود المصرية وطرد جميع الموظفين الفلسطينيين منه بعد أن قتلت أحد ضباط الامن الفلسطيني العاملين فيه وجرح أربعة من حرس الرئيس مستخدمة في ذلك الدبابات والمروحيات وبموجب ذلك منعت المسافرين من السفر من القطاع وإليه، علما بأن المعبر كان قد أعيد فتحه صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٥م باتجاه واحد من غزة إلى مصر وفقط للحالات الخاصة مثل المرضى والذين يحملون جوازات سفر أجنبية والذين لديهم تصاريح زيارة . بموجب الإجراء الأخير ستستمر عرقلة دخول المعونات الطبية وسيارات الإسعاف التي ما تزال واقفة في الخلاء بالقرب من المعبر في الجانب المصري منذ عدة أيام . وكما هو الحال في معبر رفح البري استمر إغلاق مطار غزة الدولي حتى صباح اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٠./١٠/١٩

خامسا/ منع وصول الصحف إلى قطاع غزة :

منذ يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٣م منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إدخال الصحف الفلسطينية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة علما بأن هذه الصحف تصدر من القدس ومدينة رام الله وهو بهذا قد حرم أكثر من مليون نسمة من ممارسة حقهم في القراءة والتزود بالمعرفة، إلا أن سلطات الاحتلال قد أعادت السماح لهذه الصحف بالدخول في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٧م، وتكرر هذا المنع صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠/١٠/١٩م.

سادسا / استمرار القيود على حرية الحركة الداخلية:

بموجب استمرار الإغلاق وفرض الحصار مازال أكثر من مليون نسمة في قطاع غزة يعيشون في سجن جماعي حيث لا يسمح لهم بممارسة حقهم في التنقل من القطاع إلى الضفة الغربية والى القدس وفي حاجز التفاح الذي يفصل مدينة خان يونس عن منطقة المواصي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع غير سكان المنطقة من الدخول وصاحب ذلك إجراءات تفتيش معقدة . كذلك الحال على حاجز تل السلطان الذي يفصل بين المواصي ومدينة رفح.

سابعا/ استمرار الحرمان من الحق في التعليم:

مازال آلاف من تلاميذ المدارس محرومين من الحق في ممارسة تعليمهم بأمان حيث لم يتمكن هؤلاء التلاميذ من الإلتزام في مدارسهم الواقعة بالقرب من مواقع الجنود الأمر الذي استلزم توزيعهم على مدارس أخرى بعيدة عن اماكن سكناهم وهذا يؤدي إلى مزيد من المعاناة التي يتحملها التلميذ وتضاف إلى معاناته أصلا المتمثلة في ازدحام الفصول . ومن جانب آخر مازال مئات الطلاب في كلية التربية محرومين من الإلتزام في مقاعدهم الدراسية نتيجة تعرض الكلية للقصف الصاروخي الإسرائيلي مما ألحق أضرارا كبيرة بمباني الكلية وجعلها غير مناسبة للتعليم، كما أن موقع الكلية القريب من الحواجز الاسرائيلية جعلها معرضة للخطر في أي لحظة وهذا كله أثر سلبا على سير العملية التعليمية . كذلك تشوشت العملية التعليمية في كافة المراحل جراء الوضع الأمني وحالات الاستشهاد وعدم شعور الأهل بالامان على أبنائهم الطلبة عند توجههم إلى مدارسهم نتيجة القصف المتكرر والمحتمل في أي لحظة .

الخلاصة:

يشكل فرض سلطات الإحتلال الحصار الشامل عقابا جماعيا ضد الشعب الفلسطيني ويعد هذا خرقا فاضحا لحقوق الانسان، رأينا عبر هذه النشرة كيف كانت آثاره التدميرية على حياة الناس من جميع النواحي الإقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وأن استمرار هذا الحصار يعد جريمة من أبشع الجرائم التي ترتكب وبشكل جماعي ضد الشعوب والتي تتحمل اسرائيل مسئوليتها كاملة . .

إن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يرفض رفضا قاطعا هذه الاجراءات التي باتت نهجا وسياسة متبعة من قبل الاحتلال تنم عن مدى عدوانيته على الشعب الفلسطيني .

٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أعمال التجريف للأراضي الزراعية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة

مقدمـــة

لم تقتصر انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين على أعمال القتل وإطلاق النار والقصف الصاروخي والمدفعي للمدن والقرى الفلسطينية التي راح ضحيتها حتى الآن ١٢٢ فلسطينياً بينهم ٣٥ طفلاً وما يزيد عن ٣٤٠٠ مصاب، أكثر من ثلثهم من الأطفال أيضاً. المواجهات ما تزال مستمرة بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال منذ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩، حيث تقابل المسيرات السلمية بالقمع، والحجارة بالصواريخ والنيران الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والتي لا تقل خطورتها عن الأعيرة النارية في إيقاع الأذى بالمدنيين وإصابتهم إصابات مميتة. ولعل فظاعة هذه الأعمال والجرائم كانت سبباً لحجب الانتباه عن انتهاكات أخرى لا تقل خطورة عن أعمال القتل ما تزال تقترفها قوات الاحتلال ليل نهار ودون توقف. وبين هذه الأعمال ما تقوم به بلدوزرات قوات الاحتلال من تجريف واعتداء على الأراضي الزراعية والحرشية على نطاق واسع في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تم ضم جزء من هذه الأراضي بالفعل لمستوطنات القطاع، وتم استخدام جزء آخر لإقامة مواقع عسكرية جديدة

يسلط هذا التقرير الضوء على أعمال التجريف التي نفذتها قوات الاحتلال وما تزال منذ بداية شهر أكتوبر الجاري في أنحاء مختلفة من قطاع غزة. وحسب ما وثقته وحدة البحث الميداني في المركز، بلغت مساحات الأراضي التي طالتها أعمال التجريف حتى تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٥ ما مجموعه ٨٠٧ دونماً من الأرض الزراعية والحرشية، عدا عن الأضرار الأخرى التي لحقت بالمنشآت والمباني المدنية والطرق الزراعية جراء التجريف.

محيط مستوطنة نيتساريم (وسط القطاع)

بمحاذاة الشارع العام الذي يربط شمالي قطاع غزة بجنوبه (شارع صلاح الدين) هناك موقع عسكري لقوات الاحتلال يشرف مباشرة على الشارع المذكور وعلى الطريق الذي يقطعه ليصل مستوطنة نيتساريم في الغرب مع الشريط الحدودي لقطاع غزة في الشرق. وقد شكل مفترق الطرق هذا أحد المحاور الأساسية التي اندلعت فيها المظاهرات الاحتجاجية للمدنيين الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال وشهد الأحداث الأكثر دموية جراء إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال ضد الشبان المتظاهرين. وكان هذا المفترق والطرق المتفرعة عنه هدفاً أولاً لقوات الاحتلال التي دمرت المنشآت

والمباني القريبة من المواقع العسكرية في وقت مبكر من هذا الشهر، كما قامت بتجريف الأراضي الزراعية القريبة من المفترق وعلى الطريق المتجه شرقاً حتى الشريط الحدودي (ما يعرف بمعبر المنطار).

بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠، في ساعات المساء اجتاحت دبابات وجرافات إسرائيلية مفترق الطرق وقامت بنسف بنايتين سكنيتين تقعان بالقرب من الموقع العسكري لقوات الاحتلال. وتضم البنايتان ٣٢ شقة سكنية، تسكنها عائلات فلسطينية لم تتمكن من إخلاء أثاثها، حيث تم تدمير الشقق بالكامل في تلك الليلة وفي اليوم التالي. كما دمرت قوات الاحتلال مصنعاً لسكب الحديد بما فيه من معدات ومواد تقدر قيمتها بنحو ٢ مليون دولار.

وفي ذات الوقت قامت قوات الاحتلال بتجريف الأرض الزراعية القريبة من المفترق من الناحيتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية، حيث طالت أعمال التجريف ا كثر من عشرين دونماً مزروعة بالحمضيات. وأزالت قوات الاحتلال السور الذي ظهر على شاشات التلفزة في جميع أنحاء العالم أثناء إطلاق قوات الاحتلال النار على الطفل محمد الدرة بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠٠

بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٠، اجتاحت قوات الاحتلال المعززة بالدبابات والبلدوزرات الطريق الواصل بين مفترق نيتساريم ومعبر المنطار. وفي ساعات الليل بدأت بلدوزرات قوات الاحتلال بتجريف الأرض الزراعية والحرشية على جانبي الطريق. وذكر باحث المركز أن أعمال التجريف استمرت من الساعة الحادية عشر مساءً وحتى التاسعة من صباح اليوم التالي، حيث تم تجريف جانبي الطريق بعرض ٤٠ متراً وبطول ثلاثة كيلومترات. وكانت الأضرار الناجمة عن أعمال التجريف كما يلي:

١- أرض مزروعة بالزيتون وخطوط مياه ومخزن للأدوات الزراعية تعود ملكيتها للمواطن فؤاد إبراهيم الضبة.

٢- أرض مزروعة بأشجار الزيتون يملكها المواطن محمود الحرازين.

٣- أ رض مزروعة بأشجار الزيتون يملكها المواطن فضل أبو دية.

٤- أرض مزروعة بأشجار الزيتون يملكها المواطن باسم صيام.

٥- أرض مزروعة بأشجار الزيتون وسور بستان وشبكة مياه يملكها المواطن فايز الحرازين.

٦- أرض مزروعة بالزيتون يملكها المواطن أحمد الشوا.

٧- تدمير الواجهة الأمامية لمصنع بلاط يملكه المواطن فارس الأشرم.

٨- تجريف أراض حرشية يملكها المواطن طلب عياد.

٩- تجريف أرض حرشية وبئر مياه ومضخة مياه يملكها ورثة المواطن زهدي الإفرنجي.

١٠- تخريب دفيئات زراعية (عدد ٢) يملكها المواطن عيسى حجي.

١١- تدمير معمل للطوب يملكه المواطن يوسف ملكة.

خان يونس

منذ تاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٠ وحتى الآن تواصل قوات الاحتلال أعمال تجريف في محيط مستوطنات غوش قطيف وعلى جانبي الطريق الواصل بين تلك المستوطنات من الغرب وحتى الشريط الحدودي

شرقاً (ما يعرف بمعبر كيسوفيم).

بتاريخ ١٠/١٦، تم تجريف ما مساحته ٨٠ دونما من الأرض التي تقع إلى الشمال من مستوطنة نفيه ديكاليم بمحاذاة الطريق التي تربط ما بين مدينة خان يونس وضواحيها. وبتاريخ ١٠/١٨، تم إحاطة هذه الأرض بالأسلاك الشائكة وضمها للمستوطنة المذكورة.

بتاريخ ١٠/١٨، وضعت قوات الاحتلال يدها على قطعة أرض مساحتها دونمان تملكها عائلة السميري، وجرفتها وأقامت عليها موقعاً عسكرياً جديداً وأحاطته بالسواتر الترابية. تقع الأرض بمحاذاة الطريق الواصل بين تجمع مستوطنات غوش قطيف غرباً وبين معبر كيسوفيم على الشريط الحدودي، قاطعاً الشارع الرئيس الواصل بين شمالي القطاع وجنوبه (شارع صلاح الدين). و ت بعد قطعة الأرض التي استولت عليها قوات الاحتلال مسافة ٨٠٠ متر إلى الشرق من تقاطع الطرق.

بتاريخ ١٠/١٩، ومنذ ساعات الفجر، فرضت قوات الاحتلال حصاراً عسكرياً مشدداً على مفترق الطرق المؤدي لتجمع مستوطنات غوش قطيف المذكور أعلاه وأوقفت حركة السير بين شمالي قطاع غزة وجنوبه على شارع صلاح الدين. وقامت قوات الاحتلال بأعمال تجريف واسعة طالت ٦٦ دونماً من الأرض الزراعية، وتدمير طرق زراعية على النحو التالي:

١- تجريف قطعة أرض مساحتها ٢٠ دونماً مزروعة بأكثر من ٦٠٠ شجرة حمضيات مثمرة تقع شرق الطريق العام، وتعود ملكية الأرض للمواطن صائب مصطفى الفرا.

٢- تجريف قطعة أرض مساحتها خمسة دونمات مزروعة باكثر من ٢٠٠ شجرة حمضيات مثمرة تقع بمحاذاة الطريق العام من الجهة الغربية، وتعود ملكيتها للمواطن حسام الدين الفرا.

٣- تجريف قطعة أرض مساحتها ١٩ دونماً مزروعة بأكثر من ٢٥٠ شجرة زيتون تقع في الجهتي ن الغربية والجنوبية من الموقع العسكري لقوات الاحتلال على مفترق الطرق. تعود ملكية الأرض لورثة المرحوم جبارة إسماعيل الفرا.

٤- تجريف وتخريب قطعة أرض مساحتها ثمانية دونمات مزروعة بأشتال البطاطا تقع بمحاذاة الطريق المؤدي لمستوطنات غوش قطيف من الجهة الشمالية. تعو د ملكية الأرض للمواطن جهاد محمد ماضي.

٥- تجريف قطعة أرض بطول ٢٠٠ متر وبعرض ٧ أمتار مزروعة بأشجار الزيتون تقع بمحاذاة الطريق المؤدي لمستوطنات غوش قطيف من الجهة الشمالية. تعود ملكية الأرض للمواطن عبد القادر مطير أبو هولي.

٦- تدمير أربع طرق طينية يستخدمها المز ارعون لنقل المنتجات الزراعية وتربط مفترق المطاحن ومنطقتي البركة شمالي دير البلح ومواصي القرارة.

٧- هدم السور الخارجي لمنزلين يملكهما المواطنان عاشور إبراهيم عابدين ونايف سالم عابدين. يقع المنزلان في الجهة الشرقية من مفترق المطاحن.

بتاريخ ١٠/٢٣، استولت قوات ا لاحتلال على قطعة أرض مساحتها أربعة دونمات مزروعة بأشجار الزيتون وقامت بتجريفها وإنشاء موقع عسكري آخر. تعود ملكية الأرض للمواطنين حسن كوارع ومهدي زعرب، وتقع في ذات الشارع الواصل بين تجمع مستوطنات غوش قطيف ومعبر كيسوفيم على وتبعد ٢٥٠ متراً إلى الشرق من مفترق الطرق.

رفح

بتاريخ ١٠/١٠، جرفت قوات الاحتلال أراض محاذية لمحيط مستوطنة موراج التي تقع إلى الشمال الشرقي من رفح، حيث طالت أعمال التجريف شريطاً طوله ٥٠٠ متر وعرضه ٢٠ مترا من الأرض المزروعة بالأشجار الحرشية الواقعة إلى الشمال من المستوطنة.

بتاريخ ١٠/٢٢، جرفت قوات الاحتلال قطعة أرض تبلغ مساحتها دونمين تقع جنوب مستوطنة موراج (شمال شرق رفح)، بمحاذاة بوابة المستوطنة.

بتاريخ ١٠/٢٥، ومنذ حوالي الساعة الخامسة صباحاً، تمركزت قوات الاحتلال المعززة بالمدرعات على مفترق الطرق الواقع على شارع صلاح الدين حيث يتفرع من الشارع المؤدي لمستوطنة موراج. وبدأت جرافتين لقوات الاحتلال بتجريف الأراضي الزراعية على جانبي الطريق الفرعي المؤدي للمستوطنة المذكورة. وشمل التجريف ما يلي:

١- قطعة أرض مساحتها ١١ دونماً مزروعة بالفلفل تبعد مسافة ٥٠٠ متر شرق المفترق، وتعود ملكيتها للمواطن محمد مسلم ظهير. كما دمرت قوات الاحتلال مضخة المياه وشبكة الري وبركة زراعية في الأرض المذكورة.

٢- قطعة أرض مساحتها ١٥ دونماً مزروعة بأشجار الزيتون والبطاطا تقع في الجهة المقابلة للأرض السابقة على الجانب الأخر من الشارع، وتعود ملكيتها للمواطن حامد عاشور ظهير.

٣- وطالت أعمال التجريف أعمدة الكهرباء على الشارع مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة.

شمال قطاع غزة

بتاريخ ١٠/٨، ومنذ ساعات الصباح الباكر بدأت قوات الاحتلال بالتعاون مع عشرات المستوطنين بتجريف الأراضي الزراعية بالقرب من مستوطنة دوغيت المقامة على أراضي بيت لاهيا. وقد طالت أعمال التجريف شريطاً من الأرض بطول ٧٠٠ متر وعرض سبعة أمتار على كل من جانبي الطريق الذي يصل المستوطنة بشاطئ البحر. جميع الأراضي التي تم تجريفها هي أملاك خاصة للمزارعين الفلسطينيين.

بتاريخ ١٠/١٨، شقت قوات الاحتلال طريقاً طينياً يربط مستوطنة دوغيت بالموقع العسكري الإسرائيلي إلى الجنوب منها بطول ٤٠٠ متر وبعرض ٨٠ متراً.

وبتاريخ ١٠/١٨، أيضاً بدأت قوات الاحتلال في ساعات المساء أعمال تجريف على جانبي الطريق العام (شارع صلاح الدين) بالقرب من منطقة إيرز. وقد استكملت أعمال التجريف بتا ريخ ١٠/١٩ حيث طالت ما مساحته ٣٥ دونماً من الأرض المزروعة بالأشجار الحرشية، ووضعت فيها كتلا إسمنتية على طول الطريق المذكور.

بتاريخ ١٠/٢٣، بدأت قوات الاحتلال أعمال تجريف في المنطقة الجنوبية الغربية لمستوطنة نيتسانيت وما تزال أعمال التجريف مستمرة حتى إصدار هذا التقرير. وقد طالت أعمال التجريف حتى الآن أراض حرشية بطول ٢ كيلومتر وبعرض ٢٠٠ متر تقريباً محاذية لحدود المستوطنة.

جدول يوضح مساحة ومكان الأراضي التي جرفتها قوات الاحتلال في قطاع غزة

١- ٢٥/١٠/٢٠٠٠

ا لتاريخ	المساحة بالدونم	نوع الأرض	المنطقة	نوع الزراعة
١٠/٧	٢٠	زراعية	مفترق نيتساريم	أشجار حمضيات
١٠/٨	١٠	زراعية	بيت لاهيا (مستوطنة دوغيت)	خضار (بطاطا)
١٠/١٠	١٠	حرشية	رفح (مستوطنة موراج)	أشجار حرشية
١٠/١٦	٨٠	حرشية	خان يونس	أشجار حرشية
١٠/١٨	٢	زراعية	خان يونس	أشجار زيتون
١٠/١٨	٣٢	رملية	بيت لاهيا (مستوطنة دوغيت)	————
١٠/١٨	٣٥	حرشية	منطقة إيرز	أشجار حرشية
١٠/١٩	٦٦	زراعية	خان يونس	حمضيات وزيتون وخضار
١٠/٢٢	٢	رملية	رفح	————
١٠/٢٣	٤	زراعية	خان يونس	أشجار زيتون
١٠/٢٣	١٢٠	زراعية وحرشية	نيتساريم	أشجار زيتون وأشجار حرشية
١٠/٢٣	٤٠٠	حرشية	شمال غزة (مستوطنة نيتسانيت)	أشجار حرشية
١٠/٢٥	٢٦	زراعية	رفح (مستوطنة موراج)	أشجار زيتون وخضار
المجموع	٨٠٧			

خلاصة

لم تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية واسعة النطاق على الحقوق المدنية والسياسية للشعب الفلسطيني واعمال القتل التي تقترفها قوات الاحتلال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شكلت الظروف الراهنة، وعلى مدار الأسابيع الأربعة الماضية، فرصة لرفع وتيرة الاعتداء على الممتلكات المدنية الفلسطينية، هي في الواقع جزء من سياسة منهجية إسرائيلية هدفت لخلق وقائع جديدة على الأرض، وفرضها على السكان المدنيين المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومما يزيد جسامة الانتهاكات الواقعة هو حجم الخسائر وزيادة ضحايا تلك الاعتداءات، حيث شملت تدمير المباني السكنية والمنشآت الصناعية، في شكل خطير من أشكال التهجير القسري للسكان، وتشريدهم عن ممتلكاتهم. إن الاعتداءات المتكررة التي استمرت خلال الشهر الحالي، كانت غير مسبوقة، ولم يشهد القطاع مثيلاً لها، الأمر الذي ينذر بخطورة عواقبها على السكان المدنيين. كما أن الاستخدام المتعدد للآليات والدبابات والجرافات الاسرائيلية، ومئات الجنود الذين يشرفون على تلك العمليات، يعطي انطباعاً بشن قوات الاحتلال حرباً شاملة تهدف إلى التدمير الكامل لكافة الممتلكات الفلسطينية.

إن أعمال التجريف المستمرة في قطاع غزة، منذ بداية الشهر الجاري، قد طالت حتى الآن ثمانمائة وسبعة دونمات من الأراضي الزراعية والأشجار الحرشية، عدا الدمار الذي لحق بالمنشآت المدنية والزراعية، واقتلاع الآلاف من الأشجار المثمرة، وإتلاف المزروعات وشبكات الري الزراعي ومضخات المياه وغير ذلك. ومن غير المتوقع توقف هذه الأعمال على المدى المنظور، الأمر الذي يعني تكريس وقائع جديدة من قبل قوات الاحتلال العسكري، التي لا تزال تقوم بتكثيف وجودها وإقامة مواقع عسكرية جديدة في كافة أنحاء القطاع.

المركز الفلسطيني يجدد نداءه للمجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، لاتخاذ إجراءات عملية لردع سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ويدعوها إلى إعمال نص المادة الأولى من الاتفاقية، لضمان احترامها، ولوقف الاعتداءات المتكررة على ممتلكات السكان المدنيين، ومنع تكرارها.

كما يدعو المركز المجتمع الدولي بتوفير الحماية الفورية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطوة أساسية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على أرواحهم وممتلكاتهم.

٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٠

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة العدد ٢٥

حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة

هذا هو العدد الخامس والعشرون من " نشرة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة " التي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان. يكشف هذا العدد الآثار والانعكاسات الناجمة عن الإجراءات الهمجية للاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، فمنذ يوم الجمعة الموافق ٢٩/٩/٢٠٠٠م وحتى الآن تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصارا شاملا على قطاع غزة. كما قامت بتشديد هذا الحصار ليشمل المدن والقرى وكان آخرها يوم الخميس الموافق ٢٦ / ١٠/٢٠٠٠م حيث قامت سلطات الاحتلال بعزل منطقة الجنوب عن منطقة الشمال وبموجب هذا العزل لم يتمكن سكان الجنوب (خانيونس وضواحيها , ورفح وضواحيها) من العودة إلى منازلهم وقد شمل الموظفين والطلاب وأهالي الجرحى, وحتى المعاقين الذين يتلقون خدماتهم في مدينة غزة لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم في منطقة خانيونس . ونتيجة لاستمرار هذا الحصار تستمر معاناة الفلسطينيين في كافة مناحي الحياة للأسبوع الرابع على التوالي.

أولا : استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة

لا تزال الخسائر اليومية الفادحة التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني في زيادة مستمرة جراء الحصار المفروض على قطاع غزة للأسبوع الرابع على التوالي منذ يوم الجمعة الموافق ٢٩/٩/٢٠٠٠م وحتى الآن، الأمر الذي أدى إلى تدهور واضح في الاقتصاد الفلسطيني بكافة جوانبه التجاري والصناعي والزراعي وغيرها

١- استمرار حظر المعاملات التجارية لقطاع غزة

على عكس ادعاءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفتح المعابر خاصة معبر المنطار "كارني " بشكل كلي فقد أوضح الفريق الخاص بالمركز الذي يقوم برصد حركة البضائع على المعابر بأن إسرائيل لا تزال تضع العراقيل والمعوقات للحيلولة دون تصدير واستيراد جميع أنوا ع البضائع كما كان الوضع في السابق. كما أنها تعمل على إعاقة نقل المنتوجات المحلية من محافظات غزة إلى الضفة الغربية والعكس من خلال تأخير الشاحنات والانتظار طويلا . وفي هذا السياق أفاد مصدر مسئول في المعبر أن هذه الاجراءات التعسفية وغير المبررة تكبد التجار خسائر فادحة يومياً. كما أن ما نسبته ٥٠ في المائة فقط من الشاحنات تدخل معبر المنطار قياسا بالوضع السابق للإغلاق أي قبل تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠م, وان البضائع مقتصرة على اللحوم والألبان والفواكه والأثاث، في حين تم منع جميع أنواع مواد البناء من الدخول إلى القطاع.

ومن جهة أخرى لا تزال إدارة ميناء اسدود تواصل احتجاز ما يزيد على ٢٨٠٠حاوية " كونتينر" من

البضائع المختلفة الواردة لتجار فلسطينيين منها ٨٥٠ حاوية تعود لتجار غزيين . كما يوجد قيد الاحتجاز حمولة ثلاث سفن من مواد البناء و٩٠٠ سيارة وكلها تعود لتجار من محافظة غزة . ولا يزال معبر صوفا مغلقا أمام عشرات الشاحنات المخصصة لنقل مادة الحصمة التي تستخدم في البناء ورصف الطرق .

٢- استمرار تدهور القطاع الصناعي

لا يزال قطاع الصناعة يشهد تراجعا كبيرا جراء استمرار الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة لأن أكثر من ٩٠ بالمائة من مدخلات الصناعة من المواد الخام يتم استيرادها من الخارج، وترفض اسرائيل تخليصها من الموانئ الاسرائيلية . إن هذه الإجراءات أدت إلى انخفاض إنتاجية القطاع الصناعي ، ومن هذه الصناعات : صناعة الأغذية التي انخفضت إلى نسبة ٨٠٪، والصناعات الإنشائية انخفضت إلى نسبة ٩٠٪، و الصناعات الكيماوية والبلاستيكية انخفضت إلى نسبة ٧٥٪، وكذلك صناعة النسيج التي انخفضت إلى نسبة ١٠٠٪، والصناعات الحرفية انخفضت إلى نسبة ٨٥٪ ... غيرها من الصناعات ، كما أن هناك بعض الصناعات التي توقفت بالكامل.

إن وجود المواد الخام في الموانئ الإسرائيلية وعدم السماح لها بالدخول إلى محافظات الوطن يترتب عليه دفع أموال إضافية عن كل يوم تأخير الأمر الذي يعني زيادة تكاليف هذه المواد .

٣- استمرار تدهور القطاع الزراعي .

إن قطاع الزراعة من أكبر القطاعات التي أصابها الضرر نتيجة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغر بية وذلك لأسباب عديدة منها:

- أن الحصار تزامن مع موسم قطف الزيتون، والتوت الأرضي، ومحصول الجوافة.
- أن العديد من الأراضي الزراعية تقع بالقرب من مواقع لجنود الاحتلال.
- هناك زيادة في عدد الدونمات التي زرعت هذا الموسم لسد حاجة السوق خاصة محصول الجوافة والخيار والطماطم والبطاطس وغيرها من الخضار في مقابلة مع المهندس ماهر زهدي أبو عمشة الذي يعمل في اتحاد لجان العمل الزراعية وهو من أصحاب الاراضي في منطقة بيت لاهيا أفاد بان اسرائيل سوف تعتمد على المزارع الفلسطيني هذا الموسم لأن المزارعين الاسرائيليين لا ينوون الزراعة هذا الموسم بناء على معتقدات دينية توراتية حسب ادعاءاتهم، لهذا السبب زاد المزارع الفلسطيني من الدونمات المزروعة .
- تجريف وتخريب مئات من الدونمات المزروعة واقتلاع آلاف الأشجار المثمرة من قبل قوات الاحتلال .

وقد قدرت وزارة الزراعة الفلسطينية خسائر قطاع الزراعة عبر تقرير لها حصل المركز عليه بحوالي ٣,٧ مليون دولار يوميا، وهذا يعني أن مجمل الخسائر من بداية الإغلاق وحتى تاريخ إعداد هذه النشرة تفوق المائة مليون دولار عدا عن الخسائر الناتجة عن التدمير والتخريب للممتلكات والرسوم المفروضة على المستوردين الفلسطينيين مقابل وجود البضائع في الموانئ الاسرائيلية .

ومن جهة أخرى يوجد في قطاع غزة ١ ٧٠٠٠ دونم من البيوت البلاستيكية " حمامات" تكلفة زراعة البيت الواحد في هذا الموسم وصلت إلى ١٥٠٠ دينار أردني تعتبر بطبيعة الحال خسارة كبيرة لعدم امكانية المزارع من تعويض هذه المبالغ.

٤- استمرار منع العمال من التوجه إلى أماكن عملهم

لا يزال الاحتلال الاسرائيلي يمنع حوالي ١٢٠٠٠٠ عامل من الذهاب إلى أماكن عملهم من قطاع غزة والضفة الغربية ، كما تضرر اكثر من ٨٠٪ من مجموع العمال الذين يعملون داخل محافظات الوطن شماله وجنوبه, وقد قدرت وزارة العمل الخسائر اليومية الخاصة بالعمل والعمال بحوالي ٦,٢٥٠,٠٠٠ دولار يشمل هذا الرقم خسائر جميع العمال في كافة القطاعات (عمال داخل اسرائيل عمال محليين) وبعملية حسابية بسيطة للخسارة منذ بدء الإغلاق على صعيد العمل والعمال وحتى تاريخه يكون كالتالي :-

(٦,٢٥٠,٠٠٠ × ٣٠ يوم = ١٨٧ ٥٠٠٠٠٠ دولار)

هذا بجانب ما فقدته السلطة الو طنية الفلسطينية من مدخولات الضرائب والتأمين الصحي التي تجبى عادة من هؤلاء العمال والتي تقدر بـ ٥٠٠٠٠٠٠ دولارا شهريا .

إن الجدول التالي يبين حجم الخسائر التي مني بها الاقتصاد الفلسطيني في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وقد تم الإعتماد على التقارير التي صدرت عن وزارة الاقتصاد الفلسطيني وعن وزارة العمل والعمال

القطاع	الخسائر بالمليون
العمال	١٨٧,٥
الزراعة	١٠٣
النقل	٥
الصناعة	٦٠
السياحة	٣٠
التجارة	٣٠
الواردات	٧٥
المجموع٤٩٠ مليون دولار ونصف خلال ثلاثين يوم	

ثانيا : استمرار تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة

لم يطرأ أي تغير على سياسة سلطات الاحتلال تجاه القيود التي تفرضها على دخول كميات الأدوية إلى قطاع غزة، في حين يحرم عشرات المرضى من تلقي العلاج اللازم خارج القطاع.

وقد أفاد د. رياض الزعنون وزير الصحة بأن العديد من الطائرات المحملة بأدوية ومعدات طبية وسيارات إسعاف من قطر والسعودية قد هبطت إلى مطار العريش في مصر لأن سلطات الاحتلال منعتها من الوصول إلى مطار غزة الدولي، الأمر الذي جعلها تفرغ حمولتها في مخازن قريبة من المطار. كما أفاد الزعنون أن طائرتين سعوديتين مخصصتان لنقل الجرحى من غزة إلى السعودية قد هبطتا أيضا في مطار العريش لعدم تمكنهما من الهبوط في مطار غزة بسبب الإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال على المطار.

ومن جهة أخرى أشار مصدر مسئول في وزارة الصحة بأن مستشفيات اسرائيلية تعاملت مع بعض الحالات التي حولت إليها بطريقة غير إنسانية. وفي هذا السياق ناشدت مو اطنة غزية عبر الصحف وزير الصحة بعدم إرسال الجرحى إلى المستشفيات الإسرائيلية مؤكدة على تعرضها لمعاملة قاسية أثناء مرافقتها لإبن شقيقها ناصر الريزي المصاب بالشلل .

كما احتجزت قوات الاحتلال الاسرائيلية يوم السبت الموافق٢١/١٠/٢٠٠٠م سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني على متنها الجريح محمد ناصر أبو زيد المصاب بالصدر وحالته حرجة وذلك في معبر الكرامة المؤدي إلى نهر الأردن " جسر الملك حسين " بدعوى أنه مطلوب لقوات الاحتلال . كما منعت قوات الاحتلال صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٥/١٠/٢٠٠٠م سبعة مرضى من قطاع غزة مصابين بمرض السرطان من مغادرة القطاع لتلقي العلاج في مستشفى أسوتا الإسرائيلية. وعلم المركز أن هؤلاء المرضى كانوا يتلقون العلاج الكيماوي في المستشفى المذكور منذ مدة وبواقع مرتين في الأسبوع.

وفي تاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٠م تم تحويل الطفل ديب إبراهيم النجار من مستشفى الشفاء في غزة إلى إحدى مستشفيات الأردن جراء إصابته بعيار معدني في رأسه حيث سمح للطفل بالدخول، ولكن تم منع والده إبراهيم النجار من الدخول مع العلم أن الطفل ديب يبلغ من العمر ١٣ عاما، الأمر الذي يعني أنه بحاجة ماسة لمرافق من العائلة.

ثالثا : استمرار منع زيارة ا لمعتقلين

على الرغم من الإتفاقيات التي وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول إطلاق سراح المعتقلين السياسيين إلا أن سلطات الاحتلال لا تزال تحتجز آلاف المعتقلين داخل سجونها، ومنذ بداية الإغلاق في يوم الجمعة الموافق ٢٩/٩/٢٠٠٠م وحتى تاريخه منعت إسرائيل أهالي المعتقلين من زيارة ذويهم وأبنائهم في السجون.

رابعا : نقص في المواد الغذائية

يعاني قطاع غزة من نقص في المواد الغذائية جراء الإغلاق الذي لا تزال تفرضه سلطات الاحتلال على مناطق السلطة الفلسطينية للأسبوع الرابع على التوالي، حيث نفذت العديد من السلع الأساسية من المحلات التجارية مثل العدس والفول وبعض أنواع البقوليات الأخرى. كما أدى استمرار الإغلاق إلى نفاذ كميات كبيرة من مخزون القمح الذي يستخدم في صنع الدقيق. كما لا تزال قوات الاحتلال تمنع إدخال المعونات الغذائية إلى قطاع غزة، ومن الجدير ذكره هنا أن عشر ات الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية تقف منذ عدة أيام على الحدود المصرية في انتظار السماح بإدخال حمولتها، وفي هذا السياق حذر وزير التموين من تلف هذه الأغذية محملا السلطات الإسرائيلية مسئولية ذلك.

خامسا : استمرار الحرمان من زيارة الأماكن المقدسة

لما كان الإغلاق الإسرائيلي على مناطق السلطة الفلسطينية محكما وشاملا كل المنافذ فقد حرم أكثر من مليون نسمة في قطاع غزة من ممارسة حقهم في العبادة خاصة المسلمين الذين لم يتمكنوا من زيارة القدس في ذكرى الإسراء والمعراج الذي صادف حلوله يوم الثلاثاء الماضي الموافق ٢٤/ ١٠ /٢٠٠٠م، كما حرم أكثر من ٣٠٠٠ مسيحي يسكنون في قطاع غزة من زيارة الأماكن المقدسة في كل من القدس وبيت لحم .

سادسا : شلل تام في قطاع البناء والعمران

منذ بداية الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة لم يدخل أي نوع من مواد البناء سواء كان عبر الأراضي الإسرائيلية أو عبر معبر رفح التجاري على الحدود المصرية. كما لا تزال سلطات الاحتلال تحتجز حمولة ٣ سفن من الإسمنت في ميناء اسدود. وقد أدى ذلك إلى توقف شبه تام في حركة البناء وقد شمل هذا المنازل والمساجد والمؤسسات والعديد من المشاريع العمرانية التي توقف العمل بها .

سابعا : قيود على حرية الحركة

تستمر سلطات الاحتلال في تنكرها لحق المواطنين في الحركة بحرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. حيث لا تزال تمنع حرية التنقل من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعكس. كما لا تزال تمارس إجراءات استفزازية بحق المواطنين داخل مدن القطاع. فمنذ ثلاثة أيام على التوالي تنصب قوات الاحتلال حواجز بين المدن والمحافظات في قطاع غزة وتقوم بتفتيش السيارات والركاب. كما تقوم بمصادرة السيارات التي تراها مناسبة لها. كما جردت عدد من أفراد الأمن الفلسطينيين من سلاحهم وصادرته أثناء مرورهم عبر هذ ه الحواجز متوجهين إلى بيوتهم . وفي خطوات تصعيدية عززت قوات الاحتلال من تواجدها على الشارع الرئيسي الذي يربط شمالي غزة بجنوبه (شارع صلاح الدين) في المحاور التالية :

١- مدخل الطريق الفرعي المتجه شرقا لمستوطنة موراج (رفح).
٢- مدخل الطريق المتجه غربا إلى مستو طنات غوش قطيف (رفح).
٣- مفترق غوش قطيف ومدخل طريق كيسوفيم (خان يونس).
٤- بالقرب من مستوطنة كفاردا روم (وسط القطاع).

وبموجب هذه التعزيزات عزلت قوات الاحتلال شمالي غزة عن جنوبه يوم الخميس الموافق ٢٦/١٠/٢٠٠٠ ولم يتمكن السكان من التنقل من وإلى هذه المناطق. وفي هذا السياق ذكر العاملون في جمعية أطفالنا للصم بأن قوات الاحتلال لم تسمح لعدد من الأطفال الصم الذين يتلقون خدمات في الجمعية المذكورة من العودة إلى بيوتهم, رغم تدخل المؤسسات الدولية من أجل ذلك مما اضطر إدارة الجمعية إلى توزيعهم على بيوت أقاربهم في مدينة غزة بعد مشاورات مع أهاليهم.

الخلاصة

بعد مرور أربعة أسابيع على الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة تستمر معاناة الشعب الفلسطيني وتتدهور ظروفه المعيشية بصورة متزايدة. وفي قطاع غزة يواجه المواطنون مستقبلا مجهولاً ، وتسود حالة من الإحباط جراء الممارسات الإسرائيلية القمعية وسياسة العقاب الجماعي والتجويع التي تمارسها سلطات الاحتلال بشكل مخطط له مسبقا .

إن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان إذ ينظر بخطورة ذلك على حدوث كارثة اقتصادية و اجتماعية وسياسية وإنسانية بحق الشعب الفلسطيني. كما يعرب عن قناعته بان السياسة التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني تتنافى مع كل المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان . لذا يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الانسان المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع أنواع الحصار .

مركز الميزان لحقوق الإنسان.

حصاد سياسات التخريب والتدمير الاقتصادي التي تنتهجها إسرائيل

مقدمـة

تقوم قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ومنذ يوم الجمعة ٢٠٠٠/٩/٢٨، بسلسلة من الاعتداءات المنظمة بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي داخل إسرائيل. حيث أطلقت تلك القوات النار على المصلين في المسجد الأقصى وعلى المدنيين الفلسطينيين في مناطق الضفة والقطاع وداخل إسرائيل. وقد قامت تلك القوات باستخدام القوة المفرطة والقوة المميتة بحق هؤلاء المدنيين وممتلكاتهم، مستخدمة الرصاص الحي والمتفجر والطائرات العمودية والصواريخ المضادة للدروع وقد تسبب ذلك في سقوط ٨٠ شهيدا وما يزيد عن الأربعة آلاف جريح وتسبب أيضا في تدمير ممتلكات مدنية من مباني وأراضي وسيارات كما واستهدفت الفرق الطبية وسيارات الإسعاف. وقامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بإعمال سياسة التجويع والحصار بحق المدنيين الفلسطينيين حيث قامت بفرض حصار شامل على الضفة الغربية وقطاع غزة أغلقت بموجبه كل نقاط العبور من وإلى الأراضي المحتلة وأغلقت مطار غزة الدولي ومعبر رفح ومعبر الكرامة على الحدود الأردنية ومنعت حركة المواطنين والتبادل التجاري تماما. وقد قام مركز الميزان منذ اندلاع الأحداث بنشر العديد من البيانات والمعلومات حول المجازر التي ترتكبها تلك القوات من خلال ما يقوم به من توثيق ومراقبة على مدار الساعة، وفي هذا التقرير فإن المركز يلقي بالضوء على الأضرار التي تعرضت لها الممتلكات المدنية من قبل تلك القوات والآثار الاقتصادية الناجمة عن الحصار المفروض عليها.

توطئة قانونية

احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، في حرب عدوانية في العام ١٩٦٧ لتكمل بذلك احتلالها ما تبقى من أرض فلسطين، وقامت بفرض حكمها العسكري عليها ومنذ ذلك التاريخ والمجتمع الدولي يقر ويؤكد على أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة وأ ن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩ تنطبق عليها قانونا وبأن دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي ملزمة بتطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية.

ومنذ العام ١٩٦٧ تقوم تلك القوات بالانتهاك المنظم لأحكام الاتفاقية ومجمل قواعد القانون الدولي في إدارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة وعلاقتها بالسكان المدنيين. جدير بالذكر أن القانون الدولي الإنساني وجزء أساسي منه اتفاقية جنيف الرابعة تهدف لتوفير الحماية لضحايا الحروب وتحديدا للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، لذا فهي تؤكد على أن دولة الاحتلال ليست مطلقة

اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم و أ لا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي .

إن الأهداف المدنية سواء الأفراد المدنيين أو الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن إي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيودا صارمة وتحريما كاملا لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة الأراضي المحتلة. إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وعلى درجة كبيرة من الضرورة وهما مبدأ التمييز : وهنا لابد من التأكيد على أن المقصود أن هناك عمليات حربية وقوات متحاربة، وفي سياق تنفيذ العمليات الحربية يجب أن يكون هناك تمييز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة سواء من حيث الأساليب أو الأسلحة بما يضمن حدوث أقل الأضرار والمعاناة الممكنة.

مبدأ التناسب: ويعني أنه يجب أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح أو بالممتلكات التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها.

وتنص المادة ٢٣ من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة ٣٣ من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة ٥٣ من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان ١٤٦ و١٤٧ من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة ١٤٧ على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل"أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية،

وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية. أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية "

أما المادة ١٤٦ فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

من خلال رصد ما قامت به قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منذ يوم الجمعة ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى إعداد هذا التقرير، فإنها قامت بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة وعلى وجه الخصوص تلك القواعد ا لتي تحكم سلوك القوات المحتلة بعلاقتها بالسكان المحميين وممتلكاتهم. فكما يبين التقرير بالتفصيل:

١- قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وبشكل منظم باستخدام القوة المفرطة والقوة المميتة بحق السكان المدنيين في استهداف واضح يراد به إيقاع أكبر عدد من القتلى في صفوفهم، وأن ما قامت به تلك القوات هو "قتل عمد" بحق أفراد محميين وهو ما يعتبر جريمة حرب كما هو وارد في نصوص المواد أعلاه.

٢- إضافة إلى استهداف تلك القوات للسكان المدنيين، فإنها قد استهدفت الأعيان المدنية من مبان عامة ومبان سكنية وسيارات وأراض، مما تسبب في تدمير كبير لممتلكا ت المدنيين الفلسطينيين.

٣- استهدفت تلك القوات الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف وأعاقت عمليات إسعاف الجرحى في مواقع الأحداث بإطلاق النار على المصابين والمسعفين، كما قامت بإغلاق كافة المعابر من وإلى القطاع والضفة وفرضت حصارا شاملا، وأغلقت المطار الوحيد في قطاع غزة ومعبري رفح والكرامة على الحدودو المصرية والاردنية مما أعاق نقل الجرحى من ذوي الإصابات الخطيرة الذين لا يتوفر لهم إمكانية إجراء العمليات الجراحية والعلاج المطلوب في المستشفيات الفلسطينية الضعيفة التجهيز والقدرة. كما أنها بقيامها بتلك الإجر ا ءات قد أعاقت تماما وصول المعونات الطبية والمساعدات الإنسانية التي تتبرع بها الدول ومؤسسات الإغاثة إلى مستشفيات الضفة والقطاع.

٤- إن فرض الحصار الشامل على الضفة والقطاع، وعلى مدن الضفة كل منها على حدة، ناهيك عن أنه ينتهك بشكل مباشر حق الأفراد في الحركة والتنقل بين أجزاء الوطن الواحد (في الضفة والقطاع)، ويحظر دخول البضائع تماما منها وإليها، فإنه عقاب جماعي بحق السكان المدنيين المحميين وهو محرم تماما في القانون الدولي.

٥- إن استهداف المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم من حيث المبدأ محرم ولا يمكن تبريره، ولكن حتى هذا الإ جراء غير القانوني لم يميز بين طفل أو غيره أو مبنى سكني ومؤسسة تعليمية أو غيره.

٦- لم تراع تلك القوات مبدأ التناسب في استخدام القوة، حيث أقدمت على استخدام وسائل قتالية بحق سكان مدنيين غير مسلحين فقد استخدمت الرصاص الحي والمتفجر وطائرات الكوبرا المقاتلة والصواريخ المضادة للدروع وقامت بتصعيد قوتها بقصف مبان عامة بطائراتها ودباباتها في رام الله وغزة وأريحا.

٧- أطلقت العنان للمستوطنين اليهود ووفرت لهم الحماية الكاملة للاعتداء على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ودور عبادتهم. فناهيك عن أن وجود المستوطنات ونقل سكان يهود إليها هو انتهاك لأحكام القانون الدولي، فإن قيام المستوطنين في ظل حماية تلك القوات يراد به تنفيذ أعمال ثأرية واقتصاص وترهيب للسكان المدنيين وهو محظور تماما في القانون الدولي.

لم تكتف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلية بسياسة القتل المنظم، التي انتهجتها بحق المدنيين الفلسطينيين، بل انتهجت سياسة تخريب وتدمير اقتصادي شامل. طال الممتلكات المدنية وأوجه النشاط الاقتصادي، هدفت قوات الاحتلال إلى إرهاب المدنيين الفلسطينيين وتجويعهم، بنفس القدر الذي عملت فيه على تكبيد الاقتصاد الوطني الفلسطيني خسائر فادحة.

أولاً: تخريب وتدمير الممتلكات الخاصة

١- قصف وتدمير المنازل السكنية:

أ- قطاع غزة:

قامت قوات الاحتلال باستهداف المنازل السكنية في معظم محافظات قطاع غزة، فمن قصف المنازل بالصواريخ المنطلقة من طائراتها الحربية، إلى التدمير الشامل لعدد من المباني ، إلى فتح نيران الرشاشات من عيار ٥٠٠ ملم و٨٠٠ ملم، سواء من الطائرات أم من أبراج المراقبة. الأمر الذي هدد حياة المدنيين ، وأجبرهم على ترك منازلهم حرصاً على أرواحهم وأرواح عائلاتهم.

يذكر أن عمليات القصف كانت في معظم الأحيان دون سابق إنذار أو تحذير مما أدى لإصابة العديد من المدنيين، حيث أصيب المواطن سعدي محمد مصلح زعرب في ذراعه اليمنى في الساعة ١,٣٠ من بعد منتصف ليل الثلاثاء ٢٠٠٠/١٠/٣

الجدول التالي يوضح البيوت التي استهدفتها آلة الاحتلال الحربية:

اسم مالك المنزل	التاريخ	نوع الاعتداء والضرر الملحق	المكان
صالح محمد محمد الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٥،٤،٣	اطلاق صواريخ وزخات رصاص من طائرة ومن برج المراقبة ببوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية	رفح – بجوار بوابة صلاح الدين
مصباح حسن حسين موافي	٢٠٠٠/١٠/٦،١	اطلاق صواريخ وزخات رصاص من طائرة ومن برج المراقبة ببوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية	رفح – بجوار بوابة صلاح الدين
حسين محمد زايد عيد	٩/٣٠ و٢٠٠٠/١٠/٧	اطلاق صواريخ وزخات رصاص من طائرة ومن	رفح – بجوار بوابة

العال		برج المراقبة ببوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية	صلاح الدين
محمد سلامة شتيوي قشطة	٢٩/٩و٧،٩/١٠/٢٠٠٠	اطلاق صواريخ وزخات رصاص من طائرة ومن برج المراقبة ببوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية	رفح – بجوار بوابة صلاح الدين
سعدي محمد مصلح زعرب	٢٠٠٠/١٠/٣	اطلاق صواريخ وزخات رصاص من طائرة ومن برج المراقبة ببوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية	رفح – ش البحر مقابل شرطة تل السلطان
سلامة أحمد أبو هاشم	٢٠٠٠/١٠/٥،٢	زخات من الرصاص، برج المراقبة	رفح – ش البحر مقابل شرطة تل السلطان
سمير حسن صالح الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢	اطلاق صواريخ وزخات رصاص من طائرة ومن برج المراقبة ببوابة صلاح الدين على الحدود الفلسطينية المصرية	رفح – بجوار بوابة صلاح الدين
أحمد خليل السطري	٢٠٠٠/١٠/١٠	إطلاق رصاص من عيار ٥٠٠ ملم من طائرة	مدخل رفح الشمالي
عطية خليل السطري	٢٠٠٠/١٠/١٠	إطلاق رصاص من عيار ٥٠٠ ملم من طائرة	مدخل رفح الشمالي
زياد السطري	٢٠٠٠/١٠/١٠	إطلاق رصاص من عيار ٥٠٠ ملم من طائرة	مدخل رفح الشمالي
محمد حسين إبراهيم	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
أحمد خليل السهلي	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
خالد محمد الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
أحمد خليل علي الإسكافي	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
خليل محمد خليل شلوف	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
شدوان عبد حسن السحار	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
حنان حسن طلبة	٢٠٠٠/١٠/٥،٧،٦	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
مروان محمد أبو علقة	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
حاتم علي حسن ياسين	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
صبحي محمد سلامة	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
زياد محمد عبد الرحمن ذياب	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
باسل فايز فياض	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
أحمد عبد الله زطام	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
محمود وشاح	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
نضال سليمان ياسين	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء

أحمد خريس	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
خالد البدو	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
رمضان محمد عواد	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
سامي سليمان عودة	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
أديب أحمد اللوباني	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
تيسير قاسم الحدري	٢٠٠٠/١٠/٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	. أبراج مفرق الشهداء
أحمد محمد يوسف أسعد	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
خالد حسن أحمد شاهين	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
موفق تركي قاسم مطر	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
خليل داود الديش	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
أحمد جابر محمد غنيم	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
عبد العزيز محمد شامية	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
إبراهيم خليل إبراهيم البسيوني	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
أحمد جمعة البسيوني	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
محمد عبد الله العرابلة	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
فتحي عبد الرؤوف السعدي	٢٠٠٠/١٠/٥،٦،٧،٨	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
محمد عبد الفتاح عطية	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
علي سليمان عودة العرجان	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
حاتم محمود الصعيدي	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
عبد الناصر محمد حميد	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
شكيب يوسف حسن	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
عزيزة حسن أبو هية	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
مصلح نصار	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
باسل إبراهيم أبو مرسة	٢٠٠٠/١٠/٨،٧،٦،٥	قصف بالطائرات ثم نسف البناية بالكامل	أبراج مفرق الشهداء
جواد عبد الحكيم عبد الحي حجازي	٢٠٠٠/١٠/١٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	مدينة بيت لاهيا
عبد الرحمن أحمد	٢٠٠٠/١٠/١٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	مدينة بيت لاهيا

منير مصطفى لا في	٢٠٠٠/١٠/١٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	مدينة بيت لاهيا
عادل محمد محمود حمودة	٢٠٠٠/١٠/١٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	مدينة بيت لاهيا
يسري حمد حمدان قشطة	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	رفح
سالم محمد محمد الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
أحمد حمدان محمد الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تلفزيون، خزانات مياه، شبابك	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
محمود حماد الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
زياد حمدان الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تكسير زجاج النوافذ والأبواب	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
عطية محمد عثمان الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	الألواح الزجاجية لتسخين المياه	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
حمدان أحمد داود الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تكسير زجاج النوافذ	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
موسى محمد محمود قشطه	٢٠٠٠/١٠/٢٢	جدران السطح	رفح بجوار بوابة صلاح الدين، جهة اليسار
يوسف محمد محمود قشطة	٢٠٠٠/١٠/٢٢	اصابة الزوجة، وطفلها أحمد في أنحاء الجسم	صلاح الدين
مصطفى حمد حمدان قشطة	٢٠٠٠/١٠/٢٢	صاروخ أدى الى قصف الجزء العلوي من المنزل	رفح- مقابل صلاح الدين
يوسف محمود حسن قشطة	٢٠٠٠/١٠/٢٢	زجاج أدى الى تدمير النوافذ	رفح- مقابل صلاح الدين
صلاح سالم الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	اختراق الرصاص للنوافذ	رفح- مقابل صلاح الدين
عبد الحميد محمد الشاعر	٢٠٠٠/١٠/٢٢	اختراق الرصاص للنوافذ	رفح- مقابل صلاح الدين
فاروق محمد عليان بريكة	٢٠٠٠/١٠/٢١،٢٢،٢٣	أربعة نوافذ، جدران المنزل	رفح الغربية، بجوار برج الفيروز
محمود سليم سليمان حجازي	من ٢٠٠٠/٩/٣٠، الى ٢٠٠٠/١٠/٢٣	اصابة عدد من النوافذ وخزانات المياه	برج الفيروز – شارع البحر – تل السلطان
محمد اسماعيل حاق	من ٢٠٠٠/٩/٣٠، الى ٢٠٠٠/١٠/٢٧	النوافذ، لاقط الأقمار الصناعية	برج الفيروز – شارع البحر – تل السلطان
محمد سلامة شتيوي قشطه	من ٢٠٠٠/٩/٣٠، الى ٢٠٠٠/١٠/٢٢	واجهة المنزل، النوافذ	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
صالح محمد محمد قشطه	٢٠٠٠/١٠/٢٢	جهاز تلفزيون و جهاز حاسوب و حرق غرفة نوم بالكامل	رفح بجوار بوابة صلاح الدين
خضر إسماعيل محمد	٢٠٠٠/١٠/١٦	كسر ثلاثة ألواح من السقف	رفح – الشابورة

سبيكة			
جمعة عبد العزيز العجولي	٢٠٠٠/١٠/١٦	كسر لوحين من السقف، جزء من غرفة النوم	رفح – الشابورة بلوك A
عماد حمد حمدان لشطه	٢٠٠٠/١٠/٢٢	تكسير زجاج الحمام الشمسي، شباك غرفة النوم، جدران المطبخ	رفح مقابل صلاح الدين
محمود سليم سليمان حجازي	من ٢٠٠٠/٩/٣٠، إلى ٢٢/ ٢٠٠٠/١٠	واجهة البرج، حزانات المياه	برج الفيروز، تل السلطان
طلال محمد حسن نوفل		هدم منزله كلياً ومساحته ١٢٠م٢ وتجريف أرض ٧٥٠م٢ وبها ٢٤ شجرة	القرارة
عادل سليمان أبو جويعد		هدم منزله كلياً ومساحته ٢٠٠م٢ وتجريف أرض وبها٤ شجرات	القرارة

ب- الضفة الغربية

استهدفت الآلة الحربية للاحتلال العشرات من المنازل السكنية الآمنة في محافظات الضفة الغربية، حيث قامت قوات الاحتلال بقصف المنازل من الرشاشات عيار ٥٠٠ ملم و٨٠٠ ملم، بالطائرات، أو من المواقع العسكرية المنصوبة على أسطح المنازل العربية على خطوط التماس، أو من المواقع المتواجدة على التلال المحيطة بالأحياء السكنية الفلسطينية. تسبب قصف المنازل العشوائي وغير المبرر من قبل قوات الاحتلال في إصابة العديد من المواطنين وهم في منازلهم ويوضح الجدول التالي ما تعرضت له منازل مواطنين في الضفة الغربية:

الرقم	الاسم	المكان	نوع الضرر
١	أمين فهمي عايد	شارع الهاشمية/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢	سلمان الشيخ	شارع الهاشمية/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣	سعيد إبراهيم	شارع الهاشمية/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٤	محمد سعود عطوة	شارع جبل الطويل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٥	محمود القرعان	شارع الهاشمية/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٦	حلمي أحمد عوض	شارع الهاشمية/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٧	عقل أحمد عوض	شارع الهاشمية/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٨	محمد صادق التكروري	الخليل/ البيرة	إطلاق رصاص مما أدى لإصابة ابنته سهير ٢٤ عاماً بالقدم اليمنى
٩	نضال محمد التكروري	الخليل/ البيرة	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٠	نايف التكروري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١١	حمزة عبد الشاكور الزرو	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٢	موسى محمود الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٣	سمير التكروري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٤	حمدي عبد المغني الزرو	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٥	شحدة محمد إسماعيل الزرو	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٦	شعبان عبد الشاكور شويكي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٧	فريد الرازم	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث

١٨	عبد العزيز عبد الله الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
١٩	عايد عبد العزيز الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٠	عادل عبد اللعزيز الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٢	محمد عبد العزيز الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٣	زايد عبد العزيز الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٤	فرج عبد العزيز الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٥	نافذ عبد العزيز الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٦	وايد سعيد الزعتري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٧	عطا سعيد الزعتري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٨	فتحي سعيد الزعتري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٢٩	مصطفى عبد الله الجمل	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٠	محمد رفعت محمد ناجي الزعتري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣١	حودت البطش	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٢	عبد الحكيم هاشم قنيبي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٣	عز الدين مصطفى القواسمي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٤	محمد يونس القواسمي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٥	محمد صبحي الفاخوري	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٦	خضر عابدين	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٧	إسحاق القواسمي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٨	حسن مسلم	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٣٩	شهاب القواسمي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٤٠	محمود العقيلي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٤١	حامد العقيلي	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٤٢	رزق الحربيات	الخليل	إحداث أضرار في المنزل سواء في المبنى أو الأثاث
٤٣	عبد أحمد صافي أبو الكباش	مفرق السموع/ الخليل	رصاصة بالقدم اليسرى على يد المستوطنين
٤٤	مفيد الشرباتي	الخليل	أضرار في الجدران و الشبابيك وخزانات المياه
٤٥	عمر راشد مرقة		أضرار في الجدران و الشبابيك وخزانات المياه
٤٦	عبد السميع عبد الهادي الزرو	الخليل	إصابة الظهر
٤٧	ماهر أبو زينة		اصابة ابنته بشظية في القدم
٤٨	جمال محمد عبد الحميد حمود	البيرة	إصابة وضرب وكسر في الجمجمة على يد المستوطنين
٤٩	عماد راجي قميصة	بيت ساحور	تحطيم زجاج المنزل والأباجورات و الثلاجة
٥٠	ناجي حنا قميصة	بيت ساحور	تحطيم زجاج الشبابيك (رصاص)
٥١	حنا جبر قميصة	بيت ساحور	تحطيم زجاح الشبابيك (رصاص)
٥٢	حنا جبر صبابا	بيت ساحور	تحطيم جميع زجاج المنزل (رصاص)
٥٣	خليل+ خضر أبو عيطة	بيت ساحور	اقتحم الجنود المنزل وحجز الأهل في غرفة (٤أطفال)
٥٤	ابراهيم عطون	بيت ساحور	ضرب المنزل بالصواريخ + تكسير تام للزجاج
٥٥	جورج حلاوة الأطرش	بيت ساحور	تحطيم الشبابيك والجدران الخارجية والداخلية
٥٦	سامي أبو فرحة	بيت ساحور	تحطيم الشبابيك و حفر في الجدران

٥٧	محمد صقر	بيت ساحور	الجدران و الأشجار و الزجاج
٥٨	جريس مفرح رشماوي	بيت ساحور	تكسير الزجاج (رصاص)
٥٩	حيدر زحلان	بيت ساحور	رصاص داخل المنزل+ تحطم الزجاج
٦٠	سري اليتيم	بيت ساحور	تحطيم الزجاج و أدوات المطبخ (رصاص)
٦١	سليم فرح رشماوي	بيت ساحور	تحطيم كامل للزجاج (رصاص)
٦٢	جورج مسلم بنورة	بيت ساحور	تحطيم شبابيك الأواب وقطع المطبخ (رصاص)
٦٣	ناجي جريس مرقص	بيت ساحور	تحطيم الشبابيك، الكراسي، الجدران، الخزانات
٦٤	ممدوح شاهين	بيت ساحور	الشبابيك والجدران ·(رصاص)
٦٥	ماهر دنون	بيت ساحور	تحطيم الشبابيك، غرفة النوم، الجدران، المطبخ
٦٦	جلال+ جريس مصلح	بيت ساحور	الزجاج، والجدران (الرصاص)
٦٧	خريستو أبو عيطة	بيت ساحور	ضرب سيارتين بالرصاص
٦٨	عمار زيدان	طولكرم	واجهة المنزل، الستلايت
٦٩	عمارة أحمد الحمودة	طولكرم	الواجهة الغربية للعمارة مم أدى إلى تكسي الرجاج
٧٠	محمود عودة	طولكرم	ضرر في واجهة المنزل وإحدى الشبابيك
٧١	مريم أبو سبتية	طولكرم	ضرر في الواجهة الغربية للعمارة
٧٢	أكرم شويكة	طولكرم	تشويه الواجهة الغربية للعمارة
٧٣	عصام قنبر	طولكرم	تكسير زجاج الباص بالقرب من منزله
٧٤	جمال بدران	طولكرم	إصابة الواجهة الخارجية للمنزل
٧٥	عيسى الأشقر	طولكرم	رصاص مما أدى إلى تكسير الشبابيك
٧٦	سالم القص	طولكرم	ضرر في الواجهة الغربية للمنزل
٧٧	محمد حمدان بدير	طولكرم	إصابة الواجهة الغربية للمنزل وتكسي بعض الزجاج

لم يقتصر استهداف قوات الاحتلال الحربي بالقصف والتدمير للممتلكات الخاصة فقط، بل تصاعد الأمر لتقوم الدبابات والزوارق والطائرات الحربية الإسرائيلية يوم الخميس الموافق١٢/١٠/٢٠٠٠، بقصف المنشآت العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل انعدام وجود آية مقاومة من قبل المدنيين الفلسطينيين. حيث قامت القوات الحربية الإسرائيلية بقصف كل من :

الرقم	الاسم	المكان	الضرر
١	مركز الشرطة	البيرة – رام الله	تدمير في المباني والأثاث
٢	محطة السلام التلفزيونية	معظم مدن الضفة الغربية	تدمير الأبراج وانقطاع البث
٣	مركز الشرطة	أريحا	أضرار في المباني والأثاث.
٤	موقع قوات الـ١٧	غزة	أضرار في المباني والأثاث.
٥	مقر قيادة القوات البحرية	شمال مدينة غزة	أضرار في المباني والأثاث.
٦	مركز الشرطة	بيت لاهيا – شمال غزة	أضرار في المباني والأثاث والمنازل المجاورة
٧	مقر البلدية	بيت لاهيا – شمال غزة	تضرر من القصف الذي تعرض له مركز الشرطة
٨	مقر لحركة فتح	بيت لاهيا – شمال غزة	أضرار في المباني والأثاث
٩	كلية فلسطين التقنية		أضرار في المباني و الأثاث (قذائف مدمرة)
١٠			

لقد أدى قصف الطيران لإيقاع ٢٣ إصابة بين المدنيين ، ستة إصابات في غزة و١٧ في الضفة الغربية.

٢- دور العبادة

اسم المسجد	تاريخ الضرر	نوع الضرر	المكان
مسجد بيت تعمر	٢٠٠٠/١٠/٩	اقتحامه والبحث	بيت لحم
مسجد فلسطين	٢٠٠٠/١٠/٨	أضرار مكبرات الصوت والمئذنة وجدران المسجد	السواعرة
مسجد القعقاع بن عمرو	٩و٢٠٠٠/١٠	تحطيم زجاج المسجد	بيت ساحور
مسجد مخيم عايدة	٢٠٠٠/١٠/٢٠	تكسير زجاج النوافذ، سماعات المسجد، وأحجار المئذنة على	مخيم عايدة
مسجد ابن عثمان	٢٠٠٠/١٠/٢٠	قطع الأسلاك الخاصة بمكبرات الصوت	الخليل
مسجد عثمان بن عفان		إطلاق الرصاص إلى المئذنة وسماعات الأذان	الخليل في منطقة جبل الرحمة
مسجد خالد بن الوليد		اطلاق نار والقاء حجارة من قبل المستوطنين	الخليل منطقة الكسارة
مسجد الشيخ على البكاء		اطلاق نار على سماعات و مئذنة المسجد	الخليل في منطقة محلة الشيخ
مقام اليقين		اقتحام المسجد بعد كسر باب المقام وتفتيشه.	الخليل، في بلدة بني نعيم
مسجد الريان الواقع	٢٠٠٠/١٠/٩	اطلاق نار على مئذنة المسجد	الخليل، جبل الرحمة
مسجد السنية	٢٠٠٠/١٠/٩	كتابة شعارات معادية للإسلام والرسول باللغة العبرية على جدران المسجد وأبوابه.	الخليل، وسط البلدة
القدس الشريف	٢٠٠٠/١٠/٩	تم إغلاقه لفترة طويلة	القدس
حوارة الجديد	٢٠٠٠/١٠/١	إحراق عدد من المصاحف وكتب التفسير النبوي، وحرق أكثر ٦٠م٢ من سجاد المسجد	نابلس، المحاذي للطريق الرئيسية - نابلس

٣- معاناة العمال:

لقد عملت دولة الاحتلال دائماً على ممارسة كافة وسائل القهر ضد المدنيين الفلسطينيين، وكانت العمالة الفلسطينية معرضة لفقدان مصدر رزقها بسبب الإجراءات الإسرائيلية . قامت قوات الاحتلال بحرمان جميع العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر من التوجه لأماكن عملهم يوم ٢٠٠٠/٩/٣٠، كما سمحت بعد ذلك لعدد محدود،. وحسب ما أفادت به مصادر البحث الميداني لمركز الميزان، فإن إسرائيل سمحت لألفي عامل بالتوجه لأماكن عملهم وذلك يوم ٢٠٠٠/١٠/٥، إلا أن هذا الإجراء قوبل برفض السلطة الوطنية، لترفع العدد بعد ذلك إلى ١٨٠٠٠ الف عامل يوم ٢٠٠٠/١٠/١٣. إلا أن قوات الاحتلال أصدرت أمراً في نفس الليلة بإغلاق مناطق السلطة مما يلغي الموافقة السابق. ثم بعد ذلك قامت بإصدار ١٥ ألف تصريح قامت بتسليمها لوزارة العمل مباشرة. ورغم إصدار العدد الجديد من التصاريح، إلا أنه لم يسمح لأي عامل بالتوجه لمكان عمله. يذكر أن حجم العمالة المنظمة (الحاصلة على تصريح) يتراوح صعوداً وهبوطاً بين ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ، من سكان الضفة والقطاع وإذا أضفنا إلى ذلك عمال القدس والعمال الذين يتسربون من الضفة الغربية (بدون تصاريح) فإن ا لرقم يصل إلى ١٢٥,٠٠٠ عامل حسب التقد يرات. وبحساب متوسط أجر العامل الذي يبلغ ٢٧,٥ دولارا نقف على حجم السيولة المالية الصافية، التي تدخل لأراضي السلطة الوطنية والتي تبلغ حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار. هذا إلى جانب معدل البطالة الذي يتضاعف في حالة الإغلاق الشامل للمناطق. يذكر أن معدل البطالة في فلسطين يصل لـ ٢٤٪ يضاف إليها ١٥٪ عمالة داخل الخط الأخضر، و١٠ ٪ بطالة محلية مترتبة على توقف الصناعة المحلية، المعتمدة على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عبرها. حيث تم إغلاق جميع المعابر التجارية، التي لازالت تخضع للسيطرة الإسرائيلية الشاملة.

٤- قطاع الصناعة:

طال القصف الاسرائيلي المنشآت الصناعية ومن بين تلك التي طالها التدمير الكامل، مصنع الحديد الواقع على مفرق الشهداء جنوبي مدينة غزة، يوم ٢٠٠٠/١٠/٧ والذي تعود ملكيته للمواطن محمد رمضان العشي، والذي دمر بالكامل بما فيه من آلات ومواد خام وسوي المصنع بالأرض تماما، وتقدر الخسائر الأولية للمصنع حوالي مليون ونصف المليون دولار. وجدير ذكره أن المصنع يعمل به ثلاثون عاملا يعيلون ثلاثين أسرة، ويغطي المصنع جزءا كبيرا من احتياجات الضفة والقطاع من الحديد المسكوب.

قامت إسرائيل بإغلاق المعابر التجارية، الأمر الذي شل عجلة الصناعة الوطنية الفلسطينية، حيث تعتمد المصانع الفلسطينية على المواد الخام المستوردة عبر الموانىء الإسرائيلية. وعلى المادة الخام المستوردة من إسرائيل مما كبد قطاع الصناعة الفلسطينية خسائر يومية قدرها وزير الصناعة الفلسطيني بمليوني دولار. يذكر أن د. سعدي الكرنز صرح أن حجم العائدات الفلسطينية من تصدير

المنتجات الصناعية يصل ٥٠ مليون دولار شهرياً.

٥- الزراعة:

قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى تجريف ٤١,٥ دونم من الأراضي المزروعة بالحمضيات والزيتون في محافظات قطاع غزة (راجع الجدول التالي). كما و إن سياسة الإغلاق الشامل المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة تنعكس بشكل مدمر على قطاع الزراعة الفلسطيني الذي ي عتمد على التصدير سواء من غزة للضفة الغربية أو العكس أو الأردن ودول السوق الأوربية المشتركة، حيث تبلغ قيمة الانتاج الزراعي (حسب الجهاز المركزي للإحصاء) ٩٥٣,٦ مليون دولار في العام أي قرابة ٣١,٥ مليون دولار شهرياً. لا تقف انعكاسات الإغلاق فقط على السيولة المالية بقدر ما تؤدي إلى :

١- ضرب المحاصيل الزراعية في ظل عدم توفر الأسمدة والأدوية والمبيدات محلياً.

٢- ضرب قدرة المزارعين في ظل الخسارة الكبيرة التي يتكبدونها، مما يجعلهم يستنكفون عن هذه الحرفة.

٣- فقدان العاملين (الأجراء) لفرص عملهم.

٤- عدم توفر الأعلاف والأدوية للحيوانات والطيور مما يهدد هذا القطاع بالخطر الحقيقي.

تجريف ومصادرة الأراضي الزراعية:

الرقم	الاسم	التاريخ	المكان	نوع الضرر
١	إبراهيم الأشرم	٢٠٠٠/١٠/٧	مفترق الشهداء	تجريف ١٥ دونم من الحمضيات وتدمير بئر المياه ومضخته
٢	حيدر شرّاب	٢٠٠٠/١٠/٧	مفترق الشهداء	تجريف ١٠ دونمات مزروعة بالحمضيات والزيتون
٣	عطا أبو ظاهر	٢٠٠٠/١٠/٧	مفترق الشهداء	خزانات مياه مملوكة للمواطن الذي يعمل حارساً في بيارة حيدر شرّاب
٤	صهيب القرا	٢٠٠٠/١٠/١١	القرارة بجوار ومقابل مستوطنة كسوفيم	تجريف دونم ونصف مزروعة بالحمضيات
٥	محمد عرفة الجدبة	٢٠٠٠/١٠/٨	بيت لاهيا – بجوار مستوطنة دوغيت	تجريف أراضي وتقليع ٤٠ شجرة حمضيات

٦	أحمد الشنطي	٢٠٠٠/١٠/٨		تجريف أراضي وتقليع ٦٠ شجرة حمضيات
٧	ناصر رفيق جبايرة القرا	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف مساحة ١٨ دونماً مزروعة بأشجار الزيتون وعدده ١٨٠ شجرة
٨	صائب مصطفى القرا	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف أرضه المزروعة بأشجار الحمضيات وعددها ١٤٤ شجرة ومساحة الأرض ١٢ دونم
٩	حسان حسن القرا	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف أرضه المزروعة بأشجار الحمضيات عددها ١٢٠ شجرة ومساحة الأرض ١٠ دونمات
١٠	فايز لافي عابدين		القرارة	اقتلاع شجرة نخيل
١١	سليمان أبو ناهية	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تم إتلاف أرضه المزروعة بالبطاطا الحلوة ومسحتها ٨ دونمات ومضخة المياه.
١٢	سالم سويلم أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ثلاثة دونمات و شجرتان زيتون ولوز عدد ٢٥ شجرة
١٣	سويلم هداف أبو غنام	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف دونم واحد وبها شجرتا لوز مثمر وخط مياه للري
١٤	خلف حمدان أبو حجاج	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ٣٠ دونم مزروعة بالحمضيات والنخيل عدد ٧٤٣ شجرة من النوعين وهدم منزله بالكامل من الجهة الغربية و الشمالية
١٥	حافظ حمدان أبو حجاج	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف دونم واحد وبها خمسة شجرات من الزيتون المثمر الكبير وبها خطوط مياه للري مجهزة جيداً
١٦	جرير سويلم أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف دونمان ونصف وبها ٢٠ شجرة زيتون
١٧	عايش عياش أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ثلاثة دونمات بالزيتون واللوز عدد ١٥ شجرة و شبكة خطوط مياه
١٨	زهدي قاسم القدرة	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ثلاثة دونمات وبها ٦٠ شجرة زيتون
١٩	سعيد قاسم القدرة	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ٢ دونم وبها ٤٠ شجرة زيتون وبها خطوط مياه
٢٠	نصار عبد الله هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف دونم وبها شجر زيتون عدد ١٢ وشجرتين لوز و شبكة مياه
٢١	فاطمة سولم أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف دونم بها شجر زيتون عدد ١٥
٢٢	محمد سلامة أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ٣٠٠ م٢ وبها شجر زيتون عدد ٣ شجرات

٢٣	أيمن سويلم أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ٥٠٠ م٢ شجر زيتون وشبكة مياه
٢٤	محمد سليمان أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ١٥٠ م٢ وبها شجر زيتون عدد ٤ شجرات
٢٥	أحمد سليمان أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ١٥٠م٢ وبها شجر زيتون عدد ٣ شجرات
٢٦	سلامة سلامة أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ١٥٠م٢ وبها شجر زيتون عدد ٤ شجرات
٢٧	جهاد سليمان أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تحريف ١٥٠م٢ وبها شجر زيتون عدد ٥ شجرات
٢٨	علي سالم أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ١٥٠م٢ وبها شجر زيتون عدد ٤ شجرات
٢٩	رزق سالم أبو هداف	٢٠٠٠/١٠/١٩	القرارة	تجريف ١٥٠م٢ وبها شجر زيتون عدد ٤ شجرات

ثانيا: النقل والتبادل التجاري:

فرضت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصاراً على الأراضي الفلسطينية المحتلة وقد أخذ هذا الحصار شكلين:

١- حصار على المدن الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض، بحيث أصبحت بمثابة جزر معزولة .

٢- حصار يعزل الأراضي الفلسطينية عن العالم الخارجي.

قامت قوات الاحتلال بإغلاق جميع المعابر سواء التجارية أو المسافرين، وقد اختلف شكل الإغلاق من جزئي تدرج ليصبح شاملاً على جميع المعابر بما في ذلك مطار غزة الدولي.

١- معبر بيت حانون (إيرز)

أغلقت قوات الاحتلال معبر بيت حانون بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨، في وجه حركة التجارة. حيث توقف دخول الشاحنات الفلسطينية العاملة بنظام القافلة (ليفوي) والتي يقدر عددها بـ ١٢٠ شاحنة يومياً، تقوم بنقل البضائع ومواد البناء المستوردة من الخارج والتي تمر عبر الموانىء الإسرائيلية، الأمر الذي ضاعف من حجم الخسائر المادية الفلسطينية وترتب عليه بقاء البضائع الفلسطينية في الموانىء الإسرائيلية، فقد قدر حجم الأرضيات التي تدفع بدل أرضية (التخزين) بملايين الشواكل. كم تم وقف حركة المسافرين عبر المعبر ليسمح فقط يوم ٢٠٠٠/١٠/١٠ لحاملي بطاقة شخصية هامة جداً من الدرجة الأولى فقط، حيث يطال المنع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، مما أضعف أداء المجلس.

٢- إغلاق معبر صوفا

كما أغلقت معبر صوفا في رفح بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨، يذكر أن المعبر المذكور يشهد دخول ٢٥٠ شاحنة يومية تقوم بإستيراد الحصمة لأغراض البناء يومياً مما شل حركة البناء بشكل شبه كامل . إلى جانب الخسائر اليومية التي يتكبدها أصحاب الشاحنات التي تقدر بـ ٥٠٠ دولارا يومياً. كما أدى لإغلاق مصانع الخرسانة الجاهزة، وأفقد عمالها فرص عملهم. كما أدى إغلاق المعب ر المذكور لفقدان ١٢٠٠ عامل لفرص عملهم حيث يتوجه هذا العدد يومياً لأماكن عملهم داخل الخط الأخضر عبر هذا المعبر.

٣-إغلاق معبر كارني (المنطار)

أغلقت قوات الاحتلال معبر المنطار بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨، حيث أغلق كلياً وتم فتحه لمدة أربع ساعات يوم الخميس ٢٠٠٠/١٠/٢، ليعاد إغلاقه من جديد. و قامت قوات الاحتلال بإعادة فتحه يوم

الجمعة ٢٠٠٠/١٠/٣، لكن عملية الفتح لم تعكس نفسها على حركة التجارة، حيث امتنع أصحاب الشاحنات عن إرسال شاحناتهم بعد عمليات الحرق والتخريب التي تعرضت لها الشاحنات على أيدي الجنود الاسرائيليين والمستوطنين في قطاع غزة (أنظر الجدول اللاحق) .

٤- معبر رفح التجاري

تم إغلاق معبر رفح التجاري يوم ٢٠٠٠/١٠/٨ بشكل كامل، ولم يفتح حتى اليوم. يذكر أن معبر رفح التجاري هو المنفذ الوحيد المباشر لقطاع غزة حيث يشهد حركة تبادل تجاري نشطة جداً بين مصر والأراضي الفلسطينية، و بين الأراضي الفلسطينية والخارج عبر مصر.

٥- معبر رفح البري

إغلق معبر رفح البري وهو المعبر الوحيد على الحدود بين قطاع غزة ومصر، بشكل كامل أمام حركة ا لمسافرين بعد منتصف ليلة الأحد ٢٠٠٠/١٠/٨، وأعيد فتحة ليعمل بـ ١٥٪ فقط من طاقته يوم الثلاثاء ١٠/ ١ ٠/٢٠٠٠، وفي اليوم التالي ، تم تقليص عدد الموظفين الفلسطينيين إلى ٧ موظفين فقط يشملون كافة القطاعات جوازات وأمن وجمارك.. إلخ. يذكر أنه تم إعادة فتح المعبر يوم ٢٠٠٠/١٠/١٥ وتم إغلاقه بعد ساعتين من فتحه بسبب خلافات بين الإسرائيليين والجانب المصري.

٦- مطار غزة الدولي

اغلقت قوات الاحتلال المجال الجوي الفلسطيني أمام حركة الطيران من وإلى مطار غزة الدولي. حيث صرح رئيس سلطة الطيران المدني الفلسطيني، أن إسرائيل أغلقت المجال الجوي منذ الساعة الثانية بعد فجر الأحد ٢٠٠٠/١٠/٨ يذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بإغلاق المطار منذ تشغيله في ١٩٩٨/١١/٢٤

لقد كان لإغلاق المطار بالغ الأثر الذي لم يقف عند حدود إعاقة السفر حيث نجم عن حالة الإغلاق بقاء العديد من العائلات التي جاءت لقضاء الإجازة يذكر منهم عائلة عبد الحي الحنفي، حيث تقطعت بهم السبل رغم أن لديهم أبناء منتظمين في عدد من الجامعات العربية، في مصر واليمن والأردن. لقد عرَّض لإغلاق المطار حياة عشرات الجرحى الفلسطينيين من الانتقال إلى بعض الدول العربية للعلاج. حيث تم منع طائرة قطرية وأخرى إماراتية كان من المنتظر وصولها يوم الأحد على السادسة مساء. كما أعاق وصول المساعدات الإنسانية من أدوية ومعدات طبية كانت قد أرسلته قطر والإمارات وليبيا.

جدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري اليومي بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والخارج (حسب النصف الأول من العام ٢٠٠٠) يصل إلى :

١- مليون وتسعمائة الف دولار يوميا، صادرات الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل.
٢- خمسة ملايين وتسعمائة ألف دولار يومياً ، واردات من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.
٣- مليونان وثمانمائة ألف دولار يومياً ، صادرات الأراضي الفلسطينية إلى الخارج.

جدول يوضح الشاحنات الفلسطينية التي تعرضت للتخريب والتدمير، على أيدي قوات الاحتلال:

الرقم	الاســـــم	التاريخ	نـــوع الضـــرر	المكان
١	محمد حمدي مشتهى	٢٠٠٠/١٠/١	حرق شاحنة فولفو F12 قيمتها ٦٢٥٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية لتوقفها عن العمل.	معبر صوفا
٢	عزمي سليمان حمد	٢٠٠٠/١٠/١	حرق شاحنة مان قيمتها ٥٧٥٠٠ دولار و	معبر صوفا

			٥٠٠ دولار خسارة يومية.	
٣	عبد سعيد الكتناني	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو F12بقيمة ١٢٥٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر صوفا
٤	عاطف محمد الأسود	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ٢٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية.	معبر صوفا
٥	جمال نعمان حبيب	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ٢٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر صوفا
٦	زياد ياسين حجازي	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة مرسيدس بقيمة ١٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة توقف يومية	معبر صوفا
٧	فهمي عبد الهادي البطش	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ٣٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر صوفا
٨	شركة ناصر دياب	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ٣٠٠٠ دولارو ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر صوفا
٩	شركة البريم والعرجا	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ٢٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة توقف يومية	معبر صوفا
١٠	كمال إبراهيم السباغ	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ١٢٥٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة توقف يومية	معبر صوفا
١١	إسماعيل الخور	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو FHبقيمة ٣٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة توقف يومية	معبر صوفا
١٢	علي يونس النيرب	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة مرسيدس بقيمة ١٠٠٠ادولار + بضائع بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة توقف يومية	على الطريق الرابط بين معبر بيت حانون ودير سنيد
١٣	عبد الرحمن محمد النيرب	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة مرسيدس بقيمة ١٠٠٠ دولار + بضائع بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة توقف يومية	على الطريق الرابط بين معبر بيت حانون ودير سنيد
١٤	عبد الكريم محمد الريزي	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة مرسيدس بقيمة ١٠٠٠ دولار + بضائع بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	على الطريق الرابط بين معبر بيت حانون ودير سنيد
١٥	علي محمد علي شتيوي	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة سكانا بقيمة ٥٠٠ دولار + بضائع بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	على الطريق الرابط بين معبر بيت حانون ودير

				سنيد
١٦	رياض محمد عبد الله موسى	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة مر سيدس بقيمة ٣٠٠٠ دولار + بضائع بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	على الطريق الرابط بين معبر بيت حانون ودير سنيد
١٧	كمال سرحان دغمش	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو F12 بقيمة ٧٥٠ دولارو ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر بيت حانون
١٨	سمير نصار الأخرس	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو F12 بقيمة ٨٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر بيت حانون
١٩	رياض محمد ريحان	٢٠٠٠/١٠/١	أعمال تخريب شاحنة فولفو F12 بقيمة ٧٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار خسارة يومية	معبر بيت حانون

ثالثاً: قطاع التعليم

لقد تعرض قطاع التعليم لأضرار مباشرة، وأخرى غير مباشرة من جراء الحرب الشرسة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي:

١- أضرار مباشرة

استهداف المنشآت التعليمية بالقصف وإطلاق الرصاص بهدف الترويع، حيث قامت الدبابات الإسرائيلية بقصف مبنى كلية التربية الحكومية ، المجاورة لمفترق الشهداء في غزة مما أصاب المبنى بأضرار جسيمة في المباني والأثاث، حال دون مواصلة الدراسة في الكلية المذكورة. كذلك إطلاق الرصاص بشكل كثيف مقابل مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في رفح، وإطلاق الغاز المسيل للدموع تجاه بعض مدارس خان يونس القريبة من مستشفى ناصر.

٢- أضرار غير مباشرة

حيث حالت حالة الحصار المفروضة بين المدن وبعضها البعض دون تنقل الطلبة من غزة إلى جامعات الضفة، أو عودة الطلبة من القطاع الذين يدرسون في جامعات الضفة دون العودة إلى القطاع، جدير بالذكر أن شهر أكتوبر من كل عام يمثل بداية العام الدراسي الجامعي، مما يحول دون عودة الطلبة إلى مقاعد دراستهم ممن لم يتوجهوا قبل اندلاع الأحداث إلى جامعاتهم. كما وأن المعابر والمطار تحول دون توجه الطلبة إلى جامعاتهم خارج الضفة والقطاع. يذكر أن هناك حوالي ١٠٠٠ طالب من قطاع غزة يدرسون في جامعات الضفة الغربية، ناهيك عن عدد الطلاب من نفس الضفة، الذين يحول الحصار المفروض على مدن الضفة بينهم وبين الذهاب إلى جامعاتهم.

رابعاً: قطاع الصحة

تعرض قطاع الصحة لأضرار جسيمة، مباشرة وغير مباشرة جراء سياسات قوات الاحتلال:

١- أضرار مباشرة

قصف سيارات الإسعاف والمستشفيات الميدانية، بشكل يبرز همجية قوات الاحتلال، إلى جانب

استهداف سائقي الإسعاف والمرضين ، حيث أطلقت قوات الاحتلال رصاصها الحي على سائق الاسعاف بسام البلبيسي وأردته قتيلا أثناء محاولته إنقاذ الشهيد محمد جمال الدرة إبن الاثني عشر عاما الذي قتل عمدا في حضن والده ، كما تعرض سمير جودة سائق إسعاف ومجدي خليفة مسعف للاختناق بالغاز الذي أطلق داخل سيارة الإسعاف من حاجز التفاح بخان يونس. وبحسب ما أفادت به مصادر في وزارة الصحة فإن أربعة من سيارات الاسعاف لم تعد صالحة للاستعمال جراء الأضرار الكبيرة من النيران التي تعرضت لها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي.

٢- أضرار غير مباشرة

مع استمرار إغلاق كافة المعابر والمنافذ من وإلى القطاع، فإن الأوضاع الصحية في القطاع تنذر بعواقب في غاية الخطورة، فضعف البنية الصحية ومحدودية قدرة المستشفيات وتجهيزها في ظل تواصل سقوط العشرات يوميا برصاص القوات الاسرائيلية ومعظمهم بحاجة إلى عمليات جراحية ليس بمقدور المستشفيات في الضفة والقطاع القيام بها، فإن هذا يعني أن قوات الاحتلال الحربي الاسرائيلي تسعى لزيادة رقم الشهداء والمعاقين. كما أن إغلاق تلك المعابر يحرم تلك المستشفيات من تلقي المعونات الطارئة والامدادات الصحية التي تتعرض للنقص، حيث أنه لولا المساعدات المقدمة من الدول العربية في أول أيام الأحداث لأنهارت البنية الصحية تماما في الضفة والقطاع.

الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، التي تمت مهاجمتها ومنعها من الوصول إلى المصابين بواسطة قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلية:

التاريخ	الضفة الغربية والقدس	قطاع غزة	المجموع
٢٠٠٠/٩/٢٩	٣	٠	٣
٢٠٠٠/٩/٣٠	١٣	١٢	٢٥
٢٠٠٠/١٠/١	٤	١	٥
٢٠٠٠/١٠/٢	٥	٧	١٢
٢٠٠٠/١٠/٣	١	٠	١
٢٠٠٠/١٠/٤	١	٠	١
٢٠٠٠/١٠/٥	٢	٢	٤
٢٠٠٠/١٠/٦	٥	١	٦
٢٠٠٠/١٠/٧	٣	٠	٣
٢٠٠٠/١٠/٨	٥	٠	٥
٢٠٠٠/١٠/٩	١	٠	١
٢٠٠٠/١٠/١٠	٢	٠	٢
المجموع			٦٨

٢ / ١١ / ٢٠٠٠

مؤسسة القانون/الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

الآثار النفسية لانتفاضة الأقصى

يتعرض المواطنون الفلسطينيون بشكل عام، والأطفال منهم بشكل خاص، إلى ضغوطات نفسية كبيرة بسبب الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ خمسة وثلاثين يوما على التوالي، والتي أوقعت حتى صباح هذا اليوم (الخميس الموافق ٢/١١/٢٠٠٠) مائة وخمسة وأربعين شهيدا، بينهم ستة وأربعون شهيدا في سن الثامنة عشرة وما دون، ونحو سبعة آلاف جريح، في حين أوقعت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) ألفا وستمائة وثلاثة وسبعين شهيدا ونحو احد عشر ألف جريح. وللمقاربة بين حجم الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال في الانتفاضة الثانية والتي ارتكبتها في الانتفاضة الأولى نجد أن متوسط أعداد الشهداء في هذه الانتفاضة يبلغ مائة وثمانية وعشرين شهيدا في الشهر، بينما بلغ متوسط عددهم في الانتفاضة الأولى ثمانية وعشرين شهيدا على وجه التقريب، كما نجد أن متوسط عدد الجرحى في هذه الانتفاضة ٦١٧٠ جريحا في الشهر بينما نجد متوسط عددهم الشهري في الانتفاضة الأولى (١٨٠) جريحا و عند مقارنة هذه النسب نجد أن هناك أرقاما مرعبة جدا.

صحيح أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت العنف في قمع الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني، كما نفذت عمليات إعدام ميداني للعديد من المواطنين الفلسطينيين عندما أنشأت وحدة المستعربين الخاصة (فرق الموت) للقيام بهذه المهمة، إلا أن الوسائل القتالية التي استخدمتها لم تكن على هذه الدرجة من الفتك، ففي مرات قليلة ـ على سبيل المثال ـ استخدمت الصواريخ لقصف بعض المنازل، لكن ما نجده اليوم هو الاستخدام المكثف واليومي للطائرات العمودية والدبابات والرشاشات الثقيلة التي تستخدم ضد المدنيين الفلسطينيين، وبشكل تستهدف به أجسادهم مباشرة. فحتى إعداد هذا التقرير سقط سبعة شهداء على الأقل جراء إصابتهم إصابات مباشرة بأعيرة نارية من عيار (٥٠٠) ملم التي تستخدم ضد الآليات والمنشآت. كما أن قوات الاحتلال لا تتورع عن استخدام رصاص الدمدم المتفجر، والمحرم دوليا، وقد سقط ما يقل عن تسعة شهداء بعد إصابتهم بهذا النوع من الرصاص الفتاك.

إن الاستخدام المكثف لهذه الأنواع الفتاكة من الوسائل القتالية التي تستخدم بالعادة في الحروب والمعارك المسلحة، وليس ضد المدنيين، والقصف البري والجوي للأحياء السكنية، وصور الرعب التي تتناقلها الفضائيات على شاشاتها، وحالة الفلتان التي يعيشها المستوطنون الآن والتي ينتج عنها إعتداءات يومية متكررة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، أدى إلى تعريض المواطنين الفلسطينيين إلى ازمات نفسية حادة. يضاف إلى ذلك انقطاع مصادر العيش لآلاف الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات التعسفية الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين واتباع سياسة التجويع ضد شعب بأكمله.

وهذا التقرير الذي أعدته (القانون) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة يحاول تسليط الضوء على هذه القضية الهامة من خلال عرض بعض حالات المرض وآراء عدد من الإختصاصيين النفسيين لعلاج هذه الظاهرة التي بدأت تتفشى في المجتمع الفلسطيني.

الطفلة رهام

ذكرت المرشدة النفسية سامية طه من جمعية المراة العاملة الفلسطينية قصة طفلة تدعى رهام حيث تعرضت عائلتها لحالة من الرعب وعدم الشعور بالامان كونها تقيم قرب مستوطنة "بسجوت" المقامة على جبل الطويل شرقي مدينة البيرة. رهام طفلة في عمر الزهور ـ تبلغ من العمر عشر سنوات، وهي في الصف الرابع الأساسي ـ تعيش حياة بريئة جميلة مع اسرتها المكونة من اربعة اشخاص، تعيش حياتها بشكل طبيعي كأي طفلة في العالم ، تحب مدرستها كثيرا ولها أصدقاء عديدون، تغيرت حياتها فجأة وأصبحت تعيش في حالة من الرعب والخوف وعدم الشعور بالامان والحماية بعد اندلاع انتفاضة الاقصى لأن منطقتها اصبحت جبهة حرب، تنام على صوت الرصاص وتصحو على صوت الرصاص، وهي تتوقع في أية لحظة دخول رصاصة اسرائيلية يطلقها جندي او مستوطن إلى منزل العائلة فتقتل أخاها أو أباها أو امها أو حتى هي. رهام اصبحت تعاني من كوابيس وأحلام مزعجة وخوف شديد، ولا تستطيع هضم الطعام، وتعاني من التبول اللاإرادي في الليل بسبب المخاوف الشديدة التي تكونت لديها مما تشاهده وتسمعه من أحداث .

هذه الطفلة لم تعد تشعر بوجود حماية لها بعد رؤية مشهد استشهاد الطفل محمد الدرة في حضن أبيه، وكان الحل أن توجهها عائلتها الى خط الطوارئ في جمعية المراة العاملة، فبدأت المرشدة بالعمل مع الطفلة من خلال تفريغ مشاعر الخوف من الأحداث .

سبستيان الطفل الذي فقد طفولته.. !!

سبستيان هو اسم حقيقي لطفل يبلغ من العمر ٩ سنوات ، يعيش في مدينة رام الله ، بيته قريب من فندق الـ " ستي إ ن ". لقد تغيرت حياة عائلته، وتحول بيتها من معاني الحماية والامان إلى مكان لتلقي الرصاص وقنابل الغاز والدمدم والمطاط ، فأفراد هذه العائلة اصبحوا يعيشون حياة رهيبة مليئة بالمخاوف واصوات سيارات الاسعاف، لا يستطيع الطلاب الذهاب الى المدرسة في ساعات الصباح ، لان منطقتهم تصبح وقت الظهر اشبه بساحة حرب مما يتعذر عليهم العودة إلى البيت ، لذلك يفضلون عدم الذهاب الى المدرسة ، فيجلسون خلف الشبابيك لمشاهدة الاحداث والمواجهات بين الشباب الفلسطيني وجنود الاحتلال الاسرائيلي، وعندما تشتد الاحداث يخرجون من المنزل الى الشارع، وذلك لان الشارع اصبح اكثر أمانا وحماية من المنزل !! خاصة أن الرصاص والغاز المسيل للدموع يدخل البيت فيختنق افراد الاسرة ومن ضمنهم سبستيان. في الصباح يراقبون المواجهات ، وبعد ذلك يخرجون الى الشوارع بدون مدرسة او طعام او شراب. وفي الليل يعيشون حياة مليئة بالخوف وعدم الامان . وفي ظل احتمالية وقوع اشتباك مسلح في أي لحظة اصبح سبستيان يعاني من التوتر ومخاوف وكوابيس واحلام مزعجة واصبح متعلقا بامه بشكل كبير ، فلا يستطيع الذهاب الى أي مكان الا بوجودها، يرفض الذهاب الى المدرسة لخوفه الشديد من عدم العودة. حديثه اصبح

فقط عن الاحداث الحالية وليس عن أي جانب اخر كأي طفل في سنه ، فأطفال فلسطين نسوا كيف يلعبون كبقية اطفال العالم وكل تركيزه اصبح ينصب في جمع الحجارة والحديث عن المولتوف .

انا كثير الطوش مع ابنائي...!!

اما المواطن ابراهيم احمد ابراهيم السيلي - ٤٥ عاما من قرية كفرعين في محافظة رام الله - فقد وص ف الحالة النفسية لسكان قريته من خلال سرد قصة اصابة نجليه في المواجهات . وقال " ان القلق الدائم يسيطر على الاباء في قريتنا خوفا على الاولاد ، فانا مثلا اقيم قرب مستوطنة حلميش ولا انام الليل وانا افكر في مصير ابنائي الستة ، خاصة ان ولدي احمد - ٢٠عاما - اصيب بر صاصتي مطاط في الفخذ الايمن والظهر يوم استشهاد نزار عيدة من دير عمار ، وكذلك شقيقه عزمي - ١٩ عاما - اصيب برصاص مطاطي في منطقة الرقبة والظهر ، نقضي ليلنا في السهر والحراسة خوفا من ان يداهمنا المستوطنون، الذين حاولوا ان يدخلوا القرية يوما ما فتصدى لهم الاهالي وردوهم على اعقابهم، ولكن السهر طوال الليل يعطل اعمالنا، حيث نقضي نهارنا نائمين مرهقين ، فالله خلق الليل للراحة والاسترخاء وهذا ما نفتقده في بلدنا، هناك اثار سلبية تنتج عن قلة النوم وانعدام الراحة ، فتجد الناس في حالة نرفزة دائمة، وهناك دائما مشاحنات بين الاباء والابناء الذين يحاولون التمرد على قرارات الأهل بعدم الخروج ليلا او الذهاب الى ساحات المواجهات ، وعندما نسيطر على أبنائنا ونمنعهم من الوصول الى مناطق الاحتكاك مع جنود الاحتلال والمستوطنين وذلك لان المعركة ستكون خسارة لعدم تكافؤ الطرفين ، يحدث مشاكسات مع أطفال الجيران فيشتبكون مع بعضهم في (طوش) أشبه بالحقيقية ، فهم يشعرون بالملل ويريدون التنفيس عن أنفسهم. واود الذكر هنا ان الاطفال يستغلون أي فرصة للهروب من البيت ، وفي حالة الفشل نراهم يتمردون ، يشتمون ، ويتهاوشون مما يرهق اعصاب اباء وامهات قرية كفر عين " .

إن المشاهد المؤثرة التي عرضها التلفاز لأحداث الانتفاضة تولد لدى الأطفال رغبة في التمرد، وخاصة التمرد على أوامر وقرارات الأباء، وقصة الطفل الشهيد أياد أسامة شعث - ١٢ عاما من مدينة خان يونس - الذي استشهد بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٤ متأثرا بجروح أصيب بها بتاريخ ٢٠٠٠/٠/١/٢١ مثال على ذلك حيث ورد في جريدة (الأيام) أن والده قال "لقد حاولت أن أمارس ضغوطا عليه، هددته وقلت له سأمنع عنك المصروف اليومي، ولن اصطحبك معي أثناء الخروج، إلا انه في الصباح أمتنع عن تناول طعام الإفطار احتجاجا على تلك التهديدات وخرج من المنزل كعادته " . وليس غريبا ان يرفض الاطفال الجلوس أمام التلفاز لمشاهدة الرسوم المتحركة، بل نجدهم يتحملقون حول هذا الجهاز بهدف متابعة صور الانتفاضة، بل ان المدركين منهم ينتظرون اخبار التلفزيون ساعة بساعة، لذا فهم يتحدثون عن طبيعة ما يجري على الارض كالكبار، بل أن تلك الصور والاخبار تدفع بعضهم لمغادرة البيت ولديهم رغبة بالاستشهاد .

ثمانون حالة في خط الطوارىء

أكدت الأخصائية النفسية سامية طه من جمعية المرأة العاملة الفلسطينية أنه، ومنذ بدء الأحداث توجه الى خط الطوارئ ثمانون طفلا وطفلة من الفئة العمرية (٣-١٦ سنة) من كافة مواقع الضفة الغربية، حيث أن شكل استشهاد الطفل محمد الدرة كسر عنوان الامان والسلام للاطفال. فسؤال:

كيف ستحمينا يا أبي ؟! أصبح مشروعا على السنة اطفال فلسطين. ومن خلال هذه الحالات استعرضت الأعراض التي بدت على هؤلاء الأطفال مثل: التبول اللاارادي، العدوان، الانسحاب) الانزواء) فقدان الشهية لدى بعض الاطفال ، الشراهة لدى بعضهم الآخر، اعراض الخوف الشديد، كوابيس مزعجة،الارتباط الزائد بالاهل، عدم التركيز بالدراسة، التسرب من المدرسة، الارق أو النوم الزائد، الانطواء والحزن الزائد الذي يسيؤدي الى الاكتئاب. وأشارت السيدة طه إلى ان طلب الاطفال للذهاب المتواصل الى المرحاض هو عبارة عن عملية تفريغ مشاعر (تفريغ المشاعر عن طريق التبول) بالإضافة إلى أن ظاهرة العدوان لدى الأطفال المتمثلة بالاعتداء على الآخرين أو القيام بأعمال ضد الآخرين هي بمثابة محاولة لجلب الانتباه . وقالت أن هناك ردود فعل معاكسة تحدث لدى الأطفال الذين عملت معهم منذ بدء الانتفاضة مثل الضحك في وقت الحزن، إضافة الى ظهور اعراض نفسية في صور جسدية كالآم الرأس والمعدة، وهي بالحقيقة ألم نفسي يشعر به الطفل. وأشارت إلى ان الأطفال في سن الرابعة عشرة ينزعون في ظل هذه الأوضاع الى ظاهرة التمرد ورفض الذهاب الى المدرسة والعدوانية والتبول اللاإرادي. اما اهم ما يميز الطفولة الاصغر هي المشاكسة الزائدة ، ورفض تناول الطعام.

أما عن المخاطر المتوقعة نتيجة التأثيرات النفسية الواقعة على الأطفال حالياً، فقد بينت الأخصائية النفسية انه يُخشى من عدم مقدرة الضحايا على السيطرة على الانفعالات في المستقبل. وقالت أن ذلك يرتبط بعدم النمو الطبيعي للأطفال، ونقصد بالنمو العلاقات الطبيعية، فقد لا يكون بمقدور الأطفال النجاح أكاديميا او الدخول بعلاقة عاطفية، بالإضافة الى عدم القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة المستقبلية، وسيظهر هناك تغير في الطباع والسلوك مما يولد ظاهرة العدوان الاجتماعي، ومن المخاطر المتوقعة الميل للاكتئاب.

ماذا عن الفئات العمرية الأخرى

السيد منير موسى أخصائي نفسي من مركز الإرشاد الفلسطيني أكد على أن جميع الفئات العمرية، وخاصة الأطفال يتعرضون لتأثيرات نفسية خطيرة. ولكن لماذا التركيز على الأطفال بالذات؟!! ذلك لانهم لم يكونوا بعد جهاز مناعة نفسيا يقيهم من التأثيرات النفسية السلبية لمشاهد العنف، فالأطفال أصحاب خبرة جديدة، لم يتمرسوا في الحياة بعد.

وتذكر سامية طه في هذا الخصوص انه لم يتوجه للجمعية سوى سيدتين كبيرتين في السن تطلبان العون الأسري لأنهما تسكنان في بيت قرب مستوطنة "بسجوت" فتم ايجاد مأوى لهما عند عائلة فلسطينية مما وفر لهما الشعور بالجو الأسري .

وقال السيد موسى ان الاعراض التي تظهر على الاطفال تصيب كافة الفئات العمرية في جميع انحاء المعمورة، ولكن الذي يميز بلادنا هو أنه لم يتم تناول الحدث من ناحية نفسية، فعلى سبيل المثال، نجد في قصة استشهاد الطفل محمد الدرة تركيزا على الجانب الإعلامي لفضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. ولكن ماذا عن تضعضع صورة الآباء والأمهات أمام أطفالهم: من يحميني ؟! وأيضا شعور الآباء بالعجز الحقيقي عن توفير الحماية الحقيقية لأبنائهم، محمد الدرة قتل في حضن

ابيه، الأب لا شعوريا يضع نفسه مكان والد الدرة ! وهنا يشعر الأب بالضعف (أي يصاب بمقتل). خاصة أن هناك دعاية صهيونية في وسائل الأعلام أن الأب لم يهتم بحماية ابنه محمد بقدر ما كان يهتم بأبعاد الخطر عن نفسه "لماذا لم يضعه خلفه او أسفل منه بشكل مباشر"؟!

وأضاف "يأتينا الأطفال في هذه الظروف، وقد اصبح سلوكهم عنيفا، واخرون يرفضون الذهاب الى المدرسة، وارتبط ذلك بشكل خاص بعمليات القصف التي وقعت في رام الله. أحد الأطفال قال لوالديه: لماذا لم تأتوا لتأخذوني من المدرسة عندما أعلن أن هناك قصفا ؟! فكل الناس بحثوا عن ابنائهم الا انتم ...؟! وهنا كانت لنا عمليات تدخل في المدارس، حيث كان الاطفال يفرغون مشاعرهم عن طريق مادة الرسم، فمعظم الرسومات تركز حول محمد الدرة و المسجد الاقصى، هناك ايضا رسومات تركز على القنابل، وأحد الاطفال رسم فتاة بدون رأس !! واشار إلى أن هناك اطفالا يغرقون بالبكاء بعد القيام بعملية الرسم، ولكن المشكلة الحقيقية التي نواجهها في المدارس هي مع الاطفال الذين لا يستطيعون التعبير عن مشاعرهم نحو ما يحدث، وهنا مكمن الخطر حيث يجب ان يكون هناك خطة عمل مختلفة مع اولئك الاطفال الذين بحاجة الى عملية تفريغ للمشاعر، و"اعتقد انه يجب ان يكون هناك خط مباشر في وسائل الاعلام للاجابة على استفسارات الاهل ولا نكتفي بعرض ندوات ولقاءات مسجلة مع المختصين" .

وذكر موسى أن الكثير من كبار السن يأتون للاستفسار حول سلوك اطفالهم، ولكن هناك فئات ما زالت لا تدري ماذا يحدث لها، واقصد اعراض القلق والميل للاكتئاب وضعف الشهية ...الخ وهنا سيكون الاثر بالغا في المستقبل لان تلك الفئات لم تتلق العلاج المناسب في الوقت المناسب، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يشهد حالة من التردي وتسجل الأسر تراجعا ملحوظا في الدخل ، وتزايدا في عدد الاباء الوافدين الى سوق البطالة نتيجة الحصار العسكري الإسرائيلي وفصل الكثير من العمال العرب العاملين في قطاع السياحة الاسرائيلي بشكل خاص، والمصانع وقطاع البناء بشكل عام، وهنا سيصاب الاباء بحالة من الاحباط والاكتئاب وسلوكيات تنم عن عنف لفظي وجسدي، ورغم عدم لمسنا هذه الظواهر لغاية الان الا انه يتوقع ظهور هذه الاعراض في الاشهر القليلة المقبلة اذا ما استمر الحصار الاقتصادي المفروض على شعبنا في مختلف قطاعاته، بل ان هناك ابا ء واسرا يعانون من ضيق الحال، ولكنهم يؤثرون الصمت نتيجة طغيان العام على الخاص في ظل حالة الوحدة والانسجام التي يمر فيها المجتمع الفلسطيني هذه الايام .

وفي مقارنة بين الانتفاضة السابقة والحالية، قال موسى "في الواقع ان الاثار النفسية ستكون ذات مردود سلبي اكثر من الانتفاضة السابقة (١٩٨٧) وذلك لانه لم يكن متوقعا ان تصل درجة العنف من جانب الاحتلال الإسرائيلي الى هذا المستوى من القصف والقتل مع سبق الاصرار والترصد، فعندما يقع شهيد اوجريح يصاب اهل الضحية بصدمة نفسية، لأن ذلك عكس الامال المتوقعة، بالاضافة إلى ان العدد الكبير من الشهداء والجرحى في اليوم الواحد أذهل الناس، ففي الانتفاضة الاولى أذكر انه وقع ذلك في يوم استشهاد خليل الوزير (ابو جهاد) فقط حيث كان هناك عدد كبير من الشهداء والمصابين".

تجربة اطفال الشهيد عصام جودة من قرية ام صفا :

تقول الاخصائية النفسية سامية طه انه تعمل مع اطفال الشهيد عصام جودة - ٣٩ سنة من قرية ام صفا - الذي قتل على أيدي مستوطنين متوحشين حيث تم تعريضه لتعذيب وحشي والتمثيل بجثته. لقد خلف الشهيد عصام وراءه خمسة أطفال (٤ بنات + ولد) تتراوح اعمارهم بين الثالثة والرابعة عشرة. ومن خلال عملية التدخل في الأزمة، أضافت طه ان هناك فرقا بين الاطفال اقارب الضحايا والاطفال الاخرين من حيث مدى الخسارة والفقدان اللذين ينتجان عن الحادث. وتتحدث هذه الأخصائية مع الاطفال بصراحة قائلة لهم أن والدهم، وان كان سيذهب الى الجنة نتيجة استشهاده الا انه قد مات وغادر الدنيا ولن يعود إليهم، ولذلك سينتج وضع جديد على الأسرة، وبالتالي يجب على الأطفال ان يفهموا ان هناك تغيرات اقتصادية واجتماعية ستحدث. أي أن الأخصائية النفسية تريد ان يفهم الأبناء الواقع الجديد لحياتهم، فأخطر شيء هو تزوير الحقائق. وتعطي مثالا على ذلك أن أم الشهيد عندما تطلق زغاريدها يوم تشييع ابنها فلذة كبدها هي بذلك تكون مدفوعة بإرادة الناس الذين يطلبون منها ذلك، وهذه العملية كلها عبارة عن مسكنات تعطى لأقارب الضحية، ولكن لن يدوم تأثيرها الى الأبد، فالناس سيعودون الى بيوتهم بعد انتهاء واجب العزاء، ويبقى الأباء والأمهات والأشقاء، الأزواج والزوجات والأبناء لوحدهم، وهنا يصحون من المسكنات التي تلقوها أثناء أيام العزاء. وتقول أن الخطر يكمن هنا "لذا لا بد من وضع الإنسان أمام الأمر الواقع من البداية". وتساءلت: فلماذا تمنع الام من رؤية جثة ابنها الشهيد؟ وقالت: عليها ان تقتنع بعملية الموت لفقيدها مهما كانت ظروف الاستشهاد بالغة الأسى والمنظر مرعبا، و"أكبر خطا يرتكب في حق أقارب الشهداء والضحايا عندما يقول الناس ان عملية البكاء حرام ولا تجوز، بل على العكس البكاء هو عملية تفريغ للمشاعر وتساعد صاحبها كثيرا في الخروج من الأزمة".

آثار الازمة على العلاقات الاسرية

اكد كل من الأخصائي منير موسى والأخصائية سامية طه انه لغاية الان لم تظهر أية عوارض تهدد سلامة وبناء الأسرة الفلسطينية، بل إن الأمر هو عكس ذلك تماما، فهناك ظاهرة التكافل الأسرى التي تميز شعبنا هذه الأيام، حيث هناك الكثير من الحنان والتضامن الذي يميز العلاقات الزوجية، فالزوجات يتفهمن ظروف الزوج المسؤول الأول عن توفير الدخل للأسرة حسب تقاليد مجتمعنا، وكذلك الأزواج يتفهمون، بل ويدعمون الخوف الزائد على الأبناء وما ينتج عنه من اضطرابات لدى الأمهات، ولكن إذا ما استمرت الأوضاع بالتدهور دون وجود أي حل سياسي او اقتصادي ستظهر هناك مشاكل أسرية هي بالواقع مؤجلة أو غير ظاهرة بحكم الظروف الراهنة.

الحلول ... المستقبل ... المطلوب

د. محمود سحويل اخصائي الامراض العصبية والنفسية (مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب) قال أن الاحداث التي يمر بها شعبنا استهدفت الروح المعنوية لتحطيم شخصية وشوكة الانسان

الفلسطيني، وقد استهدفت الاطفال بشكل كثير ، بهدف القضاء على طموحات الاطفال وتدمير شخصيتهم ، وبالتالي كسر ثقة الطفل الفلسطيني بنفسه وخلق جيل فلسطيني مشبع بالعنف ، فمثلا حادثة مقتل الجنديين الاسرائيليين في رام الله . نحن لا نبرر القتل . كانت عفوية وغير منظمة على عكس ما يمارسه الاسرائيلون من عمليات قتل منظم للفلسطينيين . فعند سؤالنا لعدد من الاطفال ماذا تريد ان تكون ؟ الاجابة هي خبير متفجرات . في بالواقع ان هناك حوالي ٤٠- ٥٠ الف شخص بحاجة للتدخل والدّعم النفسي ، واكثر من ٥ الاف بحاجة لعلاج خاص من قبل متخصصين لصعوبة الحالات، ولذلك قام المركز بوضع خطة في حالة الطوارىء حيث نستقبل يوميا اكثر من ٨٠ اتصالا هاتفيا من قبل ضحايا العتف الاسرائيلي يطلبون العون والارشاد ، ونعمل ايضا في المدارس حيث يوجد هناك احجام لدى الطلبة عن الدخول للمدارس ، وهذه الظاهرة ايضا موجودة لدى طلبة التوجيهي حيث يصاب بعضهم بصدمة نفسية ، حقا اننا بحاجة لعشرات السنوات للتغلب على الازمة التي يمر فيها المجتمع في الوقت الراهن".

ومن جهته قال د. خضر رصرص : نائب رئيس مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب ان للازمة أثارا نفسية ، ويمكن تجاوزها طبقا للنظام الاجتماعي السائد ، مثل التكاتف الاسري ، وزيارة بيوت الشهداء والجرحى هي مثال على ذلك ، وتلعب الكفاءة والخبرة الشخصية دورا في هذا المضمار ، ولكن الاحداث هذه الايام هي غريبة الاطوار : جيش معد بكافة الاسلحة المتطورة يهاجم شعبا اعزل ، واذا افترضنا انها احداث عارضة ، فيمكن تفاديها بواسطة المؤازرة وترابط الاسرة الفلسطينية ، فحتى يصاب الانسان بمرض نفسي يجب ان يكون داخل الاحداث مباشرة "ضحية للعنف" مثل اقارب الشهداء والجرحى ، او صورة غير مباشرة مثل مشاهد الرعب والعنف على التلفاز ورؤية القصف ، واحيانا عدم رؤية الحدث يكون له اثر سلبي ، لذلك تبدأ بالتوقع انك ستتعرض لهذا الخطر "الموت ، الاصابة ، القصف..." في اي لحظة ، وفي ذات الوقت لا تستطيع معرفة من أصيب من المعارف والاصدقاء.

وقال ابراهيم المصري، محاضر في الصحة النفسية / جامعة بيت لحم ، منسق مشروع التدخل في وقت الازمات (الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال) أنه من خلال تجربة ٢٤٠ متطوعا بالميدان تكونت لدينا الملاحظات التالية : الشعور بالخوف وعدم الامان في رياض الاطفال، المدارس، عائلات مجاورة لمكان القصف ، الشعور بعدم الامان خاصة بعد انتهاء عملية القصف. الاطفال يرفضون الخروج من غرف النوم خاصة في بيت جالا وبيت ساحور ومخيم عايدة الذهاب "الى المدرسة" يعني ان أموت ". التبول اللاارادي في رياض الاطفال والمدارس، ممارسة لعبة الجيش والمتظاهرين، التعلق الزائد بالاهل وتدني المستوى الاكاديمي.

واضاف "بالواقع ان هذه التأثيرات النفسية ستظهر اثارها السلبية عندما يكبر الجيل الحالي ، وفي ظل عدم وجود مرشدين تربويين لتغطية كافة مشاكل الاطفال بالاضافة الى المستوى المهني للاساتذة غير المؤهلين للتعامل مع هذه الاحداث ، ضروري جدا ان نعمل على تنفيذ انشطة وفعاليات لتفريغ المشاعر ، فليس صحيحا انه عندما يكون الطفل يلعب في غرفة نومه او في الحارة فانه في صحة نفسية سليمة ، رغم وجود تفاوت بين طفل واخر بناء على الظروف الذاتية والموضوعية. ولذلك

توجهنا الى الاهالي وطلبنا منهم ان يساعدوا ابناءهم على التعبير عن مشاعرهم، فيوجد اناس كبار عندما يسمعون أزيز الرصاص ينطلقون الى خارج البيت ويحملقون في السماء بحثا عن الطائرات !!

وعن دور الاعلام قال السيد ايليا عواد مدير دائرة الصحة النفسية في الهلال الاحمر الفلسطيني أنه في ظل الميكانزمات النفسية والشخصية التي لم تعد تستوعب ما يحدث، نجد ان الاعلام قادر على نقل صورة مضيئة ومتوازنة ، تساعد الناس على الشفاء من الصدمات النفسية، ولكن لغاية الان يوجد سبق على الحدث وعملية منافسة ! غير ابهين بالاثار النفسية السلبية، كم هائل وسريع من المعلومات ادى بنا الى الادمان ، نريد المزيد من مشاهد العنف والدم. بغض النظر عن النوايا السليمة لوسائل الاعلام المحلية والوطنية ، تزويد المواطن بالمعلومات الحية والمباشرة.

٢٠/ ١١/ ٢٠٠٠

تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين من ٢٨/ ٩ حتى ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٠

لم يسلم الصحافيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الانتهاكات الجسيمة التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذها بحق المدنيين العزل من فلسطينيي الأراضي المحتلة منذ انطلاق ما بات يعرف بـ "انتفاضة الأقصى" في ٢٨/٩/٢٠٠٠ فقد كان العديد منهم، وخصوصاً المصورين الذين يغطون أحداث انتفاضة الأقصى، عرضة للملاحقة والتنكيل وإطلاق الرصاص من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأصبحت حوادث إطلاق النار باتجاه الصحافيين المحليين والدوليين بهدف منعهم من القيام بواجبهم في تغطية تلك الأحداث، أحد أهم الملامح البارزة في سياسة قوات الاحتلال الهادفة إلى فرض حالة من التعتيم الإعلامي على ما ترتكبه من جرائم وأعمال قتل بحق المدنيين العزل. وقد تصاعدت هذه الإجراءات أثر حملة الانتقادات التي بدأت تتعرض لها الحكومة الإسرائيلية من قبل المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، حيث شاهد ملايين البشر عبر شاشات التلفزيون ما تنفذه قوات الاحتلال من أعمال القتل العمد بدم بارد للأطفال والفتيان الفلسطينيين، خصوصاً حادثة اغتيال الطفل محمد الدرة عند مفترق الشهداء في قطاع غزة، الذي اغتيل على مرأى العالم، بعد أن استطاعت الكاميرات الصحافية تصوير تلك الحادثة ونقلها في صور حية إلى العالم عبر شاشات التلفزيون المختلفة، وهو الأمر الذي هز المشاعر الإنسانية، وكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال ذو الطابع العنصري واللاإنساني.

وعلى الرغم من إجماع الأسرة الدولية على ضرورة حماية الصحفيين أثناء تأديتهم لواجبهم المهني، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي أكثر من مناسبة، قا مت، وبشكل متعمد ومقصود، بإطلاق الرصاص باتجاه الصحافيين أثناء قيامهم بمهامهم في تغطية مواجهات أحداث انتفاضة الأقصى، في انتهاك سافر لجميع الأعراف والمواثيق الدولية ذات العلاقة. وتأتي هذه الممارسات ضد الصحافيين كتعبير حسي وملموس عن الاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، الذي يكفل، من بين أشياء أخرى، حماية الصحفيين، والحق في حرية نقل وتلقي المعلومات كشرط ومقدمة ضرورية لإعمال الحق في حرية الصحافة. الجزء القادم يستعرض أهم الممارسات الإسرائيلية بحق الصحفيين منذ اندلاع المواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

الممارسات الإسرائيلية تجاه الصحفيين:

نفذ جنود الاحتلال منذ اندلاع المواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في ٢٨/٩/ حتى ٢٠/١١/٢٠٠٠ العديد من حالات إطلاق النار باتجاه الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، كما هو موضح فيما يلي:

- بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠: اعتدت قوة من الشرطة الإسرائيلية بالضرب على الصحافي خالد أبو

عكر، مراسل في القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي، ومراسل لصحيفة نيويورك تايمز، أثناء تغطيته للمواجهات التي كانت تجرى في حينه بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي داخل باحة الحرم الشريف. وقد وقع الاعتداء عندما رفض أبو عكر تسليم رصاصة مطاطية كان قد التقطها عن الأرض لأحد الجنود الإسرائيليين، الأمر الذي ترتب عليه قيام أفراد من تلك القوة بضرب الصحافي المذكور على كتفه مستخدمين العصي. وفي نفس اليوم، وأثناء تغطيته لنفس الأحداث، أصيب الصحافي محفوظ أبو ترك، مصور في القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي، برصاصة مطاطية في خاصرته اليسرى، أطلقتها عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي داخل باحة الحرم الشريف. وقع الحادث أثناء قيام الصحافي أبو ترك بالتقاط صور لتلك الأحداث من خلف عمود حجري داخل باحة الحرم الشريف. وقد نقل الصحافي المذكور على أثر ذلك إلى مستشفى المقاصد في القدس، حيث تلقى العلاج اللازم وغادر المستشفى في نفس اليوم. واعتدى جنود الاحتلال الإسرائيلي بالضرب بالعصي على الصحافي خالد زغري، مصور في وكالة رويتر، أثناء تغطيته لنفس الأحداث. كما أصيب الصحافي حازم بدر، مصور لوكالة أنباء أسوشيتيد برس (Associated Press) برصاصة مطاطية في يده اليمنى، أثناء تغطيته لنفس الأحداث أيضاً . واعتدى جنود الاحتلال بالضرب على عوض عوض، مصور صحفي في وكالة الأنباء الفرنسية، وحاولوا تكسير كاميراته وعدساته، أثناء تغطيته لتلك الأحداث. وأطلقت قوات الاحتلال رصاصها على عامر الجعبري، صحافي في وكالة (NBC)، فأصابته برصاصة في رأسه، نقل على أثرها لمستشفى هداسا لتلقي العلاج. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي الجعبري لمواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في مدينة الخليل. كما أطلق جنود الاحتلال الرصاص على ناجي دعنا، مصور صحفي في القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي، فأصابوه برصاصة معدنية في جسمه، أثناء تغطيته لنفس الأحداث في المدينة. واعتدت قوات الاحتلال بالضرب المبرح على لؤي أبو هيكل، صحافي في وكالة رويتر. كما أصابت وائل الشيوخي صحافي يعمل لحسابه، برصاصة معدنية في خاصرته وأصيب رائد عوض، المصور الصحفي في تلفزيون "وطن" الفلسطيني، برصاصة في قدمه أطلقها عليه جنود الاحتلال. كما تعرض رامي نوفل، صحافي لدى الإ ذ اعة الفلسطينية، للضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال عند حاجز عسكري أقامه جنود الاحتلال في مدينة بيت لحم. واعتدت قوات الاحتلال بالضرب على وفيق مطر، الصحافي في مكتب التوجيه السياسي الفلسطيني في غزة، وأصابته إصابات متوسطة في أنحاء مختلفة من جسمه.

■ بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٠: أصدر قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلي يوم توف ساميه، أمراً يقضي بمنع كل من يحمل جنسية إسرائيلية، بما في ذلك الصحافيين، من الدخول إلى مناطق السلطة الوطنية. وقد هدف هذا الأمر إلى فرض حالة من التعتيم على ما يجري في المناطق المحتلة، ومنع المواطنين العرب داخل إسرائيل من متابعة ما يجري هناك.

■ بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠٠: أصيب الصحفي موفق تركي قاسم مطر، ٤٦ عاماً ويعمل مصوراً صحفياً لدار فلسطين اليوم ومقرها رام الله، بعيار معدني في رأسه أثناء تغطيته للمواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في محيط مفترق الش هداء (نيتساريم) إلى الجنوب من مدينة غزة

■ بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٠: تعرضت سيارة مروان الغول، مصور صحفي لتلفزيون CBC ، ومدير لشركة ميادين للإعلام والإنتاج التلفزيوني، لقصف صاروخي من طائرات الهليوكبتر، مما أدى إلى تدميرها واحتراقها بالكامل. وقع الحادث بالقرب من مفترق الشهداء في قطاع غزة، حيث كان الصحافي الغول يغطي أحداث المصادمات التي كانت تجري في حينه بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وأفاد الصحافي الغول أن سيارته كانت مميزة من بين جميع السيارات التي تواجدت في المكان في حينه كسيارة صحافة، عليها شعار صحافة باللغة العربية والإنجليزية، وكان بها معدات تصوير صحفية لا يقل ثمنها عن عشرين ألف دولار. كما أصيب حازم بدر، المصور الصحافي في وكالة أسوشيتدبرس، برصاصة حية في يده اليمنى، أطلقها عليه جنود الاحتلال الإسرائيلي، أثناء تغطيته لمواجهات كانت تجرى بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في باحة الحرم الشريف. وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي رصاصها على الصحافي مازن دعنا، مصور لوكالة رويتر، فأصابته برصاصة مطاطية في ساقه الأيمن. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي المذكور لمواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في شارع الشلالة بمدينة الخليل

■ بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٠: تعرض الصحافي عطا عويسات، مصور لوكالة زوم ٧٧، للضرب والإهانة من قبل قوات الاحتلال، أثناء تغطيته لوقائع جنازة أحد الشهداء الفلسطينيين (الشهيد محمد السرخي) في قرية جبل المكبر، بجوار مدينة القدس. وقد أكد عويسات أن مجموعة مكونة من سبعة جنود إسرائيليين قاموا بمهاجمته وطرحه أرضاً والاعتداء عليه بالضرب في معدته ورقبته، الأمر الذي أدى إلى فقدانه لوعيه، واستدعى نقله للمستشفى لتلقى العلاج، حيث غادر المستشفى في نفس اليوم.

■ بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٠: أطلقت قوات الاحتلال رصاصها المطاطي باتجاه الصحافي لويس ديليا (Luce Delahye)، مصور في مجلة News Week ، فأصابت عدسة الكاميرا التي بحوزته وأتلفتها. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي ديليا لمواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في مدينة رام الله. وبعد أسبوع من الحادث المذكور، وفي نفس المكان، أصيب الصحافي ديليا برصاصة مطاطية في جبهته أثناء التقاطه صوراً لأحد الشبان الفلسطينيين الذي كان قد أصيب برصاصة حية في رأسه أثناء المواجهات التي وقعت بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في المدينة.

■ بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٠: تعرضت سيارة الصحافيين حسن التيتي، وعبد الرحمن قوصيني، اللذين يعملان في وكالة أسوشيتدبرش، لاعتداء من قبل مستوطنين بالقرب من حارة حوارة في نابلس، مما أدى إلى تحطم مقدمة وزجاج السيارة.

■ بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٠: أطلقت قوات الاحتلال، للمرة الثانية، الرصاص على الصحافي محفوظ أبو ترك، مصور في وكالة رويتر، فأصابته برصاصة مطاطية في يده. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي أبو ترك للمواجهات التي وقعت في مدينة بيت لحم بين جنود الاحتلال والمدنيين الفلسطينيين بعد الانتهاء من تشييع جثمان أحد الشهداء. وقد نقل الصحافي أبو ترك لمستشفي بيت جالا حيث تلقى العلاج هناك وغادر المستشفى في نفس اليوم.

■ بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٠: أطلقت قوات الاحتلال الرصاص على الصحافي باتريك باز (Patrick Baz)، مصور في وكالة (France-Press) وأصابته برصاصة مطاطية في يده. وقع الحادث أثناء قيام الصحافي المذكور بتغطية مواجهات كانت تجري في مدينة رام الله بين المتظاهرين الفلسطينيين وجنود الاحتلال الإسرائيلي. وقد أكد شهود عيان أن باز الذي كان يقف مع مصور آخر أثناء وقوع الحادث، كان يرتدي قبعة وسترة واقية من الرصاص، وأنه كان واضحاً للجميع بأنه صحافي يقوم بتأدية عمله في تصوير المواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال.

■ بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٠: أطلقت قوات الاحتلال النار على عبد الرحيم الخطيب، مصور صحافي في صحيفة الأيام فأصابته بعيار معدني في فمه. وقع الحادث أثناء تغطية الخطيب للمواجهات التي كانت تجري بين المواطنين الفلسطينيين وجنود الاحتلال قرب ما يعرف بـ "موقع النورية" التابع لقوات الاحتلال، غرب مخيم خان يونس. وأبلغ الخطيب المركز بأنه في يوم الجمعة الموافق ٢٠/١٠/٢٠٠٠، وأثناء قيامه بعمله في التقاط صور للمواجهات التي كانت تجرى بالقرب من مستوطنة نفيه دكاليم من خلف حائط حجري، تعرض لإصابة بعيار معدني في فمه أطلقه عليه جنود الاحتلال الإسرائيلي. وقد نقل الخطيب، على أثر ذلك، إلى المستشفى لتلقي العلاج حيث تبين أن هناك جرحاً في الشفة العليا، وكسر في القاطع الأيمن للأسنان العليا. كما تعرض الصحافي حامد اغبارية، مدير مكتب صحيفة "صوت الحق والحرية" في مدينة الناصرة للاعتداء من قبل الشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين خلال تغطيته للمواجهات التي كانت تجري في حينه بين المواطنين العرب وجنود الاحتلال. وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص على محفوظ أبو ترك، صحافي من مدينة القدس، فأصابته برصاصة في كتفه.

■ بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٠: أصيب الصحافي جان ماري بورجيه (Jacques-Marie Bourget)، محقق في مجلة باري-ماتش (Paris-Match) الفرنسية، برصاصة حية في رئته اليسرى أطلقها عليه جنود الاحتلال أثناء تغطيته للمواجهات التي كانت تجري في مدينة رام الله في حينه بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال. وقد نقل الصحافي المذكور إلى مستشفى رام الله لتلقي العلاج حيث وصفت حالته بالخطيرة، الأمر الذي استدعى نقله إلى العاصمة الفرنسية باريس لتلقي العلاج. وقد أكد تيري إيتش (Thierry Esch)، المصور الفوتوغرافي لنفس المجلة، والذي كان يقف وراء الصحافي بورجيه، في تصريح خاص للمجلة، بأنه لا يوجد أي شك بأن جنود الاحتلال الإسرائيلي هم الذين أطلقوا الرصاص على بورجيه. كما اكد باتريك جورنكس (Patrick Jarnoux)، المحرر لنفس المجلة، في تصريح خاص أيضاً لمجلة (Toronto Star)، بانه وفقاً للمكان الذي كان يتواجد فيه بورجيه فانه لا يمكن لأحد إيذاؤه إلا الأفراد المتواجدون أمامه، والأفراد المتواجدون أمامه كانوا جنود الاحتلال الإسرائيلي. كما أطلقت قوات الاحتلال في نفس التاريخ رصاصها الحي على الصحافي برنو ستيفن (Bruno Stephen)، مصور حر يعمل في صحيفة التحرير الفرنسية، ومجلة شتيرن (Stern) الألمانية فكادت أن تصيبه في حنجرته. وقع الحادث أثناء قيام الصحافي المذكور بتغطية نفس المواجهات. كما أصيب، في نفس الأحداث، صحفيان آخران بجروح وصفت ما بين الخطيرة والمتوسطة، والصحفيان هما:

١- إبراهيم الحصري، يعمل في تلفزيون الوطن المحلي، أصيب برصاصة في أذنه،

٢- جمال العاروري، مصور في صحيفة الأيام، أصيب برصاصة معدنية في يده.

■ بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٠: منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحافي ناصر شيوخي، مراسل ومصور في وكالة أسوشيتيد بوس (Associated Press) من الدخول إلى قرية السموع في الخليل لتغطيته المواجهات التي كانت تجرى في حينه بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال. كما صادرت تلك القوات بطاقته الصحافية.

■ بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٠: اعتدى مستوطنون قرب حارة حوارة في نابلس على سيارة عبد الرحمن خبيصة، الصحافي المصور في وكالة أسوشيتدبرس، وألقوا باتجاهه صخرة ضخمة كادت أن تقتله. وأفاد الصحافي خبيصة انه فوجئ بحجر ضخم يزن نحو عشرة كيلو غرامات ينطلق من سيارة المستوطنين من نوع "سوبارو ستيشن" زرقاء اللون باتجاه سيارته التي أصيب زجاجها الأمامي ومقدمتها. وأضاف خبيصة أنه نجا من الموت بأعجوبة نظراً لسرعة سيارته وضخامة الحجر. وقد وقع الحادث قبالة مصنع الأعلاف على مدخل حارة حوارة أثناء توجه الصحافي المذكور لعمله.

■ بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٠: أطلق جنود الاحتلال النار باتجاه ثلاثة من الصحافيين كانوا يستقلون سيارتهم في طريقهم لمستشفى أريحا للتحري عن مجموعة من الجرحى كانوا قد أصيبوا في مواجهات وقعت بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في مخيم عقبة جبر في أريحا. والصحافيون هم: عادل أبو نعيمة، مراسل لصحيفة الأيام ووكالة رويتر؛ فتحي براهمة، مراسل لصوت فلسطين؛ وعماد أبو سنبل، مراسل لصحيفة الحياة الجديدة و الـ France Press . الجدير ذكره أنه لم يصب أي من الصحافيين بأذى.

■ بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٠: أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي رصاصها على مراسل شبكة (سي أن أن) بن ويدمان (Ben Wedeman) ، ٤١ عاماً وأمريكي الجنسية، فأصابته بعيار ناري في خاصرته اليمنى، وتم نقله لتلقي العلاج في مستشفى الشفاء. وقع الحادث عند معبر المنظار/كارني، حيث كان بن ويدمان متواجداً هناك لتغطية المصادمات التي كانت تجري بين المتظاهرين الفلسطينيين وجنود الاحتلال الإسرائيلي. وقد أكد شهود عيان أن ويدمان كان يرتدي قبعة وسترة واقية من الرصاص حيث أصيب بأربع رصاصات، اخترقت ثلاثة منها سترته الواقية فيما أصابت الرابعة خاصرته. وأضاف هؤلاء الشهود أن الوضع في البداية كان يتميز بالهدوء النسبي، إلا أنه ما لبث أن تصاعد بعد أن بدأ جنود الاحتلال بإطلاق الرصاص المكثف في المنطقة، الأمر الذي اضطر بن ويدمان إلى الاستلقاء أرضاً للاحتماء من الرصاص. وخلال دقائق من بدايات إطلاق الرصاص المكثف، وأثناء محاولته للوقوف لمغادرة المكان، حيث كان ظهره باتجاه الجنود الإسرائيليين، أصيب برصاصة حية في الجانب الأيمن من ظهره، حيث نقل على أثرها للمستشفي لتلقي العلاج. وكانت قوات الاحتلال قد أطلقت، قبل إصابة الصحافي ويدمان بساعتين، وفي نفس المكان، النار باتجاه المصور التلفزيوني لوكالة رويتر شمس عودة الله الذي لم يصب بأذى حيث ترك جميع معداته وفر من المكان. كما أعتقل جنود الاحتلال، بنفس التاريخ، الصحافي سليمان الشافعي، المراسل لقناة إسرائيل التلفزيونية الثانية، أثناء عودته من غزة إلى داخل إسرائيل عبر معبر إيرز. وقد أبلغ جنود الاحتلال

الشافعي بأنه خالف الأوامر العسكرية التي تمنع المواطنين الإسرائيليين من الدخول إلى الأراضي المحتلة.

■ بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٩: أطلقت قوات الاحتلال الرصاص باتجاه الصحافي الفرنسي روبرز لورانت، مراسل وكالة أنباء أسوشيتد برس، فأصابته برصاصة حية في فخذه نقل على أثرها للمستشفى لتلقي العلاج. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي المذكور لأحداث المواجهات التي كانت تجري بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال بالقرب من حاجز التفاح، الذي يفصل مدينة خان يونس عن منطقة المواصي الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال.

■ بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١١: أطلقت قوات الاحتلال الرصاص على الصحافية الأمريكية يولا موناكوف، ٣٧ عاماً، وتعمل مراسلة لوكالة أنباء أسوشيتد برس، فأصابتها بعيارين ناريين في الحوض والمثانة. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافية المذكورة لمواجهات كانت تجري بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في محيط مسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم. وفي نفس التاريخ تعرضت سيارة الصحافي مروان الغول، للمرة الثانية، إلى إطلاق نار من قبل قوات الاحتلال، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة فيها. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي الغول لحادث إحراق قوات الاحتلال لسيارة مدنية كان يستقلها اثنان من المدنيين الفلسطينيين بالقرب من مفترق المطاحن في دير البلح، بعد أن تم قتلهما بإطلاق النار على السيارة من قبل قوات الاحتلال. وفي إفادة للمركز يؤكد الغول أنه ذهب للمكان فور علمه بنبأ إطلاق النار على السيارة من قبل قوات الاحتلال، حيث رأى جنود الاحتلال وهم يسحبون جثث المواطنين الفلسطينيين من السيارة بشكل لاإنساني بواسطة جهاز روبوت آلي (Robot). ويضيف الغول أن المواطنين الذين تواجدوا في المنطقة بدءوا بالتكبير بعبارات الله أكبر فور رؤيتهم للتعامل اللاإنساني مع جثث الشهداء، وهو الأمر الذي دفع قوات الاحتلال بإطلاق الرصاص المكثف على المواطنين، حيث أصيب العديد منهم بجروح خطيرة. وأثناء ذلك، يضيف الغول أيضاً، حاولت الاقتراب من سيارتي لمغادرة المكان. وعندما أصبحت على بعد مترين من سيارتي، يؤكد الغول، تعرضت السيارة لإطلاق نار مكثف، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة فيها. وفي نفس اليوم تم نقل مراسل التلفزيون الفلسطيني سمير خليفة وطاقم المصورين المرافق له إلى مستشفى الشفاء في غزة جراء استنشاقهم للغاز الذي أطلقته قوات الاحتلال في منطقة الحادث. وكان خليفة والطاقم المرافق له قد حوصروا في المنطقة تحت وابل من الرصاص أطلقه جنود الاحتلال.

■ بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦: أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة في محيط فندق الـ "سيتي ان" في مدينة رام الله الرصاص على الصحافي محمد زيد الكيلاني، مصور شبكة الـ " ANN "، فأصابوه برصاصة مطاطية في كتفه. وقع الحادث أثناء تغطية الصحافي الكيلاني للمواجهات التي كانت تجري بين المدنيين الفلسطينيين وجنود الاحتلال على مدخل البيرة الشمالي في مدينة رام الله.

■ بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٩: الصحفي موفق تركي قاسم مطر، ٤٦ عاماً ويعمل مصوراً صحفياً لدار فلسطين اليوم ومقرها رام الله، أصيب للمرة الثانية بعيار معدني مغلف بالمطاط في رأسه. وقع الحادث عندما كان الصحفي مطر يغطي المواجهات في منطقة معبر المنطار، شرقي مدينة غزة، عندما أطلقت قوات الاحتلال النار وقتلت طفلاً في الرابعة عشر من عمره وأصابت ٢٣ مدنياً آخرين

بينهم الصحفي نفسه.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذ يستنكر الممارسات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين المحليين والدوليين، ويعتبرها امتداداً لممارساتها العنصرية بحق المدنيين العزل، فإنه يؤكد على ما يلي:

● أن المهمة الأساسية للعمل الصحفي تتمثل بنقل الحقائق بأمانة وموضوعية ودون تحيز لأية جهة كانت. وهو الأمر الذي يتطلب حرية تلقي ونقل المعلومات دون أية قيود من شأنها أن تعيق الصحافي عن أداء تلك المهمة.

● أن ممارسات قوات الاحتلال بحق الصحافيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية هي جزء لا يتجزأ من ممارساتها بحق المدنيين العزل من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهي الممارسات التي أدت منذ انطلاق انتفاضة الأقصى حتى لحظة إعداد هذا التقرير إلى استشهاد ما يزيد عن ٢١٠ فلسطيني، وجرح الآلاف الآخرين منهم.

● وعلى ضوء ذلك، يؤكد المركز أن ممارسات الاحتلال بحق الصحافيين المحليين والدوليين تهدف إلى خلق حالة من الرعب والفزع لدى هؤلاء الصحافيين من أجل منعهم من نقل الصور والمعلومات حول ما ترتكبه تلك القوات من جرائم بحق المدنيين العزل، وبالتالي فرض حالة من العزلة الإعلامية على تلك الأراضي، وإفساح المجال لتلك القوات لتصعيد جرائمها ضد المدنيين العزل من الفلسطينيين بعيداً عن عيون العالم والشهادات الموثقة على تلك الجرائم بواسطة الصحافة.

● إن قوات الاحتلال تسعى بتلك الممارسات إلى منع الصحافة من توثيق الجرائم التي ترتكبها، بهدف عدم تعرضها لأي شكل من أشكال الإدانة من قبل المجتمع الدولي والرأي العام العالمي.

● يعبر المركز عن قلقه البالغ إزاء تلك الممارسات، لما تنطوي عليه من دلالات بالغة الخطورة تنبئ بتصعيد إسرائيلي محتمل للجرائم التي قد تقترف بحق المدنيين العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في هذا السياق، يذكر المركز الأسرة الدولية بسلوك الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ عندما فرض حالة من العزلة والتعتيم الإعلامي على مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين في جنوب لبنان، وارتكب واحدة من أبشع جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وقتل بدم بارد، بالتواطؤ مع عملائه من الكتائب اللبنانية، ما يزيد عن الثلاثة آلاف فلسطيني من المدنيين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا.

● على ضوء ذلك، يطالب المركز الأسرة الدولية، وخصوصاً الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، بضرورة التدخل الفوري والعاجل، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢/٢٠٠٠ القاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني.

● كما يطالب المركز الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالوفاء بالتزاماتها في الاتفاقية، والتدخل الفوري والعاجل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومنع جرائم أبشع قد ترتكب بحق المدنيين العزل من الفلسطينيين.

٢٢/ ١١/ ٢٠٠٠

مؤسسة القانون/ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة

سلطات الاحتلال تنتهك مبدأ الحق في التعليم بشكل سافر

دخلت انتفاضة الاستقلال اليوم الأربعاء الموافق ٢٢/١١/٢٠٠٠ يومها الخامس والخمسين، محملة بمائتين وواحد وعشرين شهيدا فلسطينيا، وما يربو عن عشرة آلاف جريح ومعاناة كبيرة سببتها الإجراءات التعسفية الإسرائيلية للشعب الفلسطيني بسبب عدوانها المتواصل عليه، وجرائم الحرب التي ترتكبها ضده، وكان آخرها القصف الوحشي الذي تعرض له ثلاثة عشر موقعا للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة الليلة الماضية، وكذلك سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها السلطة المحتلة ضد الشعب الفلسطيني. ويقف في مقدمة هذه السياسة الحصار الذي تفرضه على التجمعات السكانية الفلسطينية وما ينتج عنه من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني ومعاناة لا تطاق. ولإلقاء الضوء على أحد جوانب هذه الانتهاكات، أعدت (القانون) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة هذا التقرير الذي يتناول انتهاك مبدأ الحق في التعليم كأحد نتائج سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها السلطة المحتلة في فلسطين.

تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوها في كل يوم الى ارتكاب انتهاكات صارخة للقوانين والأعراف الدولية من خلال تنفيذها لسلسلة من الأعمال الإجرامية بحق الطلبة والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، فكل طالب فلسطيني أو عامل في قطاع التعليم، يشعر وهو على مقاعد دراسته، أو أثناء تأديته لعمله أن عين الصاروخ الإسرائيلي تتبعه، وفي كل موقع !! فهناك مدارس فلسطينية حولت إلى ثكنات عسكرية بعد أن وفرض الحصار العسكري على الطرق المؤدية الى المدارس ، ووضعت الحواجز التفتيشية الاسرائيلية بين المدن الفلسطينية وقراها، وكذلك الحواجز الاسمنتية والترابية التي عمدت إسرائيل على زرعها حتى في الطرق الترابية أو الالتفافية التي يحاول الطلبة والعاملون في مجال التعليم بشكل خاص، والمدنيون الفلسطينيون بشكل عام، تخطيها، رغم المحاولات الاسرائيلية الدائمة للحؤول دون ذلك. فرصاص الاحتلال ومستوطنيه يترقب بصمت رهيب أجساد طلبتنا ومعلميهم أثناء ذهابهم وإيابهم اليومي الى مدارسهم، فإسرائيل الغاشمة تقوم في كل يوم بقتل وجرح واعتقال عدد ليس قليلاً من الطلبة والأساتذة والعاملين في مجال التعليم. بالاضافة الى الاعتداءات المتكررة على العديد من المرافق التعليمية، إما بمداهمتها أو إطلاق الرصاص عليها أو قصفها أو احتلالها وتحويلها الى ثكنات عسكرية.

طلبة شهداء وجرحى

لم تفت رصاصات قوات الاحتلال الإسرائيلي أجساد الطلبة الفلسطينيين الأبرياء، فقد انتزعت ٣٢ طالباً من مدارسنا وأردتهم شهداء، وأبقت ١٦٧٦ طالباً يئنون من جراحهم منذ تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠ وحتى تاريخ ١٢/١١/٢٠٠٠ ووصفت جراح الطلبة ما بين الخطيرة والمتوسطة والطفيفة، علاوة على

إصابة بعضهم بإعاقات جسدية نتيجة لإصابتهم بأماكن حساسة بسبب استخدام قوات الاحتلال الرصاص الناري .

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢ أصيب الطالب محمد علي الشاعر البالغ من العمر ١٦ عاماً برصاص متفجر بالصدر، حيث تم نقله إلى مستشفى الحسين في مدينة بيت لحم، إثر الاعتداء الإسرائيلي الغاشم وإطلاق رصاص مطاطي وغاز مسيل للدموع بشكل كثيف على مدرسة ذكور تقوع الثانوية، وتعطيل الدراسة فيها . وفي إطلاق للنار قام به المستوطنون العنصريون على الطالب عامر البدن، في الصف العاشر من مدرسة ذكور تقوع الثانوية، أثناء عودته للبيت بعد انتهاء الدوام المدرسي، تم إصابته برصاص حي في الرجل، حيث تم نقله على أثر ذلك إلى المستشفى بسيارة مدير المدرسة.

اعتقال طلبة وأساتذة

قام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال عدد كبير من الطلبة والمدرسين، فقد تم اعتقال الطالب رشدي وائل البطمة البالغ من العمر ١٦ عاماً من مدرسة الخضر الثانوية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٩. والطالب محمد أحمد اللوزي البالغ من العمر ١٦ عاماً من مدرسة ذكور الرام الثانوية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٨ ، كما تم اعتقال الطلبة: سليم محمد زعول، ١٤ عاماً، ومنصور ياسر زعول ١٥ عاماً، بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٥ ، والطالب طارق بسام عميرة ١٦ عاماً، واعتقل أيضاً الطالب غسان منير شوشة من الصف الثاني عشر بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١١، وأربعتهم من مدرسة ذكور حوسان الثانوية في محافظة بيت لحم.

ولم يفت رصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي المعلم عيسى صريرة، حيث أصيب برصاص معدني مغلف "بالمطاط" في الفخد ، ونقل إلى مستشفى الحسين في مدينة بيت لحم، إثر الاعتداء الإسرائيلي الغاشم وإطلاق رصاص مطاطي وغاز مسيل للدموع بشكل كثيف على مدرسة ذكور تقوع الثانوية في الساعة السابعة من صباح ٢٠٠٠/ ١١/٢ وتعطيل الدراسة فيها. وقد حوصرت المدرسة من قبل جيش الاحتلال، ولم يستطع المعلمون والطلاب الخروج منها إلا ب عد الاتصال مع مكتب التنسيق DCO. ومن الجدير ذكره، أنه تم اقتحام نفس المدرسة بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٩ بعد محاصرتها من قبل جنود الاحتلال وتفتيش جميع غرفها، وتدمير باب غرفة الرياضة. وطالت أيدي الاحتلال ثلاثة معلمين من محافظة نابلس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩، وهم: عبد العزيز شنار، سليمان فطاير، وصفي محمد الذين تم اختطافهم واعتقالهم من قبل سيارة جيب عسكرية إسرائيلية.

تنقل الطلبة والأساتذة تحت رصاص الاحتلال ومستوطنيه

كما عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى منع المئات من المعلمين والمعلمات من الوصول من أماكن سكناهم أو إلى مناطق عملهم في المدارس الفلسطينية المختلفة، مما أدى إلى وجود نقص ملموس بطواقم التدريس داخل العديد من المدارس، حيث تم رصد مدى تواجدهم في أماكن عملهم، بنسب تراوح أقلها بنسبة ١٠٪ وأكثرها ٩٠٪ ، من العدد الإجمالي للمعلمين والمعلمات الذي يبلغ ٣٢٠٥١ معلما

ومعلمة في المدارس الفلسطينية ورياض الأطفال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكأمثلة حية على الانتهاكات الإسرائيلية، فقد تم ، بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٧، إجبار الموجه التر بوي أمجد أبو خيران من مخيم العروب، أثناء توجهه إلى مكان عمله -مكتب تربية مدينة القدس- على الوقوف على الحاجز العسكري الفاصل بين مدينة بيت لحم ومدينة القدس المحتلة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساء، وذلك بعد احتجاز هويته وإجباره على التوقيع على تعهد بعدم دخول مدينة القدس المحتلة. كما تم الاعتداء بالضرب على المعلم نضال مصطفى الأسمر، من مديرية قباطية، على حاجز عرابة العسكري الإسرائيلي.

علاوة على تلك المصاعب التي يواجهها كثير من الطلبة والمعلمين، أثناء التنقل ما بين مناطق سكناهم والمناطق التعليمية، في ظروف غير اعتيادية بسبب الظروف الراهنة، وعدم وجود مواصلات للطلبة الذين يدرسون في الفترة المسائية ، ولمعلميهم، وأيضاً بسبب تفريغ ونقل مواقع بعض المدارس الى أماكن أخرى، تفادياً لرصاص وقصف السلطات الإسرائيلية المحتلة واعتداءات مستوطنيها؛ فإن الطلبة و الأساتذة يضطرون للسير على الأقدام لمسافة تزيد عن خمسة كيلو مترات عن مدارسهم السابقة، حيث يعرضهم هذا لخطر رصاص جنود الاحتلال ومستوطنيه، كما هو الحال لدى طلبة مدارس تقوع البالغ عددهم ٦٠٠ طالب وطالبة، حيث ينتقلون الى مدارس الأرزة التي لا تتوفر المواصلات إليها في فترة ما بعد الظهر. (أي بعد انتهاء دوام الفترة الدراسية المسائية).

وكتحد صارخ للمسيرة التعليمية الفلسطينية، وضعت إسرائيل الحواجز الخراسانية والترابية والحواجز العسكرية بين بعض المدن والقرى القريبة منها، وذلك لمنع الفلسطينيين من التوجه الى مرافق عملهم المختلفة؛ ففي المنطقة الواقعة بين الخضر والقرى القريبة منها (حوسان، نحالين، بتير وواد فوكين) ومناطق الزير وحرملة تم وضع حواجز خرسانية وترابية، إلا أن المعلمين قاموا باجتياز هذه الحواجز، محبطين بذلك أعمال الإسرائيليين المحتلين، ووصلوا إلى مدارسهم.

ناهيك عن أن الظروف الحالية الصعبة التي تحيط بالطلبة من قصف وحصار واعتقال وقتل وجرح وانتهاكات متكررة وسافرة لحقهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومستوطنيه، والتي تعكس نفسها سلباً عليهم، وعلى نفسيتهم، وعلى مسيرتهم التعليمية، حيث تحرص إسرائيل جاهدة بسياستها التعسفية الى خلق أجيال غير متعلمة في درب مليء بالمآسي والمجازر والرعب، الذي تحاول زرعه في نفوس الطلبة الأبرياء، عبر افتقادهم للشعور بالأمان في حياتهم.

تعطيل كامل للمسيرة التعليمية في مدارس البلدة القديمة في مدينة الخليل

كان للإغلاق والحصار العسكري المتكرر على المدن الفلسطينية والقرى أثر كبير في تعطيل المسيرة التعليمية في فلسطين، وخاصة في تلك المدن الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، أو القريبة من مناطق خط التماس، فقد تم تشديد فرض حظر التجول على البلدة القديمة في الخليل لمدة تزيد عن ٥٠ يوماً متتالية و حرمان حوالي ١٢ آلف طالب وطالبة من حقهم في التعليم، من أصل ٩٤٢٩٤٢ طالبا وطالبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تعثر المسيرة التعليمية في

مدارسها بشكل ملحوظ، فلقد تعطلت الدراسة في ٣٦ مدرسة في البلدة القديمة، بالإضافة إلى أن هناك ٥٤٧٥ معلماً لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم. فقد تأثرت خمس مدارس منها بسبب منع التجول المحكم عليها، أو على الطلبة والمعلمين الذين يسكنون في هذه المنطقة ولا يستطيعون التوجه إلى مدارسهم أو أماكن عملهم خارج منطقة منع التجول، وهي: مدرسة ذكور الزعتري، مدرستا ذكور النهضة (أ) و (ب)، ومدرسة بنات رابعة العدوية ، ومدرسة ذكور المحمدية. كما أن هناك عشر مدارس تعطلت في جنوب الخليل وهي: زيف، خلة المية، أم الصفة، الصرايعة، الكعابنة، الزويديين والهذالين، امنيزل، سيما بالإضافة إلى أن هناك ٢٨ مدرسة من العدد الإجمالي لمدارس البلدة القديمة تقع على منطقة خط التماس، والتي يتعرض طلابها وطاقمها التعليمي إلى كثير من هجمات قطعان المستوطنين وجيوش الاحتلال الإسرائيلي وحصارهم ورصاصاتهم، مما تسبب في تعطيل وخلل في المسيرة اليومية التعليمية منذ حوالي ٤٠ يوماً في هذه المنطقة.

ومن الجدير ذكره، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد رفعت منع التجول على البلدة القديمة صورياً، وحين توجه طلبة مدارس البلدة القديمة ومعلموها إلى مدارسهم، قامت بإطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف "بالمطاط" تجاههم، ومنعتهم من دخولها بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٤، ولقد تكررت هذه الاعتداءات مراراً.

مدارس .. أم ثكنات عسكرية؟!!

لم تكتف سلطات الاحتلال بتعطيل المسيرة التعليمية في المدن الفلسطينية، فقد عمدت إلى تحويل أربع من مدارسها في مدينة الخليل إلى ثكنات عسكرية مدمرة بذلك مرافقها الخاصة، وهي: مدرسة أسامة بن منقذ والتي يبلغ عدد طلابها ٥٨٤ طالباً، ويبلغ عدد معلميها ١٣ معلماً، ومدرسة ذكور المعارف التي يبلغ عدد طلبتها ٨٧١ طالباً وعدد معلميها ٣٠ معلماً، ومدرسة بنات جوهر التي يبلغ عدد طالباتها ٣٨٠ طالبة، ويبلغ عدد معلميها ١٣ معلمة، بالإضافة إلى مدرسة الأخوة.

تفريغ المدارس الفلسطينية من طلبتها:

سارعت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى تفريغ المدارس لحماية الطلبة من القصف العشوائي، حيث تم تفريغ العديد من المدارس من طلبتها منها: مدرسة دير البلح الأساسية "ج" التابعة لوكالة الغوث، والقريبة من مستوطنة "كفار داروم"، ومدرسة خديجة بنت خويلد الأساسية للبنات القريبة من مفرق الشهداء بغزة، حيث أصيبت هذه المدرسة في الأسبوع الأول من بداية الأحداث.

إغلاق المدارس الفلسطينية بأمر عسكري إسرائيلي

قامت القوات الاسرائيلية المحتلة استكمالاً لسياستها التعسفية ضد المؤسسات الفلسطينية، وخاصة المؤسسات التعليمية بإغلاق مدارس الخضر الأربع في محافظة بيت لحم لمدة شهر ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣١، والتي تضم ٢٥٠٠ طالب وطالبة، وهذه المدارس هي: ذكور الخضر الثانوية،

وذكور الشهيد سعيد العاص الأساسية، وبنات الخضر الثانوية، وبنات الخضر الأساسية.

تفاقم وضع مدارس منطقة خط التماس

وقد لوحظ أن أكثر المدارس تضرراً وتأثراً بالأحداث مادياً ومعنوياً، هي المدارس الواقعة في منطقة خط التماس في كافة المديريات التعليمية الفلسطينية، والبالغ عددها ١٩٦ مدرسة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٧٣ مدرسة منها في الضفة الغربية، و ٢٣ مدرسة في قطاع غزة، حيث تم تعطيل الدراسة في معظم هذه المدارس. وإن وجود هذه المدارس على خط التماس وبقربها من الخطوط الاستيطانية الإسرائيلية، يعرضها للخطر الدائم ولهجمات المستوطنين المتكررة عليها، كما يعرضها للقصف العسكري الإسرائيلي.

قصف بعض المدارس الفلسطينية..

من جهتها أعلنت وزارة التربية والتعليم بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٨، أن المدارس التي تعرضت للقصف وتضررت، هي مدرسة ذكور سيلة الظهر الثانوية، ومدرسة فدوى طوقان الثانوية، ومدرسة بنات الحاج معزوز المصري الأساسية، ومدرسة ذكور بسام الشكعة الأساسية، ومدرسة بيت وزن الأساسية في نابلس. فقد قصفت سلطات الاحتلال الإرهابية عدداً من هذه المدارس براً وجواً وأ غرق تها بالقنابل المسيلة للدموع، وحاصرتها حصاراً عسكرياً محكماً، بقصد إرساء الهلع في قلوب طلبتها الأبرياء، وتضررت أيضاً مدرسة طولكرم الصناعية، مدرسة ذكور إجنادين الأساسية، ومدرسة إحسان سمارة الثانوية، ومدرسة ذكور الفاضلية الثانوية، ومدرسة ذكور طه حسين الأساسية في محافظة طولكرم، وإصابتها بأضرار مادية من تحطيم زجاج نوافذ وأضرار في بعض الواجهات، وحرائق وثقوب في الأبواب، ومدرسة المزرعة الابتدائية التابعة لوكالة الغوث في دير البلح حيث أصيبت بصاروخ من نوع "لاو" بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٤، ومبنى مركز المناهج في مدينة البيرة، كما تم قصف مدرستين في بلدة بيت جالا وهما: التشيلي ووديع الدعمس، نتيجة القصف الليلي بالطائرات والدبابات بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٧ ؛ مما أدى إلى تحطم العديد من نوافذ مدرسة وديع دعمس تحطيماً كاملاً، وإحداث ثقوب في جهتها الشمالية وتحطيم القواطع الداخلية للمدرسة، وتفجير خط المياه المؤدي إلى خزانات المياه على سطحها، وكذلك تحطيم سطح إحدى الغرف في مدرسة التشيلي المكون من القرميد، وكذلك زجاج الجهة الشمالية فيها.

وقد تضررت مادياً أيضاً، مدرستا الشهيد سعيد العاص و بنات الخضر الثانوية، بتحطيم ١٥٠ لوح زجاج من نوافذها، وعدد من المصابيح الكهربائية، وكذلك تحطيم زجاج في مدارس بنات الخضر الأساسية، وذكور الخضر الأساسية، وتحطيم بابين من أبواب مدرسة تقوع الثانوية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٩، بالإضافة إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع على مدارس الخضر الخمس بتواريخ ١٠/١١ و ١٠/١٤ و ١٠/٢٢ و ٢٠٠٠/١٠/٢٣، مما سبب الكثير من حالات الاختناق بالغاز.

كما قامت الطائرات المروحية العسكرية بالتحليق فوق العديد من المدارس وقامت بمحاصرتها

بالدبابات بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١، وهذه المدارس هي: ذكور الخضر الثانوية، بنات الخضر الثانوية، ومدرسة الشهيد سعيد العاص الأساسية للذكور، وبنات الخضر الأساسية، وكذلك مدرسة تقوع الثانوية و مدرسة تقوع الأساسية المختلطة في ٢٠٠٠/١٠/٢٩ في محافظة بيت لحم، وسيلة الظهر، وعرانة، وجبع في محافظة جنين، وأربع مدارس في حوارة في محافظة نابلس، ومدرسة فلسطين الأساسية المختلطة في جنوب الخليل بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٨ وأيضاً تعطيل الدراسة فيها لأكثر من مرة.

تعطيل الدراسة ضمن سلسلة القهر الإسرائيلية

وكذلك تم تعطيل الدراسة في أربع مدارس في بلدة حوارة في منطقة محافظة نابلس، وذلك بسبب حظر التجول وإلقاء الغاز المسيل للدموع على طلبة مدارسها وطاقم التدريس. بالاضافة الى اعتداءات المستوطنين على الطلبة التي سببت عدم تمكن ألف طالب وطالبة من الالتحاق بمدارسهم. وأيضاً تم تعطيل الدراسة في مدارس سيلة الظهر في محافظة جنين، وتقوع والخضر في محافظة بيت لحم، وفي المدارس المحيطة بقبر يوسف: مدرسة الحاج معزوز المصري الأساسية، ومدرسة فدوى طوقان الثانوية للذكور، ومدرسة بسام الشكعة الأساسية، ومدرسة موسى بن نصير الأساسية للذكور. بالإضافة إلى مدارس قريتي عين قينيا، وبيت سيرا في محافظة رام الله والبيرة.

وزارة التربية والتعليم تشكل لجنة طوارئ بعد إعلانها عن استمرار المسيرة التعليمية

وفي بيان صحفي صادر عن وزارة التربية والتعليم بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤؛ استنكرت فيه الوزارة الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف العملية التربوية، وأسرة التربية والتعليم، مطالبة بالحماية الدولية لأطفال فلسطين، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الخلاص من الاحتلال. وذكرت بأن قطاع التعليم كان في مقدمة القطاعات المهددة من قبل الاحتلال وعنفه وقمعه. و قررت وزارة التربية والتعليم استئناف العملية التعليمية والتربوية في فلسطين بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨، رغم الظروف الصعبة، واتخذت جملة من القرارات الإدارية تضمن مواصلة العملية التعليمية بما فيها التأكد من سلامة الطلبة، حيث تم تشكيل لجنة طوارئ في كل مديرية تربية، ولجنة طوارئ أخرى في كل مدرسة. كما أنها فتحت المجال للمتطوعين من أبناء الشعب الفلسطيني في التعليم في المدارس، في حالة نقص المعلمين فيها، عوضاً عن المدرس الذي لا يستطيع الوصول إلى مكان عمله. وقد عملت الوزارة على خطة لتعليم الجرحى الفلسطينيين في منازلهم، آخذة بعين الاعتبار النواحي التعليمية والصحية والنفسية للطالب وعائلته.

دبابات واستحكامات عسكرية إسرائيلية في المدارس الفلسطينية

أفادت مديرة مدرسة أسامة بن منقذ -نادية الياس الشريف في تصريح مشفوع بالقسم (للقانون) أنه: "في يوم الخميس ٢٠٠٠/١٠/١٢ توجهت الآذنة -صبحية برقان إلى المدرسة، فوجدت الباب

مكسورا ، وعند وصولي حاول الجنود الاعتداء عليَّ. كذلك اتصل بي عدد من الجيران المحيطين بالمدرسة، وأبلغوني أن الدبابات تمركزت في ساحة المدرسة، فيما أحضر الجيش الإسرائيلي إليها مكعبات إسمنتية وأكياس رمل وعملوا استحكامات عسكرية، وقاموا أيضاً بنصب الرشاشات على سطح المدرسة وشبابيكها. وفي تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٦ توجهت الى المدرسة صباحاً، ولكنني لم أستطع الوصول إليها، حيث صعدت الى سطح الجيران للاستطلاع، فرأيت قوات الاحتلال قد احتلوا المدرسة ورفعوا العلم الإسرائيلي بعد إنزالهم للعلم الفلسطيني، هذا وقد صادفت في طريقي الى المدرسة إطلاق عيارات تحذيرية من قبل الجنود الإسرائيليين على مدرسة رفيدة القيمري".

كما أفاد فارس الهشلمون مدير مدرسة المعارف الأساسية في تصريح مشفوع بالقسم (للقانون) بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٤ :" أن جنود الاحتلال الإسرائيلي أطلقوا الرصاص على طلاب المدرسة صباحاً، عن بعد ٣٠٠م، كما تم إيقاف دبابات في ساحة المدرسة وإزالة حديد الحماية عن الشبابيك، ونصب رشاشات عليها، وعلى الأسطح، حيث تم إنزال العلم الفلسطيني ورفع العلم الإسرائيلي".

سياسة قهرية تجهيلية ضد الطلبة الفلسطينيين

أليس من حق طلبتنا الفلسطينيين ممارسة حقهم في التعليم كباقي طلبة وأطفال العالم؟ ألم يقر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٦ منه بالذات؛ على أن لكل إنسان حق في التعليم؟ وكذلك المادة ١٦ منه؛ والتي تنص على انه "لا يجوز أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة او أسرته أو منزله أو مراسلاته.." فأين تطبيق إسرائيل لهذه القانون، والتي تلاحق أطفالنا في كل موقع بوحشية وهمجية. والمادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتي أقرت على "وجوب توجيه التربية والتعليم الى الإنماء الكامل للشخصية الانسانية والحس بكرامتها، وإلى توطيد احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ..". وكذلك المادة (٢٤) من اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب للعام ١٩٤٩ والمادة (٥٠) التي ألزمت دولة الاحتلال بأن تكفل حسن تشغيل المنشآت لرعاية الأطفال.

فكيف يكون للعاملين في التربية والتعليم في فلسطين العمل على إنماء شخصية طلبتها الأطفال في ظل الظروف التعسفية التي تفرضها إسرائيل على الأطفال الفلسطينيين وعلى الشعب الفلسطيني بكافة مواقعه ومؤسساته، خاصة التعليمية منها، ضمن سياستها التعسفية التجهيلية؟!

ثالثاً



المجابهة في ساحة المجتمع المدني العالمي

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

رسالة موجهة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

السيد/ جياكوميلي

بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، نود نحن، كمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أن نطرح الموضوع الملح المذكور أعلاه.

كما تعلمون، اندلع العنف في القدس، وتصاعد بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي منذ يوم الخميس الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ عقب زيارة أريئيل شارون للحرم القدسي، أحد أكثر الأماكن الإسلامية قدسية. وفسر ذلك التحرك على الفور على أنه عمل استفزازي الغاية منه تسليط الضوء على السيطرة الإسرائيلية على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وقد كان لذلك أثر سلبي على مفاوضات السلام، والتي كانت على أية حال قائمة على أساس هش جداً. ومع ذلك، فقد سهلت الحكومة الإسرائيلية زيارة أريئيل شارون من خلال توفير مئات الجنود لحراسته. وقد وقعت صدامات أثناء زيارة شارون حيث أصيب العديد من الفلسطينيين في الحرم القدسي، وفيما بعد في مناطق أخرى من الضفة الغربية.

وفي يوم الجمعة الموافق ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠، عزّزت قوات الاحتلال الإسرائيلي تواجدها في باحة الحرم القدسي. وقوبلت الاحتجاجات المدنية بإطلاق كثيف للذخيرة الحية والأعيرة المطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع. وقد استشهد سبعة فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأصيب أكثر من مائتين آخرين بجراح، ثلاثون مدنياً أصيبوا بجراح خطيرة. وعلى الفور عمّت الاحتجاجات مناطق مختلفة في الضفة الغربية، وأفيد عن إصابة أكثر من مائة مدني بجراح.

ومنذ ساعات صباح يوم السبت الموافق ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠، عمّت الاحتجاجات مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصيب ما يزيد عن سبعين مدنياً فلسطينياً بجراح في قطاع غزة، وكان معظم المصابين أطفالاً دون السابعة عشر من العمر. وقد وقعت الصدامات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من مستوطنتي نتساريم وكفار دروم في المنطقة الوسطى من قطاع غزة، وفي خانيونس ورفح، وبالقرب من معبر إيريز.

وخلال ثلاثة أيام من الصدامات، وصل عدد الضحايا الفلسطينيين إلى ٢٨ شهيداً وأكثر من ٦٠٠ جريح خلال المواجهات واسعة النطاق. وتشير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى وصول أكثر من ٩٠٠ مصاب إلى غرف الطوارئ المختلفة، من ضمنهم ٩٦ أصيبوا بالذخيرة الحية. ومعظم الضحايا هم من المدنيين الذين لم يلجأوا إلى استخدام الأسلحة في احتجاجاتهم. وقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وحتى صواريخ مضادة للدبابات من طراز لاو باتجاه راشقي الحجارة.

وتفيد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن سيارات الإسعاف منعت من الدخول إلى مناطق الصدامات مما أدى إلى عدم تمكنها في عدة حالات من الوصول إلى المصابين. وعلاوة على ذلك، تعرضت أربع سيارات تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني لإطلاق نار مباشر، وقد استشهد أحد أفراد

طواقم الإغاثة الطبية في قطاع غزة يوم السبت ٣٠ سبتمبر بينما كان يقوم بنقل المصابين إلى المستشفى.

في ضوء ما ذكر أعلاه، يحمّل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حكومة إسرائيل وقوات الاحتلال الإسرائيلي المسئولية عن أعمال العنف واسعة النطاق في المناطق الفلسطينية، والتي فجرتها في البداية محاولة أريئيل شارون زيارة الحرم القدسي في القدس، ثم أشعلها التواجد الكثيف وغير المبرّر للقوات الإسرائيلية في باحة الحرم القدسي أثناء صلاة الجمعة.

إضافة إلى ذلك، يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات الخطيرة لمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

-عدم احترام مبدأ التناسب بموجب القانون الإنساني الدولي، عندما يكون استخدام القوة ضرورياً.

- استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للذخيرة الحية والأعيرة المطاطية المغلفة بالمطاط والغاز المسيل للدموع، والاستعانة بالقناصة للرد على راشقي الحجارة من المدنيين الذين أغلبهم من الفتية (٦٠٪ من الجرحى هم دون العشرين من العمر).

- مهاجمة الطواقم الطبية، خاصة التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أثناء تأديتهم لمهامهم في عمليات الإسعاف.

- استشهاد ٢٨ فلسطينياً، خاصة استشهاد سبعة مدنيين فلسطينيين في مكان مقدس أثناء تأدية الصلاة، واستشهاد عشرة أطفال (سبعة منهم دون ١٨ عاماً، واثنا ن دون ١٣ عاماً، وطفل رضيع يبلغ من العمر سنة ونصف).

- عدد كبير من الجرحى الذين بلغ عددهم ٦٠٠ جريح (٧٨٪) في حال الخطر جراء إصابتهم في الجزء العلوي من الجسم (الصدر والقلب والرأس والعيون) مما يشير إلى نية واضحة لإطلاق النار من أجل القتل.

في ضوء ما تقدم من معلومات حقيقية أكدها تواجد وسائل الإعلام الدولية ومراقبين مستقلين، وفي ضوء التفويض الذي منحكم إياه القرارA ١٩٩٣/٢ في ١٩ فبراير ١٩٩٣، ندعوكم إلى التحقيق في هذه الانتهاكات الإسرائيلية المحددة لحقوق الإنسان والخروقات للقانون الإنساني الدولي، تحديداً معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩

إننا نتطلع إلى اهتمامكم المساند بهذا الأمر الملح والخطير. وسنكون شاكرين لكم إن أبلغتمونا على الفور بتحرككم الملموس فيما يتصل بهذا الوضع المؤلم، لأننا نعتقد بأن فلسطينيين آخرين كثر سيموتون خلال الأيام القادمة.

مع فائق الاحترام

راجي الصوراني

مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

غزة

٢ أكتوبر ٢٠٠٠

رسالة موجهة إلى ماري روبنسون

المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

رسالة مشتركة موقعة من خمس مؤسسات فلسطينية وهى: جمعية القانون بالقدس، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة، مفتاح بالقدس، الحق برام الله، وعدالة بشفا عمرو (إسرائيل).

السيدة/ ماري روبنسون

بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، نود نحن، المدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطينيون ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أن نطرح الموضوع الملح المذكور أعلاه.

كما تعلمون، اندلع العنف في القدس، وتصاعد بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي منذ يوم الخميس الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ عقب غزو أريئيل شارون للمسجد الأقصى، أحد أكثر الأماكن الإسلامية قدسية، برفقة ٣٠٠٠ عسكري إسرائيلي. وفسر ذلك التحرك على الفور على أنه عمل استفزازي الغاية منه تسليط الضوء على السيطرة العسكرية الإسرائيلية وإعادتها من جديد على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وقد كان لذلك الأثر السلبي الواضح والمتعمد على مفاوضات السلام ، والتي كانت على أية حال قائمة على أساس هش جداً.

وخلال الأيام الأربعة الماضية، استشهد ٣٧ فلسطينياً، و أصيب أكثر من ١٧٠٠ آخرين بجراح. ومعظم الضحايا هم من المدنيين، الذين لم يلجأوا في احتجاجاتهم إلى استخدام الأسلحة النارية. وقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرا ئيلي النار على راشقي الحجارة دون تمييز، حيث استخدمت تلك القوات الذخيرة الحية، والأعيرة المغلفة بالمطاط، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز "لاو"، إضافة إلى الاستعانة بطائرات الكوبرا المروحية.

وقد منعت الطواقم الطبية من الدخول إلى مناطق الصدامات مما أدى إلى عدم تمكنها في عدة حالات من الوصول إلى المصابين. وعلاوة على ذلك، تعرضت أربع سيارات إسعاف لإطلاق نار مباشر، وقد استشهد وأصيب عدد من أفراد طواقم الإغاثة الطبية.

في ضوء ما ذكر أعلاه، فإننا نحمّل حكومة إسرائيل وقوات الاحتلال الإسرائيلي المسئولية عن أعمال الع نف واسعة النطاق في المناطق الفلسطينية، والتي فجرها في البداية غزو أريئيل شارون للحرم القدسي في القدس، ثم أشعلها التواجد الكثيف وغير المبرّر للقوات الإسرائيلية في باحة الحرم القدسي أثناء صلاة الجمعة، وامتدت المواجهات بسرعة إلى مختلف أنحاء الضفة الغربية وقط ا ع غزة، وحتى إلى التجمعات العربية داخل إسرائيل.

إننا ندين الاستخدام المفرط للقوة والخروقات الخطيرة لمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

- عدم احترام مبدأ التناسب بموجب القانون الإنساني الدولي، عندما يكون استخدام القوة ضرورياً.

■ استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي لل ذخيرة الحية والأعيرة المطاطية المغلفة بالمطاط والغاز المسيل للدموع، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز "لاو"، والاستعانة بطائرات الكوبرا المروحية والقناصة للرد على راشقي الحجارة من المدنيين الذين أغلبهم من الفتية (٦٠٪ من الجرحى هم دون العشرين من العمر).

■ مهاجمة الطواقم الطبية أثناء تأديتها لمهامها في عمليات الإسعاف.

■ قتل الفلسطينيين، خاصة استشهاد سبعة مدنيين فلسطينيين في مكان مقدس أثناء تأدية الصلاة، واستشهاد عشرة أطفال (سبعة منهم دون ١٨ عاماً، واثنان دون ١٣ عاماً، وطفل رضيع يبلغ من العمر سنة ونصف).

■ عدد كبير من ا لجرحى - (٧٨٪) منهم - في حال الخطر جراء إصابتهم في الجزء العلوي من الجسم (الصدر والقلب والرأس والعيون)، مما يشير إلى نية واضحة لإطلاق النار من أجل القتل.

بما ينسجم مع صلاحيات ومسئوليات منصبكم، فإننا ندعوكم بإلحاح إلى زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أجل تقصي الحقائق على الفور. إننا بشكل خاص نعتقد بأن تحقيقكم في هذه الانتهاكات الإسرائيلية المحددة لقانون حقوق الإنسان الدولي، والخروقات الخطيرة للقانون الإنسان الدولي، تحديداً معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، هي واجب والتزام أخلاقي.

إننا نتطلع إلى اهتمامكم المساند بهذا الأمر الملح والمؤلم، لأننا نعتقد بأن فلسطينيين آخرين كثر سيموتون خلال الأيام القادمة.

مع فائق الاحترام،

٢ أكتوبر ٢٠٠٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة

السيد كوفي عنان/ السكرتير العام للأمم المتحدة

بودنا نحن، كمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن نعبر عن بالغ قلقنا تجاه التصريح الذي صدر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم الموافق ٢ أكتوبر ٢٠٠٠.

عقد صباح اليوم لقاء في مقر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضم أكثر من مائة شخصية من منظمات دولية غير حكومية، ووكالات دولية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، وصحفيين، والمجتمع المدني الفلسطيني: أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدة وزارات، ومنظمات أهلية محلية.

وطلب السيد أوكيلو، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من ضمن القضايا الرئيسية التي تطرق إليها، من المشاركين اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لوقف العنف الذي يسود الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف بأن من غير الممكن تحقيق أي شيء من خلال العنف والحرب. ومع أننا، كمنظمات حقوق إنسان تساند وتدافع عن احترام حقوق الإنسان الأساسية، والتوصل إلى سلام عادل ودائم، نتفق مع السيد أوكيلو في الشق الأخير من حديثه، إلا أننا نشعر بصدمة بالغة تجاه هذا التصريح.

لقد كنا نحن، كمدافعين عن حقوق الإنسان ننشد من خلال هذا اللقاء عبر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، التأييد الدولي للتدخل وحماية المدنيين والضحايا الفلسطينيين من الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي. إن هذا التصريح من جانب الأمم المتحدة المفوضة بتنسيق المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة يستهين بشكل كبير بالأوضاع على الأرض، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الأسلحة التي تستخدمها قوات الاحتلال: الرصاص الحي، والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وقنابل الغاز المسيل للدموع، والقناصة، والصواريخ المضادة للدبابات، في أغلب الأحيان ضد المدنيين العزل.

في ضوء ما تقدم، وفي ضوء معارضة الجميع لبيان مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإننا نلتمس اهتمامكم الملح وتأييدكم الملموس في هذا الوضع المؤلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنلفت انتباهكم، كممثل للأمم المتحدة، بأن تفي الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بالتزاماتها القانونية بموجب المادة الأولى من المعاهدة باحترام وضمان تطبيق حكومة إسرائيل للمعاهدة بصفتها أحد الموقعين على المعاهدة. ولهذه الغاية، فإننا نحثكم على أن تتوجهوا إلى الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بضرورة انعقاد المؤتمر الذي تم تأجيله في يوليو ١٩٩٩، لكي يتم احترام وتطبيق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونشكركم على تفهمكم ودعمكم في هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام.

مع وافر الاحترام،
راجي الصوراني
مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

٧/ ١٠/ ٢٠٠٠

نداء صادر عن اتحاد الجمعيات الأهلية العربية بحيفا (مؤسسة اتجاه).

الحماية الدولية مطلب مشروع لعرب ١٩٤٨ أيضاً

"على أثر تكشف الحقيقة بوقوع هجمات مبيتة من الشرطة وقوات الأمن الإسرائيلي، بكلمات أخرى من الحكومة الإسرائيلية، على أبناء شعبنا الفلسطيني الأعزل في إسرائيل، فقد بات واضحا وجليا على أننا، نحن الفلسطينيين في هذه البلاد، نعيش في حالة الخطر. وانعدام أمننا، وبالتالي نحن بحاجة إلى مساعدة خارجية لحمايتنا وحماية حريتنا وحقوقنا المشروعة.

إن مؤسسة اتجاه، اتحاد الجمعيات الأهلية العربية، ترفع نداءها باسم هذه الجمعيات الخيرية منادية وسائلة الحماية الدولية لوجودنا كفلسطينيين أبناء هذه البلاد.

إن طلبنا ونداءنا بمساعدتنا في هذه الفترة العصيبة هو مستعجل ونداء صارخ عقب ما جرى وما يجري داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتعامل الشرطة الإسرائيلية، كما لمح بذلك أحد ضباط الشرطة الكبار بأن الخط الأخضر لم يعد له وجود.

وما دام هذا التعامل قائما، فإن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل والذي يشكل ٢٠٪ من السكان ينادي اليوم بالحماية الدولية.

مطلبنا كمواطنين في دولة إسرائيل هو الحق الشرعي بالأمن، ويأتي مطلبنا العاجل اليوم بعد ارتفاع عدد الشهداء في الأسابيع الثلاثة الأخيرة إلى ثلاثة عشر شهيدا ومئات الجرحى قتلوا وأصيبوا برصاص الشرطة والأمن الإسرائيلي، أي بقوات الحكومة الإسرائيلية، منهم ٣ في أم الفحم، ٢ في عرابة، ٢ في سخنين، ١ في معاوية، ١ في جت، ١ في كفر مندا، ١ في كفر كنا وثلاثة في الناصرة. إضافة إلى عشرات الجرحى في أوضاع خطرة في ظل تواجد شرطة إسرائيلية معاويةتقمع كل أشكال التظاهر الشرعي.

إن هذا التعامل من قبل الحكومة الإسرائيلية مع الفلسطينيين في هذه البلاد هو تعامل دولة مع أعدائها لا مواطنيها. وهذا يشير إلى خطورة الوضع الذي لا يمكن اعتباره أمرا إسرائيليا داخليا. بل أمرا يحتاج إلى تدخل دولي.

نتوجه، نحن الموقعين أدناه، إلى السكرتير العام للجمعية العامة للأمم المتحدة طالبين منه التدخل السريع، واتخاذ الخطوات المطلوبة في سبيل تأمين حقوق الفلسطينيين في كل مكان وفي سبيل توفير الحماية لهم.

كما تطالب السكرتير العام بإدانة هذه الهجمات على المواطنين الفلسطينيين ونحثه على استخدام صلاحياته لوضع حد لهذا القتل، وكي لا يذهب دم الشهداء هدرا إنما ليكون رصيدا للنضال بإحقاق الحق والعدالة في فلسطين.

تقرير مشترك لثلاث منظمات دولية

الفلسطينيون ضحايا العنصرية

بدعوة من المركز الفلسطيني لحقوق الانسان وجمعية القانون (الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة)، تشكلت لجنة خاصة من منظمات حقوق إنسان دولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لقوات الاحتلال خلال الأحداث الراهنة في الأراضي المحتلة. وضمت اللجنة في عضويتها خبراء يمثلون ثلاثة أجسام دولية تمثل نحو ٢٥٠ منظمة لحقوق الإنسان في العالم. وهذه الأجسام هي:

١- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: مقرها باريس وتضم في عضويتها ١٠٨ منظمات لحقوق الإنسان في العالم، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون.

٢- لجنة الحقوقيين الدولية: مقرها جنيف وتضم نحو ٩٢ منظمة لحقوق الإنسان بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون ومؤسسة الحق.

٣- شبكة حقو ق الإنسان الأوروبية المتوسطية: مقرها كوبنهاجن وتضم في عضويتها ٥٧ منظمة لحقوق الإنسان، بينها المركز الفلسطيني وجمعية القانون.

وقد بدأت اللجنة أعمالها في الضفة الغربية، وفي المدن والقرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر وفي قطاع غزة منذ يوم الخميس الموافق ٥/١٠/ ٢٠٠٠ وحتى يوم السبت الموافق ٧/١٠/٢٠٠٠

وفيما يلي نص التقرير الصادر عن البعثة

تقصير إسرائيل في احترام التزاماتها الدولية

استخدام غير متناسب ودون تمييز للقوة ضد المدنيين

المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية

بناءً على النتائج التي توصلت إليها بعثتها إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من ٤ إلى ٨ أكتوبر ٢٠٠٠، تحث شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ولجنة الحقوقيين الدولية في السويد، بشدة:

المجتمع الدولي:

■ على أن يناشد بقوة من أجل اتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين الفلسطينيين.

■ على تشكيل لجنة تحقيق دولية من خبراء مستقلين دون تأخير، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢، لإجراء تحقيق وافٍ وشامل في الأحداث التي وقعت خلال الأزمة الحالية، تحديداً انتهاكات حقوق الإنسان، والخروقات للقانون الإنساني. وفي هذا السياق، تحث المنظمات المذكورة الدول والمؤسسات المشاركة في عملية برشلونة إلى مساندة لجنة التحقيق الدولية بكافة الوسائل الضرورية الممكنة.

■ على إيجاد ما يثبت تلك الانتهاكات من أجل تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

■ على تأييد إرسال مراقبين ومساعدة إنسانية دولية فعالة، وتعزيز تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

■ على حث الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة على عقد المؤتمر الذي تم تأجيله، والضغط على إسرائيل من أجل التنفيذ القانوني لمعاهدة جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الاتحاد الأوروبي:

■ على الدعوة على الفور إلى عقد اجتماع لمجلس الارتباط رجوعاً إلى المادة الثانية من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان في السياسات الداخلية والدولية. على الاتحاد الأوروبي استخدام الوسائل السياسة والاقتصادية الممكنة من أجل ضمان التزام إسرائيل بالمعايير الدولية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إسرائيل:

■ على التقيد بالتزاماتها الدولية، والتوقف عن استخدام القوة المفرطة وغير المبررة ضد المتظاهرين والسكان المدنيين داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة.

■ على التوقف فوراً عن استخدام الذخيرة المحرمة والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الطائرات العمودية المجهزة بصواريخ موجهة، ضد المدنيين.

■ على سحب قوى الأمن التي دخلت بشكل استفزازي مناطق السلطة الفلسطينية فوراً.

■ على الانسحاب من مناطق الاستفزاز الأخرى في الأراضي المحتلة من أجل خفض التوتر.

■ على احترام حرمة وسلامة الطواقم الطبية وفقاً لما جاء في القانون الدولي، وضمان عدم إعاقة عملهم.

أعضاء البعثة:

■ ايان بيرن، باحث في مركز حقوق الإنسان، جامعة ايسكس، المملكة المتحدة.

■ أوغست لوتجينو، منسق، مؤسسة برونو كرايسكي، النمسا.

■ هيوبرت بريفو، رئيس هيئة التنسيق، فرنسا، نيابة عن شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

■ بير ايريك نيلسون، قاض سابق ومحقق، نيابة عن لجنة الحقوقيين الدولية، السويد.

التكليف والنشاطات:

كلّف أعضاء البعثة بتقييم الأزمة الحالية وتعامل الأطراف مع الوضع في ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك أحكام إعلان برشلونة في مجال حقوق الإنسان، واتفاقية الارتباط، وزارت إسرائيل والأراضي الفلسطينية في الفترة من ٤ إلى ٨ أكتوبر ٢٠٠٠

في قيامهم بذلك، كان أعضاء البعثة على اتصال وثيق بأعضاء شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية والفيدرا لية الدولية لحقوق الإنسان المحليين، إضافة إلى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي تعمل في أنحاء المناطق المتأثرة في شمال إسرائيل والقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

وتحدثت البعثة إلى الضحايا وعائلات الأشخاص الذين قتلوا في الصدامات العنيفة، إ ضافة إلى شهود العيان الذين كان بإمكانهم تزويدها بمعلومات مباشرة حول أحداث محددة. وتم إجراء زيارات لأماكن الصراع بما في ذلك مفترق طرق نتساريم وخانيونس في قطاع غزة، والناصرة وعرابة وأم الفحم في شمال إسرائيل، وبيت ساحور ورام الله في الضفة الغربية. وأجرت لق اءات مع السلطات المحلية، وأفراد الخدمات الطبية، وإدارة الصليب الأحمر، علاوة على منظمات أهلية وممثلين سياسيين، كان بإمكانهم إعطاؤها تقييما شاملا للأوضاع.

سيكون بالإمكان الإطلاع على سرد وملخص للمقابلات واللقاءات التي أجرتها البعثة قريباً.

الملاحظات:

وجدت البعثة أدلة على انتهاكات واسعة ومستمرة لحقوق الإنسان، يضاف إليها تقصير في التقيد بالقانون الإنساني الدولي، تحديداً معاهدة جنيف الرابعة، كما نصت على ذلك أحكام إعلان برشلونة والاتفاقيات المرافقة له.

الاستخدام المفرط ودون تمييز للقوة:

في ردها على المظاهرات السلمية والعنيفة التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وإسرائيل، استخدمت القوات الإسرائيلية (الجيش الإسرائيلي، ودوريات الشرطة وحرس الحدود) قوة مفرطة لا تتناسب مع التهديد التي واجهته. لقد حدث ذلك بصورة متكررة في مواقع مختلفة من المناطق المتأثرة. حصلت البعثة على إفادات من الضحايا وعائلاتهم وشهود عيان في القدس الشرقية، ورام الله، وبيت ساحور، والناصرة، وعرابة، وأم الفحم، وقطاع غزة.

بالرغم من أنه كان هنالك بعض الاستخدام المحدود للأسلحة من قبل الفلسطينيين، إلا أن معظم أحداث العنف كانت في صورة إلقاء حجارة و(إلى حد أقل بكثير) استخدام الزجاجات الحارقة.

وبالرغم من حقيقة أن استخدام الغاز المسيل للدموع كان رداً ذا فاعلية على المظاهرات العنيفة، وأدى إلى السرعة في تفريق تلك المظاهرات، إلا أن استخدامه كان محدوداً. وعلى نحو مماثل، لم يكن هنالك أي دليل على استخدام خراطيم المياه. بدلاً من ذلك، لجأت السلطات الإسرائيلية منذ مرحلة مبكرة جداً في المواجهة إلى استخدام البنادق والأسلحة الثقيلة بمستوى أدى إلى وفيات وإصابات كثيرة في صفوف الفلسطينيين. ولم يكن ذلك يتناسب على الإطلاق مع حجم التهديد الذي واجهته القوات الإسرائيلية، حسبما ينعكس ذلك في أعداد الإصابات التي وفرتها الخدمات الطبية ومنظمات حقوق الإنسان. تشير آخر الأرقام إلى أن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا يقارب المائة، فيما أصيب أكثر من ٢٥٠٠ فلسطيني، مقارنة بعدد قليل للخسا ئر الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ما يسمى بالأعيرة "المطاطية" (كرات أو اسطوانات حديدية ذات غلاف رقيق يمكن أن تكون قاتلة إذا تم إطلاقها من مسافة قريبة)، كانت الذخيرة الحية تستخدم أيضاً بشكل ثابت، بما في ذلك، حسب الخبراء الطبيين، استخدام رصاص الدمدم، والرصاص المتفجر المحرمين. وتم أيضاً استخدام الأسلحة الثقيلة التي تستخدم عادة فقط في الحروب، بما في ذلك المدافع الرشاشة، والذخيرة ذات السرعة العالية عيار ٩,٦ ملم، وصواريخ (لاو) التي أطلقت من الطائرات العمودية من طراز أباتشي. وبصورة لا تثير الاستغراب، أدى ذلك إلى إصابات خطيرة ووفيات، عندما لم يتم

استخدامها فقط ضد المظاهرات العنيفة، بل أيضاً ضد الاحتجاجات السلمية والسكان المحليين.

وقد تمت مهاجمة المحتجين سلمياً بينما كانوا منبطحين على الأرض، بعد أن سيطرت عليهم قوات الأمن الإسرائيلية بالقوة. يشمل ذلك امرأتين في الناصرة، ضربت إحداهما في أسفل البطن بعقب بندقية. ففي إحدى الحالات في عرابة بشمال إسرائيل، علم أنه تم إعدام محتج أعزل برصاصة واحدة في الرقبة، بعد أن طارده أفراد الأمن وسيطروا عليه.

الاستخدام القاتل للقوة يستهدف في أحيان كثيرة مدنيين وأطفال أبرياء:

تمت مهاجمة المنازل الخاصة والمدنيين دون تمييز خاصة في الليل. رأت البعثة أدلة على ذلك في منازل في بيت ساحور تم إطلاق النار عليها بشكل عشوائي في الليل من معسكر للجيش الإسرائيلي على بعد أكثر من كيلومتر واحد. وحسبما أفيد للبعثة، فإن تلك الهجمات قد شملت استخدام القناصة المزودين بأسلحة عالية السرعة، بالرغم من حقيقة أن أية مظاهرات لم تجر في الجوار. كما أن المشاركة المتزايدة للمستوطنين في تلك الهجمات أيضاً هو أمر مثير للقلق.

تلقّى معظم الجرحى الفلسطينيين إصابات في الأجزاء العليا من أجسادهم، بنية واضحة لإلحاق أشد الأذى بهم. ويشمل ذلك عدداً كبيراً من الإصابات في العين، نتجت في أحيان كثيرة عن إطلاق الأعيرة "المطاطية" من مسافة قريبة. وتكون النتيجة ليس فقط فقدان العين، بل في أحيان كثيرة ضرراً في الدماغ أو الموت. وكانت حالات كثيرة من هذا النوع هي من الأطفال.

في الواقع، إن عدد الإصابات في صفوف الأطفال كبير بصورة مقلقة (٢٢ طفلاً قتلوا حتى ١٠ أكتوبر). ولا تبدو هنالك أية محاولة للتمييز بينهم وبين الكبار، ومنحهم حماية خاصة وفقاً لالتزامات إسرائيل بموجب معاهدة جنيف الرابعة والعهد الخاص بحقوق الطفل.

مهاجمة وترهيب الطواقم الطبية:

بالرغم من أن سيارات الإسعاف مميزة بوضوح وفقاً للمواثيق الدولية، إلا أنها استهدفت بصورة متكررة بالذخيرة الحية مما أدى إلى حدوث وفيات وإصابات في صفوف الطواقم الطبية.

علاوة على ذلك، هنالك أدلة على إعاقة متعمدة لعمل الطواقم الطبية مما يعرض حياة الذين ينشدون المساعدة للخطر. وفي بعض الحالات تسبب ذلك بتأخير لعدة ساعات قبل أن يكون بإمكان سيارات الإسعاف نقل الجرحى إلى المستشفيات.

الحصانة وعدم وجود المحاسبة:

حتى الآن لم تكن هنالك أية حالة يتم فيها تحميل المسئولية لأي من أفراد الأمن أو المدنيين الإسرائيليين في حال استخدامهم لقوة تؤدي إلى القتل ضد المدنيين الفلسطينيين. إن هذه الحصانة التي تتمتع بها القوات الإسرائيلية هي على العكس تماماً بالنسبة للإجراءات القضائية والإدارية التي يتم اتخاذها بحق الفلسطينيين الذين يدخلون إلى السجن بعد اعتقالهم خلال الأحداث الحالية. إن عدم القدرة على توكيل محامين، وتقصير المحاكم في تقييم الأدلة بالشكل الملائم يثيران الشكوك حول عدالة المحاكمات واستقلال القضاء.

الاستنتاجات الأولية للبعثة:

إن الملاحظات الواردة أعلاه تفضي إلى الاستنتاجات التالية:

■ لقد واجهت السلطات الإسرائيلية الاضطرابات الفلسطينية باستخدام مفرط وغير متناسب للقوة. وتصاعد مستوى العنف ضد المدنيين مع تواصل الأزمة.

■ أثارت السلطات الإسرائيلية المظاهرات العنيفة من خلال استخدامها المفرط للقوة ضد المحتجين المسالمين.

■ زادت السلطات الإسرائيلية من عدد الوفيات في صفوف المدنيين الفلسطينيين بمنعها لسيارات الإسعاف من مساعدة المصابين، من خلال إغلاق الطرق، أو بمهاجمة سيارات الإسعاف بشكل مباشر وقتل أفراد الطواقم الطبية.

تبعاً لذلك، كان هنالك تقصير من جانب إسرائيل في التقيد بالتزاماتها الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، تحديداً معاهدة جنيف الرابعة فيما يتصل بحماية المدنيين في زمن الحرب، كما نص على ذلك إعلان برشلونة والاتفاقيات المرافقة ذات الصلة.

التحليل السياسي:

يجب النظر إلى النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة في سياق سياسي أوسع، على افتراض أن الوضع الراهن له احتمال جدي بأن يتصاعد إلى درجة الحرب.

وحسب المعلومات التي تم جمعها، من الواضح أن الأزمة الحالية نتجت عن الجمود في عملية السلام، وازدياد معاناة الفلسطينيين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو السلمية.

تتضمن اتفاقيات أوسلو مظهرين:

١- إجراءات لبناء الثقة.

٢- تسوية نهائية يتم التوصل إليها حتى الرابع من مايو ١٩٩٩

مع ذلك، لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية حتى الآن، بل تم التوصل إلى نتائج محدودة في مجال بناء الثقة.

وعلى النقيض من الوضع الراهن الذي نتج عن اتفاق أوسلو، فقد زادت مفاوضات واشنطن وعززت انعدام الثقة المتبادلة من خلال اختراع وفرض نظام من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، مترافقاً مع تهديد عسكري علني. لقد زرعت بذور الصراع في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البنيوية، والتي ما زالت تمارس ضد الفلسطينيين، إلى جانب إنكار الحريات الأساسية كحرية الحركة، والحق في محاكمات عادلة. إن استمرار مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة هما مصدر تذكير ثابت بأن الفلسطينيين ليسوا حقاً أحراراً في أرضهم، بل ضحايا لشكل من أشكال العنصرية. على سبيل المثال، في قطاع غزة مسرح لبعض أسوأ أحداث العنف هنالك ٢٠ مستوطنة إسرائيلية يقطنها ٦٠٠٠ مستوطن وتسيطر على ٤٢٪ من الأراضي، فيما يعيش ١,٢ مليون فلسطيني في ال ٥٨٪ المتبقية من الأراضي.

وكانت النتيجة خلق انعدام ثقة وخيبة أمل متجذرين لدى الجانب الفلسطيني من جيرانه الإسرائيليين. إن الاستفزاز غير المبرر "لزيارة" أريئيل شارون للحرم الشريف، برفقة عدد هائل من قوات الأمن الإسرائيلية، كان مجرد شرارة لازمة لإطلاق العنان لهذا الإحباط والغضب.

وبذلك مع مقتل حوالي ٩٠ شخصاً وإصابة الآلاف، يبدو بأن هنالك خطرا كبيرا بأن يتدهور الوضع بصورة خطيرة إذا لم تتغير السياسات الإسرائيلية بشكل كبير، واضعة حداً للاحتلال العسكري المستمر خلال الثلاثة وثلاثين عاماً الماضية، ومعترفة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

نطالبكم بالتدخل لحماية الشعب الفلسطيني

رسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة❖

من المؤتمر الاقليمي للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي

نحن الموقعون أدناه، المدافعون عن حقوق الإنسان وممثلون عن عدد كبير من المنظمات الحقوقية العربية، إذ نعبر عن التزامنا بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان كأساس سليم للسلام والأمن الدوليين على أسس عادلة، وخلال اجتماعنا في الرباط للوقوف على وسائل وسبل تعزيز احترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، نتابع بقلوب مثقلة بالحزن الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أودت بأرواح أكثر من مائة من المواطنين الفلسطينيين والآلاف من الجرحى حتى لحظة كتابة هذا البيان.

نكتب إليكم ناشدين تدخلكم لدى مجلس الأمن لحثه على اتخاذ إجراءات فورية بشأن توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين العزل في غزة والضفة الغربية والجليل، مشيرين إلى الإجراءات الوحشية المرتكبة من جانب إسرائيل كدولة وكقوة محتلة، على حياة الفلسطينيين، وعلى الرغم من عملية السلام التي دامت سبع سنوات إلا أن سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان لا يزال في تدهور مستمر وأن الفلسطينيين تحت سيطرتها المباشرة ليسوا آمنين أو مطمئنين في ديارهم.

إن القوة المفرطة والوحشية التي تستخدمها إسرائيل في مواجهة المظاهرات العفوية التي اشتعلت كرد فعل على الزيارة المستفزة التي قام بها إرييل شارون إلى حرم المسجد الأقصى ليست جديدة، بل هي استمرار للعدوانية المتواصلة التي تقوم بها هذه الدولة على حقوق الشعب العربي، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والاستخدام غير القانوني للأسلحة المحرمة، والقتل العشوائي، والطرد وإزالة البيوت ومصادرة الممتلكات والاستخفاف الكامل بالحياة الإنسانية.

إن الكثير من هذه الانتهاكات تمثل خرقا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وتعتبر جرائم ضد الإنسانية، وتمثل انتهاكا سافرا للقانون الدولي، ولالتزامات إسرائيل نفسها القانونية، ومسؤولياتها كعضو في المجتمع الدولي وموقعة على المعاهدات الدولية بما في ذلك بشكل خاص اتفاقيات جنيف.

السيد السكرتير العام؛

ينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته عن هذا الاستخفاف وتجاهل إسرائيل المستمر لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وعجزه مرات متوالية عن العمل الجاد على إنهاء مثل هذه الممارسات في الماضي، وإننا لنود أن نذكر السكرتير العام ومجلس الأمن بالقرارات التي لا تحصى والتي اتخذت ضد

❖ رسالة صادرة باسم ٣٨ منظمة عربية لحقوق الإنسان شاركت فيه المؤتمر الإقليمي الأول للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي نظمته مجموعة العمل العربية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان" و"المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" و"مؤسسة القانون بالقدس"، و"المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة"، و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان"، وذلك في العاصمة المغربية الرباط بتاريخ ٩، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠

إسرائيل ولم تطبق، والتي تدين استخدام إسرائيل المفرط للقوة، والطرد وإزالة البيوت، وغيرها من الانتهاكات، وللأسف فإن المجتمع الدولي لم يتخذ أية إجراءات جديدة لتأمين تطبيق تلك القرارات .

إن أحدث الأمثلة للعجز الدولي كان في يوليو ١٩٩٩، في اجتماع الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف للنظر في الوسائل والطرق لتحقيق التز اماتهم تحت البند الأول العام لتأمين احترام إسرائيل لبنود هذه الاتفاقيات في الأراضي المحتلة، والذي انتهى بدون أي موقف، بل الأدق بدون حتى المناقشة المناسبة .

إن تأثير هذا العجز واضح أيضا فيما يتعلق بتقويض شرعية القانون الدولي، ودور الأمم المتحدة نفسها. إن الفلسطينيين يدفعون الآن الثمن الفادح لعدم رغبة المجتمع الدولي في تأكيد تطبيق القانون الدولي بشكل منسجم وليس بشكل انتقائي .

السيد السكرتير العام،

نظرا لتفاقم المأساة المستمرة التي تتزايد يوميا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمنذرة بالعواقب الخطيرة على حياة الفلسطينيين ومستقبل السلم والأمن في المنطقة، فإن ذلك يضع مسؤوليات أساسية على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى عاتق مجلس الأمن الدولي للتحرك فورا لتطبيق المقتضيات التالية :

١- السعي العاجل لتنشيط الجهود السابقة التي تستهدف حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشمل هذه الإجراءات العمل الذي كان يقوم به العاملون في منظمة الأونروا والوجود الدولي المؤقت في الخليل.

٢- إرسال وفد عاجل برئاسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، لتقابل مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية وغيرها من المنظمات والتي تقوم بشكل يومي بتوثيق الأحداث، من أجل إحاطة مجلس الأمن بانتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بشكل خاص الخرق الفادح لاتفاقية جنيف الرابعة .

٣- تطلب من الحكومة السويسرية باعتبارها راعية لاتفاقيات جنيف بأن تأخذ بعين الاعتبار مجددا، القيام بالتزاماتها القانونية تحت البند العام رقم١، في الاتفاقيات والبروتوكولات لتأمين احترام إسرائيل، وهي أحد الموقعين على بنود الاتفاقيات .

٤- البدء في مناقشات جادة للاختيارات المتاحة لفرض إجراءات محددة على إسرائيل تهدف إلى إلزامها بإرادة المجتمع الدولي، وتأكيد احترام إسرائيل لالتزاماتها الدولية بموجب المعاهدات الموقعة عليها، وواجباتها كعضو في المجتمع الدولي المتحضر المتمثل في الأمم المتحدة.

السيد السكرتير العام؛

إن السلام المبني على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، هو السلام الذي يمكن أن يكون عادلا، وشاملا ودائما.

نحث الأمانة العامة، ومجلس الأمن على التحرك فورا باتجاه تأمين هذا الأساس للسلام في منطقتنا.

١٦- أكتوبر ٢٠٠٠

نداء إلى القمة العربية المنعقدة في القاهرة من المنظمات العربية لحقوق الإنسان

السادة الملوك والرؤساء العرب المحترمون

تحية واحتراما ...

نحن المجتمعين في المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين" المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٣- ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ننتهز فرصة التئام قمتكم الموقرة، لنتوجه إليكم بندائنا هذا، للتدخل الفوري والعاجل من أجل وقف المجزرة التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. ولهذا الغرض ندعوكم إلى:

١- تقديم كل أنواع الدعم المادي والمعنوي من أجل نصرة الشعب العربي الفلسطيني، وتمكينه من نيل حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وفي تقرير المصير وتكوين الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

٢- اتخاذ خطوات عملية لوقف تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، والعمل على وضع حد للعدوان وللإرهاب الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، والسعي لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٧٧.

٣- السعي لدى المجتمع الدولي حكومات ومنظمات وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل تشكيل لجنة دولية محايدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين، والضغط من أجل إحالة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم إلى القضاء الدولي، باعتبار أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

٤- السعي لدى مجلس الأمن الدولي -بما في ذلك الدول الدائمة العضوية- من أجل استصدار قرار لحماية المدنيين الفلسطينيين وتأمين كفالة احترام حقوق الإنسان وفقا للشرعة الدولية.

٥- تمكين الشعوب العربية من التعبير الحر والعلني عن تضامنها مع الشعب العربي الفلسطيني بكل الوسائل المشروعة.

وفي الختام نتمنى لمؤتمركم النجاح من أجل المهمة التي انعقد من أجلها، ونأمل أن تكون نتائجه مستجيبة لمطالب وتطلعات الشعوب العربية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام؛

نداء صادر عن المشاركين في المؤتمر الثاني للحركة العوبية لحقوق الإنسان الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الفترة من ١٣- ١٦ أكتوبر بالقاهرة

الجرائم الإسرائيلية أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

الجلسة الخاصة الخامسة، ١٧-١٨ أكتوبر(تشرين أول)

١ - مواطنون من الدرجة الثانية

مداخلة أعدتها المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وقدمت أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جلستها الخاصة بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠

سيدي الرئيس؛

تمثل الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وهم الفلسطينيون الذين ظلوا في الأراضي التي تم إعلانها في ١٩٤٨ دولة إسرائيل، ٢٠٪ من التعداد السكاني في إسرائيل، وبالرغم من أن عددهم يناهز المليون، إلا أن الدولة لا تعترف بهم رسميا كأقلية قومية. وبالرغم مواطنتهم، يعاني الفلسطينيون العرب في إسرائيل من تمييز مقنن يؤثر على حقوقهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وحقيقة الأمر أن إسرائيل عرفت نفسها منذ إنشائها بأنها دولة يهودية، دولة تعمل بنظام من المواطنة يضع العرب كمواطنين من الدرجة الثانية. وتؤكد على ذلك وحشية رجال الشرطة تجاه المتظاهرين العرب والتي أظهرتها الصور الأخيرة.

سيدي الرئيس؛

أقرت الأمم المتحدة العديد من الوثائق والإعلانات والقرارات لضمان تمتع الأقليات بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نود أن نذكر أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم إقراره في ١٩٤٨ قد حظر كل أشكال التمييز على أساس العنصر، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين. كما أقر أيضا الحق في حرية الفكر والتعبير.

وفي عام ١٩٦٦، اعتمد المجتمع الدولي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي نص على حماية أكثر صراحة لحقوق الأقليات (المادة ٢٧). وفي عام ١٩٩٢، تم اعتماد إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو أقليات دينية ولغوية وهو أول صك لحقوق الإنسان تصدره الأمم المتحدة يتم تكريسه تماما لحقوق الأقليات. ويطالب هذا الإعلان الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان حماية حقوق الأقليات،كما يخول الإعلان للأقليات ممارسة حقوقهم الجماعية مع سائر أفراد جماعتهم.

سيدي الرئيس؛

إنني إذ أقدم اليوم حالة الفلسطينيين العرب في إسرائيل، فإنني أريد التأكيد على الحاجة الماسة إلى تدخل المجتمع الدولي لضمان التطبيق الكامل لالتزامات الدول بمقتضى القانون الدولي وعهود

حقوق الإنسان التي تم إقرارها.

ولقد أعلنت لجنة المتابعة العليا للشئون العربية في إسرا ئيل إضراب عام يوم الأحد الموافق الأول من أكتوبر (تشرين أول) عقب الزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون إلى الحرم الشريف، وإراقة الدماء التي تبعت ذلك.

وأثناء الإضراب العام، قامت قوات الشرطة بمهاجمة المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع وبالرصاصات المعدنية المغلفة بالمطاط وبالذخائر الحية في قرى الخليل، والمثلث، النجف، العديد من المدن الأخرى المختلفة. كذلك توفى متظاهران في "أم الفحم" متأثران بجروحهما إثر ذخائر حية موجهة إلى الرأس والصدر وهو ما يوضح النية المبيتة في القتل.

ونتيجة للعنف الزائد الذي تستخدمه قوات الأمن الإسرائيلية والغضب المتزايد نتيجة للتمييز العنصري المستمر ضد المجتمع الفلسطيني العربي في إسرائيل، استمرت المظاهرات يوميا لمدة أسبوع كامل وأسفرت عن مقتل ١٣ شخصا وإصابة أكثر من ٥٠٠ متظاهر والقبض على مئات آخرين ولا تنتهي حالة العنف المتفاقم ضد مجتمعنا عند عدد القتلى أو الجرحى، بل تمتد آثارها إلى المحيط النفسي حيث يتعرض عشرات من الأطفال والشباب الذين يفتقرون إلى المساندة النفسية الأساسية إلى توتر ما بعد التعرض لصدمات.

وكذلك شجع هذا التصرف غير المسئول بعض المدنيين اليهود على التهجم على الفلسطينيين والعرب، وممتلكاتهم وكذلك الأماكن المقدسة. حيث قام مئات من المتطرفين اليهود في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) الموافق السبت بالهجوم على شرق "الناصرة" ولقد قام رجال الشرطة والجيش، الذين من المفترض أن يقوموا بحماية المدنيين العرب والفلسطينيين بتوجيه الطلقات على الناس الذين تجمعوا من أجل حماية منازلهم مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثلاثين آخرون، خمس منهم في حالة حرجة .

ولقد شنت حملات هجوم مماثلة على مدى الأسبوع على الفلسطينيين العرب في عكا، ونيرابي، وحيفا، وتل أبيب، ويافا، ولوض وأماكن أخرى. وجاءت العاقبة الحزينة للعنف الذي تشجعه الحكومة متمثلة في حرق وتدمير المحلات الفلسطينية والعربية، كذلك القبور والمساجد.

التوصيات:

سيدي الرئيس؛

إن الهجمات العنيفة التي تتعرض لها الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للقوة بواسطة قوات الأمن تشكل خرقا واضحا وخطيرا لمعايير حقوق الإنسان التي يقرها المجتمع الدولي، كما تدلل على الفشل العمدي للسلطات في توفير الحماية.

وبصفتنا ممثلين للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، فنحن نحث سيادتكم على اتخاذ كل التدابير الضرورية من أجل حماية مجتمعنا، وعلى أخذ وضع العرب الفلسطينيين في إسرائيل وسط الأحداث الحزينة التي يشهدها الشرق الأوسط في الاعتبار.

وبصورة خاصة، فنحن نساند بشدة تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وبصفة أكثر تخصيصا، فنحن نحث سيادتكم على

إدراج التحقيق في العنف الذي يتعرض له المواطنون في إسرائيل ضمن مهام هذه اللجنة.

واليوم، فإن الدول الديمقراطية لتدر ك أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولحقوق الأقليات على وجه الخصوص، لا يمكن اعتبارها مسألة داخلية بحتة، خاصة عندما يكون أمان وسلام المنطقة في خطر. ولقد أكدت الأحداث التي وقعت في كوسوفا وتيمور الشرقية ذلك.

ونحن نحث لجنة حقوق الإنسان على دعوة كل آليات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على العمل بفاعلية من أجل حماية حقوق المواطنين الفلسطينيين والعرب في إسرائيل ودعم تلك الحقوق، وعلى الأخص مجموعة عمل الأقليات المنبثقة من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢- المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل
هدف القمع والتمييز والممارسات العنصرية

مداخلة مشتركة للفيدرالية العالمية للشباب الديمقراطي وعدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) قدمت أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جلستها الخامسة في ١٨- ١٠- ٢٠٠٠

السادة أعضاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛

أتقدم إليكم بالشكر لمنحي فرصة التحدث إليكم اليوم آخذا في الاعتبار ضيق الوقت وازدحام جدول أعمال هذه الجلسة الخاصة. وإنني أتقدم إليكم بهذه التعليقات في صورة بيان مشترك يقدمه الفيدرالية العالمية للشباب الديمقراطي وعدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، وهو المركز القانوني الوحيد الذي يعمل بصورة قانونية في إسرائيل. وبصفتي فردا غيورا على مصلحة المجتمع الفلسطيني وبصفتي مواطنا من دولة إسرائيل، سوف أركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أثناء فترة النزاع القائم والتي بدأت في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول).

وانني مدرك حقيقة أنه قد تم التوصل إلى اتفاق شفهي أمس بين القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ولكني مع ذلك أرى أن مثل هذا الاتفاق لا يقلل من أهمية عملكم وصلته الوثيقة بالموضوع، بل على العكس فإنني أعتقد أن هذه اللجنة تلعب دورا غاية في الأهمية للأسباب التالية:

أولا:

تعد قمة شرم الشيخ القمة الثامنة من نوعها التي نتج عنها اتفاقات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وبالرغم من هذا لم تمنع كل تلك الاتفاقات أعمال العنف وانتهاكات الحقوق الأساسية للفلسطينيين.وهكذا، فإنه في ضوء أحداث العنف المتكرر وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني متضمنا الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، إن التوصل إلى اتفاق يجب ألا يثبط من عزم اللجنة، بل على الأحرى يجب عليها المضي قدما في مهمتها الحالية وفي تكوين لجنة للتحقيق في أحداث العنف الأخيرة التي قامت بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. إن مثل هذا التدبير قد يمنع إسرائيل من القيام باستخدام العنف في المستقبل وهو الشئ الذي فشلت الاتفاقات السياسية في تحقيقه حتى الآن.

ثانيا:

لم يتم تمثيل الأقلية الفلسطينية، والتي تمثل ٢٠٪ من التعداد السكاني في إسرائيل أو ما يناهز مليون فرد وقضاياهم الرئيسية في شرم الشيخ، بما في ذلك أحداث العنف الأخيرة التي تعرضوا لها، كذلك لم تتناول القمة الفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل، ولم تفلح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقف تيار العنف الإسرائيلي من جانب كل من قوات الشرطة والمواطنين الإسرائيليين اليهود ضد الفلسطينيين. كذلك، لن توقف تلك الاتفاقات تدخل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بت) في حياتنا، ولن تضمن حماية الأقلية الفلسطينية المستضعفة من التحرش اليومي الذي تتعرض له كما سيرد تفصيلا فيما بعد.

وتوضح الأحداث التي جرت على مر الثلاثة أسابيع الماضية، وبخاصة الأعمال غير القانونية التي قامت بها قوات الشرطة ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من قتل ١٣ فلسطيني والإيذاء وسوء المعاملة التي يتعرض لها هؤلاء المواطنون قبل المحاكمة، أن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل هي من أكثر المجموعات استضعافا.

وكما هو الحال في الماضي، وإلى الآن، يتم تجاهل الهموم والمشكلات المحورية التي تعاني منها الأقلية الفلسطينية من الاعتقال السياسي والعنصرية الصارخة والتمييز في كل مناحي الحياة، ومصادرة للأراضي والممتلكات.

لم يقم أي فرد أو هيئة بتمثيلنا في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في السابق وقمة شرم الشيخ لم تكن بالشئ المختلف. ونحن نناشد لجنتكم الموقرة بألا تتبع نفس الأسلوب وتتجاهل مليون شخص، بل عليها أن تولي تلك الأقلية المستضعفة اهتماما خاصا.

ثالثا:

يجب ألا يكون لهذه اللجنة دورا في استبدال الأمم المتحدة بالولايات المتح دة، فكلنا يعلم أن لجنة تقصي حقائق تبعثها الولايات المتحدة لن تقدم ما فيه الكفاية، ولا يجب أن تكون بديلا للجنة تحقيق يتم تأسيسها من قبل لجنتكم الموقرة التابعة للأمم المتحدة.

أ- النقاط الرئيسية:

- على مدى الأسبوعين والنصف الماضيين، ومنذ اندلاع ما أصبح معروفا بـ "انتفاضة الأقصى" أو "انتفاضة ٢٠٠٠" يعيش المواطنون الفلسطينيون في حالة من الخطر الداهم.

- منذ التاسع والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول)، أردت الشرطة الإسرائيلية ١٣مواطنا فلسطينيا قتلى باستخدام الذخائر الحية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط أثناء المظاهرات التي وقعت في عشرات القرى والمدن الفلسطينية في إسرائيل.

لقد استمعت جيدا إلى البيان الذي ألقاه السفير الإسرائيلي، ولقد صعقت لعلمي بأنه بالتقريب تجاهل قتل ١٣ مواطنا لم يكن بحوزتهم أسلحة عادية أو نارية. كما تجاهل أيضا أن ١١ من هؤلاء القتلى كانت أعمارها دون الخامسة و العشرين. هل يستطيع السفير الإسرائيلي أن يخبرنا عن مواطن يهودي إسرائيلي واحد قتل أثناء أي مظاهرة طوال تاريخ إسرائيل، حتى عندما أغلق المتظاهرون التقاطعات في مركز الدولة؟ هل يختلف لون دم المتظاهرين الفلسطينيين عن اليهود؟

- كذلك ارتكب البوليس الإسرائيلي أعمال عنف تعسفية ضد المواطنين الفلسطينيين الذين لم يشتركوا في عمليات التظاهر، أو الاحتجاجات أو رمي الحجارة. على سبيل المثال، وفي عمليات انتقامية واضحة، قامت قوات الشرطة الإسرائيلية والقوات الخاصة التي تقوم بعمليات شبه عسكرية باقتحام بلدة جدايد الفلسطينية في المساء وفتحت النيران على السيارات والمنازل الفلسطينية بصورة عشوائية وقامت بالتحرش بسكان القرية واقتحام منازلهم الخاصة. ولقد جمعت "عدالة"، بالتعاون مع غيرها من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل عدد غفير من أقوال شهود العيان على أعمال العنف التي قامت بها الشرطة الإسرائيلية وتجمعات اليهود. ومن الممكن تقديم تلك الشهادات الخطية إلى لجنتكم الموقرة أو أي لجنة تحقيق موفدة من قبلكم.

– ردا على خبر اختطاف حزب الله لثلاثة جنود إسرائيليين، بدأ المواطنون اليهود في إسرائيل منذ السابع من أكتوبر (تشرين أول) بمهاجمة المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم والأماكن المقدسة منادين بـ "الموت للعرب" . وهو ما يذكرنا للأسف بموجات الكراهية التي وجهت إلى الأقلية اليهودية على مدى التاريخ. فقد أصبح ضحايا الكراهية يمارسون تمييزا عنصريا ضد المواطنين الآخرين بسبب اختلاف العرق أو الدين. وخلال كل تلك الأحداث التي جرت عبر إسرائيل في نازات، وتل أبيب، وحيفا وتيبراس، وجدران وأفولا، وعكا، انحازت الشرطة الإسرائيلية إلى المواطنين اليهود الذين قاموا بعمليات الهجوم. ففي إحدى الحوادث البشعة التي جرت في نازارات، قتل مواطنين فلسطينيين. ومرة أخرى نحن على استعداد أن نرسل إليكم فورا شهادات لشهود العيان وضحايا العنف إذا أبديتم رغبة في ذلك.

– تفيد تقارير المستشفيات والعيادات المحلية أن عدد المصابين من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من جراء المصادمات مع الشرطة الفلسطينية يصل إلى ١٠٠٠ فلسطيني، قام رجال أصيب معظمهم من جراء قيام رجال الشرطة بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، أو الذخائر الحية في النصف الأعلى من الجسم. هل بإمكانكم أن تصدقوا يا سادة أن الشرطة الإسرائيلية قامت بمنع سيارات الإسعاف المحلية وأفراد الحالات الطبية الحرجة من دخول المدن الفلسطينية في إسرائيل، بل وفي بعض الأحيان قامت بإطلاق النار على بعض سائقي سيارات الإسعاف الخاصة.

– ألقت قوات الشرطة القبض على أكثر من ٤٠٠ مواطن فلسطيني –أثناء المصادمات– من المتظاهرين والمارة، ولقد وجهت تهم إلى حوالي ٩٠ مواطن فلسطينيا من البالغين والصغار، ولقد أمرت المحكمة بناء على توصيات الن يابة بحبس العشرات والذين يقل أعمار كثير منهم عن الثامنة عشر بدون كفالة حتى الانتهاء من المحاكمة. وفيما لا يقل عن ٧ حالات، منعت المحاكم –بناء على أوامر الشرطة– اتصال المحبوسين بمحامين.

سيدي الرئيس؛

هل تصدقون أنه في عديد من الأحيان كان الفلسطينيون يتهمون بتعطيل الشرطة عن أداء عملها لان بعضهم كان يقدم الماء للجرحى، أو لمن لا يستطع التنفس بسبب القنابل المسيلة للدموع أثناء المظاهرات. ويقول النائب العام أنه بتقديم المياه يكون المتهمون قد قللوا من تأثير الغازات المسيلة للدموع. أليس هذا مذهلا؟

وعلى النقيض نجد أنه أثناء عمليات الشغب التي قام بها اليهود ضد الفلسطينيين، وجهت التهمة إلى عشرة أفراد فقط من بين ثلاثمائة ممن تم القبض عليهم وعلقت قرارات المحكمة سواء بالحبس أو الإفراج– في ٩ حالات منهم.

ولقد وصل إلى علمنا أنه على مدى الثلاثة أيام الماضية جرت عمليات قبض واسعة على المواطنين الفلسطينيين عند مداخل المدن الفلسطينية. ففي نقاط التفتيش الداخلية، يوقف رجال الشرطة كل السيارات التي تغادر المدن أو تدخلها وتطالب الأفراد بإظهار بطاقات الهوية ويقبض عليهم بعد مقارنة الأسماء بقائمة المطلوبين. ولقد استلمنا أيضا تقارير تفيد فصل بعض الفلسطينيين من أعمالهم، كذلك هناك تقارير عن أحداث عديدة من تقييد حرية الحركة، والتحرش من قبل (الشين بت) أو

جهاز الخدمات الأمنية العامة.

سيدي الرئيس؛

كن على يقين من أن اتفاقية شرم الشيخ لن توقف تلك الأعمال التي ترتكبها الشرطة الإسرائيلية أو تحرش (الشين بت) الإسرائيلي، بل ستستمر معاناة المليون فلسطيني داخل إسرائيل دون أن تولي إليهم أي عناية دولية.

وبناء على ما سبق فنحن نقترح على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تبني التوصيات الآتية:

ب- توصيات إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ردا على الدلائل الأكيدة التي تفيد تعرض المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، نطالب لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بإدانة العمليات غير القانونية التي يرتكبها رجال الشرطة والتي تتضمن قتل المواطنين الفلسطينيين، وسوء المعاملة وانتهاكات حقوق الفلسطينيين التي تجري محاكمتهم في المحاكم الإسرائيلية، كذلك إدانة المسئولين عن تلك الأحداث بأقوى السبل الممكنة ويتضمن هؤلاء قائد قوات الشرطة في الشمال إليك رون ووزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي.

كما نطالب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتأسيس لجنة دولية للتحري مكونة من خبراء يتمتعون بالنزاهة والموضوعيةوعدم الانحياز لدراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها حتى يمكن تقديم المسئولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة ونحن نطالبكم بوضع مهمة واضحة وجدول زمني لتلك اللجنة، على أن يرفع تقرير تلك اللجنة إلى مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وعلى أن يكون المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل ضمن نطاق هذا التحقيق وهو الأكثر أهمية.

٣- ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة

مداخلة مشتركة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة أمام لجنة حقوق الإنسان في جلستها الخامسة ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠

تدعو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان المفوضية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

بناء على النتائج التي توصلت إليها البعثة التي أرسلتها إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في الفترة من ٤ إلى ٨ أكتوبر ٢٠٠٠ (بالاشتراك مع شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية، ولجنة الحقوقيين الدولية السويد)، تدعو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مفوضية حقوق الإنسان إلى اتخاذ موقف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في هذه المنطقة.

لقد كلّف أعضاء البعثة بتقييم الأزمة الحالية، وفحص مدى تعامل الطرفين مع الوضع في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. في قيامهم بذلك، كان أعضاء البعثة على اتصال وثيق بأعضاء شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان المحليين، إضافة إلى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي تعمل في أنحاء المناطق المتأثرة في شمال إسرائيل والقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

وتحدثت البعثة إلى الضحايا وعائلات الأشخاص الذين قتلوا في المصادمات العنيفة، إضافة إلى شهود العيان الذين كان بإمكانهم تزويدها بمعلومات مباشرة حول أحداث محددة. وقامت البعثة بزيارات لأماكن الصراع، وأجرت لقاءات مع السلطات المحلية، وأفراد الخدمات الطبية، وإدارة الصليب الأحمر، علاوة على منظمات أهلية وممثلين سياسيين.

ووجدت البعثة أدلة على انتهاكات واسعة ومستمرة لحقوق الإنسان، يضاف إليها تقصير في التقيد بالقانون الإنساني الدولي، تحديداً معاهدة جنيف الرابعة.

الاستخدام المفرط ودون تمييز للقوة:

في ردها على المظاهرات السلمية والعنيفة على حد سواء التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وإسرائيل، استخدمت القوات الإسرائيلية (الجيش الإسرائيلي، ودوريات الشرطة وحرس الحدود) قوة مفرطة لا تتناسب مع التهديد الذي واجهته. وبالرغم من أنه كان هنالك بعض الاستخدام المحدود للأسلحة من قبل الفلسطينيين، إلا أن معظم أحداث العنف كانت في صورة إلقاء حجارة و(إلى حد أقل بكثير) استخدام الزجاجات الحارقة.

لقد لجأت السلطات الإسرائيلية منذ مرحلة مبكرة جداً في المواجهة إلى استخدام البنادق والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك، حسب الخبراء الطبيين، رصاص الدمدم المتفجّر، بصورة أدت إلى وقوع وفيات وإصابات كثيرة في صفوف الفلسطينيين. ولم يكن ذلك يتناسب على الإطلاق مع حجم التهديد الذي واجهته القوات الإسرائيلية، حسبما يتبين ذلك في أعداد الإصابات التي وفرتها الخدمات الطبية ومنظمات حقوق الإنسان.

وقد تمت مهاجمة المحتجين سلمياً بينما كانوا منبطحين على الأرض، بعد أن سيطرت عليهم قوات

الأمن الإسرائيلية بالقوة. ففي إحدى الحالات في عرابة بشمال إسرائيل، علم أنه تم إعدام محتج أعزل برصاصة واحدة في الرقبة، بعد أن طارده اثنان من أفراد الأمن وسيطرا عليه.

الاستخدام القاتل للقوة يستهدف في أحيان كثيرة مدنيين وأطفال أبرياء

تمت مهاجمة المنازل الخاصة والمدنيين دون تمييز خاصة في الليل، بالرغم من حقيقة أن أية مظاهرات لم تجر في المناطق المجاورة. كما أن المشاركة المتزايدة للمستوطنين في تلك الهجمات أيضاً هو أمر مثير للقلق.

وأصيب معظم الجرحى الفلسطينيين في الأجزاء العليا من أجسادهم، بنية واضحة لإلحاق أشد الأذى بهم. وشملت حالات كثيرة من هذا النوع أطفالاً.

في الواقع، إن عدد الإصابات في صفوف الأطفال كبير بصورة مقلقة (٢٢ طفلاً قتلوا حتى ١٠ أكتوبر)، كما لا تبدو هنالك أية محاولة للتمييز بينهم وبين الكبار.

مهاجمة وترهيب الطواقم الطبية

بالرغم من أن سيارات الإسعاف مميزة بوضوح وفقاً للمواثيق الدولية، إلا أنها استهدفت بصورة متكررة بالذخيرة الحية مما أدى إلى حدوث وفيات وإصابات في صفوف الطواقم الطبية.

الحصانة وعدم وجود المحاسبة

حتى الآن لم تكن هنالك أية حالة يتم فيها تحميل المسئولية لأي من أفراد الأمن أو المدنيين الإسرائيليين في حال استخدامهم لقوة تؤدي إلى القتل ضد المدنيين الفلسطينيين. إن هذه الحصانة التي تتمتع بها القوات الإسرائيلية هي على العكس تماماً بالنسبة للإجراءات القضائية والإدارية التي يتم اتخاذها بحق الفلسطينيين الذين يدخلون إلى السجن بعد اعتقالهم خلال الأحداث الحالية. إن عدم القدرة على توكيل محامين، وتقصير المحاكم في تقييم الأدلة بالشكل الملائم يثيران الشكوك حول عدالة المحاكمات واستقلال القضاء.

التوصيات:

وهكذا، تحث الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان:

أولاً: إسرائيل:

على التقيد بالتزاماتها الدولية، والتوقف عن استخدام القوة المفرطة وغير المبررة ضد المتظاهرين والسكان المدنيين داخل إسرائيل وفي الأ راضي المحتلة.

على التوقف فوراً عن استخدام الذخيرة المحرمة والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الطائرات العمودية المجهزة بصواريخ موجهة، ضد المدنيين.

على سحب قوى الأمن التي دخلت بشكل استفزازي مناطق السلطة الفلسطينية فوراً.

على الانسحاب من مناطق الاستفزاز الأخرى في الأراضي المحتلة من أجل خفض التوتر.

على احترام حرمة وسلامة الطواقم الطبية وفقاً لما جاء في القانون الدولي، وضمان عدم إعاقة عملهم.

ثانياً: مفوضية حقوق الإنسان

١- على تشكيل لجنة تحقيق دولية من خبراء مستقلين دون تأخير، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن

رقم ١٣٢٢، وينبغي لهذه اللجنة ان:

تتألف من خبراء مستقلين مؤهلين، يقومون بعملهم بناء عل خبرتهم، وتضم بالتحديد المقرر الخاص للمفوضية في الأراضي المحتلة، وخبراء في الإجراءات الخاصة بعمل المفوضية، كالمقرر الخاص بالتصفية خارج القانون، والمقرر الخاص بالتعذيب، والممثل الخاص بالأطفال في النزاعات المسلحة.

تجري تحقيقاً وافياً وشاملاً في الأحداث التي وقعت خلال الأزمة الحالية، تحديداً انتهاكات حقوق الإنسان، والخروقات للقانون الإنساني.

تحدد المسئولية عن تلك الانتهاكات، وتقترح آلية لتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

توصي بإجراءات لتعويض الضحايا، وإصلاح الأضرار.

تعد تقريراً لمفوضية حقوق الإنسان والجمعية العامة.

٢- على تعزيز تواجد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في المنطقة.

٣- على حث الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة على عقد المؤتمر الذي تم تأجيله، والضغط على إسرائيل من أجل التنفيذ القانوني لمعاهدة جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤- ضرورة وضع آلية لمحاكمة المعتدين على حقوق الإنسان

بيان شفوي صادر عن المنظمة العالمية المناهضة للتعذيب في الجلسة الخامسة للجنة حقوق الإنسان ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠

السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان، أود في البداية أن أقدم لك جزيل شكري

أتحدث الآن باسم السكرتارية الدولية للمنظمة العالمية المناهضة للتعذيب، معربا عن إدانتها لكل أعمال العنف الصادرة عن كل الفاعلين داخل إسرائيل والأرض المحتلة، بما في ذلك الأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وتعلن السكرتارية عن إدانتها هذه، بناء على المعلومات التي وصلت إليها من أعضاء شبكة المنظمة العالمية المناهضة للتعذيب، وعلى الأخص المعلومات الواردة إلينا من الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة LAW (١) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة/ القانون هى منظمة غير حكومية تعمل في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان من خلال الدفاع القانوني وتنتسب الجمعية إلى الهيئات التالية: اللجنة الدولية للحقوقيين والفيدرالية الدولية لحقوق والمنظمة العالمية المناهضة للتعذيب، كما أنها أحد أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق.الإنسان) واللجنة الشعبية المناهضة للتعذيب في إسرائيل والمنظمة العالمية إذ تعرب عن إدانتها لأعمال العنف، تعرب أيضا عن توقعها لفرض العقوبات على المسئولين عن هذا العنف ومن ضمنهم المسئولين عن قتل عشرات المدنيين الفلسطينيين وعن إعدام الجنود الإسرائيليين بلا محاكمة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تود المنظمة العالمية المناهضة للتعذيب أن تعرب بشكل خاص عن قلقها تجاه ممارسة الجيش الإسرائيلي للعنف المفرط والتعسفي تجاه المدنيين الفلسطينيين من جانب، ثم تجاه انتهاكات السلطة الإسرائيلية الأخرى الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المناطق الواقعة على جانبي الخط الأخضر من جانب آخر.

السيد رئيس اللجنة

في أعقاب الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل مظاهرات فلسطينية، سرعان ما أخذت في الانتشار داخل تلك المناطق. وبصفة عامة لم تلجأ تلك المظاهرات إلى العنف، وعندما حدث ولجأ المتظاهرون إلى استخدام العنف نراهم يلجأون إلى أسلوب قذف الحجارة، مع استخدام زجاجات المولوتوف والذخيرة الحية. إلا أنه قد لوحظ أن استخدامهم للمولوتوف والذخيرة الحية لا يشكل ظاهرة عامة، بل كان ذا طبيعة ظرفية وغير مطرد، أي لا يمثل سلوكا عاما ومنظما. وفي مواجهة هذا السلوك الفلسطيني جاء رد الفعل الإسرائيلي متطرفا ولا يتسم بالتناسب مع حجم الفعل الفلسطيني. فلقد لجأت إسرائيل سريعا إلى استخدام القوة القاتلة في مواجهة الفلسطينيين، من أول إطلاق الرصاص الحي مرورا باستخدام الطائرات الهيلوكبتر المقاتلة، وانتهاء بالهجمات الصاروخية في السابع من أكتوبر ٢٠٠٠ ومن الملاحظ أن السلطة الإسرائيلية قد اختارت في رد فعلها السابق على الفلسطينيين، نمطا من الأسلحة يخصص عادة للاشتباكات العسكرية الميدانية وليس لمواجهة المظاهرات المدنية، حتى لو حدث ولجأ هؤلاء المدنيون إلى استخدام العنف. وفي هذا السياق كانت التكتيكات التي استخدمها الإسرائيليون، بشكل أساسي

تكتيكات الاشتباكات الأمنية أو تكتيكات فرض القانون المخصصة للمواقف ذات الطبيعة المدنية. ولقد استخدم الإسرائيليون تلك الأساليب بصفة عامة، سواء في مواجهة المدنيين الفلسطينيين داخل المدنين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيد الرئيس

انطلقت المظاهرات الفلسطينية في أعقاب الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، وبحلول الرابع والعشرين من أكتوبر كان عدد الضحايا الفلسطينيين قد وصل إلى ٩١ قتيلا. وعندما ننظر إلى قائمة الضحايا سوف نلاحظ احتواءها على نسبة عالية من الأطفال، كما سنلاحظ أن ٧٧٪ من الضحايا أطلق الرصاص على الجزء الأعلى من أجسادهم. كما ثبت أن هناك طفلا فلسطينيا -ونقول أنه طفل واحد على الأقل وليس حصرا- قد لقي مصرعه بفعل الذخيرة الحية التي أطلقتها طائرة هليوكوبتر مقاتلة. وعندما سقط هذا الطفل لم يكن وقتها في قلب المظاهرات، بل داخل منزل أسرته. ولقد لقي فلسطينيون آخرون مصرعهم على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، وجاء مصرعهم من خلال استخدام الأسلحة والتعذيب والضرب. ويقدر أن عدد الجرحى الفلسطينيين قد وصل إلى ٤٥٠٠ جريحا، والكثير منهم إصابتهم خطيرة، من ضمنها الموت الإكلينيكي وفقدان البصر والشلل وإصابات العقل.

ولقد زجت إسرائيل بمئات الفلسطينيين إلى السجون، وهؤلاء يحرمون عادة من حقوق الدفاع التي ينص عليها القانون. ويخضع المعتقلون لفترات طويلة من الحجز الانفرادي، يحرمون خلالها من الوصول إلى المحامين واللجوء المبكر إلى السلطة القضائية: ويتعرض المعتقل خلال فترة الاحتجاز السابقة على المحاكمة عادة لمعاملة سيئة وتفيد المعلومات الموثقة التي وصلتنا، أن قوات الشرطة والجيش الإسرائيلية تستخدم بانتظام مع المعتقلين في كنفها الضرب، وأساليب أخرى تشكل انتهاكا لسلامتهم النفسية والجسدية. وداخل إسرائيل هناك خطر، أن تتغلب هواجس الدولة الأمنية على حق المتهمين في محاكمة عادلة، وذلك كما حدث مرات عديدة في الماضي. وفي إطار السياق الراهن للأحداث، من الطبيعي أن تزداد المخاطر التي يتعرض لها الفلسطينيون.

ولقد انفجرت أحداث الأسبوعين الأخيرين بشكل أساسي، نتيجة لرفض إسرائيل قبول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، علاوة على تأثير التوتر المتزايد الذي تعزز بفعل الموقف الإسرائيلي اللين والمتساهل تجاه النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة. ومن الملاحظ أن البنية التحتية الإسرائيلية التي يرتكز عليها الاحتلال الإسرائيلي لا تزال في مجملها كما هي ولم يمسها أي شئ. ولقد سبق للجنة حقوق الإنسان أن أدانت مرة تلو الأخرى السلطة الإسرائيلية لاعتداءاتها الموجهة إلى الفلسطينيين. ولا زالت إسرائيل حتى الآن تسيطر على ما يزيد من ٦٠٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعاني الفلسطينيون في المناطق الواقعة على جانبي الخط الأخضر، من حرمانهم من السيطرة عليه والوصول إلى أراضيهم الخاصة والمياه والموارد الأخرى، وذلك من خلال مصادرة الأرض وهدم المنازل والقيود المفروضة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتستخدم إسرائيل في مواجهاتها للفلسطينيين إجراءات العقاب الجماعي، مثل إغلاق المناطق وحصارها. وفي هذا الصدد ننوه بأن لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ومعها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد وجدا أن إسرائيل قد انتهكت التزاماتها الدولية.

السيد الرئيس

طوال فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية عملت إسرائيل في ظل حصانة مطلقة، بدلا من السعي من أجل كبح ومحاصرة أعمالها، وهكذا نراها ترفض التطبيق القانوني لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية التي تمنعها من الاستمرار في انتهاكاتها. وكان من شأن هذا الموقف تشجيع قواتها المسلحة ومواطنوها المدنيون على ممارسة العنف ضد الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم.

وخلال الأسبوعين الماضيين لم تقم إسرائيل بأي محاولة للتحقيق في وقائع استخدام القوة ضد الفلسطينيين أو لتقصي حقائق حالات الموت التي حلت بهم من جراء هذا العنف الإسرائيلي. هكذا لم يتم جمع أي أدلة قضائية، كما لم يتم إنجاز أي تحقيق. ونجد إسرائيل في بعض الأحيان تحاول أن تشرح أسباب استخدامها للقوة في مواجهاتها للفلسطينيين، إلا أننا لن نجدها قد تمكنت مرة واحدة من التبرير القانوني لاستخدامها للعنف. والواقع أن تلك الحصانة ضد المسئولية القانونية، المترتبة على انتهاكاتها الخطيرة لمبادئ القانون الدولي، سنجدها في صلب السياسات الإسرائيلية المعادية للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. فتلك الحصانة تشجع إسرائيل على التمادي في اتجاهها المتجاهل للمعايير الدولية. ويمكننا القول إن لجنة حقوق الإنسان الآن في موقع مناسب، يمكنها من استخدام ما يجرى الآن من أجل معالجة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية. ومن خلال تأسيس آلية محددة من شأنها تأمين وجود معايير محددة وإنهاء الحصانة، يمكن للجنة حقوق الإنسان إيقاف دائرة العنف الإسرائيلي الذي يرتكبه الجنود والمدنيون الإسرائيليون.

السيد رئيس اللجنة

أود أن أعرب عن اقتناعنا بأن تلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، والتي لا زالت تسفر في مسارها عن مزيدا من القتلى المدنيين الفلسطينيين، تشكل بالنسبة لكم موضوعا ذا أهمية فائقة. وتأسيسا على ذلك فإن السكرتارية الدولية للمنظمة العالمية المناهضة للتعذيب، تحث لجنة حقوق الإنسان على ما يلي:

١- حث إسرائيل على اتباع التزاماتها الدولية، ووضع نهاية لاستخدامها المفرط للعنف ضد المدنيين الفلسطينيين والذي لا يتناسب مع حجم أفعالهم، واتخاذ الإجراءات القانونية لإيقاف العنف وعودة النظام.

٢- إدانة كل أعمال العنف التي يمارسها كل الفاعلين، وعلى الأخص الفاعل الإسرائيلي لاستخدامه القوة القاتلة ضد المدنيين الفلسطينيين، استخداما غير مبرر وغير متكافئ مع حجم أفعالهم.

٣- مطالبة السلطة الفلسطينية بالتحقيق في كل حالات العنف، مثل عمليات إعدام الجنود الإسرائيليين بدون محاكمة. وأيضا مطالبتها بالعمل من أجل المساعدة على إعادة تأسيس القانون والنظام، وإعادة اعتقال النشطين الفلسطينيين ذوي الاتجاهات المؤيدة للعنف الذين أفرجت عنهم خلال الأسبوعين الأخيرين.

٤- تأسيس لجنة مستقلة وخاصة تتولى المهام التالية:

أ- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت على جانبي الخط الأخضر منذ ٢٨

سبتمبر ٢٠٠٠.

ب- تحديد المسئولين عن تلك الانتهاكات.

ج- اقتراح آلية تمكننا من إخضاع مرتكبي تلك الانتهاكات لحكم العدالة.

د- التوصية باتباع الوسائل الملائمة من أجل تعويض الضحايا وإنصافهم.

هـ- نشر كل النتائج والحقائق التي تنتهي إليها.

و- تقديم تقرير إلى لجنة حقوق والسكرتارية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة.

-مطالبة مؤتمر الأطراف الكبرى المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، والذي انعقد في الخامس عشر من يوليو عام ١٩٩٩، بعقد اجتماع جديد وذلك وفقا لما ورد في البيان الصادر عن هذا المؤتمر. ونطالب لجنة حقوق الإنسان بتحديد يوم لانعقاد الاجتماع المطلوب، يمكن للأطراف الكبرى المتعاقدة أن تعمل من أجل انعقاد المؤتمر فيه.

٥- لا سلام بدون حقوق الإنسان

بيان صادر عن التحالف الدولي من أجل المسكن في الجلسة الخامسة للجنة حقوق الإنسان

السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان

إن منظمة التحالف الدولي من أجل المسكن Habitat International Coaltion التي يصدر هذا البيان عنها، تستهدف العمل من أجل دعم ونشر "المسكن الملائم بوصفه حق أي رجل وامرأة وطفل في الحصول على منزل وجماعة آمنين يعيشون فيهما في سلامة وكرامة". وعلى الرغم من أن الفلسطينيين مثل غيرهم مؤهلين لهذا الحق، سنجد أن حقائق الوضع الذي نتباحث اليوم في شأنه تؤكد حرمانهم منه. ويرى التحالف الدولي أن السياسة الإسرائيلية المخططة، قد أدت إلى الحرمان المنظم للفلسطينيين من حقهم الطبيعي في مكان يعيشون فيه بسلام وكرامة، وهي الحقيقة التي تشكل صلب المشكلة الفلسطينية التي استحوذت على اهتمام الأمم المتحدة لمدة تزيد عن نصف قرن من الزمان.

ويود التحالف الدولي أن يلفت نظر لجنة حقوق الإنسان بشكل خاص، إلى تلك الانتهاكات الخطيرة لهذا الحق والتي جرت خلال الأحداث الأخيرة وفيما يلي بعض الأمثلة البارزة.

في بيت سحور الواقعة في الضفة الغربية، قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالاحتلال المتكرر لمنازل المدنيين الفلسطينيين وحولوها إلى مواقع عسكرية، الأمر الذي أسفر عن تدمير تلك المنازل وطرد العائلات المقيمة فيها. وفي الثالث عشر من أكتوبر أدت هجمات طائرات الهليوكوبتر المقاتلة، إلى تدمير المنازل الفلسطينية في بيت لاحيا في قطاع غزة.

وفي التاسع من أكتوبر دخلت قطاع غزة قافلة من الدبابات والجرا فات، من أجل إزالة مجموعتين سكنيتين في ميدان الشهداء، في موقع المعارك الشائنة التي خاضها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. وفي غمار الصدامات التي شهدتها رفح الواقعة قرب الحدود المصرية، بين القوات الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين، قامت القوات الإسرائيلية بقصف خمسة منازل فلسطينية خاصة، الأمر الذي أسفر عن تدميرها.

وفي هيبرون كان الطبيب الفلسطيني تيسير زهدي قد أضاف إلى منزل عائلته طابقين إضافيين، تمهيدا لافتتاح عيادة أمراض نساء وتوليد لخدمة المجتمع المحلي. ولكن الذي حدث أن جنود الجيش الإسرائيلي أقاموا مع سكرا لهم على سطح منزل الدكتور زهدي لمدة تزيد عن العامين، مستخدمين موقعهم هذا كمنصة يطلقون منها الرصاص على أهالي المنطقة السكنية المتاخمة لإحدى المستوطنات اليهودية. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فلقد كان هؤلاء القناصون يقتحمون بانتظام منزل الطبيب الفلسطيني، ويعتدون بالضرب على عائلته وضيوفه، ويقطعون المنافع العامة عن المنزل، ويقذفون بقمامتهم وبرازهم من موقعهم العالي فوق سطح المنزل. ومؤخرا ساعدت قوة مراقبين دولية: على إجراء مباحثات بين الطرفين أسفرت عن رحيل الجنود عن سطح منزل الدكتور زهدي. ولكن مع ظهور الأزمة الأخيرة، عاد الجنود عنوه مرة أخرى إلى منزل الطبيب الفلسطيني، ولا يزالون حتى الآن

قابعين هناك فوق السقف.

تمثل تلك الحالة الفردية جزءا من برنامج استيطاني أوسع، شهدت وتيرته تصاعدا خلال سنوات ما يدعى بعملية السلام. قد لاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري في أعقاب قيامها بالتحقيق في أحداث مذبحة ١٩٩٤، التي راح ضحيتها المصلين في هيبرون وارتكبها مستوطن يهودي بالمشاركة مع جندي احتياطي، أن المستوطنات اليهودية تنتهك أمن الفلسطينيين. ثم قررت ذات اللجنة ما يلي:

"لا تشكل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة فقط خرقا للقانون الدولي، بل تشكل أيضا عقبة في طريق السلام وتمتع كل أهالي المنطقة بحقوق الإنسان".

ويمكننا القول إن تدمير مئات القرى الفلسطينية، والطرد الإجباري لسكانها الأصليين، تمثل الحقيقة المزعجة التي شكلت السمة المميزة المرافقة لميلاد إسرائيل. ولقد استمرت تلك الممارسات وتزايدت بعد تأسيس إسرائيل، ضد مواطني إسرائيل من العرب الفلسطينيين الضعفاء المستضعفين. وليست مصادفة أن منطقة الجليل التي ابتلعتها إسرائيل عام ١٩٤٨، قد أصبحت مسرحا لقلاقل مدنية دارت من حول الممارسات والسياسات الإسرائيلية، وعندما ننظر إليها الآن سنجد القوات الإسرائيلية تقوم بقتل المدنيين الفلسطينيين من جديد. وعلى مدى ربع القرن الأخير على الأخص، أصبحت المنطقة التي تشكل جزءاً من فلسطين التاريخية هدفا خاصا للسياسات الإسرائيلية الرامية إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين لصالح مواطني إسرائيل اليهود، الذين يتمتعون بالجنسية اليهودية ذات الوضع القانوني الأسمى. ومن الملاحظ أن منطقة الجليل تشكل أيضا جزءا من البرنامج الحكومي المستمر، الذي يستهدف الهدم المتصاعد لحوالي ١٧٠ قرية عربية غير معترف بوجودها تقع داخل حدود ١٩٤٨ الإسرائيلية، مع ترحيل سكانها. ويمكن القول أن العلاقة السابقة تمثل نمط العلاقة السائدة بين الدولة والفلسطينيين أهل البلد الأصليين.

وإذا التفتنا صوب الأراضي الفلسطينية المحتلة، سنجد أن مصادرة إسرائيل الإكراهية للأراضي الفلسطينية وتدمير منازل الفلسطينيين ترتكز على ذرائع مشكوك في صحتها، وعلى مدار سلسلة الأحداث التاريخية التي تشكل تاريخ المسألة الفلسطينية، سنجد أن حجم ومدى انتهاكات حقوق الإنسان كان على درجة من الاتساع، تتخطى قدرة الجهود الهادفة إلى رصد حجم وقيمة الخسائر التي حلت بالفلسطينيين الناتجة عن تلك الانتهاكات. ولقد حاولت بعض التقارير الاقتصادية لمنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، تقديم نوع من التقدير للنتائج الاقتصادية الناجمة عن بعض الممارسات الإسرائيلية، مثل ممارسة إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشير تلك التقارير على سبيل المثال، إلى أن عشرة أيام فقط من ممارسة الإغلاق خلال شهر سبتمبر عام ١٩٩٨، قد ألحقت بالاقتصاد الفلسطيني خسائر تساوى مجمل تكلفة المساعدات الدولية الموجهة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وذلك على مدار هذا العام وحتى تاريخ الإغلاق.

إن التقدير الكمي للخسائر الناتجة عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية، يمكننا من رصد التكلفة الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن تلك الحقيقة أن تقودنا إلى نتيجة، مضمونها أن ممارسة المجتمع الدولي لإرادته السياسية الهادفة تشجيع إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، هو أمر من شأنه المساعدة على دعم التنمية المادية والاجتماعية بطريقة لا تقل كفاءة

عن نتائج المساهمة المالية الدولية المباشرة الموجهة إلى الفلسطينيين. وعلى نحو مماثل سنجد أن الجهود الدولية الهادفة حماية المجتمع الفلسطيني من انتهاكات إسرائيل لحق المسكن، بما في ذلك حمايته من مصادرة الأرض وتدمير المنازل، سوف تتطلب تكلفة منخفضة، إلا أنها في الوقت نفسه ستقدم مساهمة مثمرة وبناءة إلى أقصى حد في مجال السلام الإقليمي والتنمية.

لقد أصبحت الدول الأوروبية وغيرها من الدول المتقدمة، قوة فعالة في دفع عملية التنمية الاقتصادية بوصفها جزءا مكملا لعملية السلام. إلا أن الاستثمارات الدبلوماسية والمالية حتى الآن، لن يقدر لها أن تؤتى ثمارها إلا إذا صاحبتها إرادة سياسية فعالة تسعى إلى تنفيذ الإطار القانوني الملزم.

ومن الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن الوصفة الناجعة لعملية السلام. يجب أن تكون السعي صوب تأسيس العدالة واحترام الكرامة الإنسانية، وهما القيمتان اللتان تأسست معايير حقوق الإنسان من أجل ضمان تحقيقهما. والحاصل أن الجهود السياسية، بما فيها جهود الهيئة التي نتحدث الآن أمامها، يجب أن تتجه صوب تحقيق هذا الهدف السياسي بعيد المدي، خاصة عندما نجد أن الرسائل القادمة من أرض الواقع تخبرنا وتذكرنا بأن تلك الوصفة الصحيحة المقترحة لم تطبق بعد.

ولقد كانت تلك الرؤية التي طرحناها، الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الأعظم، هي التي جعلتنا نؤيد التوصيات التي جرى تداولها في هذا المنتدى في شكل مسودة مقترحات، والتي احتوت على التوصيات العاجلة والعملية التي قدمها السيد جيورجيو جياكوميللي المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. وفي ذات الاتجاه نقترح الإجراءات العلاجية التالية التي تحتوي على ما يمكن اعتباره الحد الأدنى:

■ التصحيح الفوري لسلوك القوات الإسرائيلية (سواء المدني أو العسكريين) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال التعليمات الميدانية، وتوفير التوجيه العلاجي والفعل العقابي كإجراءات لضمان الإذعان للأوامر.

■ تجنب القيام بأي اعتداءات على سكان المناطق المحتلة، والتعبئة الفورية والميدانية لقوات وآليات حماية حقيقية، ويشمل ذلك ما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة بشأن إجراءات الأطراف الكبرى المتعاقدة، وهي إجراءات ذات طبيعة جادة أوردتها الاتفاقية وإن لم يتم تجريبها عمليا حتى الآن. علاوة على تطبيق الآليات المؤسسة على ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تأمين احترام أحكام القانون الإنساني.

■ تأسيس هيئة دولية لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان، هدفها توجيه تطبيق عملية السلام وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية خلال الفترة الانتقالية.

■ خلق منصب المدافع ضد المظالم Ombudsman ، الذي جرى استخدامه كإجراء من إجراءات تسوية الصراع في مناطق أخرى من العالم، وذلك من أجل معالجة الانتهاكات وتلقي الشكاوى.

■ ينبغي العمل على المدى الزمني القريب من أجل تأسيس لجنة تحقيق مستقلة تنبثق من منظمة الأمم المتحدة، وتختص بالنظر في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت خلال الفترة الأخيرة وتحديد مدى قابليتها للحساب.

■ تشجيع الهيئات التعليمية في الأمم المتحدة، على أن تقوم فورا بالنظر في المعلومات الواقعة في نطاق اختصاصها وصلاحياتها، والخاصة بقضايا حقوق الإنسان المرتبطة بتطورات المرحلة الراهنة

للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. على أن نأخذ في اعتبارنا أن إسرائيل ملزمة بتقديم "معلومات إضافية" إلى "لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، خلال دور انعقادها في نوفمبر ٢٠٠٠، وتتعلق تلك المعلومات بمدى التقدم الذي حدث فيما يخص تصحيح انتهاكاتها لأحكام العهد، ويشمل ذلك الانتهاكات الخاصة بحق المسكن التي سبق لنا إيرادها.

■ تعبئة جهود مقرري الموضوعات التابعين للجنة حقوق الإنسان، من أجل النظر في أوضاع حقوق الإنسان داخل فلسطين المحتلة حسب الاختصاص الموضوعي لكل منهم، ومن أجل تحقيق التعاون بشكل ملائم في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ونحن نعلم أن القادة الذين اجتمعوا في قمة شرم الشيخ قد أيدوا بالفعل تكوين لجنة لتقصي الحقائق مهمتها التحقيق في أسباب الأزمة الراهنة. إلا أن الأخبار الواردة، ونموذج ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ الصادر في السابع من أكتوبر ٢٠٠٠، لا تقدم لنا أي تأكيد على أن معايير حقوق الإنسان أو الدرجة المطلوبة والضرورية من الموضوعية سوف يتم تطبيقها. والواقع أن مثل تلك البيانات الرسمية ليس في مقدورها أن تحل محل الحاجة إلى جماعة حقوق الإنسان، والتي تشمل الدول الحاضرة في هذه الدورة، وذلك إذا أردنا اتخاذ المبادرات اللازمة من أجل تدعيم إطار حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية.

ومما يثير الأسى في نفوسنا أن نجد الكثير من الدول لا تزال تميل لممارسة سياسات غير فعالة تماما، مفضلة الاذعان لتقلبات عملية سياسية خالية من السعي لإضفاء حقوق الإنسان على محتواها، ومشوهة بفعل الاختلال الاستثنائي في توازن القوى، ورافضة للمشاركة الجوهرية لدول أخرى تمتلك الحق في المشاركة الديناميكية ذاتها هي التي أسفرت عن الأزمة الراهنة. وهكذا يمكننا القول أن مقومات حقوق الإنسان التي لا يمكن الاستغناء عنها، تعاني من تغييب شديد في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة، والتي يسرف الكثيرون في الترحيب والاحتفاء بها. وحتى بعد أن جاءت الأحداث الأخيرة منذ سبتمبر الماضي، لكي توضح وتبرز غياب بعد حقوق الإنسان، سنكتشف أن لقاء شرم الشيخ أهمل هذه المسألة إهمالا واضحا. ونحن نحث الدول المشاركة في الدورة الراهنة للجنة حقوق الإنسان، على ممارسة مسئولياتها وقراءة دروس الأزمة الراهنة قراءة واعية. كما نحثها على الحرص على دعم الإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها فورا، على أن تعي جيدا أن تلك الاجراءات يجب أن تكون جزءاً وقسما من عملية سلام، تتسم ببعد النظر وعمق الإدراك وتدمج حقوق الإنسان في صلب مكوناتها.

السيد الرئيس

في النهاية نعرب لكم عن جزيل شكرنا. إننا نشكركم بشدة لمنحكم لنا فرصة المساهمة في مداولات لجنتكم.

٦- تقرير بعثة لجنة حقوق الإنسان حول انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

مقدم من جيورجيو جياكوميللي المقرر الخاص في الجلسة الخامسة للجنة حقوق الإنسان ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠

تمهيد

في مواجهة التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والموقف المتردي الذي أسفرت عنه، قام المقرر الخاص بمهمة في المنطقة استهدفت التحقق الميداني من وضع حقوق الإنسان فيها. وجاء قرار لجنة حقوق الإنسان بانعقاد دورتها الخاصة الراهنة، لكي يوفر الفرصة للمقرر الخاص لوضع النتائج التي توصل إليها تحت نظر اللجنة بوصفها مرجعا لمداولاتها.

ولقد وفرت البعثة التي أرسلت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٥ أكتوبر، للمقرر الخاص فرصة التشاور مع فئة واسعة من المتحاورين ذوي الصلة بالمهمة المفوض بأدائها. وتنطوي تلك اللقاءات والمشاورات على لقاءات أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، مع منظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية ومنظمات دولية ذات نشاط ميداني في تلك المناطق، علاوة على منظمات شعبية قاعدية وتنظيمات المجتمع المحلي، وأيضا مراقبين عاملين في مجال حقوق الإنسان وممثلين للسلطة الفلسطينية ومهنيين عاملين في المجال الطبي، وفي النهاية بعض الأفراد الذين أصيبوا في المواجهات الأخيرة. وقام المقرر الخاص بجمع شهادات شفوية ومعلومات وثائقية، علاوة على معلومات منشورة في مصادر أخرى. ولاحظ المقرر الخاص بأسف شديد انه مرة أخرى، قد جرى حرمانه من فرصة التشاور مع محاورين إسرائيليين رسميين، نتيجة لرفض إسرائيل المستمر لمهمته وبالتالي رفضها للتعاون معه.

واتساقا مع المهمة التي حددها التفويض الممنوح للمقرر الخاص، كما حددتها لجنة حقوق الإنسان، يتناول هذا التقرير موضوع الاحتلال العسكري وأعمال وتجاوزات سلطة الاحتلال الإسرائيلي، خلال فترة الأحداث المتصاعدة الممتدة من أواخر سبتمبر حتى اليوم، أي حتى السابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٠

والمقرر الخاص إذ يركز اهتمامه على نطاق المهام التي حددها له التفويض الممنوح من اللجنة، يود أن يعرب عن شعوره بأنه سوف يكون مهملا لواجباته بوصفها آلية من آليات عمل لجنة حقوق الإنسان، إذا لم يقم بلفت نظر اللجنة إلى انه داخل المنطقة التي شملها التفويض الممنوح له وأيضا داخل مناطق أخرى هامشية جغرافيا وماديا بالنسبة لمنطقة التفويض، هناك انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان يجري ارتكابها. وسوف يكون على اللجنة أن تحدد أفضل الطرق لمعالجة تلك المسائل، سعيا نحو الدعم الكلي والمخلص لمعايير حقوق الإنسان.

وبصفة عامة يمكن القول أن انتهاكات حقوق الإنسان، الواردة في التقرير السابق المقدم إلى دور الانعقاد السادس والخمسون، لا تزال قائمة ومستمرة في مجملها E/CN 4.4/2000/25 انه قد لوحظ أن هناك عدداً من الانتهاكات المذكورة في التقرير المشار إليه، قد شهدت منذ أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ تزايدا وانتشارا حادا ومؤثرا. ويود المقرر الخاص أن يلفت نظر اللجنة إلى تلك التطورات

النوعية في مسار تطور انتهاكات حقوق الإنسان.

ويتوقع المقرر أنه سوف يقوم بتقديم تقريره الشامل والمعتاد، إلى دور انعقاد اللجنة السابع والخمسين الذي سينعقد عام ٢٠٠١.

إطار حقوق الإنسان

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن الدولة العضو في منظمة الأمم المتحدة، عليها أن تلتزم "باحترام ودعم حقوق الإنسان". وعلاوة على ذلك من المعروف أن إسرائيل قد ألزمت عشية تأسيسها، بالشروط الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (٢) الخاص بتقسيم فلسطين، والذي يقرر في المادة الثالثة من الفصل الثاني من الجزء الأول أن "كل الأفراد الخاضعين للسلطة السياسية للدولة (العربية واليهودية) سوف يحظون بالحق في حماية قانونية متساوية". وبوصفها "سلطة محتلة" للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، تتحمل إسرائيل مسئولية قانونية تجاه تطبيق معايير حقوق الإنسان القابلة للتطبيق. ووفقا لما أقره القرار رقم ٢/ ١٩٩٣ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان. فإن إسرائيل تتحمل مسئوليات السلطة المحتلة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي أعقاب ذلك أعادت هيئات الأمم المتحدة التعاهدية، التأكيد على أن التزامات إسرائيل النابعة من سلطتها على المناطق المحتلة لا تزال قابلة للتطبيق حتى اليوم. (CERD/304/Add.45, and (CERCR E/C.12.1/Add.27

وتأسيسا على ما سبق تنطبق التزامات القانون الدولي الإنساني، على المراجعة التي نقوم بها الآن في هذا التقرير للدور الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويدخل في نطاق تلك الالتزامات، ما جاء في "قواعد لاهاي" واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وعلى الأخص اتفاقية جنيف الرابعة بصدد حماية المدنيين في زمن الحرب وبالإضافة إلى ما سبق فإن إسرائيل بوصفها طرفا مصدقا على المعاهدات الست الأساسية لحقوق الإنسان، قد تعهدت بتطبيق التزامات حقوق الإنسان، علاوة على تلك الالتزامات النابعة من القانون العرفي والمبادئ العامة للقانون الدولي. ويتكون في معالجته للمسائل التي تناولها، من معايير القانون العرفي ومعايير قانون المعاهدات، علاوة على قرارات الأمم المتحدة المتصلة بموضوع التقرير.

ويتعين ملاحظة أن المادة المطروحة والمجموعة هنا حول بعض الانتهاكات المحددة لا تتسم بالشمول، كما إننا لا نجدها في وضع تماثل تام داخل كل المصادر التي اعتمدنا عليها. ولقد حصر المقرر الخاص جهده -من أجل تدعيم وتوثيق المعلومات التي أوردها، من أجل ضمان درجة معقولة من الثقة- في الوقائع التي يطرحها التقرير على اللجنة. ورغم تلك التحفظات يعتقد المقرر أن تقريره المقدم هنا، يعكس نطاق ونسب انتهاكات حقوق الإنسان على مدى الفترة التي أخضعت للمراجعة.

مسائل حقوق الإنسان الأساسية

حق الحياة

قامت السلطة الإسرائيلية بتصعيد ضخم في استخدامها للقوة القاتلة ضد المدنيين الفلسطينيين. وجاء ذلك ظاهريا كرد فعل للمظاهرات التي بدأت في القدس ومنها انتشرت في أرجاء الضفة الغربية وغزة. وتشير الوقائع إلى أن [illegible] ات الاحتلال قد استخدمت القوة المفرطة، بعبر [illegible] لوب، لا

يحرص على التناسب مع حجم الفعل الذي يواجهه، في حالات لم يواجه فيها أفرادها خطرا وشيكا موجها إلى حياتهم. وسواء كان الطرف الفاعل هو قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أو رجال الأمن الإسرائيلي، كانت القوة القاتلة تستخدم دونما تحذير ودونما استخدام للردع أو الإجراءات ذات الطبيعة التدريجية المتسقة مع الحد الأدنى للمعايير والأساليب المستخدمة في ضبط الحشود الجماهيرية أو التعامل مع الإضرابات المدنية. ويمكننا القول أن تلك الحقوق الإنسانية، المتعلقة بوجه الضرورة في استخدام القوة والتناسب الضروري في استخدامها، قد جرى انتهاكها في أغلب حالات المواجهة بين القوات الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين التي أوردناها في هذا التقرير.

وبينما نجد أن المصادر المختلفة التي استشرناها واستعنا بها تختلف بدرجة ما حول التفاصيل، سنلاحظ أن كل المصادر تتفق على أنه منذ الثامن والعشرين من سبتمبر قامت القوات الإسرائيلية بقتل ٨٥ فلسطينيا على الأقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بهذا الأسلوب. وكان من ضمن الضحايا ٢٠ طفلا (تحت ١٨عاما)، من ضمنهم أطفال صغار علاوة على رضيعين يترا و ح عمرهما بين خمسة وستة أشهر. ويتحمل المستوطنون الإسرائيليون مسئولية وفاة خمسة فلسطينيين على الأقل على مدى الثمانية عشر يوما الماضية.

ولقد وصل نطاق وحجم الانتهاكات -وذلك بمعني ما- إلى حد غير مسبوق. ومن الجدير بالملاحظة أن عدد الضحايا الذين سقطوا على أيدي القو ات الإسرائيلية، يقترب إلى درجة كبيرة من عدد ضحايا الانتفاضة في شهورها الأربعة الأولى في ٨٧-١٩٨٨

واعتمادا على المعايير التي تطبقها المصادر المختلفة فيما يتعلق بطبيعة إصابات المدنيين الفلسطينيين ومدى خطورتها، تقدر التقارير المختلفة أن هناك ما يتراوح بين ٢٠٠ ٠ و٣٧٠٠ فلسطيني قد ألحقت بهم القوات الإسرائيلية إصابات. ومن ضمن هؤلاء ٤٠٪ عمرهم أقل من ١٨ عاما. ولقد جرى تصنيف مجمل الإصابات تصنيفا تقريبيا كما يلي: هناك ٤٠٪ أصيبوا بالرصاص في رؤوسهم، و٢٠٪ في صدورهم، و٢٠٪ في بطونهم، و٢٠٪ في ظهورهم وأطرافهم وأوردت التقارير المتوفرة أن نصف الإصابات على الأقل، قد نتجت عن استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية. أما بقية الإصابات فترجع إلى استخدام رصاصات معدنية مغلفة بالمطاط وغاز الدموع. (حوالي ١٠٪) ولقد توزع القتلى والمصابون بدرجات متفاوتة على امتداد الأراضي الفلسطينية المحت ل ة. ويقدر أن ثلثي القتلى والمصابين كان من نصيب الضفة الغربية والقدس، وكان الثلث الثالث من نصيب قطاع غزة.

وفيما يتعلق بالقتلى والجرحى الإسرائيليين، لم نتمكن من الحصول على عددهم المؤكد رسميا، فلا توجد بيانات متاحة في هذا الصدد. إلا أن التقارير المتوفرة تشير إ لى سقوط سبعة قتلى حتى الآن من أفراد القوات المسلحة والمستوطنين.

أساليب استخدام القوة

استخدمت القوات الإسرائيلية أساليب متنوعة ومختلفة للقوة، من ضمنها القذف بالأسلحة القاتلة. وعلاوة على استخدامها للرصاصات المعدنية المغلفة بالمطاط، والتي ثبت أن إطلاقها من مد ى قريب يؤدي إلى الوفاة، اطلقت القوات الإسرائيلية النار من بنادقها العادية والآلية، وحركت الدبابات، وأطلقت القذائف الصاروخية والصواريخ المضادة للدبابات، كما استخدمت وأطلقت النيران من

الطائرات الهليوكوبتر المقاتلة والمراكب الحربية.

وجاء في البيانات التي وصلت إلينا أن الكثير من القتلى والجرحى، قد سقطوا نتيجة لقذفهم بالرصاص من مسافة بعيدة على أيدي قناصة إسرائيليين. ولقد حصل المقرر الخاص على شهادة شاهد عيان وضحية لهذا التكتيك المستخدم ضد المدنيين، وكان بعض ضحايا هذا الأسلوب يقفون بعيدا تماما عن تجمعات المتظاهرين وبالتالي لا يشاركون فيها.

ومن الجدير أن نلاحظ أن المواجهات مع قوات الجيش الإسرائيلي، والمناورات التي قامت بها تلك القوات، قد تجاهلت في بعض الأحيان خطوط التقسيم الإقليمي المتفق عليها. ونتج عن هذا خلق نوع من الارتباك فيما يتعلق بدور قوات الأمن المدني الفلسطيني، إذ أصبح يتعين عليها أن تقوم بالحفاظ على النظام وان تعمل أيضا على حماية الأهالي الفلسطينيين. ويشكل هذا الوضع مصدر القلق عميق، ويتعين بالتالي إخضاعه لفحص متعمق وجهود تستهدف معالجته.

وسجل المراقبون المحليون قلقهم بشأن تلك العودة الواضحة، للوحدات السرية الخاصة التابعة للجيش الإسرائيلي، المكلفة بأداء عمليات ضد الفلسطينيين شبيهة بتلك العمليات التي قامت بها ضد الانتفاضة فيما بين ٨٧-١٩٩٣. ولقد شهدت التطورات الأخيرة ظهور المستوطنين بوصفهم مصدرا لنشاط عسكري موازي آخذ في التزايد، خاصة في أعقاب قمة باريس المنعقدة هذا العام وذلك وفقا لملاحظات المراقبين المحليين. وعلى سبيل المثال قام هؤلاء المستوطنون بإطلاق الرصاص على التجمعات السكنية الفلسطينية المحلية في القدس وقرى الضفة الغربية. ونجد أمثلة محددة لتلك الاعتداءات في حوادث إطلاق النيران التي وصلتنا تقارير بشأنها، في قريتي بيديا وزعترا بالقرب من نابلس، وأيضا في تجمعات سكنية فلسطينية مجاورة لمستوطنة بيوجوت (جبل الطويلة/ البيرة)، وهي الحوادث التي أسفرت عن سقوط جرحى وقتيل. وتشير تقارير عديدة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي، لم تعمل على منع وإعاقة تلك الأنشطة العسكرية الموازية.

ولقد أضحى الموقف أكثر تعقيدا وتضاعفت أبعاده مع دخول فاعلين جدد إلى ساحة الصراع، مثل المستوطنين الممارسين للأعمال العسكرية الموازية، ومثل الفلسطينيين المسلحين الذين ظهروا في مسار تطور الاحتجاجات الفلسطينية. والأمر المؤكد أن تلك العوامل الجديدة، في إطار سياق العنف الآخذ في التصاعد، تشكل تطورا خاصا ينذر بالخطر ويستدعي أن نوليه اهتماما وعناية فورية.

ومن جهة أخرى نلاحظ نمطا جديدا من الاعتداءات، نمطا بغيضا يتميز بالوحشية والقسوة. ونجد نماذج لتلك الاعتداءات الوحشية، في حادث مصرع شاب فلسطيني من قرية أم صافه الواقعة في الضفة الغربية- المنطقة (ج) تحت تأثير التعذيب، وفي الاعتداءات الغوغائية مثل حالة قتلي الرملة في الثاني عشر من أكتوبر. ونقرأ في سطور تلك الاعتداءات رسالة تحذير منذرة بالشؤم، تخبرنا أن التطورات الأخيرة تحمل معها أشكالا جديدة من العنف يمكن أن ينفلت عقالها وتستشري إن لم يتم تناولها ومعالجتها بشكل صحيح.

حق الصحة

يتعرض حق الصحة لانتهاكات نابعة من النتائج الواضحة لاستخدام الأسلحة القاتلة في مواجهة المدنيين. وعلاوة على ذلك لوحظ أن المهنيين العاملين في المجال الطبي، قد أصبحوا بدورهم أهدافا

لنيران بنادق الجيش الإسرائيلي. ولقد قامت قوات هذا الجيش بإعاقة و. أو إطلاق النيران على عدد من الأفراد العاملين في الإغاثة الطبية أثناء قيامهم بواجباتهم. وكان من شأن هذا أن يؤدي إلى حرمان الضحايا من مساعدة الطوارئ الطبية، وإلحاق الإصابات بالعاملين في الهيئات الطبية، علاوة على موت سائق إحدى عربات الإسعاف ويدعى بسام بيلبيسي.

ولقد قاد مستوى الإصابات وكثرة عددها إلى تحميل الخدمات الصحية بما يفوق طاقاتها وقدراتها، الأمر الذي نتج عنه ضرورة تحويل الضحايا ذوي الإصابات الخطيرة إلى مستشفيات الدول المجاورة. كما قادت كثرة ضحايا المواجهات، علاوة على التأثير الناتج عن سياسة الإغلاق والحصار التي تفرضها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، إلى خلق الخدمات الطبية. ثم جاءت الاستحالة الواقعية لسد النقص في المخزون الطبي، والحرمان من الوصول إلى العلاج المطلوب في الدول المجاورة والناتج عن سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلية، لكي يساهمان في تعميق أزمة الرعاية الصحية في وقت تشتد وتتعاظم فيه الحاجة إليها.

حرية الحركة

شهد الحق في حرية الحركة انتهاكات على أساس مطرد، وعلى الأخص منذ بداية الفترة الانتقالية التي نصت عليها عملية السلام. ثم جاء الإغلاق الإسرائيلي الراهن للأراضي المحتلة، وفي ركابه سياسة الإغلاق المحكم للمناطق الأهلة بالسكان الفلسطينيين. ونتج عن هذا الإغلاق منع الحركة الحرة للأهالي والمواد فيما بين تلك المناطق، وقادت تلك النتيجة إلى نتيجة أخرى هي النقص في السلع والشعور بالعزلة. وأدى فرض الحصار على العديد من القرى الفلسطينية، إلى المزيد من التشظي الجغرافي والاجتماعي، وكان لهذا تأثيره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أصلا من الهشاشة والضعف. وكان لذات الوضع تأثيره العملي على إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ومصادر الرزق، دون أن نغفل تأثيره على تدني معنويات الأهالي ومساهمته في خلق شعور عام بالحصار.

في اليوم السابق على أجازة عيد يوم كيبور اليهودي، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي أعقاب ذلك قامت بإلغاء كل تصاريح العمال الفلسطينيين لتمنعهم من الوصول إلى أعمالهم داخل إسرائيل. ثم أعقب ذلك قيام السلطات الإسرائيلية بإلغاء التصاريح من الدرجة الثانية والثالثة الممنوحة للفلسطينيين، وبهذا الإجراء حرم رجال الأعمال الفلسطينيين وغيرهم من المهنيين من حرية الحركة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ولا تقتصر الخسائر الاقتصادية على ما سبق ذكره، فهناك خسائر اقتصادية أخرى ناتجة عن تدمير الهياكل المادية، ومن ضمنها تدبير تدمير المنازل والشقق السكنية ومثال ذلك تدمير ٤٠ شقه في ساحة الشهداء في غزة. هذا علاوة على تدمير وحرق العربات، وهو التدمير الذي امتد إلى عربات الإسعاف، والتخريب المتعمد للمنازل. ولقد ارتكب تلك الأعمال كل من الجنود والمستوطنون الإسرائيليين ويتراوح التدمير المادي الذي يمارسه الجنود الإسرائيليون، من إطلاق النيران عشوائيا على خزانات المياه الموجودة أعلى المنازل، إلى قصف مبنى بلدية بيت لاصا في قطاع غزة بالمتفجرات،

وقصف أحد المصانع في الرملة بالضفة الغربية.

ومن المحتمل أن نجد في مذبحة الحرم أكثر الأمثلة بروزا ولفتا للأنظار، في مجال الانتهاكات الموجهة لأحد المواقع الدينية وهناك مواقع أخرى جرى السيطرة عليها عسكريا، مثل قبر يوسف في نابلس وقبر راشيل في بيت لحم، وتحولت بذ لك إلى ساحة لصراع عنيف أدى إلى مصادرة حق العبادة أو الحرمان المؤثر منه. وهناك حوادث أخرى، من ضمنها الحرق العمدي لكنيسة في بيت هنينا (القدس)، في غارة ليلية شنها المستوطنون خلال الأسبوع الماضي. ومن ضمنها أيضا التدمير العمدي لمعبد يهودي في جيرشو في الثالث عشر من أكتوبر. والواقع أن تلك الحوادث تحتوي على ما هو أخطر وأبعد من انتهاك حق التعبير الديني، إذ تعبر عن نزعة عدوانية جامحة وتطرح خطر تصعيد وتفاقم البعد الديني في الصراع، أي البعد الذي يشكل أكثر أبعاد الصراع حساسية.

العقاب الجماعي

من المسلم به أن تطويق وعزل الجماعات يشكل نمطا من أنماط العقاب الجماعي ينتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، بالضبط كما هو حال تدمير المنازل والملكيات والتسهيلات العامة. كما أن منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم ومصدر معاشهم يشكل بدوره انتهاكا لهذا المبدأ من مبادئ حقوق الإنسان. والنتائج المترتبة على مثل تلك الانتهاكات، لا تنحصر في فقدان مصدر الرزق للحرمان من حق العمل، بل تتسع لتشمل أيضا خسارة الخيرات والخدمات العامة الناتجة عن تدمير التسهيلات والمنافع العامة، وذلك كما سبق لنا الإشارة.

الجماعة الهشة

بالإضافة إلى الفئات التي تعاني من التأثير المباشر لاستخدام القوة، هناك أقسام خاصة من الأهالي الفلسطينيين يستحقون منا اهتماما خاصا، تبعا لانطباق مفهوم الجماعات الهشة Vulner-able Groups وهى جماعات قابلية أكثر من غيرها للتأثير بضغوط المحيط الاجتماعي ومتغيراته، وبالتالي تأثرت أكثر من غيرها بالأحداث الأخيرة. ويشكل الأطفال عامة فئة تتميز بقابليتها الخاصة للتأثر السلبي بضغوط السياق الاجتماعي، وذلك من واقع أنها الفئة الأقل استعدادا وتأهلا للتأقلم مع الضغوط النفسية وغير النفسية النابعة من الموقف. كما أن الأطفال في حاجة دائمة إلى رعاية طبية خاصة، ومن الممكن أن يعانوا من الصدمات، وعدم الاستقرار في المحيط العائلي. والنساء كجماعة اجتماعية هن بدورهن أكثر قابلية من غيرهن للتعرض لتأثيرات السياق العام، خاصة في سعيهن للتكيف مع دورهن الاجتماعي بوصفهن رعاة للأسرة وموفرات لاحتياجات أطفالهن.

وهناك فئة ثالثة من فئات الأهالي الفلسطينيين ذات قابلية أكثر من غيرها للتأثر بالأحداث الأخيرة، وها هى فئة الفلسطينيين المقيمين بالقرب من المستوطنات اليهودية داخل المناطق التي لا تتواجد داخلها السلطة الفلسطينية. ونموذج ذلك جماعات الفلاحين والبدو الصغيرة المنعزلة. من واقع ضخامة إعدادهم وشروط حياتهم الفقيرة التي يعيشون في ظلها داخل المعسكرات، يشكلون الفئة الأكثر تعرضا للضغوط الاقتصادية السلبية وعدم الاستقرار السياسي، وهكذا نراهم في مركز أي تطور للموقف.

الإدراكات المحلية:

في معرض نقاشنا مع الذين التقينا بهم حول أسباب الاحتجاجات الفلسطينية الراهنة، ذكروا أن أحد الأسباب الأساسية هو الإحباط المتراكم المصاحب للإدراك والوعي بما افتقرت إليه عملية أوسلو، سواء على مستوى مضمون العملية أو على مستوى تطبيقها، على الأخص فشلها في دعم وتعزيز حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية.

وشدد المحاورون الذين تشا ور المقرر الخاص معهم، سواء كانوا من الإسرائيليين أو من فلسطيني الأرض المحتلة، على أن الأطراف المعنية لا يمكن القول بجهلها بحقائق الوضع المسابق والخطر الذي يمثله انتهاك حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. وينطبق هذا في رأيهم على الجميع من أول عامة الناس، مرورا بالمثقفين الإسرائيليين ولجنة حقوق الإنسان والهيئات التعاهدية في الأمم المتحدة والجمعية العامة، وانتهاء بالمقرر الخاص. ثم يعربون عن أساهم وحسرتهم بالقول أنه رغم هذا الوعي العام، لم تتخذ خطوة من اجل تصحيح هذا الوضع.

وفي ظل مثل تلك الظروف نرى كل الأطراف المحلية تعبر مرة تلو الأخرى عن خيبة أملها في موقف الجماعة الدولية أي افتقادها الواضح لإرادة العمل من أجل اتخاذ إجراءات عملية دعما لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ما سبق نراهم بلا استثناء يعبرون عن أساهم تجاه المعايير المزدوجة المطبقة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالتالي من شأنها التسامح مع وتسهيل الانتهاكات الإسرائيلية المطردة للحقوق الفلسطينية. وفي هذا الصدد نراهم يشيرون بشكل خاص إلى التناقض بين تلك المعايير التي أسستها الأمم المتحدة، وعجز الأمم المتحدة الموازي عن دعم تلك المبادئ التي أسستها بنفسها.

وفي معرض تحديد طبيعة العمل الضروري من أجل تصحيح الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أجمعت الأطراف التي تحاورنا معها إجماعا قويا على المطالب التالية:

- التطبيق القانوني لمعايير القانون الإنساني وحقوق الإنسان الممكن تطبيقها، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ومعاهدات حقوق الإنسان الأساسية.
- التكوين الفوري للجنة تحقيق وإرسالها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن تخول تلك اللجنة صلاحية تحديد مسئولية سلطات الاحتلال عن انتهاكاتها نصا لحقوق الإنسان. وهناك عدد من الأطراف التي تحاورنا معها أوصى باتخاذ إجراءات شبيهة بتلك التي اتخذت في حالة تيمور الشرقية.
- ضرورة خضوع أي اتفاقية للسلام لفحص وضمانة إحدى الهيئات المختصة، المخولة بسلطة مراجعة مدى اتساقها مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويدخل في اختصاص تلك الهيئة المقترحة القرارات الصادرة من الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، ومنها على سبيل المثال قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ حول إعادة التقسيم والتعويض.
- يتعين على اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل فورا من أجل زيادة وجودها بوصفها إجراء من إجراءات الحماية المادية.
- تأسيس قوة مراقبة دولية و/أو قوات حفظ سلام دولية، من أجل ضمان الحماية المادية لأهالي

المناطق المحتلة.

■ يجب على المقررين الخاصين ذوي الصلة بقضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن يعملوا على منح تلك القضية اهتماما وعناية خاصين.

والواقع أن المظالم التي عبرت عنها الأطراف التي التقينا بها لم تخل من أساس واقعي مؤكد. ولقد عبرت ذات الأطراف عن أملها في أن الخسائر التي أسفرت عنها تلك الأحداث المأساوية لن تذهب هدرا.

كما عبروا أيضا عن أملهم أن تقود القراءة السليمة لمعنى الأحداث الأخيرة إلى الشروع في إعادة تحديد مسار عملية السلام، تجاه وجهة أكثر عدالة وقدرة على بناء سلام دائم ومستقر.

نتائج وتوصيات

بعيدا عن أي مناقشة للشرارة التي أشعلت الاضطرابات والمواجهات الأخيرة، يظل المقرر الخاص على قناعته بأن جذور الصراع الراهن تتواجد هناك، داخل تربة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية وما تنتج عنها أكثر من مظالم وسخط.

ويعرب المقرر الخاص عن قلقه من أن أي تقدم تحقق في عملية بناء الثقة، يمكن أن ينهار بصورة لا يمكن الرجوع عنها، وهو احتمال نجد مؤشرات عليه في هذا الاستقطاب الآخذ في التصاعد بين القوتين المتصارعتين وأيضا على كل مستويات المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي. ويشير هذا إلى ضرورة التحرك الفوري صوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الثقة في عملية السلام وإحياء الأمل فيها مرة أخرى. وإذا أردنا النجاح في تحقيق تلك المهمة، هناك مكون أساسي لا يمكن الاستغناء عنه إطلاقا ، هو تبني و تطبيق حقوق الإنسان.

وكما سبقت الإشارة في التقرير السابق المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، يشكل المطلب السابق شرطا ضروريا لا غنى عنه من أجل تأسيس سلام هادف ودائم. وعلاوة على إمكانية تطبيق معايير حقوق الإنسان على الإقناع، نلاحظ أيضا أن ذات المعايير طالما جرى قبولها بصدق وإخلاص، هى الوحيدة القادرة على خلق وبناء الشعور بالثقة والأمن. هذا الشعور الذي يجب توافره من أجل قبول المساومات اللازمة لتحقيق السلام، وهى مساومات مؤلمة لكنها ضرورية ولا مفر منها.

وانطلاقا مما سبق يتقدم المقرر الخاص بالتوصيات التالية من أجل تطبيقها فورا:

■ يتعين على السلطة المحتلة أن تصدر فورا أوامرها لكل قواتها المدنية والعسكرية باحترام ومراعاة المعايير الدولية الإنسانية.

■ يجب الحرص على تطبيق تلك الأوامر تطبيقا حاسما، مع توفير التدريب الملائم عندما يكون ذلك مطلوبا.

■ تأسيس آلية دائمة لتأمين اتباع الأوامر ، على أن تقوم تلك الآلية عندما تواجه حالات خرق الأوامر بتحديد الأطراف القابلة للحساب وتعيين العقوبات وإصلاح الانتهاكات.

■ تأمينا لمصداقية عملية السلام يجب العمل على بناء آلية من نمط آلية المدافع ضد المظالم "الأومبودسمان" من أجل التعامل مع الشكاوى، اعتمادا على خبرات الإجراءات المماثلة التي تم تبنيها في مواقف صراعية أخرى.

■ تأسيس هيئة مراجعة و/أو ضمان، وهى الهيئة التي من واقع وجودها نفسه وطبيعتها المحايدة سوف تساهم في بناء الشعور بالأمن والثقة المتبادلة على كلا الجانبين.

■ يعمل المقرر الخاص على تدعيم فكرة وجود آلية للتحقيق السريع والموضوعي في وقائع الأزمة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك كما أوصى مجلس الأمن في قراره رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٠٠٠.

ويرى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان أن التحرك في اتجاه تطبيق تلك المقترحات سوف يلبي أكثر الاحتياجات إلحاحا الآن، كما انه قد يسمح لكل الأطراف بتخطي المأزق الراهن. إلا أن تلك التوصيات لا يمكن لها أن تحل محل المهمة الأوسع التي يتعين علينا إنجازها، والتي تتضمن إعادة توجيه عملية السلام صوب وجهة جديدة تتبنى إطار ملائما لحقوق الإنسان.

٧- قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول: الانتهاكات الخطيرة والجسيمة من جانب إسرائيل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني

اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في ١٩- ١٠- ٢٠٠٠

إن لجنة حقوق الإنسان، إذ تجتمع في دورة استثنائية، وإذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وشتى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/ يونية ١٩٨٠، و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٠، و٦٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، و١٠٧٣ (١٩٩٦) المؤرخ في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، و١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ في ٧ تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٠.

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها السابقة بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسَط ينية المحتلة، بما فيها القدس، والتي كان آخرها القرار ٢٠٠٠/٦ المؤرخ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما بتقرير المقرر الخاص، السيد جيورجيو جاكوميللي (E- CIN. 4-S-5-3) المقدم إلى الدورة الاستثنائية في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ عن البعثة التي قام بها وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٣/ ٢ ألف المؤرخ في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٣

وإذ تدين الزيارة الاستفزازية التي قام بها السيد آرييل شارون، زعيم حزب الليكود، إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، والتي تسببت في الأحداث المأساوية التي تلت ذلك في القدس الشرقية المحتلة وفي أ ماكن أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أسفر عن وقوع عدد مرتفع من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الانتهاكات الواسعة الانتشار والمنهجية والجسمية لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطة الاحتلال الإسرائيلية، وخاصة أ عمال القتل الجماعي، والعقوبات الجماعية مثل هدم المنازل وإغلاق الأراضي الفلسطينية، وهي تدابير تشكل جرائم حرب وانتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي وجرائم ضد الإنسانية،

وإذ تأخذ في الحسبان أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، لعام ١٩٩٠، التي تقضي بأنه يتعين على هؤلاء الموظفين، في جملة أمور، "تقليل الضرر والإصابة، واحترام وصون حياة الإنسان" وتكفل استخدام الأسلحة النارية، حصرا، في الظروف المناسبة وبطريقة يحتمل لها أن تقلل من خطر حدوث ضرر لا موجب له"،

وإذ تضع في الاعتبار نتائج مؤتمر قمة شرم الشيخ بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠

١- تدين بشدة الاستخدام غير المناسب والعشوائي للقوى الذي يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والعزل، مما تسبب في وفاة مائة وعشرين مدنيا من بينهم كثير من الأطفال، في الأ راضي المحتلة، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا وجسيما للحق في الحياة كما يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

٢- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضع حدا فوريا لأي استعمال للقوة ضد المدنيين العزل وأن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة

٣- وتطلب إلى المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة فورية لضمان وقف العنف من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية وإنهاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٤- تؤكد أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي هو نفسه يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

٥- تؤكد أيضا أن القتل المتعمد والمنهجي للمدنيين والأطفال على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلية يشكل انتهاكا صارخا وخطيرا للحق في الحياة كما يشكل جريمة ضد الإنسانية.

٦- تقرر ما يلي:

أ- أن تنشئ على أساس عاجل، لجنة للتحقيق بشأن حقوق الإنسان، ينبغي اختيار أعضائها على أساس مبدأي الاستقلال والموضوعية، تقوم بجمع وتبويب معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان والأفعال التي تشكل خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن توافي اللجنة باستنتاجاتها وتوصياتها بهدف منع تكرار وقوع انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت مؤخرا.

ب- طلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان القيام بزيارة عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بغية حصر انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية، وتيسير أنشطة آليات لجنة حقوق الإنسان تنفيذا لهذا القرار، وإبقاء اللجنة على علم بالتطورات في هذا الصدد، وتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين، وكذلك على أساس مؤقت، تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

ج- تطلب إلى المقررة الخاصة بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه، ونتائجه، والمقرر الخاص بمسألة التعصب الديني، والمقرر الخاص المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير

الطوعي القيام ببعثات عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وإبلاغ نتائج هذه البعثات إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين وكذلك إبلاغها، على أساس مؤقت، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

د- تطلب إلى المفوضية السامية عرض هذا القرار على حكومة إسرائيل وسائر الحكومات، وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الإقليمية الحكومية الدولية، والمنظمات الإنسانية الدولية، وضمان نشر هذا القرار على أوسع نطاق ممكن وتقديم تقرير عن تنفيذ حكومة إسرائيل له إلى اللجنة في دورتها القادمة.

٧- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والخمسين في إطار البند ٨ من جدول أعم الها المؤقت، كمسألة ذات أولوية عالية.

٨- تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجتمع على أساس عاجل من أجل اتخاذ إجراء بشأن المقترحات الواردة في هذا القرار.

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

التضحية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: ورقة موقف حول نتائج قمة شرم الشيخ

انتهت بعد ظهر أمس الثلاثاء أعمال قمة شرم الشيخ الطارئة التي عقدت بمشاركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك ببيان تفاهم تلاه الرئيس الأميركي بيل كلينتون بعد نحو ٢٨ساعة من الاجتماعات المتصلة تقريباً. ولخص الرئيس كلينتون ما تم الاتفاق عليه في ثلاثة محاور يمكن إجمالها فيما يلي:

١- وقف العنف واتخاذ إجراءات فورية من الطرفين لإنهاء المواجهات وعدم تكرار الأحداث الأخيرة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة الأخيرة.

٢- ستشكل الولايات المتحدة مع الفلسطينيين والإسرائيليين، بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة، لجنة "تقصي حقائق" في الأحداث الأخيرة. وسيتم إشراك الرئيس الأميركي والأمين العام للأمم المتحدة والأطراف في التقرير قبل نشره. وسينشر التقرير برعاية الرئيس الأميركي.

٣- ستجري الولايات المتحدة مشاوراتها مع الأطراف في غضون الأسبوعين القادمين حول كيفية المضي قدماً واستئناف الجهود من أجل التوصل إلى اتفاقية حول التسوية النهائية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والتفاهمات اللاحقة.

وفيما انتهت القمة الطارئة، استمرت يوم أمس واليوم المواجهات بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمتظاهرين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أوقع مزيداً من الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين جراء استمرار قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين في اقتراف جرائم القتل والاعتداءات والاستفزازات ضدهم. ويخشى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من أن تشكل نتائج قمة شرم الشيخ عاملاً آخر من عوامل التوتر في المنطقة في ظل استمرار الصمت الدولي على انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة وفي ظل تفرد الولايات المتحدة بمواقفها غير الحيادية في معالجة الأحداث، بمنأى عن المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تلزم تلك الأطراف بضمان احترام وتطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين.

ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن جملة التفاهمات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كما لخصها الرئيس كلينتون لا توفر أية ضمانة لوضع حد لأعمال القتل والجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم ولا توفر أية آلية حقيقية للتحقيق النزيه في الأحداث من قبل لجنة دولية ترعاها الأمم المتحدة، وهذا يتضح مما يلي:

أولاً : تغييب القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان

شأنه شأن جميع الاتفاقيات والمذكرات والتفاهمات التي اتفق عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة منذ بدء عملية التسوية وحتى الآن، لم يرتكز تفاهم شرم الشيخ الأخير إلى القانون الدولي، خصوصاً القانون الدولي الإنساني بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، ولم يشر لا من قريب أو بعيد إلى مبادئ حقوق الإنسان. ومرة أخرى تم التضحية بحقوق الإنسان لاعتبارات سياسية في ظل ضغوط أميركية متواصلة على الجانب الفلسطيني ودعم أميركي غير محدود لموقف إسرائيل.

إن إحدى الاخفاقات الأساسية لعملية السلام بمجملها كانت التضحية بحقوق الإنسان لصالح السلام الأمن. وبعد سبعة أعوام على توقيع إعلان المبادئ في أسلو لم يتحقق السلام، فيما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين في أبشع صورها وبشكل مطرد. ويوماً بعد يوم تبرهن الأحداث صحة موقف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة دون احترام وتوفر ضمانات أساسية لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ثانياً : الدعوة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأحداث

إن الدعوة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأحداث تشكل دعوة للعودة إلى كل الأوضاع قابلة للانفجار في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل تاريخ ٢٨ سبتمبر الماضي. إن زيارة شارون للحرم القدسي الشريف لم تكن سوى الشرارة التي أشعلت النار في برميل من البارود جراء تراكم عوامل الاحتقان والغضب في صفوف الشعب الفلسطيني في ظل عملية تسوية غير متوازنة أخفقت حتى الآن في تلبية الحد الأدنى من توقعاته. فبعد عشرة أعوام على انطلاقة عملية السلام في مدريد وبعد ستة أعوام من توقيع أول اتفاقية للتسوية المرحلية وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما تزال قوات الاحتلال تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية وأكثر من ٤٠٪ من قطاع غزة، فيما فشلت عملية التسوية في وضع حد لانتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني وأرضه.

وعلى مدى السنوات الماضية، استمرت قوات الاحتلال في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية ومصادرتها لصالح توسيع المستوطنات القائمة وإقامة مستوطنات جديدة وشق الطرق الالتفافية التي تصل تلك المستوطنات بالأراضي الإسرائيلية. ولم تتوقف أعمال القتل التي تنفذها قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين. وبقي آلاف المعتقلون الفلسطينيين في سجون الاحتلال يواجهون بطش إدارة السجون وأساليب التعذيب على أيدي محققي جهاز الأمن العام وظروفاً معيشية غير آدمية. وعلى مدى السنوات الماضية شددت إسرائيل من حصارها وإغلاقها للأراضي الفلسطينية المحتلة وفرضت قيوداً على تنقل المدنيين والبضائع، ومارست سياسة الخنق الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، مما ساهم في تصعيد انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين الفلسطينيين ، فضلاً عن انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية.

وبتاريخ ١٩٩٩/٥/٤، انتهى الموعد المحدد للمرحلة الانتقالية دون أن تفي الحكومة الإسرائيلية بالتزاماتها بموجب اتفاقية التسوية المرحلية المتعلقة بإعادة انتشار قواتها في الضفة الغربية. وكان لتوقعات أطراف دولية عديدة بانفراج عملية السلام في أعقاب تسلم حزب العمل بزعامة إيهود باراك

مقاليد الحكم في إسرائيل منذ أيار ١٩٩٩ الأثر المباشر في تأجيل مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لانعقاده في ١٥ يوليو ١٩٩٩ من أجل البحث في سبل تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية قد استبعدت هذا الانفراج المزعوم وحذرت من تفاقم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأكدت على ضرورة تبني مؤتمر الأطراف السامية لإجراءات عملية وفورية في مواجهة انتهاكات إسرائيل الجسيمة للاتفاقية. وقد أثبتت الوقائع إفراط التفاؤل الدولي أمام استمرار باراك بنهج سلفه بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة الليكود آنذاك، واستمرار انتهاكات قوات الاحتلال في عهده بوتيرة ثابتة. بل إن النشاطات الاستيطانية، على وجه الخصوص، قد ارتفعت في عهد باراك عن ما كان عليه الوضع خلال حكم الليكود.

وبتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٦، انتهى أسبوعان من المفاوضات المكثفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة دون التوصل إلى اتفاق على القضايا المؤجلة للتسوية النهائية بما فيها اللاجئين، القدس، المستوطنات، الحدود، وهي القضايا الأساسية في الصراع وجوهر القضية الفلسطينية في الواقع.

إن العودة إلى مجمل تلك الأوضاع طبقاً لتفاهمات شرم الشيخ، هو دعوة لإعادة تفجر الأوضاع لأنها لا تقبل الاحتمال من قبل الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: الأحداث الأخيرة ولجنة التحقيق

إن اللجنة التي ستشكلها الولايات المتحدة مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتقصي الحقائق لن توفر آلية للتحقيق النزيه والمحايد في الأحداث ولن تتمكن من تحديد الطرف المسؤول عنها ولن تفوض بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة وأعمال القتل والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال. إنها باختصار لجنة سياسية وليست مهنية، لن تنشر تقريرها إلا بموافقة الأطراف وبرعاية الرئيس الأميركي شخصياً. وتتناقض اللجنة على هذا النحو مع مطالب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية بتشكيل لجنة دولية ترعاها الأمم المتحدة للتحقيق - وليس لتقصي الحقائق في انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة وأعمال القتل التي تمارسها ضد المدنيين الفلسطينيين حتى اليوم، منها على سبيل المثال:

١- قتل قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين بدم بارد لـ ٩٧ فلسطينياً، ٢٥٪ منهم أطفال، خلال الفترة من ٩/٢٩ ٢٠٠٠/١٠/١٧، بعد إصابتهم بالرصاص الحي في الرأس والصدر في معظم الأحيان.

٢- إصابة أكثر من ٢٥٠٠ فلسطيني بالرصاص، إصابة بعضهم خطيرة، ومعظمها في الجزء العلوي من الجسم. وبين المصابين أكثر من ١٥شاباً وطفلاً فقدوا أعينهم نتيجة إصابات مباشرة في العين بالرصاص الحي والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وبين المصابين أيضاً عدد من حالات الموت السريري.

٣- قصف قوات الاحتلال للمباني والمنشآت الفلسطينية بواسطة الطائرات العمودية والزوارق الحربية والمدرعات.

٤- اشتراك الطائرات العمودية لقوات الاحتلال في إطلاق الرصاص الثقيل على المتظاهرين العزل.

٥- فرض قوات الاحتلال عقوبات جماعية ضد المدنيين الفلسطينيين من خلال الاستمرار في اتباع سياسة الحصار وإغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة أمام حركة الأفراد والمعاملات الاقتصادية، إضافة إلى إغلاق جميع المعابر الحدودية ومطار غزة الدولي.

إن الانتهاكات الجسيمة التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في غضون الأسبوعين ونيف الماضيين وإخفاق المجتمع الدولي في التدخل الفاعل لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين، تعكس فشلاً ذريعاً من جانب المجتمع الدولي في تطبيق القانون الدولي الإنساني، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، في واحدة من أخطر الحالات التي تستحق التدخل والتطبيق الفوري.

إن ما حدث في شرم الشيخ لا يشكل علاجاً للأزمة ولا يتعرض لأسبابها، ولا يعوض الضحايا من المدنيين الفلسطينيين ولا ينصف الشعب الفلسطيني، ويتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتبقى كل عوامل تفجر الأوضاع قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، دون انتقاص.

ولتدارك تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يدعو المركز الفلسطيني إلى ما يلي:

١- تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومهنية للتحقيق في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين - التي تعمل تحت حماية قوات الاحتلال - ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢- الإدانة الدولية الواضحة لممارسات قوات الاحتلال والمستوطنين الدموية ضد المدنيين الفلسطينيين.

٣- توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين من اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين، وعدم الانتظار لحين تفاقم أكثر في الأوضاع أو حدوث مجازر أكثر هولاً بحقهم على غرار ما حدث في كوسوفو مثلاً.

٤- ضرورة أن تقوم الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالاجتماع مجدداً لبحث إجراءات تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واتخاذ تدابير عملية للوفاء بالتزاماتها القانونية بضمان تطبيق الاتفاقية وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين.

٥- أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية المتعلقة باحترام إسرائيل لحقوق الإنسان، وضمان عدم مكافأة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني بامتيازات وأفضليات اقتصادية مع دول الاتحاد.

٦- ضرورة أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بلعب دور أكبر في حماية المدنيين الفلسطينيين، وذلك من خلال توسيع دائرة الحضور والتواجد لطواقمها في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧- ضرورة أن تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتوسيع نطاق عملياتها وزيادة حضورها ومساعدتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

آثار المواجهات، والقيود المفروضة على الحركة، وإجراءات إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني

تقرير صادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة يشمل الفترة من ٢٨ سبتمبر-١٩ أكتوبر ٢٠٠٠

١- مقدمة

تسببت الأزمة الحالية علاوة على مقتل أو جرح الآلاف من الفلسطينيين وعدد من الإسرائيليين في وضع عوائق كبيرة أمام حركة الأفراد والمركبات بين الضفة الغربية و غزة وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والعالم الخارجي. إضافة إلى ذلك هناك عوائق بين المدن والبلدات والقرى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بسبب تراجع الأوضاع الأمنية على الطرق الواصلة بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وفرض الطوق الأمني الداخلي والشامل من قبل السلطات الإسرائيلية (بما في ذلك إغلاق الطرق بين القرى والمدن بالحواجز الأسمنتية والترابية) حيث أدى ذلك الى إعاقة الحركة بين المدن والبلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي إعاقة سير العمل في الأرض الفلسطينية.

أدى تفاقم النزاع السياسي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الفلسطيني، يحاول هذا التقرير تقديم الخسائر التي تراكمت طوال الثلاثة أسابيع الماضية.

٢-الآثار الداخلية

منذ ٢٩ أيلول، تسببت المواجهات وقطع الطرق بالحواجز التي أقامتها السلطات الإسرائيلية، بإعاقة كبيرة للتنقل والحركة داخل الأرض الفلسطينية، مما تسبب في تدهور مستويات الأنشطة الإنتاجية واعمال توزيع البضائع وتسويقها داخل الأرض الفلسطينية.

من الصعب قياس الخسائر الناجمة عن ذلك في المدى القصير، لكنها تشمل الخسائر في دخل العمال والمزارعين ورجال الأعمال الذين لا يستطيعوا الوصول إلى أماكن عملهم في الأرض الفلسطينية، وكذلك تدهور مستويات الإنتاج والدخل في معظم المنشآت الاقتصادية لعدم قدرتها الحصول على ما يلزمها من مدخلات و/أو وصولها إلى الأسواق لتصريف منتجاتها. إلى جانب ذلك أدى انعدام الاستقرار الأمني إلى تراجع مستويات الدخل السياحي. إن استمرار الأزمة، سيؤدي إلى اتساع مدى هذه الأنواع من الخسائر.

يمكن قياس بصورة تقريبية الآثار الداخلية لهذا التدهور باستخدام تقديرات إجمالي الناتج المحلي GDP قيمة السلع والخدمات المنتجة ضمن الاقتصاد الفلسطيني في الأرض الفلسطينية. إذ يتوقع أن تصل قيمة إجمالي الناتج المحلي هذا العام إلى حوالي ٥,٠٠٠ مليون دولار أمريكي، وبما أن متوسط عدد أيام العمل والإنتاج بلغ ٣١٢ يوما للسنة . لذلك يكون متوسط قيمة إجمالي الناتج المحلي ليوم العمل العادي حوالي ١٦ مليون دولار أمريكي تعتمد تقديرات إجمالي الناتج المحلي على الحسابات القومية الفلسطينية ١٩٩٨ بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون أول ١٩٩٩ على تقديرات وزارة المالية الفلسطينية وصندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الحقيقية

للأعوام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ . وتشمل القدس الشرقية. أيام العمل السنوية في الأرض الفلسطينية لا تشمل أيام الجمعة (نهاية الأسبوع) وأيام عطلة عيدي الفطر والأضحى.

على افتراض أن الأحداث الأخيرة تسببت في تراجع مستويات الأنشطة الاقتصادية بنسبة ٥٠ ٪ من مستوياتها الطبيعية، لذلك يقدر متوسط الخسارة اليومية للفترة ٣٠ أيلول١٩ تشرين ثاني حوالي ٨ مليون دولار أمريكي تم اعتماد هذا التقدير بعد ملاحظة تأثر فروع الاقتصاد الفلسطيني الأساسية الخدمات العامة والخاصة، والتجارة الداخلية والخارجية، والإنشاءات والتي تشكل أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي- بنسب متفاوتة بهذا التدهور. بما أن التجارة الداخلية والخارجية تعتبر من عناصر إجمالي الناتج المحلي، فإن ضياع فرص الاستيراد والتصدير وتأخيرها يكون ضمن هذه التقديرات. أنظر لاحقاً. تقدر خسائر يوم ٢٩ أيلول بحوالي ٢٥ ٪ من المتوسط اليومي لإجمالي الناتج المحلي أي ما يعادل ٤ مليون دولار أمريكي. .

٣- الآثار الخارجية

أ- تدفقات الأيدي العاملة ودخل الأجور

إضافة إلى الخسائر الداخلية، تسبب إغلاق الحدود في وقف تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية نحو الخارج . فقد وصل متوسط عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ومستوطناتها والمناطق الصناعية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ حوالي ١٢٥٠٠٠عامل. بلغ متوسط الأجر اليومي لهؤلاء العمال حوالي ١١٠ شيكل إسرائيلي، أي ما يعادل ٢٧,٥٠ دولار أمريكي. وفي المحصلة يكون إجمالي الدخل اليومي لهذه الفئة من العمال حوالي ٣,٤ مليون دولار أمريكي.

لم تكن خسارة هؤلاء العمال بالغة الأهمية خلال الثلاثة أيام الأولى من المواجهات ٢٨-٣٠ أيلول، ويوم الدعوة للإضراب في ٣٠ أيلول، إذ تزامن ذلك مع عطلة نهاية الأسبوع، ومع يومي عطلة يهودية بمناسبة رأس السنة العبرية (السبت الموافق ٣٠ أيلول، والأحد الموافق ١ تشرين أول). من المعروف أن تلك الأيام تنخفض فيها تدفقات الأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل.

لكن بدأت الخسائر تتراكم يوم الاثنين الموافق ٢ تشرين أول عندما تراجعت تلك التدفقات بشكل متسارع جداً، فقد انخفض المتوسط اليومي لتدفقات الأيدي العاملة إلى إسرائيل خلال الفترة ٢-٥ تشرين أول والتي ترافقت مع نهاية الأسبوع ٦-٧ تشرين أول، ومع إغلاق الحدود بمناسبة عطلة يوم الغفران لليهود (٨-٩ تشرين ثاني) بحوالي ٥٣ ٪، مما ترتبت عليه خسارة يومية بقيمة ١,٨ مليون دولار أمريكي من دخل الأسر الفلسطينية خلال تلك الفترة. وأما إغلاق الحدود الذي تم فرضه في ٩ تشرين أول فأدى إلى وقف كلي لتدفق الأيدي العاملة، ليبلغ متوسط الخسائر اليومية الناجمة عن ذلك حوالي ٣,٤ مليون دولار أمريكي وكذلك للأيام التالية لذلك التاريخ.

ب- تدفقات البضائع وإيرادات التجارة الخارجية

إضافة إلى ذلك، توقفت صادرات قطاع غزة بسبب إغلاق الحدود مع بداية عطلة رأس السنة اليهودية (٣٠ أيلول- تشرين أول). و كذلك قيدت صادرات الضفة الغربية بصورة حادة خلال تلك الفترة بقي معبر جسر النبي/ الكرامة مفتوحاً باستثناء عطلة يوم الغفران حتى يوم الجمعة الموافق ١٣ تشرين أول عندما تم إغلاقه . تم الحصول على المعلومات والمساعدة من الإدارة العامة للمعابر أريحا،

تشرين أول ٢٠٠٠. ازدادت حدة القيود المفروضة بإغلاق مطار غزة الدولي يوم الأحد ٨ تشرين أول والذي تم إعادة فتحه في ١٩ تشرين أول.

بلغ متوسط إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية الشهرية غير الزراعية المسجلة إلى إسرائيل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ حوالي ٤٥,١ مليون دولار أمريكي . لذلك يكون متوسط الخسارة اليومية للصادرات الفلسطينية حوالي ١,٩ مليون دولار أمريكي، على افتراض أن مبيعات الصادرات الفلسطينية لإسرائيل تتم بالتساوي طيلة أيام السنة، ومما يشار إليه أن بعضاً من تلك الخسائر يمكن استرجاعها عند إزالة القيود المفروضة يبلغ متوسط عدد الأيام التي تتم فيها المعاملات بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي حوالي ٢٧٧ يوم من السنة (عدد أيام السنة الميلادية، عدد أيام العطل الإسلامية واليهودية وعطل نهاية الأسبوع)- أي حوالي ٢٣ يوم لكل شهر. من الجدير بالذكر أن خسائر الصادرات المسجلة هي أقل من الواقع، إذ أنها لا تشمل كميات كبيرة من صادرات الضفة الغربية إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى ولا يتم تسجيلها ولا تشمل أيضاً الصادرات الزراعية الفلسطينية (التي تخضع لضريبة القيمة المضافة)، تقدر وزارة الزراعة في رام الله المتوسط اليومي للصادرات الزراعية بحوالي ١٥٠٠٠٠ دولار أمريكي.

وتأثرت كذلك الواردات الفلسطينية من إسرائيل سلباً بإغلاق الحدود والقيود المفروضة على الحركة. فقد أغلقت المعابر التجارية في قطاع غزة من يوم السبت الموافق ٣٠ أيلول مما أوقف واردات البضائع بشكل تام . وكذلك قيدت المعاملات التجارية بين الضفة الغربية وإسرائيل. بلغت قيمة الواردات المسجلة غير الزراعية من إسرائيل حوالي ١ ٣ ٩ ,٥ مليون دولار أمريكي شهريا خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ مما يعادل متوسطا يوميا يقدر بحوالي ٥,٩ مليون دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك، بلغت قيمة المتوسط اليومي للواردات الفلسطينية من الخارج ٣,١ مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ بيانات قيم التجارة الخارجية من وزارة المالية الفلسطينية أيلول ٢٠٠٠

تعتبر التجارة الخارجية جزءاً حيوياً من الاقتصاد الفلسطيني و تؤ ثر بصورة كبيرة في حجم إجمالي الناتج المحلي. تسهم الصادرات في أنشطة الإنتاج المحلي وتوليد الدخل، بينما تستخدم كثير من البضائع المستوردة كمدخلات في العمليات الإنتاجية المحلية. لذلك تسبب عدم تصريف الصادرات في هبوط الإنتاج المحلي، بينما تسبب نقص المواد الخام المستوردة وغيرها من مدخلات الإنتاج في تعطيل الأنشطة الإنتاجية لرجال الأعمال والمزارعين الذين يعتمدون على المدخلات الإنتاجية المصنعة في إسرائيل والبلدان الأجنبية. بما أن حساب إجمالي الناتج المحلي يشمل أنشطة التجارة الخارجية (والداخلية)، تكون الخسائر التجارية الناجمة عن إغلاق الحدود ضمن تقديرات الخسائر اليومية في إجمالي الناتج المحلي والمبين سابقا. من الجدير بالذكر أن بعضا من الخسائر التجارية يمكن استرجاعها حال زوال القيود المفروضة على الحركة، باستثناء البضائع الزراعية التالفة. .

٤- تدمير الموجودات الاقتصادية

إضافة إلى تلك الخسائر تم تدمير موجودات اقتصادية خاصة وعامة كالمباني والحقول والمركبات

جراء هذا النزاع. ظهرت الخسائر المادية عن استخدام السلطات الإسرائيلية للأسلحة الثقيلة، بما فيها نيران الصواريخ، ضد العديد من المباني والمركبات، ودمرت الحقول الزراعية القريبة من نقاط التماس في الأرض الفلسطينية. واشترك المستوطنون الإسرائيليون في تخريب الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين. على سبيل المثال تم إحراق العديد من الشاحنات الفلسطينية والتي تستخدم عادة في نقل البضائع من وإلى قطاع غزة ، أثناء مكوثها في مواقف للمركبات تخضع للسيطرة الإسرائيلية انظر حسن دوحان ،"إحراق وتحطيم تسعين شاحنة فلسطينية في غزة"، موقع جريدة الحياة الجديدة على الإنترنت، ١١ تشرين أول ٢٠٠٠ على الرغم من صعوبة تقييم مثل هذه الخسائر، إلا أنها تقدر بملايين الدولارات الأمريكية.

٥- إجمالي الخسائر الاقتصادية

.يفصل الجدو ل رقم (١) الخسائر الاقتصادية. فقد بلغت قيمة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني باستثناء الدمار الذي حل بالموجودات الاقتصادية حوالي ١٨٦,٢ مليون دولار أمريكي خلال ٢٢ يوم الواقعة بين ٢٨ أيلول و ١٩ تشرين أول. ومن الجدير بالذكر أن قيمة هذه الخسائر تجاوزت ق ي مة مدفوعات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية خلال النصف الأول من العام الحالي والتي قدرت بحوالي ١٨٣ مليون دولار أمريكي انظر وزارة التخطيط والتعاون الدولي " التقرير الفصلي لمساعدات الدول المانحة" ٢٣ حزيران ٢٠٠٠ وعند توزيع إجمالي هذه الخسائر على عدد أيام العمل العادية في الأرض الفلسطينية والتـ, كانت ١٩ يوم يكون متوسط الخسارة اليومية حوالي ٩,٨ مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم ١

تقديرات الخسائر الاقتصادية القصيرة الأجل في الأرض الفلسطينية

خلال الفترة ٢٨ أيلول- ١٩ تشرين أول ٢٠٠٠

تم احتساب الخسائر المحلية على أساس٦ أيام عمل للأسبوع وأما الخسائر المتعلقة بالمعاملات مع اسرائيل فتم احتسابها على أساس ٥,٥ يوم عمل للأسبوع

مصدر الخسائر	قيمة الخسائر (دولار أمريكي)
الدخل والإنتاج المحليين	٠٠٠,٠٠٠,١٤٨
دخل العمالة في إسرائيل	٧٥٠,٢٠٥,٣٨
إجمالي الخسائر	٧٥٠,٢٠٥,١٨٦

كما يظهر الجدول رقم (١) تشمل هذه الخسائر: الآثار الناجمة عن عرقلة أنشطة إنتاج وتوزيع السلع (مدخلات ومنتجات) والخدمات في الأرض الفلسطينية والتي تقدر بحوالي ١٤٨ مليون دولار أمريكي. وتضم أيضا الخسائر الناتجة عن العراقيل المفروضة أمام حركة التجارة الخارجية والداخلية. وفقدان دخل الأيدي العاملة (وأسرها) لعدم تمكنها من الوصول إلى أماكن عملها في إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية. وصلت قيمة هذا البند من الخسائر حوالي ٣٨ . ٢ مليون

دولار أمريكي. من المؤكد انه لا يمكن استرداد خسائر دخل الأيدي العاملة، إلا أن بعضا من خسائر الدخل/ الإنتاج يمكن استردادها في حال عودة حركة التجارة الخارجية والداخلية إلى طبيعتها.

٦- خسائر القطاع العام

تركزت الخسائر التي تكبدها القطاع العام في إيراداته المحلية ومن الجمارك وضريبة القيمة المضافة. على الرغم من صعوبة تقييم هذه الخسائر حتى حين صدور البيانات الخاصة بالعام ٢٠٠٠، إلا أن معظم الخسائر في الإيرادات تكون في طبيعتها تتعلق بالتجارة الخارجية المصدر الرئيسي لخسائر الإيرادات العامة والتي من الممكن استرجاعها عند رفع إغلاق الحدود وعودة التجارة إلى وضعها العادي.

قامت عدة مؤسسات في السلطة الفلسطينية لاسيما وزارة الصحة - و بسبب الظروف السائدة برفع نفقاتها لمواجهة الإعداد المتزايدة من القتلي والجرحى في صفوف الفلسطينيين مما يتطلب تكاليف إضافية، تم تغطية أجزاء منها من المساعدات الطارئة من الدول المانحة والمؤسسات غير الحكومية (عبر تأسيس مجموعة العمل لدعم الأحتياجات الإنسانية الطارئة تحت رئاسة مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة). تحسن أداء هذه المساعدة بعض الشيء عند إزالة بعض القيود المفروضة على حركة مركبات الرعاية الطبية والعاملين في القطاع الصحي واللوازم الطبية، وجاء ذلك في ١٤ تشرين أول في أعقاب تدخل مباشر من الأمين العام للأمم المتحدة (انظر البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، القدس، ١٤ تشرين أول ٢٠٠٠ .)

إضافة إلى ذلك، أغلقت بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية أبوابها طيلة الفترة الماضية لعدم تمكن الكثير من الموظفين من الوصول إلى وظائفهم بسبب الإغلاق الداخلي المفروض من قبل السلطات الإسرائيلية مما تسبب في تراجع مستويات الخدمات العامة، وعرقلة مشاريع وبرامج التطوير والبناء المؤسسي المدعومة من قبل جهات مانحة ومتعددة المصادر. وتسببت الأزمة في وقف شبه كامل لمشاريع تحسين البنية التحتية والتي تكون في أغلب الأحيان ممولة من الدول المانحة بسبب انعدام الأمن ونظرا لاجلاء الموظفين القائمين على هذه المشاريع ولعدم توفر بعض المواد الخام اللازمة (بالاعتماد على معلومات من المانحين والبنك الدولي، تشرين أول ٢٠٠٠ وعلى تقارير صحفية أشارت الى أن السلطات الإسرائيلية أصدرت أوامرها ومنذ الأيام ا لأولى للمواجهات بوقف نقل الأسمنت وغيره من المواد الإنشائية اللازمة لميناء غزة البحري ومحطة توليد الكهرباء في غزة. انظر Ze'ev Schiff, "Moderate Policies Could Be Tested by Extreme صحيفة هارتس عبر الأنترنت تشرين أول ٢٠٠٠)

٧- لآثار البعيدة المدى

تمثل أحد الآثار المباشرة للإغلاق الشامل والداخلي للأرض الفلسطينية في وقف ١٢٥,٠٠٠ عامل عن أعمالهم في إسرائيل. الأمر الذي تسبب في رفع معدل البطالة الأصلي من ١١٪ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ الي ما يقارب ٣٠٪ بالاعتماد على نتائج مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٠ أن استمرار هذه الأوضاع سيؤدي إلى انخفاض مستويات دخل الأسر مما ينعكس في تراجع مستويات الإنفاق المحلي والذي يؤثر سلبا في

مستويات الدخل والاستخدام (تأثير المضاعف السلبي) وفي رفع معدلات الفقر. يتطلب هذا التدهور تدخل السلطة الفلسطينية عن طريق رفع مصروفات المساعدات الاجتماعية في وقت تتراجع فيه الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى تأزم أوضاع المالية العامة.

من التكاليف الأخرى غير المباشرة والمتراكمة لهذا التوتر زيادة المخاطرة السياسية التي يتوقعها المستثمرون المحليون والأجانب الحاليين والمحتملين مما يجعل من الأرض الفلسطينية (وإسرائيل) مكانا يمتاز بالمخاطرة العالية للإستثمار على المدى البعيد، مما يهدد معدلات النمو القصيرة والطويلة الآجل في الاقتصاد الفلسطيني (والإسرائيلي)، يؤدي ذلك إلي تراجع معدلات النمو في الدخل والاستخدام.

كان من نتائج قمة شرم الشيخ التي انتهت في ١٧ تشرين أول انخفاض في حدة المواجهات وإزالة بعض القيود المفروضة على الحركة داخل الأرض الفلسطينية. إن متابعة ذلك لعدة أيام قادمة سيمكن الاقتصاد الفلسطيني من العودة إلى التحسن الملحوظ الذي شهدته السنوات الثلاث الماضية، والذي أدى لا انخفاض معدلات البطالة من ٢٥٪ في العام ١٩٩٦ إلى ١١٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٠. علاوة على ذلك ستمكن عودة تدفقات الأيدي العاملة والبضائع وأيضا القطاعين الخاص والعام في الأرض الفلسطينية استرداد أجزاء هامة من خسائرهم المفقودة خلال الثلاثة أسابيع الماضية.

أوروبا وحقوق الشعب الفلسطيني

١ - رسالة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

❖ تم إرسال هذه الرسالة في نوفمبر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المشاركين في الجلسة الخامسة الخاصة للجنة حقوق الإنسان في جنيف احتجاجا على تقصير أعضاء الاتحاد الأوروبي في الوقوف إلى جانب حماية الحقوق الفلسطينية وتخليهم عن دعم قرار لجنة حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات الإسرائيلية .

السيد : عضو الاتحاد الأوروبي

إن خروقات إسرائيل الجسيمة للقانون الإنساني الدولي خلال الأسابيع القليلة الماضية تظهر بوضوح أكثر من أي وقت مضى لمنظمات حقوق الإنسان على الأرض بأن من الواجب على دول الاتحاد الأوروبي أن تتصرف بجزم من أجل مساندة المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. في بداية هذه الانتفاضة الثانية، كنا سعداء بأن نرى المطالبة العاجلة بعقد جلسة خاصة لمفوضية حقوق الإنسان حول الوضع في الأراضي المحتلة. وبينما لم يثر الاعتراض الأمريكي والكندي استغرابنا، فإننا شعرنا بالارتياح تجاه تأييد أوروبا لهذا المطلب.

مع ذلك، عندما جاءت لحظة تصويت المفوضية، شعرنا ببالغ الإحباط ونحن نرى غياب الأصوات الأوروبية المؤيدة. إننا نتساءل عما حدث للمساندة الأوروبية لحقوق الإنسان، وما إذا كانت هذه الدول تتخذ الآن موقفا يساند معايير حقوق الإنسان بصورة انتقائية. ما هو المطلوب منا أكثر من ذلك لكي تردوا؟ لقد سقط أكثر من ١٥٠ فلسطينيا نتيجة للقتل العمد، والقوة المفرطة، والرد غير المتناسب على الإطلاق من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية . وأصيب أكثر من ٤٧٠٠ فلسطيني خلال الأسابيع القليلة الماضية- المئات منهم أصيبوا بإعاقات دائمة. إن الأطفال يواجهون الدبابات، ومع ذلك فإن أوروبا لا تبالي.

بعد رؤيتكم للدبابات العمودية القتالية وهي تستخدم ضد المتظاهرين المدنيين، يجب أن نسأل حول ما إذا كانت هذه حالة حرب أما لا. هل تنتظرون مجازر على غرار صبرا وشاتيلا، وكوسوفو؟ لقد أدخلنا تصويتكم السلبي في وضع لا يطاق، ومنح إسرائيل تفويضا مطلقا بأن تصبح أكثر وحشية، وأن ترتكب جرائم أخرى، معتمدة على استمرار إرضاء الدول الأوروبية. إن تقصيركم في رفع صوتكم لا يمكن إلا أن يشجع إسرائيل .

إننا نطالب فقط بأن تقوم حكوماتكم بتفعيل معاهدات القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، فمن الناحيتين الأ خلاقية والسياسية، فإن هذا هو الحد الأدنى من التزاماتكم. وأي شئ أقل من ذلك

سيثير إحباط مجتمع لحقوق الإنسان محاصر هنا منذ ثلاثين عاما

وبالرغم من تقصيركم في التحرك،إلا أن هناك قرارا يدعو، من ضمن أمور أخرى، المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين الآخرين ذوي الصلة، إلي زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا نريد أن نراهم جميعا يساندون مطالبنا العادلة المتعلقة بحقوق الإنسان. يجب تعجيل زيارتهم بحيث تختتم بحلول منتصف شهر ديسمبر.

إننا نريد أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لتذكيركم بشدة بمعاهدة جنيف الرابعة، وتجديد التعبير عن إحباطنا الكبير إزاء اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة على معاهدة جنيف الرابعة في ١٥ يوليو ١٩٩٩، والذي لسوء الحظ أنه لم يكترث لوجهات نظر مجتمع حقوق الإنسان هنا فيما يتعلق بما هو لازم. بدلا من ذلك قررت الأطراف السامية المتعاقدة ما يلي:

"مع الأ خذ بعين الاعتبار تحسن الأجواء في منطقة الشرق الأوسط، تم تأجيل المؤتمر على أن يعقد ثانية في ضوء المشاورات حول تطور الوضع الإنساني على الأرض".

لم نؤمن حينها ولا نؤمن الآن بأن لدى رئيس الوزراء اهود باراك نوايا سلمية. قد تكون لغته تضلل أوروبا ولكن أفعاله على الأرض من التوسع الاستيطاني إلى الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين لا تخدعنا ولو للحظة واحدة. لذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى الأطراف السامية المتعاقدة على معاهدة جنيف الرابعة إلى الاجتماع مثلما اتفقت في شهر يوليو ١٩٩٩ وبإلحاح متجدد، نعبر عن اعتقادنا لهذه الأطراف بأن الحماية المادية الأوروبية ضرورية-حقيقة، في الوضع الراهن أكثر من أي وقت مضى. إن المدنيين الفلسطينيين غير ضامنين لسلامتهم في ظل قصف الطائرات المروحية والدبابات لمدنهم.

إن الفرق في الكيفية التي يتم فيها التعامل مع إسرائيل، والكيفية التي يتم التعامل فيها من الدول الأخرى تفقد الصواب. عندما انتخب حزب يورغ هايدر بصورة ديمقراطية في النمسا، وكانت هنالك إمكانية لأن يدخل الحكومة، كانت ردة فعل إسرائيل على الفور هى تجميد العلاقات مع النمسا، وتبعتها أوروبا بتعليق التعاون الاقتصادي. وكان أساس هذه الخطوات هو أيديولوجية ونوايا هايدر.

والآن، بالنسبة لإسرائيل، إننا لا نتحدث فقط عن النوايا، بل عن ممارسات إجرامية حقيقية، أطلعناكم عليها على مدار سنوات، وهى حاليا أوضح مما كانت عليه في أي وقت مضى. ثمة هنالك عدم توازن واضح في الموقفين، فالأول أفضى إلى وقف التعاون الاقتصادي مع النمسا، أما الثاني فد فشل حتى في ضمان إدانتكم في الجلسة الخاصة لمفوضية حقوق الإنسان .

إن اتفاقية الشراكة بين أوروبا وإسرائيل واضحة، فالمادة الثانية تنص صراحة على أن تأييد إسرائيل لحقوق الإنسان هو شرط مسبق للتجارة معها. ولكن إسرائيل وبصورة واضحة لا لبس فيها تقصر في دعم تلك المعايير من خلال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومع ذلك لا نرى أي تحرك من جانب الدول الأوروبية نحو وقف العلاقات الاقتصادية.

كبشر لنا حقوق، فإننا نستحق ما هو أفضل من أن نرى جيراننا الأوروبيين يمضون سعداء بعلاقاتهم التجارية مع تلك الدولة بعينها التي يوما بيوم تقتل أطفالنا، وتصادر أراضينا ، وتقتلع محاصيلنا الزراعية. بصراحة تامة، إننا نتوقع منكم ما هو أفضل بكثير من "الوسطاء النزيهين "

الأمريكيين، إن تقصيركم في التصويت إيجابيا مع القرار الأخ ير مثبط للهمة بشكل كبير، كما أن له معان خطيرة بالنسبة لنا في جهودنا لمساندة حقوق سكان محتلين ولاجئين بالشكل الفعال.

كمؤسسة مستقلة ومهنية لحقوق الإنسان ، إننا في المركز الفلسطين ي لحقوق الإنسان نعتقد بأن من حقنا أن نصدر أحكاما أخلاقية وإنسانية حول تقصيركم في اتخاذ موقف. إن عملنا خلال السنوات القليلة الماضية يترك لدينا انطباعا جليا بأن اللوم في تراخيكم لا يكمن في تقصر من جانبنا في تزويدكم بالمعلومات عن حقوق الإنسان في وقتها، بل إنه يلقي على عاتق استعدادكم لتقبل كارثة والسماح بوقوع مجزرة قبل أن تقوموا بتردد باتخاذ إجراء ذي مغزى.

إذا كانت هذه هى الحال حقا. فننا يجب أن نسأل: ماذا كانت الغاية من كل اتصالنا معكم حول حقوق الإنسان على مدار سنوات؟

إننا نصر، بالرغم من تصويتكم ضد قرار مفوضية حقوق الإنسان، على أن تؤيدوا القرار وتبذلوا كل الجهود لتنفيذ القرار كاملا.

راجي الصوراني- المحامي
مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

٢- التمييز العنصري ضد العرب

بيان مقدم من جانب: عدالة (المركز القانوني للأقلية العربية) والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان المنعقدة فيما بين السابع والثامن من نوفمبر ٢٠٠٠

في انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠ لقي ١٣ فلسطينيا من مواطني دولة إسرائيل مصرعهم، كما أن هجمات الأمن أفضت إلى جرح ما يزيد عن ٧٠٠، علاوة على اعتقال ٤٠٠ مواطن.

وفي نفس المناطق، وبشكل خاص داخل المدن المختلطة التي تجمع بي ن العنصريين اليهودي والعربي، شن المواطنون الإسرائيليون اليهود اعتداءات منظمة ضد السكان الفلسطينيين واعمالهم، وجرت تلك الهجمات في ظل تسامح من قبل قوات الدولة. وهكذا لم تقم قوات الأمن الإسرائيلي بحماية المواطنين الفلسطينيين، وهو ما يجعل المقيمين منهم في هذه المناطق يشعرون بالخطر وبكونهم يعيشون مهددين. وفي الناصرة في بداية عيد يوم كيبور قامت قوات الأمن الإسرائيلي بشن هجمات على المواطنين الفلسطينيين الذين تجمعوا في الشوارع، وكان هؤلاء قد تجمعوا دفاعا عن المجاورة الشرقية في المدينة ضد هجمات جماعات من المتطرفين اليهود جاءت من الناصرة إيليت. وفي هذه الهجمة سقط قتيلين رميا بالرصاص.

في ظل هذا المناخ تأثر اقتصاد الأقلية العربية تأثرا شديدا، وذلك من خلال ممارسات التقييد الاختياري للخدمات المقدمة من جانب احتكارات الدولة والشركات شبه الحكومية، وتحت تأثير الاستغناء عن خدمات نسبة كبيرة من العمال الفلسطينيين من مواطني دولة إسرائيل.

قام المدعي العام لدولة إسرائيل بإصدار توجيهات إلى وكلائه، بضرورة التقدم إلى المحاكم من أجل احتجاز المعتقلين، ولقد أقرت المحكمة العليا تلك السياسة.

وعلى الرغم من كل تلك الحقائق رفض رئيس الوزراء الإ سرائيلي طلب الفلسطينيين تشكيل لجنة تحقيق رسمية. وهو الاقتراح الذي لم يقتصر مؤيدوه على الجانب الفلسطيني، إذا لقي أيضا تأييد منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية اليهودية، وحظى بدعم أساتذة قانون في الجامعات الإسرائيلية. وبدلا من تأليف لجنة فعالة ومفوضة بسلطة قانونية، قامت الحكومة بتأليف لجنة هدفها أن تقوم فقط بتوضيح الأحداث وتفسيرها ودون أن يكون لها أي سلطان قانوني.

وتأسيسا على الحقائق السابقة نقترح نحن الموقعون على هذا البيان، أن تتبنى الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان التوصيات التالية:

١- يتعين على الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان القيام بتكوين لجنة دولية مهمتها التحقيق في الأحداث الأخيرة. ويجب أن يكون على رأس تلك اللجنة قضاة أوروبيون سابقون مشهود لهم بالاستقلال وحسن السمعة. على أن تقوم هذه اللجنة بسماع الشهود وتقصي الحقائق، ثم تقدم ما انتهت إليه من نتائج وما استقرت عليه من توصيات إلى كل من المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي، متوخية في قيامها بذلك سبل العلانية.

٢- يتعين على الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان أن تدعم طلب فلسطينيي إسرائيل، بشان

التحقيق مع وعقاب المسئولين عن الاستخدام التعسفي للقوة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، التي عانى منها الفلسطينيون خلال الأسبوعين الأخيرين. وذلك طالما انه لم يتم حتى الآن تحديد أي مسئول عن مصرع ١٣ فلسطينيا، على أي مستوى من مستويات الحكومة الإسرائيلية.

٣- نطالب الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بإدانة سلوك الحكومة الإسرائيلية المعادي لمواطنيها، كما نطالب بوقف السياسات الإسرائيلية التمييزية بين المواطنين، والإفراج عن الفلسطينيين الذين قامت السلطات الإسرائيلية باعتقالهم بشكل غير قانوني.

٣- الشراكة الأورومتوسطية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

ورقة عمل أعدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتقديمها إلى الاجتماع الوزاري الرابع للشراكة الأورومتوسطية (مارسيليا-نوفمبر ٢٠٠٠)

لقد كان مطلوبا -ومازال- أن تتحمل أوروبا وبريطانيا على وجه الخصوص مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني الذي دشن وعد بلفور بداية نكبته.. تلك النكبة التي تعززت عبر تاريخ طويل من الدعم الأوروبي والانحياز لإسرائيل المتستر بعقدة الذنب تجاه الفظائع التي ارتكبتها النازية بحق اليهود.

وكان مطلوبا ومازال- أن تتحمل أوروبا أيضا مسئوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.. تلك الأحكام والمبادئ التي كان للثقافة الأوروبية على وجه الخصوص دور رائد في إرسائها.

وكان مطلوبا.. ومازال- أن تتحمل أوروبا كذلك مسئولياتها في كفالة تطبيق قرارات الشرعية الدولية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن التي شكلت أساسا لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر برقم ٢٨٢، في ٨ ديسمبر ١٩٧٠ والذي أقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله السياسي ونظام الحكم الذي يرتضيه، وحقه في السيادة التامة على موارده وثرواته وحقه في اختيار أنظمته الاقتصادية والاجتماعية، وكان مطلوبا -ومازال- أن تتحمل أوروبا أيضا مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الغير قابلة للتصرف في ضوء الالتزامات التي ترتبها الشراكة الأورومتوسطية.

تلك الشراكة التي أرسى إعلان برشلونة الصادر في عام ١٩٩٥ مبادئها الأساسية التي تحكم الشراكة بين أطرافه والتي تقوم على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامات الأخرى الواردة بالقانون الدول ي والعمل على تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

حقيقة أن إعلان برشلونة واتفاقات الشراكة التي جرت على أساسه جاءت للأسف بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في إدارة عملية السلام بعيدا عن أية مشاركة دولية أو إقليمية فيها منذ مؤتمر مدريد قبل عشر سنوات، وما تبع ذلك من توقيع أول اتفاقية للتسوية المرحلية في أوسلو عام ١٩٩٤، إلا أن لإقصاء المتعمدة لأوروبا وانفراد الولايات المتحدة بإدارة عملية السلام، لم يكن يعني بالضرورة عجز المجموعة الأوروبية في التأثير بصورة فعالة عن مجريات التسوية، كما أن إعلان برشلونة وما انبثق عنه من اتفاقات للشراكة كانت تدفع دوما للتطلع لأن تبرهن دول الاتحاد الأوروبي فرادى ومجموعة- على مصداقية ما انطوى عليه إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة من مبادئ وأحكام تقوم على تعزيز حقوق الإنسان واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد برهنت الأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمجازر اليومية التي تقوم بها

إسرائيل على الفشل الذريع لسلام لا يقوم على احترام حقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويغلب معايير الأمن والاستقرار على معايير العدالة.. سلام يجد ترجمته الحقيقية بعد عشر سنوات في استمرار سيطرة إسرائيل على ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية، و٤٠٪ من أراضي قطاع غزة، والعجز عن وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني و على أرضه، إن لم يكن التواطؤ عليها، سلام تستمر في ظله سياسات التطهير العرقي في القدس ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة لتكون بمثابة رسالة يومية تؤكد وتذكر الجميع بأن الفلسطينيين ليسوا أحرارا في أرضهم، بل يرزحون تحت واحد من أسوأ أشكال النظم العنصرية. وليس أدل على ذلك أن قطاع غزة يضم ٢٠ مستوطنة إسرائيلية يقطنها ٦٠٠٠ من المستوطنين يسيطرون على ٤٢٪ من أراضي القطاع على حين يعيش ١,٢ مليون فلسطيني في الـ ٥٨٪ المتبقية من أراضي قطاع غزة. سلام قام على إرجاء البت في القضايا الأساسية للصراع المتعلقة باللاجئين وحقهم في العودة ووضع القدس والمستوطنات والحدود، وتبددت معه الأوهام حول هذه القضايا بعد مرور نحو عام ونصف العام من الموعد الذي حدده اتفاق أوسلو للتوصل لتسوية نهائية لهذه القضايا.

في ظل هذه التطورات يثور التساؤل حول دور دول الاتحاد الأوروبي وبخاصة في ظل اتفاقات الشراكة في دعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإلى أي مدى أخفق أو نجح في توظيف آليات الشراكة لتمكينه من نيل الحقوق وفي التأثير على عملية السلام رغم إقصائها من المشاركة المباشرة.

أولا: لقد حملت المؤتمرات الوزارية الأورومتوسطية وعدد من اجتماعات دول الاتحاد الأوروبي بعضا من مظاهر الدعم المعنوي للشعب الفلسطيني، حيث أكد البيان الصادر عن قمة برلين في مارس ١٩٩٦ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وشدد الاتحاد الأوروبي في فبراير من ذات العام على أن قضية القدس ينبغي أن تحل في مفاوضات الوضع النهائي وفقا لقرارات الشرعة الدولية. وحمل وفد الترويكا الأوروبية في زيارة الشرق الأوسط في نوفمبر ١٩٩٦، إسرائيل المسئولية عن توقف عملية السلام.

وخلال المؤتمر الأورومتوسطي الثاني بمالطا في أبريل ١٩٩٧ أعلن المؤتمر ضرورة إعمال المبادئ التي تضمنها إعلان برشلونة. وأكد على أهمية بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال اتفاق أوسلو وشدد على ضرورة احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن إعلان مالطا جاء خلوا من أية إدانة للسياسات الإسرائيلية الرامية لتهويد القدس.

وعلى نفس المنوال صار المؤتمر الأورومتوسطي الثالث بشتوتجارت في أبريل ١٩٩٩، ويمكن القول من الناحية العملية أن الاتحاد الأوروبي قد اتسم أدائه بإصدار البيانات وتحديد المواقف دون وضع أية آليات تنفيذية لإعمال هذه المواقف على أرض الواقع. كما أن هذه التحركات غلب عليها الموسمية ولم يواكبها التزامات عملية متفق عليها من جانب كل دولة على حدة.

ولا يمكن تجاهل أو إغفال أن دول الاتحاد الأوروبي قد عبرت مواقفها عمليا كمجموعة أو كدول منفردة في عديد من المناسبات ليس فقط عن تقاعسها في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بل تواطؤها على العدوان المستمر على تلك الحقوق.

و ربما كان أبرز الأمثلة على ذلك مشاركتها بالتصويت لصالح تأجيل عقد مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة في يوليو من العام الماضي، والذي كان يستهدف تطبيق

المعاهدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وامتناعها عن التصويت على قرار لجنة حقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ بصدد الانتهاكات الإسرائيلية لقمع الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت مؤخرا في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠.

ثانيا: على مستوى اتفاقات الشراكة الثنائية لا يمكن تجاهل الدور الهام لاتفاق الشراكة مع السلطة الفلسطينية في فبراير ١٩٩٧ والذي أدرج حقوق ا لإنسان في مادته الثانية كأساس للشراكة وبهدف بلوغ التنمية الاقتصادية في الأراضي الواقعة تحت الإدارة الفلسطينية وإرساء أسس وهياكل ديمقراطية وسلطة فلسطينية مسئولة أمام مواطنيها. وفي هذا الإطار منذ اصبح الاتحاد الأوروبي هو مانح المساعدات الأول للسلطة الفلسطينية.

ومع ذلك فإن المساعدات من جانب الاتحاد الأوروبي على أهميتها لا يمكنها أن تغطي خسائر الاقتصادي الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالحصار الاقتصادي شبه الدائم وإغلاق المنافذ ناهيك عن الخسائر الناجمة عن هدم المنازل وتجريف الأراضي ومصادراته ا.. الخ. ومن ثم تصبح المساعدات الاقتصادية محدودة الجدوى طالما لا يواكبها دور أوروبي فعال لوضع حد للممارسات الإسرائيلية.

وهو أمر تملك فيه دول الاتحاد الأوروبي أوراقا مؤثرة للضغط على إسرائيل سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وخاصة وأن اتفاق الشراكة الأوروبية الثنائي مع إسرائيل يملي على إسرائيل بموجب المادة الثانية أيضا احترام حقوق الإنسان. وبمقتضى هذه المادة كان يمكن لدول الاتحاد الأوروبي أن تتوقف عن إعطاء امتيازات وأفضليات اقتصادية لإسرائيل، يعد استمرارها مكافأة لها على ما تمارسه من انتهاكات.

إن تقاعس دول الاتحاد الأوروبي عن تفعيل الاتفاقيات الثنائية للشراكة في مجال حقوق الإنسان يعطي انطباعا راسخا بتغليب المصالح والاعتبارات الاقتصادية والسياسية على أي اعتبار أخلاقي، ومبادئ إعلان برشلونة ذاته.

إن خمس سنوات على صدور إعلان برشلونة، وما رافقها من تطورات في معترك القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، لا تلقي فقط بظلال الشك على الشراكة الأورومتوسطية وجدواها، بل تضع أوروبا بأكملها في موقع الشريك بالصمت، وبالتواطؤ على مصادرة مجمل حقوق الشعب الفلسطيني.

ولا يبدو ثمة مخرج لأوروبا من الاتهامات التي تحاصرها إلا من خلال سلسلة من الإجراءات والسياسيات المنسجمة مع المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تقوم عليها الشراكة، وربما يأتي على رأس هذه الإجراءات.

١- تبني إجراءات فعالة من أجل سرعة عقد مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة الذي شاركت أوروبا في تأجيله، وذلك بهدف وضع هذه المعاهدة موضع التطبيق الفعلي وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين حتى الانسحاب الإسرائيلي الكامل.

٢- تفعيل المادة الثانية من اتفاق الشراكة الأوروبية- الإسرائيلية بما يعنيه ذلك من أن تنتهج دول الاتحاد الأوروبي -مجتمعة وفرادى- كافة الوسائل والآ ليات الممكنة من الناحية السياسية والاقتصادية لإلزام إسرائيل بالمعايير الدولية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

٤ - الأحداث الدامية الأخيرة في الشرق الأوسط
ماذا يمكن للشبكة الأورومتوسطية أن تقوم به ؟

ورقة عمل تقدم بها بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونوقشت في اجتماع منظمات حقوق الإنسان العضوة في الشبكة الأورومتوسطية بمارسليا في ٧- ٨ نوفمبر ٢٠٠٠، وذلك بناء على طلب الشبكة

أي أزمـــة؟

يمكن إيجاز ملامح الوضع الحالي في علاقته بالإجابة على السؤال المركزي الذي طلبت مني سكرتارية الشبكة الإجابة عليه، فيما يلي:

أولا : من قبيل التبسيط والسطحية تفسير ما يسمى الآن "بانتفاضة الأقصى" باعتباره مجرد رد فعل على زيارة سفاح معروف دوليا تصادف أن اسمه اريل شارون- للمسجد الأقصى بالق دس في حراسة الجنود الإسرائيليين، إنه لم يكن سوى الشرارة التي أشعلت بركانا من شعور هائل وعميق بالظلم يكتنف نحو ثلاثمائة مليون إنسان في العالم العربي (جنوبي وشرق المتوسط) نتيجة الظلم الممتد الذي أحاق بالشعب الفلسطيني (وشعوب عربية أخرى) على مدار نصف قرن والمتمثل بـ

١- "اغتصاب ٧٨٪ من أراضي فلسطين في ١٩٤٨، وإقامة دولة إسرائيل عليها، حلا لمشكلة تفاقم العداء للسامية في أوروبا (الطرف الشمالي في عملية برشلونة)، وذلك عبر هولوكوست صهيوني منظم للعرب. لقد استمر الهولوكست الأوروبي بضعة سنوات وراح ضحيته عدة ملايين. بينما يس تمر الهولوكست الصهيوني للعام الثاني والخمسين.

هذه ليست مقارنة، فلا يقبل أي ضمير حي ما جرى لليهود على يد النازي، أو أن يقلل من جسامته ما جرى بعد ذلك في فلسطين من عذاب لا محدود، والذي اشتمل على عدة مذابح جماعية مخططة سلفا باعتراف مؤرخين إسرائيليين- وعمليات قتل خارج القانون بفرق خاصة مدربة لذلك. وأعمال التطهير العرقي والترحيل الجماعي والفردي الإجباري والاستيلاء على الأراضي والممتلكات والحصار الاقتصادي، والعزل والتمييز العنصري، وتعطيل الجامعات والمدارس لفترات طويلة بشكل متكرر، وهدم المنازل، والاعتقال الإداري لفترات طويلة، والتعذيب المقنن بالتشريع الإسرائيلي. إنها عملية اعتصار روح شعب وقتله ماديا وسط موقف يتراوح بين التواطؤ أو الدعم أو الصمت من دول الطرف الشمالي في معادلة برشلونة وأطراف دولية أخرى.

٢- استكمال احتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة وغزة والقدس الشرقية) في يونيو ١٩٦٧ (فضلا عن مناطق من أربعة دول عربية أخرى) وسط تواطؤ ودعم أو على الأقل سكوت الطرف الشمالي في معادلة برشلونة وأطراف دولية أخرى. وهناك استثناءات محدودة في مناسبات معينة لهذه الدولة أو تلك، ولكنها لم تتخذ أبدا صفة الثبات والاستمرارية.

٣- وبعد ذلك بخمسة عشر عاما، قامت إسرائيل باحتلال جنوب لبنان والعاصمة بيروت وسط نفس المناخ الدولي.

ثانيا: إن ما يفاقم هذا الشعور الهائل بالظلم، أن المجتمع الدولي عجز حتى الآن عن إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات مؤسسات هذا المجتمع التي صدرت لصالح الشعب الفلسطيني على مدار ٥٢ عاما، بدءا بقرار التقسيم (رقم ١٨١)، والعودة للاجئين (رقم ١٩٤)، ومرورا بقرار الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (رقم ٢٤٢) وصولا إلى القرارات الخاصة بعدم شرعية الاستيطان، ودعوة الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للاجتماع للبحث في سبل إلزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها تجاه حماية المدنيين الفلسطينيين. أو بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، أو السماح بالتفتيش على منشآتها النووية.

غير أن الأمر لم يتوقف عند الفشل -الذي ينم عن تواطؤ ضمني وازدواجية في المعايير وكيل بمكيالين -ليمتد إلى التواطؤ الص ريح بتقديم مظلة الحماية الدبلوماسية بما في ذلك استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن- لمنع إدانة انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذاته.

ثالثا: أن عملية السلام المعروفة بأوسلو، لم تلب الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وسيادته الكاملة على أراضيه، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بل كانت في جوهرها صك إذعان أفرزته علاقات قوى يجري تكريسها كل يوم بالحديد والنار. ومع ذلك فإن إسرائيل لم تلزم نفسها بها في أية لحظة، ولم تتعرض لعقاب أو محاسبة، رغم انتهاء أجل هذه الاتفاقيات منذ عام ونصف.

رابعا: خلال الشهر الماضي (وحتى كتابة هذه الورقة في ٢٩ أكتوبر)، كررت إسرائيل ارتكاب عدد من أبشع جرائمها، فقصفت عدد من المدن الفلسطينية بالطائرات والدبابات والمدفعية والصواريخ، وجرفت أراضي وأعادت احتلال مواقع داخل بعض هذه المدن وخارجها، وأطلقت الرصاص الحي والمطاطي على مظاهرات غير مسلحة إلا بالحجارة، وأحيانا بزجاجات المولوتوف، واستهدفت سيارات إسعاف الجرحى وقتلت عددا من أفراد طواقمها، وقتلت نحو ١٥٠ فلسطينيا، ٣٠٪ منهم تقريبا أطفال، وأصابت نحو ٤٠٠٠ شخص بجراح تحول عدد كبير منهم إلى مقعدين، وشملت بعض هذه الاعتداءات الأقلية العربية داخل إسرائيل. ومع ذلك، فقد عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن البرهنة على اعتزامه القيام بمحاسبة جادة للجرائم الإسرائيلية الأخيرة. إن أفضل هذه القرارات، وهو الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، صدر بدون دعم مجموعة دول الاتحاد الأوروبي بصرف النظر عن قصور وإدارة الوفود العربية لهذا الموضوع- الأمر الذي يلقي ظلالا قوية من الشك حول إمكانية تحول هذا القرار إلى آلية فعلية قادرة على تحقيق نتائج.

نلاحظ أننا إزاء مأساة شعب يتم اعتصاره وقتله على مدار أكثر من نصف قرن، لمجرد إصراره على تنفيذ قرارات المجتمع الدولي بشأنه، ولم تجر أي محاسبة جدية للرافض لهذه القرارات، بينما على بعد عدة مئات من الكيلو مترات، يجري اعتصار شعب آخر وقتله (العراق) بدعوى إلزام حكامه باحترام الشرعية الدولية.

مسئوليات أوربا:

تتحمل أوروبا مسئولية خاصة تجاه تاريخ ومستقبل حل الصراع العربي- الإسرائيلي، للأسباب

التي يمكن إرجاعها إلى:

١- مسئولية أخلاقية تاريخية، بحكم أن الهولوكست الذي نظمه اليهود للعرب في فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى مدار نحو نصف قرن، هو الابن الشرعي للهولوكوست الأوروبي الذي كان اليهود ضحيته.

٢- مسئولية قانونية تاريخية، بحكم أن فلسطين كانت تحت سلطة الانتداب لإحدى دول الاتحاد الأوروبي (بريطانيا) عند إنشاء إسرائيل على أراضيها. وهى نفس الدولة التي قدمت وعدا في عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي يهودي على أراضي فلسطين.

٣- إن الاحتكار الأمريكي لرعاية عملية السلام في المنطقة مع إقصاء أوروبا، قد برهن بعد ٢٣ عاما على فشل ذريع بعد أن فقدت كل ما بقى لها من قوة دفع خلال الأحداث الأخيرة أو قبلها.

٤- أن تجدد مناخ الحرب الذي يخيم على المنطقة الذي تغذيه من ناحية مطالب الشارع العربي لتصفية الحساب مع ظلم امتد لنصف قرن، ومن ناحية أخرى تطلع بعض أوساط اليمين الإسرائيلي للقيام "بحل نهائي" على الطريقة النازية- للمسألة الفلسطينية إن استمرار هذا ال توتر والعنف يهدد ليس فقط بتقويض عملية برشلونة، ولكنه يقوض أيضا المصالح والحلم الأوروبي بالأمن والاستقرار. إن التطلع لدور أوروبي نزيه في أي إطار جديد للبحث عن السلام في الشرق الأوسط، ليس ضروريا فحسب لنجاحها، بل أيضا هو الضمان للمصالح الأوروبية المتضمنة في عملية برشلونة.

٥- كون أن الثقافة الأوروبية لعبت دورا حيويا في ميلاد مبادئ وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن على أوروبا ألا تخون مبادئها، وأن تكون لحماية حقوق الإنسان والشعوب أولوية عليا في أية عملية سلام، أي السلام القائم على العدل وحقوق الإ نسان، وألا يتم التضحية بهذه الحقوق على مذبح عمليات "سلام" مزعومة برهن التاريخ على أنها لا تدوم.

٦- أن أوروبا تملك أوراقا كثيرة في إطار عملية السلام وخارجها، وخاصة أنها الشريك التجاري الأول لإسرائيل، كما أنها تجمعها مع إسرائيل اتفاقية شراكة ثنائية، تتضمن نصا صريحا يتعلق بالالتزام باحترام حقوق الإنسان.

ماذا يمكن للشبكة عمله :

أظن أن نقطة الانطلاق يجب أن تكون توصيات تقرير البعثة المشتركة التي ضمت إلى جانب الشبكة الأورومتوسطية، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للحقوقيين، خاصة وأن هذه التوص يات تكاد تتطابق مع توصيات منظمة دولية كبرى أخرى، وهى المنظمة العالمية ضد التعذيب، التي ضمنتها مداخلتها أمام الجلسة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. كما أن بعض هذه التوصيات تتطابق أيضا مع بعض توصيات بعثتي منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان/ الشرق الأوسط. كما تلتقي أيضا مع توصيات ممثلو ٤٠ منظمة عربية اجتمعت في نطاق المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الذي نظمه مركز القاهرة في الفترة ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٠، بالتنسيق مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ومكتب مفوضية الأمم

المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

غير أن الشبكة يجب أن تنتقل من نطاق التوصيات ذاتها إلى السعي لتحقيقها، بما قد يتضمنه ذلك من تقديم مشاريع قرارات وإجراء اتصالات لهذا الغرض، والقيام بأعمال تعبوية.

في هذا الإطار يمكن للشبكة أن تتحرك على مستويين:

أولا: مخاطبة والتحرك مع المؤسسات الفاعلة للاتحاد الأوروبي -بأكثر الوسائل والأساليب فعالية- من أجل:

١- إعمال المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الثنائية مع إسرائيل، والدعوة لاجتماع عاجل للنظر في مدى التزام إسرائيل باحترام حقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات السياسية والاقتصادية المناسبة لإلزامها باحترامها في الأراضي المحتلة، وداخل إسرائيل ذاتها، بالنسبة للأقلية العربية على وجه الخصوص.

٢- تقديم المساندة الأدبية والمادية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ بالتحقيق في أعمال العنف الأخيرة، وقرار الجلسة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بالأمم المت حدة بإيفاد بعثة تحقيق دولية في هذه الأحداث.

٣- إقناع مجموعة دولة أوروبية بالتعاون مع مجموعة دول من جنوب وشرق المتوسط- لتبني وتقديم مشاريع قرارات:

أ- للجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعوة الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، لاستئناف اجتماعهم الذ ي انفض بعد ١٥ دقيقة فقط في ١٥ يوليو ١٩٩٩ في جنيف، والبحث في سبل إلزام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية، والخاصة بحماية المدنيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ب-لمجلس الأمن لتشكيل قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني تنتشر على حدود ٤ يونية ١٩٦٧ في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

٤- تقديم المساندة السياسية اللازمة في كافة مؤسسات المجتمع الدولي لمشاريع القرارات التي قد تقدم لإعمال توصيات تقرير البعثة المشتركة.

ثانيا: القيام بتنسيق أنشطة وسيطة يمكن أن تساعد في تعبئة ضغوط على مؤسسات المجتمع الدولي لل تحرك في اتجاه تحمل مسئولياتها الأخلاقية والسياسية والقانونية تجاه جرائم إسرائيل على مدار نصف قرن، وتجاه حماية الشعب الفلسطيني من مواجهة المزيد منها.

وهو الأمر الذي يتصل بإحدى توصيات البعثة المشتركة، بتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة الجنائية الدولية.

هناك أربعة مسارات في هذا الاتجاه:

١- المحكمة الجنائية الدولية، وهو ليس متاحا، لأن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بعد، بسبب عدم اكتمال النصاب اللازم من التوقيعات عليها.

٢- تشكيل محكمة جنائية خاصة وهو على الأرجح مسار مغلق- لأنه يحتاج قرارا من مجلس الأمن، لن ي مر بفعل الفيتو الأمريكي على الأقل-.

٣- تفعيل اختصاص القضاء الجنائي الدولي (على نمط حالتي بينوشيه وحسين حبري). وهو ممكن، وهناك ملفات شبه جاهزة، تحتاج الاستكمال والتعزيز وإعداد خطة عملية تترقب

وصول المسئولين الذين تدور هذه الملفات حولهم إلى هذه العاصمة أو تلك، وتنسيق وتوزيع الأدوار.

٤- تنظيم محاكمة شعبية للمسئولين عن هذه الجرائم، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تعقد مرتين على الأقل خلال الشهور السبع القادمة، واحدة في إحدى العواصم الأوروبية، والثانية في يونيو القادم في جنوب أفريقيا في إطار أنشطة المؤتمر العالمي ضد العنصرية. والاقتراح الأخير هو أحد توصيات اجتماع تشاوري عقد على هامش أعمال المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي منتصف الشهر الماضي بالقاهرة.

إن هذا يتطلب من الشبكة:

١- إ عادة تعبئة قواها في هذا الاتجاه.

٢- إقناع شركائها في البعثة لمواصلة مهمتهم في هذا الاتجاه.

٣- استطلاع مدى استعداد المنظمات الدولية ذات نفس التوجه، للانضمام إليها.

٤- التنسيق مع المنظمات العربية التي تتحرك في هذا الاتجاه (كمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الجمعية الفلسطينية للقانون) ومن ينضم إليهم.

كما أنه من الضروري للجنة التنفيذية الجديدة للشبكة أن تدرج ضمن خطة أنشطتها للعام القادم، تنظيم مؤتمر حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقد تفكر الشبكة في تنظيمه بالتعاون مع منظمات أو شبكات أورومتوسطية أخرى.

إن ذلك بالطبع سيتوقف على نوع التوجيهات التي ستقدمها الجمعية العمومية للجنة التنفيذية، وفي هذا الإطار أقترح أن تطلب الجمعية من اللجنة التنفيذية :-

١- اعتبار إعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مسألة ذات أولوية قصوى في جدول أعمال اللجنة.

٢- تعيين مقرر خاص دائم من داخل اللجنة لهذا الموضوع مع توفير المساندة اللازمة لعمله من داخل السكرتارية.

٥- نحو مدخل جديد لسلام نهائي وعادل فى الشرق الأوسط يرتكز على حقوق الإنسان والقانون الإنساني

بيان صادر عن أعضاء الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

تعبر منظمات حقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان المجتمعة في مرسيليا بفرنسا في ٧-٨ نوفمبر ٢٠٠٠ عن قلقها العميق تجاه التطورات الأخيرة فى الشرق الأوسط.
إن الانتفاضة الفلسطينية الحالية هي النتيجة المنطقية لانتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلي المست مر لحقوق الإنسان، بما فى ذلك حق تقرير المصير للفلسطينيين.
على ضوء تقرير بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها الشبكة و منظمات دولية أخرى إلى المنطقة فى أكتوبر٢٠٠٠، فإن الجمعية العمومية تدين بشدة الانتهاكات واسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان، والتي هي وثيقة الصل ة بالفشل فى تطبيق القانون الدولى الإنساني وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وبالتعارض مع إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة.
إننا مقتنعون بأن الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة الحالية وإنشاء إطار جديد للسلام العادل والنهائي هو:
١- إنهاء فوري للاحتلال الاسرائيلى فى يونيو سنة ١٩٦٧، بما فى ذلك إخلاء المستوطنات، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه.
٢- الالتزام غير المشروط من كل الأطراف بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
إننا مقتنعون بأن كل هيئات الشراكة الأورومتوسطية والاتحاد الأوروبي يجب أن يلعبوا دورا رئيسيا لكي تص بح حقوق الإنسان والقانون الإنساني فى مركز أي عملية سلام جديدة.
وفى هذا الإطار تحث الجمعية العمومية اللجنة التنفيذية للشبكة على تعزيز الإطار الجديد، من خلال:

- تعزيز الحوار مع مختلف أعضاء الشراكة الأورومتوسطية.
- تعزيز التعاون داخل حركة حقوق الإنسان فى المنطقة وعلى الصعيد الدولي.
- إرسال بعثة لتقصى الحقائق فى المنطقة وذلك للتحرى عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد المسؤولين عنها.
- دعم لجنة التحقيقات التي بعثت بها لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وذلك تنفيذا لقرارها فى ٨ أكتوبر ٢٠٠٠
- مساندة إنشاء لجنة دولية للتحضي ر لإقامة محكمة للذين ارتكبوا جرائم بحقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة.
- تدعيم المبادرات التى تستهدف ضمان تعويض مناسب لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

٦- فلسطين: حان وقت العمل

بيان صادر عن المنتدى المدني الأورومتوسطي الذي عقد في مارسيليا في ١٠- ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠

يهيب المنتدى المدني الأورومتوسطي والذي يضم أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية أورومتوسطية والذي عقد في مارسيليا من ١٠-١٢ نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٠ الممثلين الحكوميين المقرر اجتماعهم في هذه المدينة، وبشعوب وبالجمعيات الأهلية وبكل مواطنين المنطقة الأورومتوسطية لحثهم على الدفاع عن القانون والعدالة والسلام.

ويشير المنتدى الأورومتوسطي إلى أن وصول عملية المفاوضات إلى الأزمة الحالية يضع عملية المفاوضات بأكملها والإطار الذي وضعته اتفاقيات أوسلو موضع التساؤل. إن تطوير شراكة حقيقية يستلزم استعادة السلام الذي لا يمكن بناءه إلا على أساس العدل والقانون. ويرى المنتدى أن هذا النزاع الحالي في الشرق الأوسط لا يعد حربا دينيا بل هو بصدد حق كل الشعوب في امتلاك أراضيها في مواجهة الاستعمار. هذا ويؤكد المنتدى على احتياج الشعب الفلسطيني إلى حماية عاجلة، ويأسف على عدم كفاية تدخل الاتحاد الأوروبي في عملية تسوية النزاع ويدعو الحكومات الأوروبية للتعبير بوضوح عن موقف أوروبا.

ويشير المنتدى إلى أن الموقف الحالي الناتج عن فشل "الوساطة الأمريكية" يتيح الفرصة للتدخل الأوروبي بل ويجعل من ذلك ضرورة، على أن يتم تنسيق هذا التدخل مع الأطراف الأخرى المعنية، وبخاصة مع الدول العربية المشتركة في عملية برشلونة.

وتعد فرصة أوروبا الحالية لتكون فاعلا قويا في خدمة القانون والسلام اختبار للإرادة السياسية خاصة فيما يتعلق بدور مؤسسات الشراكة الأورومتوسيطة المعنية بحقوق الإنسان إذن، فإنه لكي يتأتى للشراكة الأورومتوسطية أن تستمر، يتعين عليها أن تكون أكثر من مجرد عبارات كما يتعين عليها أن تتحرك بسرعة.

واستجابة لدعوة شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومساندة لهذه الدعوة، يؤكد المنتدى المدني الاورومتوسطي على الضرورة القصوى للتدخل الأوروبي العاجل. وعلى سرعة وقف عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني ؛

١- على أوروبا أن تدين بوضوح العنف الذي ترتكبه قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني. وينبغي ألا تسمح بإفلات أي دولة من العقاب على ما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكبها.

٢- على أوروبا أن تتكاتف مرة ثانية لدعم قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢ وللمطالبة بتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في ظل الاحتلال.

٣- على أوروبا أن تقوم بالمبادرة بتأسيس لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وإسرائيل والمطالبة بمحاكمة كل من ارتكب جرائم حرب أو أصدر أوامر بارتكابها أمام محكمة جنائية دولية.

٤- على أوروبا أن تبادر فورا بإرسال قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

بالإضافة إلى أهمية ما سبق، فان المجتمع المدني الأورومتوسطي إذ يؤكد على أن تسوية النزاع تستلزم بال أساس احترام القانون، فإنه يحث على التدخل الدولي القوي والواضح وعلى الأخص التدخل الأوروبي من أجل ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة و خاصة القرارات رقم ١٩٤، ٢٤٢، ٣٣٨ على أن يكون هذا التدخل بنفس قوة ووضوح التدخل الأوروبي في مواقف أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يتعين على أوروبا أن تواصل تدخلها من أجل احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومن أجل تعزيز هذا التدخل:

١- وفقا للإطار الذي وضعته قمة برلين، يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تدعم تكوين دولة فلسطينية توافقا مع التزامات أوسلو، كما يجب عليها أن تعترف بدون شروط بسيادة تلك الدولة على كافة الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ فور تكوينها، بما في ذلك حق اختيار القدس الشرقية كعاصمة لها وضمان فاعلية تلك السيادة واستدامتها.

٢- يجب على الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة وعلى أنه لا يمكن المساومة على مبدأ التعويض عن الحرمان من الممتلكات.

٣- يجب على الاتحاد الأوروبي أن يستخدم فورا كل الوسائل المتاحة من أجل وضع نهاية لعنف الدولة.

٤- يجب فرض حظر فوري على كل المعدات العسكرية والأسلحة الموجهة لإسرائيل.

٥- يجب عقد مجلس مشاركة غير عادي للنظر في تبني التدابير الضرورية من أجل ضمان الاحترام الكامل للمادة الثانية من اتفاقية الشراكة.

٦- يجب ضمان توفير معلومات واضحة للمستهلكين الأوروبيين عن أصل الخدمات والبضائع الإسرائيلية. ووفقا للقانون الدولي وتوصيات اللجنة الأو روبية، على الاتحاد الأوروبي أن يحظر استيراد أي سلع أو خدمات تم تصنيعها في المستوطنات لمنع تشجيع تلك المستوطنات غير الشرعية.

واستجابة لنداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، قام المنتدى المدني الاورومتوسطي بالترشيح من بين أعضائه لتشكيل بعثة مكونة من مدنيين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط للتحري عن الموقف في فلسطين، وللاستماع إلى طلبات الشركاء وللمساهمة في رسم خطة عمل للبناء على العمل الذي تم إحرازه حتى الآن.

٧- نداء إلى أوروبا

مقال مشترك أرسل إلى اللوموند الفرنسية بتاريخ ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٠ ووقعه كل من باتريك بودوان رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وميشيل توبيان رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وإدريس اليازمي الأمين العام المساعد للفيدرالية ونائب رئيس الرابطة الفرنسية.

لم يتبق إلا أربعة أسابيع على انتهاء الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي ومع ذلك هناك غياب لأية مبادرة معبرة للأوروبيين لوقف النزيف في الشرق الأوسط. واتهام الدبلوماسية الفرنسية وحدها بهذا الجمود غير عادل. فالكل يعرف أن عدة دول أوروبية، وأساسا بريطانيا هولندا وألمانيا تجد صعوبة كبيرة في التحرر من الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى في العالم، وذلك لأسباب مختلفة، ترجع إلى الثقافة السائدة في أوساط نخب هذه الدول، أو التاريخ، أو لحسابات مقصودة وضيقة.

وباستمرار تقاوم هذه الدول بروز سياسة أوروبية دولية مستقلة عن الولايات المتحدة، الشئ الذي أدى إلى تقليص التدخل الأوروبي في الصراع الإسرائيلي العربي منذ أوسلو، وحصره في الجانب الاقتصادي، الذي يتجلى أساسا في المساعدة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

ولكن هذا لا يسمح، في غياب مبادرات سياسية فعالة، بتبني خطاب عادل وقوي في نفس الوقت، ولهذا فإن صمت السلطات الفرنسية في الظروف الراهنة يدعو إلى القلق.

إن قلقنا يتزايد عندما نسمع بعض التصريحات الرسمية الفرنسية، التي تضع الفلسطينيين وإسرائيل، على نفس المستوى من قبيل مطالبة "الطرفين بتكثيف جهودهما لإنهاء العنف". فهذه التصريحات تشكل تراجعا عن الموقف الفرنسي التقليدي، الذي عرفناه في أزمات سابقة، والذي امتاز قبل عدة دول كبرى، بالتأكيد على أولوية القانون على العنف وأسبقية العدالة على القوة.

لقد حان الوقت لتذكير السلطات الفرنسية ببعض المعطيات البديهية، وبعض المبادئ التي لا مفر منها.

لقد حان الوقت أن نذكر السلطات بحقوق الفلسطينيين فعلا، لقد حان الوقت للقول أنه لا يمكن المقارنة بين حجارة طفل أو شاب غير مسلح، ورمية رصاص، مصوبة، من طرف جندي آخر.

لقد حان الوقت للقول إن أمن ووجود إسرائيل ليسا في خطر. فلهذا البلد أقوى جيش في المنطقة، وهو الوحيد الذي يملك السلاح النووي، وهو مدعوم من طرف القوة العالمية الوحيدة. ومن الجانب الآخر، هناك دول عربية ليست لها الإمكانيات، ولا الرغبة، ولا القدرة السياسية على خوض حرب من أجل "الاخوة" الفلسطينيين. فالبعض منهم (مصر، السعودية، الأردن، الكويت) مرتبط بحلف استراتيجي مع الولايات المتحدة لا يترك لهم أي مجال في اختيار آخر. والبعض الآخر (سوريا،العراق) يواجه مشاكل داخلية تمنعهم من أي مبادرة حقيقية.

وتبرز هذه الحقيقة الملموسة في مواقف قمة الجامعة العربية والقمة الإسلامية، فباستثناء دفع بعض الأموال للسلطة الفلسطينية، لم يتخذ المؤتمرين أي قرار سياسي سلبي اتجاه إسرائيل. بالعكس،

ففي وراء خطاب قومي تقليدي، أكدت القمتين على قبولها مرة أخرى مبدأ الأرض مقابل السلام، ومن ثم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

لقد حان الوقت للقول إن الحرب الحالية ليست حربا دينية، حتى ولو كان الطابع الديني غير غائبا في هذا النزاع، ولكنها حربا ناتجة عن سياسة استعمارية بالمعنى التاريخي المعروف ولن تستطيع إسرائيل، مهما طال الوقت، مواجهة هذه الوضعية فالحل الوحيد لضمان أمن إسرائيل هو السلام وهذا هو الحل الذي تدافع عنه بعض المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وحركة السلام في هذا البلد، رغم مشاكلها الداخلية وسكوتها النسبي.

إن المدافعين عن السلام الذين يعيشون في إسرائيل يذكروننا بشئ بديهي، ألا وهو ضرورة التعامل مع إسرائيل كأي دولة أخرى في المجتمع الدولي، فليس لها حقوق أكثر وواجبات أقل من الدول الأخرى. فحق إسرائيل في الوجود مبدئي مضمون ومعترف به من طرف المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية، وهو مبدئي ندافع عنه، ولكنه لا يسمح لهذه الدولة أن تنتهك بدون عقاب التزاماتها الدولية وترفض تطبيق عدة اتفاقيات موقعة من قبلها.

لقد حان الوقت للقول إن احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية في ١٩٦٧ ليس شرعيا وفقا للقانون الدولي وبالنظر إلى قرارات الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت للقول أن المستوطنات ليست شرعية، وتشكل احتقارا وخرقا للمعايير الدولية، وأن انتهاك القانون الدولي يزداد حدة في ظل قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة، والتوسع في مساحات المستوطنات القديمة يوما عن يوم، منذ أوسلو وحتى في ظل الحكومات العمالية بإسرائيل.

لقد حان الوقت للقول أن عرب إسرائيل يعيشون، منذ جرائم الناصرة، في حالة خوف وهلع، بالإضافة إلى سياسة التمييز والإهانة، التي تمارس عليهم منذ خمسين سنة فوضعهم القانوني يلقى ضوء على حقيقة "الديمقراطية الإسرائيلية".

لقد حان الوقت للقول أن مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين يعيشون منذ أكثر من نصف قرن في وضع يمس بكرامتهم، فوكالة الإغاثة الدولية، ذات الإمكانيات المحدودة يوما بعد يوم، تبقيهم في الفقر، بينما تمارس عليهم الدول "الشقيقة" مراقبة بوليسية مستمرة. إن حق اللاجئين في العودة والتعويض العادل حق إنساني لا يسقط بالتقادم، ولا يمكن التراجع عنه.

لكل هذه الأسباب، فننا نقول: كفى مزحاً بالشرعية الدولية، كفى من تطبيق القانون الدولي بصفة نسبية، حسب الأوضاع والظروف.

نعم، هنالك قوة احتلال وشعب مضطهد

هنالك انتفاضة شرعية وقمع غير عادل وبدون نتيجة في نهاية المطاف، خاصة وأن قوة النار الإسرائيلية مصوبة نحو مجتمع فلسطيني ديمقراطي ومتعدد ولن يستطيع عرفات، ولو أراد ذلك، توقيف حالة الانتفاضة بعصا سحرية.

نعم، إن المجتمع الفلسطيني يمتاز بنوعية نادرة في هذه المنطقة: تعددية سياسية ودينية، ومجتمع مدني نشيط وقوي.

نعم، هناك شعب يقول: نريد الاستقلال في الكرامة والعزة ولن تستطيع كل الإجراءات الأمنية قمع

هذه الإرادة وإن السياسة الأمنية الإسرائيلية الجديدة المنغمسة في قتل المسئولين الفلسطينيين واحدا بعد الآخر ستفشل بدورها.

إن هذه الجرائم تعتبر في القانون الدولي جرائم قتل خارج القانون.

إن الصمت اليوم إزاء ما يقع في فلسطين يعني التمييز بين ضحايا وجلادين العالم، بين نوع من الضحايا يستحقون التضامن الدولي، ونوع آخر من الضحايا يمنع عليهم التمرد ضد الظلم، بين جلادين يجري تعبئة المجتمع الدولي ضدهم، بالكلام وبالسلاح، وجلادين، يفلتون من التنديد والسخط، ولو كان معنويا فقط. لقد حان الوقت للحديث عن حقوق الفلسطينيين من أجل الشعب الفلسطيني وكذلك من أجل الإسرائيليين المتعطشين إلى السلام.

إننا نطالب بهذا دون أن ننسى العمليات الإرهابية ضد المدنيين داخل إسرائيل، والهجمات العنصرية ضد المعابد اليهودية بفرنسا، وكلها أعمال إجرامية نندد بها.

ولكن السبيل الوحيد لوقف دوامة العنف هو الجهر بحقوق الفلسطينيين.

الفلسطينيون يطالبون بالحماية الدولية المطلوبة لممارسة حقهم في تقرير المصير وعودة اللاجئين الى ديارهم

تقرير صحفي صادر عن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، والمبادرة الإعلامية الفلسطينية في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٠

أكثر من ١٦,٠٠٠ فلسطيني، وشخصيات ومؤسسات اعتبارية حول العالم وقعوا خلال الأيام التسع الماضية عريضة تناشد المفوضة السامية للج نة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة السيدة ماري روبنسون من أجل المطالبة بتنفيذ حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وكخطوة أولى، المطالبة بتوفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لهجمة عسكرية إسرائيلية شرسة تسببت حتى الآن بدمار شامل تشهده الساحة الفلسطينية للمرة الثالثة منذ العام ١٩٤٨.

ولقد تم توقيع العريضة من قبل ٣,٠٠٠ مواطن من محافظات الخليل، القدس ورام الله، ممثلين عن الأطر السياسية الفلسطينية، المؤسسات الجماهيرية، المنظمات الأهلية وطلبة الجامعات، اللاجئين ومؤسساتهم المجتمعية في مخيمات "عايدة، الغزة، العروب وبلاطة"، أكثر من ١٠٠ توقيع لممثلي قوى سياسية، اتحادات، لجان مرأة، منظمات أهلية ومؤسسات لاجئين في مخيمات الأردن، لبنان وسوريا. بالإضافة الى أكثر من ١٣,٠٠٠ توقيع من قبل أكاديميين ومهنيين، مغتربين ومبعدين فلسطينيين، نشطاء حقوق إنسان ومتضامنين و مؤسساتهم في الدول العربية، الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.

إننا نؤكد على عدم ارتهان مسألة تطبيق القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط مشروطة بموافقة الاحتلال الإسرائيلي. لقد برزت ضرورة المطلب الفلسطيني بعد اتخاذ الكن يست الإسرائيلي -على أثر الهجوم الذي تعرض له المستوطنون الإسرائيليون في قطاع غزة في ٢١تشرين ثاني- قراراً بتصعيد الحملة العسكرية ضد الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وشرائحه وممتلكاته وذلك من خلال تكثيف عملية القصف الصاروخي الأرضي والجوي والبحري للمدن والبلدات وا ل مخيمات الفلسطينية، بالإضافة الى إحكام الحصار العسكري والاقتصادي المفروض على شعبنا لضعضعة البنية التحتية المجتمعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. في هذا اللحظات، وبعد القصف الجوي والبحري المكثف لقطاع غزة، في ٢١ تشرين ثاني ٢٠٠٠، تتوارد التقارير الإعلامية حول ق صف شامل ومكثف لجميع التجمعات الفلسطينية في محافظات الضفة والقطاع. لقد استشهد حتى الآن حوالي ٢٥٠ فلسطيني (٨٦ منهم دون سن الثامنة عشرة) وجرح ٨,٠٠٠ آخرين منذ بداية الانتفاضة في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، ولا زالت الحكومة الإسرائيلية مصممة على مواصلة احتلالها للأرض والإنسان الفلسطيني حتى ولو تطلب الأمر خوض حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

ويرعى هذه العريضة كل من مركز بديل و"المبادرة الإعلامية الفلسطينية" ، حيث انطلقت في ١١ تشرين ثاني بمناسبة زيارة السيدة روبنسون الى فلسطين. ولقد تم عرض وشرح فحوى العريضة

للسيدة روبنسون خلال لقائها ممثلي المؤسسات الأهلية في ذات اليوم، وذلك من اجل تحفيز لجنة حقوق الإنسان على ضرورة الإسراع بأخذ الخطوات اللازمة، على صعيد مجلس الأمن لارسال قوات حماية دولية والمتوقع أن يعقد جلسته يوم الجمعة الموافق ٢٥ تشرين ثاني، ولأجل العمل على تأسيس آلية جديدة تحتكم الى الحقوق الدولية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحت مسئولية الأمم المتحدة لفرض الحل الشامل والعادل والدائم الذي ينهي الصراع التاريخي الفلسطيني-الإسرائيلي.

إرسال قوات الحماية الدولية مطلب ملح في ظل تصعيد العدوان الإسرائيلي

بيان صادر عن بديل/ ا لمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في ٢٧/ ١١ /٢٠٠٠

في ظل استمرار وتصعيد العدوان الإسرائيلي العسكري والاقتصادي وهجمات قطعان المستوطنين الهمجية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، تتواصل الجهود المب ذولة على جميع المستويات للضغط من أجل إرسال قوات حماية دولية للأراضي الفلسطينية المحتلة، تعمل تحت مسؤولية الأمم المتحدة من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية السافرة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والتي تتصاعد بجنون منذ بداية انتفاضة القدس في أواخر أيلول الما ض ي.

وليس أدل على روح القتل وعقلية الدمار أكثر مما صرح به باراك لراديوا إسرائيل، ونقلته عنه وكالة الأسيوشيتد برس بأن قال: "لو أننا نعتقد أن قتل ٢,٠٠٠ فلسطيني بدلاً من ٢٠٠، سيضع حداً للأحداث الجارية، لفعلنا ذلك، ولاستخدمنا القوة بشكل أكبر مما هي عليه الآن".

خ لال الثمانية أسابيع الأخيرة، استشهد حوالي ٢٧٠ فلسطينياً (بالإضافة الى ١٤ شهيد من داخل الخط الأخضر) وجرح أكثر ١٠,٠٠٠ آخرين، أصيب ١٩٪ منهم بالرصاص الحي و٤١٪ بالرصاص البلاستيكي والمعدني المغلف بالمطاط، و٣١٪ أصيبوا جرّاء استنشاق أنواع عديدة من الغاز. ويذكر أن معظم الإصابات كانت قد استهدفت المناطق العلوية من الجسم مثل (الرأس، العيون، الرقبة، الصدر). ومن بين الشهداء المائتان والخمسون، هناك ٨٧ طفلاً هم دون سن الثامنة عشرة، ٦٧٪ من أولئك الأطفال استشهدوا جرّاء إصابتهم المباشرة بالرصاص الحي، ٣٠٪ منهم كانت إصابتهم في الرأس.

خلال الأسبوع الأول من الانتفاضة، استشهد ٦٩ فلسطينياً وجرح ٢,٨٦٠ آخرين، ومنذ ذلك الوقت وحتى الأسبوع الحالي، يستشهد اسبوعياً ما معدله ٢٥ ويجرح حوالي ١,٠٠٠ فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان المستوطنين المسلحين.

وحتى تاريخ هذا اليوم، ب لغ عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي ٢٥٠ شهيداً، وهو أربعة أضعاف عدد شهداء الشهرين الأولين في الانتفاضة الأولى في كانون أول ١٩٨٧. ويساوي هذا الرقم في نفس الوقت مجموع الشهداء الفلسطينيين للفترة الممتدة ما بين كانون أول ١٩٨٧ وح ز يران ١٩٨٨ (أي سبعة أشهر). وبينما يواصل الجيش الإسرائيلي ادعائه بأن جنوده لا يطلقون النار إلا عندما تتعرّض حياتهم للخطر، فإن التحقيقات التي أجرتها عدة منظمات حقوق إنسان دولية، وبناءاً على عدد وأنواع الإصابات، أثبتت بأن الجنود الإسرائيليين يطلقون النار على ا لمتظاهرين الفلسطينيين بقصد الجرح والقتل ودون أن يضطروا لعمل ذلك. مستخلص تلك التحقيقات، تدعمه حقيقة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي مجهزّة بترسانة متطورة من الملابس والمعدات القتالية تشمل ملابس واقية من الرصاص تستطيع وقف رصاصة البنادق الرشاشة من نوع M16 و AK47 ومن أي مدى، وتشمل سيارات عسكرية مصفحة وغيرها الكثير، بينما جميع المتظاهرين الفلسطينيين غير مسلحين ومعظمهم من الأطفال.

يعاني الفلسطينيين أيضاً من الأضرار الهائلة التي خلفتها عمليات القصف بالمدفعيات والطائرات

والزوارق البحرية التي استهدفت مناطق سكنية وتجارية على مدار الشهرين الماضيين. هذه العمليات الإرهابية شملت استخدام المعدات العسكرية الثقيلة وذخيرة أمريكية الصنع. وإمعاناً منها في اشتراكها بالدمار (خلال الشهرين الماضيين)، منحت أمريكا لإسرائيل عدة ملايين إضافية من الدولارات، تعبيراً عن دعمها لإسرائيل وجيشها ضد الأطفال الفلسطينيين، وبالفعل باشرت إسرائيلي بشراء ١٠٠ سيارة عسكرية مصفحة إضافية، ١,٣٠٠ قطعة من الملابس العسكرية الواقية للرصاص، وغيرها من العتاد الحربي. وفي نفس الوقت تواصل الصناعة الحربية الأمريكية دعمها لإسرائيل بتزويدها نفس الأسلحة التي يستخدما الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، وتشمل صفقة جديدة وحديثة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار بين الشركة العسكرية الأمريكية "لوكهيد مارتن" والشركة العسكرية الإسرائيلية "رافائيل" لتطوير صواريخ مضادة للدبابات، جربت للمرة الأولى في عملية حيّة ضد المناطق السكنية الفلس ط ينية في بلدة بيت جالا في منطقة بيت لحم.

منذ بداية الانتفاضة، تضرر حوالي ٤٠٠ منزلاً فلسطينياً (باستثناء القصف الأخير الذي استهدف قطاع غزة في ٢٠-١١-٢٠٠) جراء عمليات القصف التي قامت بها المدفعيات والمروحيات الإسرائيلية واستخدام الذخيرة الحية الثقيلة. وقد شملت هذه الأضرار تدميراً شاملاً للمنازل، هدم بعض جدران البيت وتصدع الأخرى مما يعني عدم صلاحيتها للسكن، تحطيم زجاج النوافذ والأبواب وإلحاق أضرار بالممتلكات داخل المنازل، اشتعال أنظمة التدفئة التي تعمل بالمحروقات، إلحاق أضرار بخزانات المياه وأي أمور أخرى قد تكون على أسطح المنازل، وغيرها. وبناءاً على معدل عدد الأفراد الذين يعيشون في كل وحدة سكنية في المناطق الفلسطينية بشكل عام، فقد طال الضرر الذي لحق بالممتلكات الفلسطينية الخاصة أكثر من ٣,٠٠٠ شخص.

أما الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة، وتشمل مقرّات السلطة ومراكز الشرطة، محطات وأبراج الراديو والتلفزة، المدارس والمستشفيات، أيضاً استهدفها القصف الإسرائيلي، وبناءاً على المعلومات الواردة من وزارة التعليم الفلسطينية، بلغت الخسائر التي لحقت بالمدارس في الثماني أسابيع الماضية حوالي ٤٠٠,٠٠٠ دولار. وأكد نفس المصدر الى انه تم إغلاق ٤١ مدرسة يدرس فيها حوالي ٢٠,٠٠٠ طالب، بأوامر عسكرية إسرائيلية، أو أغلقت بسبب الحصار، منع التجول، أو بسبب وجودها في مكان غير آمن للطلاب وطاقم المدرسين. وهناك أضرار لحقت بالبنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية قدرت بحوالي ١٠ ملايين دولار. كما لحقت أضرار بين متوسطة وبالغة بحوالي ١٤ مسجداً جراء القصف الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة. أما قطاع الزراعة، فقد قامت آلة الاحتلال وقطعان المستوطنين بإلحاق أضرار بالغة فيه، شملت تجريف الأراضي، وقطع الأشجار وتخريب شبكات الري وغيرها، وقد قدّرت وزارة الزراعة الفلسطينية بأنه تم قلع حوالي ٢٥,٠٠٠ شجرة زيتون وأشجار فاكهة، وتم تجريف وتدمير حوالي ٢,٤٠٠ دونم من الأراضي الزراعية.

وبناء على معدل الخسائر اليومي (٨,٥ مليون دولار حسب تقديرات اليونسكو) خلال الثلاث أسابيع الأولى من الانتفاضة، مستثنين الأضرار التي لحقت بالأرواح والأضرار المادية، فإن إجمال الخسائر على مدار الشهرين الماضيين وصل الى نصف بليون دولار. وإذا أضفنا الأضرار التي لحقت بالممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وفقدان الدخل الفلسطيني عبر حركة المواصلات التي توقفت بسبب

النقاط العسكرية والحصار، والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي، فإن الرقم الإجمالي السابق سيتضاعف بشكل كبير. وفي هذا السياق فإنه من المتعذّر احتساب حجم الأضرار المعنوية والنفسية التي لحقت بكافة قطاعات المجتمع الفلسطيني.

توضيحات حول تفويض الحماية الدولية المطلوب.

إن غياب آلية حقوقية توصل الى اتفاقية سياسية ع ادلة ودائمة لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتنهي وجود الاحتلال وتعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الصراع (وبخاصة قرارات الجمعية العامة ١٨١، ١٩٤ وقرار مجلس الأمن ٢٤٢) وتطبيق قوانين حقوق الإنسان والشرعية الدولية وقوانين اللاجئين، هذا ال غ ياب أوصلنا الى الانتفاضة الحالية في المناطق الفلسطينية المحتلة ومناطق التجمعات الفلسطينية داخل الخط الأخضر. ولهذا يجب أن يكون تفويض قوات الحماية الدولية ذو علاقة واضحة بالعقبات البارزة والحلول المصاحبة والملازمة لها: انسحاب إسرائيلي شامل من الأراضي الفلسط ي نية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وتنفيذ حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

هناك أهمية بالغة الخطورة بخصوص ما هية التفويض الذي سيمنح لقوات الحماية التابعة للأمم المتحدة والتي أثارتها البيانات الأمريكية وبيانات السكرتير العام للأمم المتحدة "كوفي أنان". حيث أشارت تلك البيانات بأن لا إمكانية لإرسال قوات الحماية الدولية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة بدون موافقة إسرائيل . هذه التصريحات، بحاجة الى توضيح عاجل في ضوء الإطار القانوني الدولي المطلوب لإنهاء الصراع كما سبق شرحه في الفقرة السابقة ، وعلى ضوء القرارات التي صدرت مؤخراً عن مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وغيرها من لجان وهيئات الأمم المتحدة، والتي تحث إسرائيل على الانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

فحسب القوانين الإنسانية الدولية، لا يمكن أبداً للاحتلال العسكري إحراز سيادة قانونية على المناطق التي يحتلها. وبناء على هذا، فإن السيادة القانونية على المناطق الفلسطينية المحتلة هي للشعب الفلسطيني وهذا ما تقره المعاهدة الدولية بين الأمم في العام ١٩١٩ -وهي القاعدة القانونية الأساسية التي تعطي للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم كشعب على الأراضي التي يعيشون عليها في فلسطين- لا يمكن استبدالها أبداً بسيطرة عسكرية إسرائيلية محتلة. فمسألة اشتراط قبول إسرائيل بنشر قوات الحماية الدولية في المناطق الفلسطينية المحتلة يعني اعترافاً من الأمم المتحدة بشرعية الاح ت لال الإسرائيلي، كما هو الحال بالنسبة للموقف الأمريكي الذي يرجّح بأن المناطق الفلسطينية هي مناطق متنازع عليها أكثر من أنها مناطق محتلة. وبغض النظر عما إذا وافقت إسرائيل أم لم توافق على نشر هذه القوات، فإنه يمكن نشر هذه القوات بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي الإجراءات التي أوصت بها لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بوضعية المناطق المحتلة، التفويض بالتدخل من قبل أي قوة حماية تابعة للأمم المتحدة، هذا التفويض يجب أن يعكس وبشكل واضح وجلي ما أقرته الأمم المتحدة سابقاً بخصوص شرعية النضال ضد الاحتلال، والهيمنة الأجنبية والاستعمار. إن الشارع الفلسطيني ليس

"مصدراً لعدم الاستقرار" في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، بل إن مصدر عدم الاستقرار كان ولا يزال وجود الاحتلال الإسرائيلي على هذا الشارع.

أخيراً، يجب أن تحظى قوة الحما ية الدولية بتفويض يمكنها من التنقل عبر المناطق الفلسطينية، للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني المحتل، ويجب أن تحصل على صلاحية قانونية تمكنها من التدخل لحماية الفلسطينيين في هذه المناطق المحتلة، وبالتحديد تلك المجموعات التي تفتقر الى ا ل حماية مثل الأطفال، اللاجئين، المرأة، المجتمع الفلسطيني في مدينة القدس، والمجتمعات الفلسطينية الصغيرة التي تعيش في الأرياف وتواجه يومياً هجمات المستوطنين المسلحين.

إن مراجعة شاملة حديثة لعمليات الأمم المتحدة لإحلال السلام، كما ورد في تقرير هيئة المحلفين حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فإن "استمرار تعامل الأمم المتحدة المتساوي مع جميع الأطراف المتنازعة يؤدي في أحسن الأحوال الى عدم فعالية وفي أسوأ الظروف قد يؤدي الى الإشتراك في جريمة مع الشيطان. وليس هناك من فشل تسبب في أضرار لفاعلية ونزاهة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في سنوات التسعينات أكثر من ممانعتها ومعارضتها للتمييز بين المعتدي والمعتدى عليه وبين الضحية والقاتل."

المصادر:

مركز الميزان لحقوق الإنسان، وزارتي الزراعة والتعليم في السلطة الفلسطينية، منظمة الدفاع عن الطفل / فلسطين، الهلال الأحمر الفلسطيني، صحف الإنديبندانت، هآرتس ويديعوت أحرنوت.

للمزيد من المعلومات حول العدوان الإسرائيلي، الحقوق الفلسطينية، والحماية الدولية، أنظر الى صفحات مركز بديل الإلكترونية وباللغتين الإنجليزية والعربية:

http://www.badil.org

الحماية الدولية والحماية الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين

تقرير خاص صادرعن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠

إن حماية الحقوق الأساسية التي كفلها قانون حقوق الإنسان الدولي وقوانين الإنسانية وقانون اللاجئين للأفراد، هي مسؤولية تقع مباشرة على عاتق الأمم المتحدة والدول الأ عضاء فيها كل على حدا. كما سبق وحددته المادة ١(١) من ميثاق الأمم المتحدة (أنظر النشرة رقم ١). ومن بين الآليات التي توظف من أجل تفعيل وتطبيق القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان المعرّفة فيها، نشر قوات دولية (لحفظ / إحلال السلام). إن أول مجال عملت عليه الأم م المتحدة كان من خلال تأسيس منظمة مراقبة الهدنة التابعة لها UNTSO في شهر أيار ١٩٤٨ بقرار مجلس الأمن رقم ٥٠ بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٤٨ وذلك من اجل الإشراف والمراقبة على الهدنة في الحرب الأولى بين العرب واليهود. ومنذ ذلك الوقت، وظفت ٥٣ بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة للعمل في دول مختلفة من العالم، ٤٠ منها تأسست في الإثنتي عشر عاماً الأخيرة.

وينص ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ على تفويضها لنشر قوات دولية تابعة لها، وذلك في الفصل ٦ (حل وتهدئة النزاعات)، والفصل ٧ أخذ خطوات تراعي مسألة تهديد السلام، خرق معاهدات السلام، والأعمال العدوانية). وتوفّر هذه الفصول من الميثاق طرق تقليدية لحل النزاعات بسلام، مثل التواسط وإرسال بعثات لتقصي الحقائق، وطرق أخرى غير تقليدية تقوم على أساس إتخاذ خطوات إجبارية، مثل فرض الحصار أو التدخل العسكري. ويبقى التدخل العسكري السند الداعم لقوات الحماية التابعة للأمم المتحدة، ولكن بدء العمل في الأمم المتحدة وبشكل متصاعد على نشر ضباط شرطة مدنيين، خبراء ومراقبين على الانتخابات، خبراء في إزالة الألغام الأرضية، مراقبين حقوق الإنسان، وخبراء في الشؤون المدنية والاتصالات تعمل جميعها بطواقمها الميدانية العاملة مع مكاتب ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بمن فيهم المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وغيرها.

ويوجد على الأقل أربعة أنواع من قوات الحماية الدولية المخولة بالعمل من قبل أنظمة الأمم المتحدة المختلفة من أجل ضمان الأمن والسلام الد وليين، وفرض احترام حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي. وتشمل هذه القوات كل من:

١- بعثات مراقبة عسكرية تتألف من عدد من الضباط غير المسلحين، مسئولون عن بعض المهام مثل مراقبة وقف إطلاق النار، التحقق من إنسحاب القوات العسكرية، دوريات مراقبة الحدود والمناطق من زوعة السلاح (مثل قوات مراقبة الفصل الدولية التابعة للأمم المتحدة في القطاع السوري-الإسرائيلي)؛

٢- قوات حفظ السلام تتألف من قوات متعددة الجنسيات، تحمل مسئولية القيام بمهام شبيهة بمهام بعثات المراقبة العسكرية، بالإضافة الى عملها كحاجز محرم بين الأطراف المتنازعة (مثل قوات المراقبة متعددة الجنسيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛

٣- عمليات مركبة (معقدة) تتألف من عسكريين، شرطة مدنية وشخصيات مدنية أخرى مفوضة للمساعدة في بناء مؤسسات جماهيرية وإرساء وتعزيز قواعدها، العمل الى جانب الحكومات، والمؤسسات غير الحكومية والجماعا ت المدنية من أجل تقديم المساعدات الطارئة، تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع، إزالة الألغام، تنظيم عمليات الانتخابات وترويج الممارسات التنموية المساندة للمجتمع (مثل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك)؛

٤- القوات متعددة الجنسيات وتتألف من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي مخولة من قبل مجلس الأمن بإتخاذ خطوات عسكرية مشتركة (مثل قوات كوسوفا).

نشر قوات الحماية الدولية بشكل عام تحكمه مبادئ وقبول ونزاهة وعدم تحيز وعدم الاستخدام للقوة باستثناء نشر القوات الدولية حسب الفصل السابع من الميثاق. توصيات حول كيفية بدء وتنفيذ العمليات، اختيار قائد القوات (باستثناء القوات متعددة الجنسيات) كما ورد في النقطة (٤) سابقاً بالإضافة الى طلب الدول الأعضاء للقوات، الإمدادات، المعدات، شرطة مدنية، وطواقم أخرى، وتقرير بسير العمل يقدمه السكرتير العام للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن دائرة عمليات حفظ السلام DPKO مسئولة عن التوجيه التنفيذي اليومي، الإدارة والدعم التشريعي. ولقد لاحظت هذه الدائرة عدة متطلبات أساسية للنجاح تشمل: الرغبة الصادقة لجميع الأطراف لمعالجة العقبات والمشاكل بسلام، تفويض واضح، ودعم سياسي قوي من قبل المجتمع ا لدولي، ومجموعة من المرجعيات الضرورية للوصول الى أهداف العملية.

قضايا قوات الحماية الدولية ذات الصلة بالفلسطينيين

تتطابق قضية الشعب الفلسطيني بشكل عميق بقضايا الحماية الدولية، كونه يعيش تحت وطأة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي العسكري، وعلى صعيد اللاجئين. فقوات الحماية الدولية مطلوبة يوماً بيوم لضمان أمن وسلام الفلسطينيين مادياً ومعنوياً. وهذا يشمل حماية الفلسطينيين من العدوان والهجمات العسكرية الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية المأهولة بالمدنيين، الحماية من الهجمات اليومية المستمرة التي يشنها المستوطنون ال م سلحون التي عادة ما يصاحبها هجمات الجيش الإسرائيلي، وتسهيل مهام الوكالات والمنظمات الإنسانية مثل الأنروا والصليب الأحمر في تقديم المساعدات الضرورية. ويطالب الفلسطينيين أيضاً بالحماية من أجل تسهيل وضمان تطبيق قرارات الشرعية والقانون الدولي وتلك القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية (مثل قراري الجمعية العامة رقم ١٨١، ١٩٤، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢) وذلك يشمل مراقبة وفرض أي اتفاقية مستقبلية حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ وفرض حل عادل ودائم لقضية اللاجئين والمهجرين الفل س طينيين.

ولقد تم نشر قوات دولية في فلسطين/إسرائيل مرتين منذ الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى في العام .١٩٤٨ وفي جميع الحالات، فإن التفويض الذي خولت به هذه القوات كان محدوداً على المراقبة ورفع التقارير لهيئات الأمم المتحدة المعنية كما ورد في النقطة (١) سابقاً، وبالرغم من توصيات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الثمانينات للفصل السابع/ التدخل (قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٨٤/١ على سبيل المثال لا الحصر). ولقد أوجدت منظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم

المتحدة UNTSO في العام ١٩٤٨ نظاماً يبقي على تواجد هذه القوات في القطاع السوري-الإسرائيلي، وفي القطاع اللبناني-الإسرائيلي، والقطاع المصري-الإسرائيلي لمساعدة قوات الأمم المتحدة الموجودة هناك ولكن لا علاقة لها اليوم بالفلسطينيين.

في العام ١٩٩٤، وبعيد ارتكاب الإسرائيليين مجزرة بحق الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، دعا قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤، بتاريخ ١٨ آذار ١٩٩٤، إلى تأسيس تواجد دولي أو أجنبي، كما ذكر في الملحق ٢(د) من إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ ("اتفاقية أوسلو") بناء على اتفاق جميع الأطراف، من أجل ضمان أمن وسلام وحماية المدنيين الفلسطينيين في ا لمناطق الفلسطينية المحتلة. وبهذا فقد تم تأسيس بعثة مراقبة دولية خاصة، وتمثل تواجد دولي مؤقت في الخليل – TIPH ، وذلك لمراقبة الأوضاع هناك، ورفع التقارير إلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأرشفة تقاريرها في الأمم المتحدة.

النوع الثالث من قوات الحماية المحدودة تأسس خلال الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، تحت مظلة ورعاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا). بناءاً على توصيات السكرتير العام للأمم المتحدة والذي طلب مجلس الأمن منه (من خلال القرار ٦٠٥، ٢٢ كانون أول ١٩٨٧) العمل على كتابة تقرير بالاجراءات الكف ي لة بأمن وحماية المدنيين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتم تأسيس برنامج وحدة ضباط شؤون اللاجئين RAO ، من أجل توفير الحماية العامة بما فيها التدخل لدى السلطات الإسرائيلية، ومساعدة الأفراد المقاومين لعملية انتهاك حقوقهم بالإضافية الى نوع من الحم اية من خلال التشهير وفضح الخروقات الإسرائيلية. ولقد تم الإبقاء على البرنامج في غزة حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي منها في أيار ١٩٩٤ ولكن انتهى رسمياً في نيسان ١٩٩٦ أثر الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من الضفة الغربية.

توصيـات

بالأخذ بعين الاعتبار جميع الانتهاكات المنظمة والصارخة لحقوق الإنسان الفلسطيني من قبل الحكومات، قوات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين، الموثقة من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية ومن قبل هيئات الأمم المتحدة المختلفة. فإن من المطلوب نشر قوات الحماية الدولية فوراً تحت إشراف الأمم المتحدة. إن غياب الحماية الدولية المستمر، في ظل الرفض الإسرائيلي المتواصل لنشر قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة، يؤثر بشكل سلبي على أي تدخل دولي مستقبلي شبيه بتلك التدخلات التي أخذت مكانها في أجزاء أخرى من العالم خلال سنوات التسعينات، من أجل منع هذه الأزمة الإنسانية من أن تصبح كارثة. ومن أجل إبراز الحاجة ومأزق التدخل من أجل فرض قوانين حقوق الإنسان الدولية، صرّح السكرتير العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وخلال تقريره الخاص بمناسبة الألفية الثالثة، بأن " لا يجب استخدام السيادة الوطنية كغطاء لأولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان باستهتار وعدم اكتراث". يجب أن لا يتعارض تدخل الأمم المتحدة بالانحياز لصالح طرف ما (الضحية) على حساب الآخر (المعتدي)، "عندما ينتهك أحد أطراف الاتفاقية السلمية ما اتفق عليه بوضوح وبدون جدل." إن مراجعة شاملة حديثة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، "تواصل تعامل الأمم المتحدة المتساوي مع جميع الأطراف يؤدي في أحسن الظروف الى عدم

فعالية وفي أسوأ الظروف قد يؤدي الى الإشتراك في جريمة مع الشيطان. وليس هناك من فشل تسبب في أضرار لفاعلية ونزاهة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في سنوات التسعينات أكثر من ممانعتها ومعارضتها للتمييز بين المعتدي والمعتدى عليه وبين الضحية والقاتل." (تقرير لهيئة المحلفين حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام)

لقد فشلت عملية مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية ومواصلة رفع التقارير فيها، في توفير الحماية اللازمة والمناسبة للشعب الفل سطيني، بمن فيهم اللاجئين. ولهذا، يجب أن تكون أية قوة حماية دولية محصنة بتفويض واضح يوفر لها بمعنى تخويلها باستخدام القوة وبمعنى المرجعيات المناسبة واللازمة لوقف الهجمات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. ومن جانب آخر، يجب على قوة الحماية الدولية ان تملك أدوات قانونية قوية تمنحها حق المراقبة، رفع التقارير، تحديد الانتهاكات التي ترتكب بحق قوانين الإنسان وقوانين الإنسانية الدولية وبحق قانون اللاجئين، العمل بشكل متناسق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى (مثل مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والذي يجب أن يوسع دوره الى ما بعد اتفاقيات التعاون التقني الموجودة حالياً مع السلطة الفلسطينية؛ الأنروا؛ مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين)، وأخيراً، يجب على قوة الحماية الدولية أن تحصل على تفويض بالتسهيل والمساعدة في تنفيذ أي اتفاقية مستقبلية مبنية على الشرعية والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. ولهذا، فإن ما هو مطلوب هو عمليه حماية دولية مركبة (كما ورد في النقطة (٤) سابقاً) بتخويل وتفويض من ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع / التدخل، ومجهّزة بطاقم من جميع أنظمة الأمم المتحدة المختلفة: بمن فيهم المحليين السياسيين، عمليات عَسكرية، حقوق الإنسان، التطوير والتنمية، مساعدات إنسانية، اللاجئين والمهجرين، إعلام جماهيري، تشريعات، تمويل وتوظيف.

بناء على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقرارات القمة العربية الطارئة (القاهرة، ٢١-٢٢ تشرين أول ٢٠٠٠)، بدأ فريق من المفاوضين الفلسطينيين الى الأمم المتحدة والدول العربية بمبادرة تدعو لنشر قوات الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ويبقى نجاح هذه المبادرة في مجال الشك، طالما تواصل أمريكا وبعض الدول الأوروبية دعمها الأعمى لإسرائيل، دعم ينتهك التزاماتهم تجاه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذا يجب بذل جهود كبيرة ومشتركة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، القمة العربية والدول العربية والحكومات الداعمة للحقوق الفلسطينية ومنظمات العمل الأهلي، تلك الجهود متطلّب ضروري وملح من أجل: تغيير ميزان القوى والمعايير التي تتعامل بها دول نظام القطب الواحد؛ لضمان أن أي قوة حماية دولية مخولة بشكل تام بالتدخل من أجل فرض الحماية؛ وضمان أن أية مفاوضات مستقبلية تقوم على أسس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

يستطيع الفلسطينيين، العرب، المنظمات الدولية الأهلية والحكومات الداعمة للحقوق الفلسطينيين تشجيع وتسهيل هذه الجهود المشتركة من خلال:

١- بدء جهود خاصة ضاغطة تهدف الى جعل هيئات الأمم المتحدة بآلياتها المختلفة قابلة للتطبيق على قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني مثل (اللاجئين والمهجرين، المجتمع الفلسطيني في

القدس المحتلة وداخل "إسرائيل"، الطفل) والذين ما زالوا مستثنون من نظام الحماية الدولية. هذه الجهود، يجب أن تتضمن بشكل خاص، أولاً، الدعوة والمطالبة بعمليه حماية دولية مركبة في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، خاصة الفصل السابع / التدخل. ثانياً، يجب أن تبذل جهود فورية من أجل إعادة إحياء برنامج الأنروا "ضابط شؤون اللاجئين (RAO)" للمراقبة ورفع التقارير ومساعدة الفلسطينيين في مقاومة الانتهاكات الإسرائيلية لحقو قهم. ثالثاً، جلسات استشارية عاجلة يجب أن تعقد بين كل من الأنروا، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، الصليب الأحمر الدولي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مناقشة قضية تغييب الحماية الدولية المطلوبة للشعب واللاجئين الفلسطينيين (لمزيد من التفاصيل، أنظر النشرة رقم ١) ورفع توصياتها حول نظام حماية دولية عاجل يوفر الحماية اليومية ويعمل على ايجاد حل دائم للاجئين الفلسطينيين، أسوة بغيرهم من اللاجئين في دول العالم الأخرى.

٢- الضغط على الحكومات، صانعي القرار والسياسة، ومستشاريهم السياسيين من أجل أخذ خطوات واضحة المعالم لصالح الحقوق الفلسطينية المشروعة كما هي محددة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والسعي وراء مساندتها لعملية قوة الحماية الدولية المركبة في المناطق المحتلة. ويجب على الأفراد والمؤسسات تفحص سجل التصويت في الأمم المتحدة وتفحص البيانات السياسية الصادرة عن حكوماتهم وإخضاع تلك التي تتعارض مع القوانين الدولية وحقوق الإنسان للمساءلة.

المحتويات

تقديـــم ٧

القسم الأول:

واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية : رؤية من الداخل ١٣

القسم الثاني: ملف وثائقي

أولا: يوميات الانتفاضة والقمع ٢٣

ثانيا: يوميات الحصار والعقاب الجماعي وتدمير الاقتصاد الفلسطيني ١٥٥

- حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل لقطاع غزة (١) ١٥٧
- حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل لقطاع غزة (٢) ١٦٣
- أعمال التجريف للأراضي الزراعية في غزة ١٦٧
- حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل لقطاع غزة (٣) ١٧٣
- حصاد أعمال التخريب والتدمير الاقتصادي التي تنتهجها إسرائيل ١٧٩
- الآثار النفسية لانتفاضة الأقصى ١٩٨
- الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين ٢٠٦
- انتهاك الحق في التعليم ٢١٣

ثالثا: المجابهة في ساحة المجتمع المدني العالمي ٢٢١

- رسالة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي المحتلة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة) ٢٢٣
- رسالة إلى ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان من المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان ٢٢٥

• رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٢٧
• **الحماية الدولية مطلب مشروع لعرب ١٩٤٨ أيضا** : نداء صادر عن
اتحاد الجمعيات الأهلية العربية (مؤسسة اتجاه) حيفا ٢٢٨
• **الفلسطينيون ضحايا العنصرية** : تقرير مشترك لثلاثة منظمات دولية ٢٢٩
• **نطالبكم بالتدخل لحماية الشعب الفلسطيني**: رسالة من المؤتمر الإقليمي
للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي ٢٣٤
• **نداء إلى القمة العربية المنعقدة في القاهرة**: من المؤتمر الدولي الثاني
لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي ٢٣٦

الجرائم الإسرائيلية أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

١-**مواطنون من الدرجة الثانية**: مداخلة المؤسسة العربية لحقوق
الإنسان (الناصرة) بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٣٧
٢-**المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل هدف للقمع والممارسات
العنصرية** : مداخلة الفيدرالية العالمية للشباب الديمقراطي، وعدالة/
المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية (شفا عمرو) ٢٤٠
٣-**ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة** : مداخلة الفيدرالية
الدولية لحقوق الإنسان والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان
والبيئة/ القانون (القدس) ٢٤٤
٤-**ضرورة وضع آلية لمحاكمة المعتدين على حقوق الإنسان** :
مداخلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ٢٤٧
٥-**لا سلام بدون حقوق الإنسان**: مداخلة التحالف الدولي من أجل المسكن ٢٥١
٦-تقرير بعثة لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتقصي الحقائق في
الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٥٥
٧-قرار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ٢٦٤

– **التضحية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني** : ورقة موقف حول
نتائج قمة شرم الشيخ ٢٦٧

- **آثار المواجهات والقيود المفروضة على الحركة وإجراءات إغلاق الحدود:** تقرير صادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٧١

أوروبا وحقوق الشعب الفلسطيني:

١- **رسالة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان** ٢٧٧

٢- **التمييز العنصري ضد العرب:** بيان مقدم من عدالة (المركز القانوني للأقلية العربية) والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان إلى اجتماع الجمعية العامة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ٢٨٠

٣- **الشراكة الأورومتوسطية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني :** ورقة عمل مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى الاجتماع الوزاري الرابع للشراكة الأورومتوسطية ٢٨٢

٤- **الأحداث الدامية في الشرق الأوسط : ماذا يمكن للشبكة الأورومتوسطية أن تقوم به؟** ورقة عمل مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لاجتماع الجمعية العامة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ٢٨٥

٥- **نحو مدخل جديد لسلام نهائي وعادل في الشرق الأوسط :** بيان الجمعية العامة للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ٢٩٠

٦- **فلسطين .. حان وقت العمل:** بيان صادر عن المنتدى المدني الأورومتوسطي ٢٩١

٧- **نداء إلى أوروبا:** مقال مشترك بأقلام قيادات الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان ٢٩٣

- **الفلسطينيون يطالبون بالحماية الدولية لممارسة حقهم في تقرير المصير وعودة اللاجئين لديارهم** (عريضة موقعة من ١٦ ألف مؤسسة وشخصية عامة) ٢٩٦

- **إرسال قوات الحماية الدولية : مطلب ملح في ظل تصعيد العدوان الإسرائيلي** (نداء صادر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل"- بيت لحم) ٢٩٨

- **الحماية الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين** (تقرير خاص- "بديل") ٣٠٢



قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات .
٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤**: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة**: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس**: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي**: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين**: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨-**الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية**: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

ثانياً: مبادرات فكرية:

١- **الطائفية وحقوق الإنسان**: فيوليت داغر (لبنان).
٢- **الضحية والجلاد**: هيثم مناع (سوريا).
٣- **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية**: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- **حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية**: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- **حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار**: د. أحمد عبد الله.
٦- **حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة**: منصف المرزوقي (تونس).
٧- **تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان**. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- **نقد دستور١٩٧١ ودعوة لدستور جديد**: أحمد عبد الحفيظ.
٩- **الأطفال والحرب- حالة اليمن**: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- **المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي**: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- **اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد**: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- **التكفير بين الدين والسياسة**: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- **الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان**: د. هيثم مناع.
١٤- **أزمة نقابة المحامين**: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- **مزاعم دولة القانون في تونس!**: د. هيثم مناع.
١٦- **الإسلاميون التقدميون**. صلاح الدين الجورشي.

ثالثاً: كراسات ابن رشد:

١- **حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان.** تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي.** تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- **التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان.** تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- **أزمة حقوق الإنسان في الجزائر:** د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- **أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن.** تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- **يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.** إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

رابعا: تعليم حقوق الإنسان:

١- **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان:** محمد السيد سعيد.
٤- **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان:** محمد أمين الميداني.

خامسا: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).

سادسا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث:** آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث:** آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- **جريمة شرف العائلة:** جنان عبده (فلسطين ٤٨).

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

١- **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير:** أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية:** أحمد تهامي.
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط:** أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- **حكمة المصريين.** أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.

٥- أحوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب بكر.
٦- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خليل.
٧- نحو إصلاح علوم الدين: التعليم الأزهري نموذجا: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلمي سالم.
٣- فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان): عز الدين نجيب

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

١- " سواسية ": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٣٥ عددا]
٢- رواق عربي: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ١٩ عددا]
٣- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ٨ أعداد]
٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

١- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
٢- تمكين المستضعف. إعداد: مجدي النعيم.

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
١- التشويه الجنسي للإناث (الختان) – أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو
- دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية. خميس شماري، وكارولين ستايني

* * *

(تحت الطبع أو الإعداد)

١. موقف رجال الأعمال من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٢. نحو آفاق جديدة لتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.
٣. الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.
٤. الجمعيات الأهلية.
٥. آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي.
٦. دليل تعليم حقوق المرأة.
٧. التسامح السياسي في مصر: دراسة في المقومات الثقافية للمجتمع المدني.
٨. إشكالية الفكر القومي العربي وحقوق الإنسان.
٩. مصر والجمهورية البرلمانية.
١٠. قضايا حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في تونس.
١١. قضايا حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في مصر.
١٢. المسرح المصري وحقوق الإنسان.
١٣. المأثور الشعبي وحقوق الإنسان.
١٤. الإصلاح المطلوب للأمم المتحدة.
١٥. الأدب العربي القديم وحقوق الإنسان.
١٦. السينما وحقوق الإنسان.
١٧. دستور في صندوق القمامة.

وقعوا .. تضامنوا .. انضموا إلى

اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني

- تشكلت اللجنة في أكتوبر ٢٠٠٠ فور اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وذلك بمبادرة من عدد من المثقفين والفنانين والصحفيين وأساتذة الجامعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وعضوية اللجنة مفتوحة لكل من يرغب من المصريين دون أي شروط، اللهم إلا الإيمان بأهدافها في دعم نضال الشعب الفلسطيني، وحقه في تحرير ترابه الوطني.
- بدأت اللجنة نشاطها بحملة المليون توقيع على وثيقتين الأولى: تناشد الأمين العام للأمم المتحدة ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية في وقائع العدوان العنصري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وتأمين حمايته داخل الأراضي الفلسطينية، وإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأراضيهم تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة، والثانية: تناشد السيد رئيس الجمهورية بإغلاق السفارة الإسرائيلية في مصر، ووقف عمليات التطبيع مع إسرائيل.
- وقد طرح اتساع اللجنة استحداث مهام جديدة لها، كان أبرزها التحضير لقافلة إغاثة من الأغذية والمستلزمات الطبية والأدوية، فضلا عن إقامة عدد من الاحتفالات الثقافية والفنية.

مقر اللجنة: مركز هشام مبارك للقانون، وعنوانه:

١٠٤١ شارع كورنيش النيل- الملك الصالح- الدور السادس- شقة ١٠

تليفون / فاكس : ٣٦٢٥٧٨٤

عصام الدين محمد حسن

رئيس تحرير نشرة "سواسية" الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومدير البحوث بمركز هشام مبارك للقانون.

انخرط في العمل في حقل حقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٦ وشارك في إعداد وتحرير العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن عدد من مؤسسات حقوق الإنسان من بينها:

■ نظام الحزب الواحد في قالب تعددي (مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٨).

■ انحراف البنية التشريعية في مصر من واقع أحكام المحكمة الدستورية العليا - (مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧).

■ تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان "محررا "- (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٩٩٧).

■ أزمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن "محررا" (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٩٩٩).

■ وجها لوجه: رد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على تقرير الحكومة أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان "محررا"- ١٩٩٣

■ التعذيب في مصر: جريمة بلا عقاب: رد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على تقرير الحكومة أمام لجنة مناهضة التعذيب "محررا"- ١٩٩٣

● ١٩٨٦ - ١٩٩٣ عمل باحثا بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان وساهم في إعداد تقاريرها السنوية ونشراتها غير الدورية.

● ١٩٩٣ - ١٩٩٥ عين مديرا للبحوث والنشر بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتولى الإشراف على مطبوعاتها وإصدار نشرتها "حقوق الإنسان" وتقاريرها السنوية.

● ١٩٩٦ - ١٩٩٨ عين مديرا للبحوث بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ورئيسا لتحرير مجلتها "مساعدة".